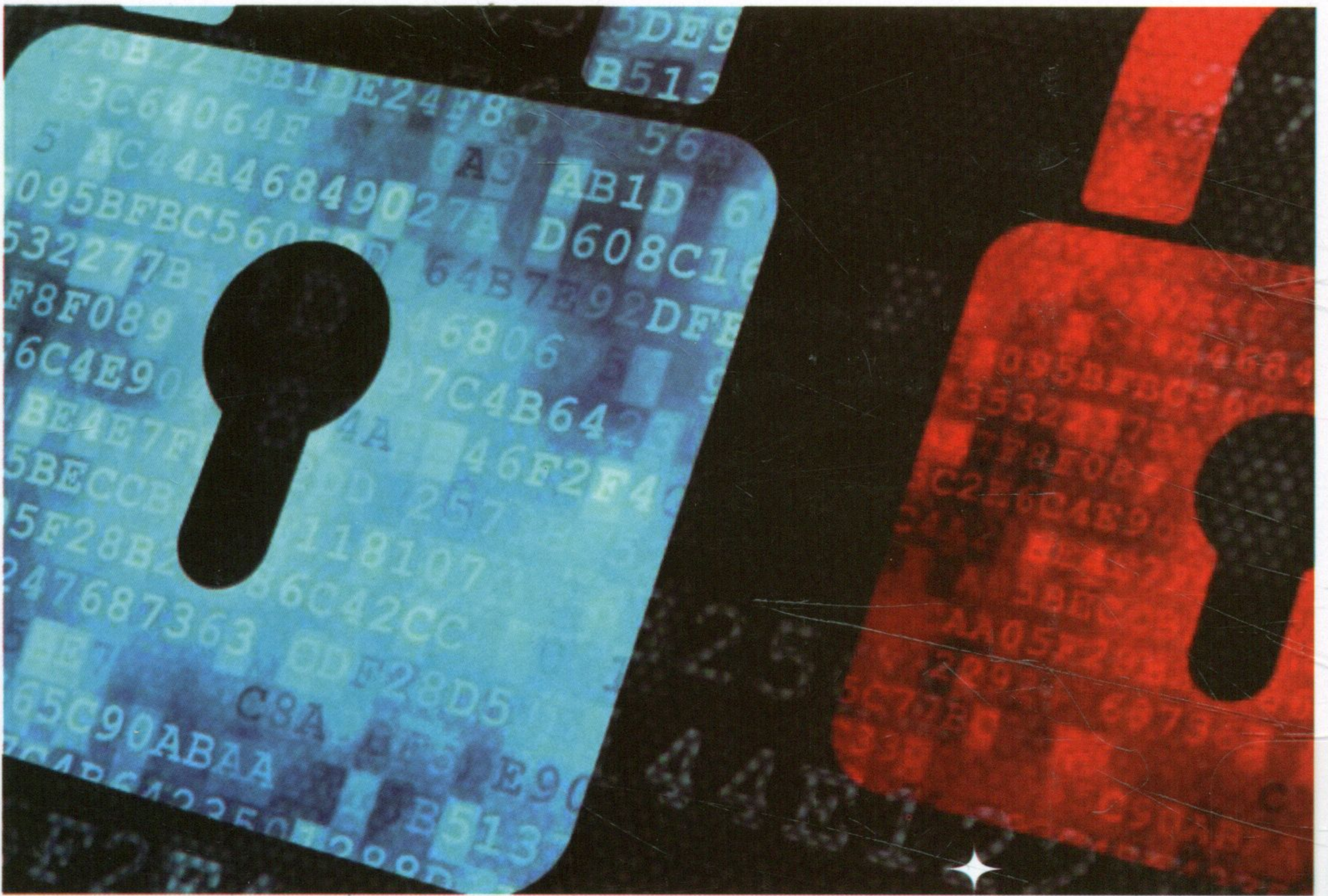


الأمن غير التقليدي



أ.د. محمد جمال مظلوم

الأمن غير التقليدي

أ. د. محمد جمال مظلوم



دار الحamed للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب. 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081، فاكس: 009626 5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com



الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1435 هـ - 2014 م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced or transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مطلوم، محمد جمال

الأمن غير التقليدي، - الرياض

418 صفحة ، 17 × 24 سم

1- الأمن العام - تنظيم وإدارة

أ. العنوان

35 / 9716

ديوي 363,3

رقم الإيداع : 35 / 9716

ردمك : 6 - 16 - 8116 - 603 - 978



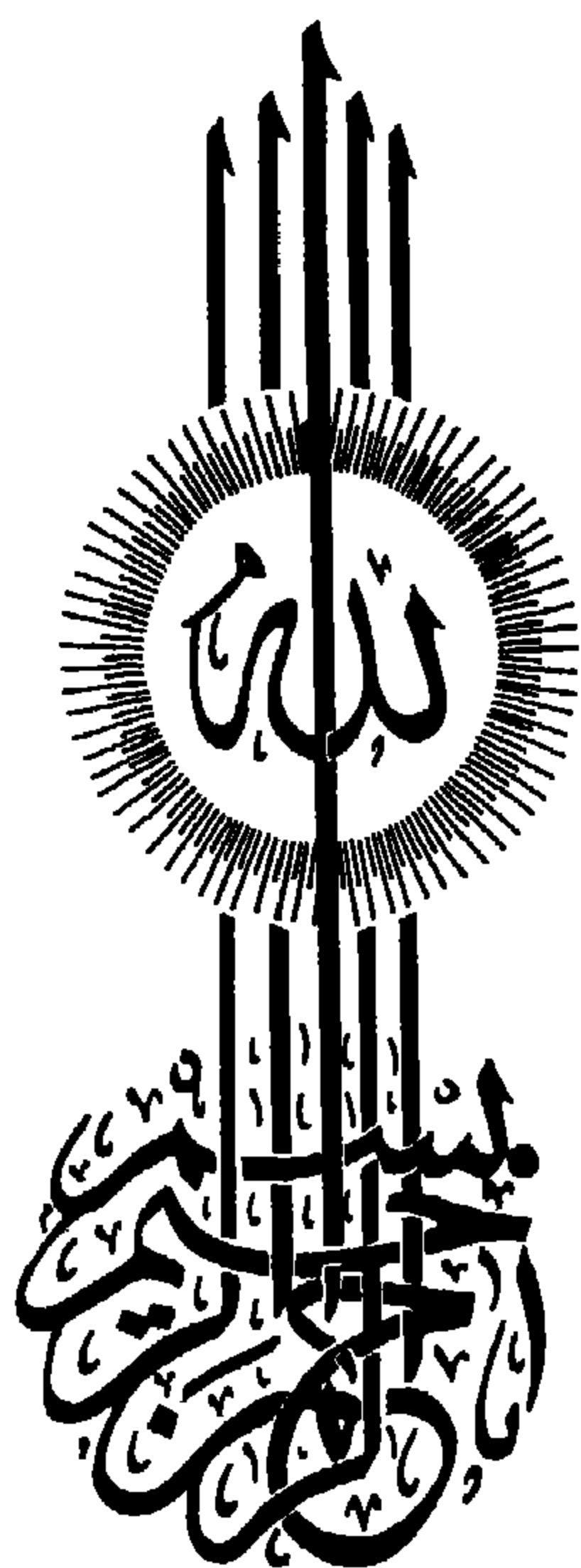
دار الحسام للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب. 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 ، فاكس: 009626 5235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com



حقوق الطبع محفوظة لـ
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

كافة الأفكار الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي
صاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجامعة

المحتويات

المقدمة	٥
الفصل الأول: الأمن التقليدي	١١
١. ١ التعريف والمفهوم	١٥
٢. ١ الأمن الوطني - الأبعاد والركائز	٢٥
٣. ١ العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطنية	٣٢
٤. ١ علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية	٣٥
٥. ١ المعطيات التي تشارك في تحديد سياسة الأمن الوطني للدولة	٣٧
٦. ١ الأمن الوطني (القومي) - عناصر القوة والتهديد	٤٥
٧. ١ وسائل تحقيق الأمن الوطني وحمايته	٦١
٨. ١ الأمن القومي العربي	٦٧
الفصل الثاني : الأمن غير التقليدي	٧٣
١. ٢ مفهوم الأمن غير التقليدي	٧٦
٢. ٢ أسباب ظهوره	٩١
٣. ٢ تطوره	٩٦
٤. ٢ مجالاته	١٠٢
الفصل الثالث : الأمن الصحي	١٢٣
١. ٣ الصحة وأمن الإنسان	١٢٥

٣ . ٢ مفهوم الأمن الصحي.....	١٢٦
٣ . ٣ الأمن الصحي في السياق العربي.....	١٢٨
٣ . ٤ الوضع الصحي في البلدان العربية.....	١٣٠
٣ . ٥ العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي في المنطقة العربية.....	١٣٦
٣ . ٦ أولويات النظم الصحية في الأنظمة العربية.....	١٣٩
٣ . ٧ العلاقة بين الأمن والصحة.....	١٤٠
الفصل الرابع : الأمن البيئي.....	١٥٥
٤ . ١ مفهوم البيئة.....	١٥٨
٤ . ٢ البيئة والضغط على الموارد.....	١٦٧
٤ . ٣ أثر التلوث على الإنسان والحيوان.....	١٦٩
٤ . ٤ تأثير الحروب على الموارد الطبيعية.....	١٧٥
٤ . ٥ الحروب العسكرية وأثرها على البيئة.....	١٧٩
٤ . ٦ وسائل مكافحة مشكلة التلوث.....	١٨٣
٤ . ٧ أمثلة عن الحروب والصراعات وآثارها على البيئة.....	١٨٧
الفصل الخامس : الأمن الوظيفي.....	٢٠١
٥ . ١ الأمن الوظيفي: التعريف والمفهوم.....	٢٠٥
٥ . ٢ الأمن الوظيفي والقلق الوظيفي.....	٢١٤
٥ . ٣ الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية.....	٢١٨

٢٢٢	٤ . ٥ جهود تحقيق الأمن الوظيفي.....
٢٢٤	٥ . ٥ الولاء الوظيفي.....
٢٣١	الفصل السادس : الأمن الشخصي.....
٢٣٤	١ . ٦ الأمن الشخصي.....
٢٣٩	٢ . ٦ التربية والأمن.....
٢٤٤	٣ . ٦ الأمن الشخصي في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية.....
٢٥٣	٤ . ٦ الأمن الشخصي للفئات الضعيفة.....
٢٥٧	الفصل السابع : الأمن الثقافي.....
٢٦٠	١ . ٧ تعريف العولمة ومفهومها.....
٢٦٧	٢ . ٧ الهوية العربية الإسلامية.....
٢٧٢	٣ . ٧ مواجهة الغزو الثقافي ومواجهة العولمة.....
٢٧٥	٤ . ٧ مفهوم الأمن الثقافي.....
٢٦٩	٥ . ٧ الثقافة العربية وآليات مواجهة العولمة.....
٢٨٧	الفصل الثامن : الأمن السياسي.....
٢٩٢	١ . ٨ تعريف الأمن السياسي.....
٢٩٥	٢ . ٨ الأمن السياسي الداخلي.....
٣٠٩	٣ . ٨ الأمن السياسي الخارجي.....
٣١٣	٤ . ٨ دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن السياسي.....

الفصل التاسع : الأمن المجتمعي..... ٣١٩

٩ . ١ الحاجة إلى تحقيق الأمن المجتمعي..... ٣٢٢

٩ . ٢ دوافع الاهتمام بمفهوم المشاركة المجتمعية..... ٣٢٦

٩ . ٣ دوافع الأمن في المجتمع السعودي..... ٣٣٢

٩ . ٤ مقومات الأمن في المجتمع السعودي..... ٣٣٥

٩ . ٥ المشاركة المجتمعية (الشرطة المجتمعية)..... ٣٣٦

٩ . ٦ الاتجاهات الحديثة في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية..... ٣٤٦

٩ . ٧ استراتيجية تطبيق نظم الشرطة المجتمعية..... ٣٥٢

الفصل العاشر : الأمن القانوني..... ٣٦٣

١٠ . ١ مفهوم الأمن القانوني..... ٣٦٦

١٠ . ٢ القواعد القانونية..... ٣٧٣

١٠ . ٣ كيفية تحقيق الأمن القانوني..... ٣٧٥

١٠ . ٤ الشروط الواجب مراعاتها لتحقيق الأمن القانوني..... ٣٨٣

الفصل الحادي عشر : أسلوب المواجهة..... ٣٨٩

١١ . ١ المهددات..... ٣٩٤

١١ . ٢ استراتيجية المواجهة..... ٣٩٧

١١ . ٣ تفعيل دور الأجهزة الأمنية..... ٤٠١

المصادر والمراجع ٤٠٩

المقدمة

الأمن والطمأنينة هما من الحاجات الفطرية عند الإنسان منذ ولادته وكذلك غريزة حب البقاء المغروسة فيه باحثًا عن المأوى والمأكل والملبس والتناسل ثم امتد الأمن إلى الجماعة والقبيلة، وقيام الدولة تغير مفهوم الأمن للفرد إلى أمن الدولة، ومع تطور البشرية ظهرت الحاجات المتعددة للفرد وتغير مفهوم الأمن التقليدي إلى مفاهيم أمنية جديدة ومنها مفهوم الأمن غير التقليدي إضافة إلى الأمن التقليدي الذي يركز على التهديدات الخارجية المحدقة بالدولة.

وهكذا بدأ التغير في المفاهيم وتحليلها للأفكار والتطورات الجديدة وفي توضيح لما جاء وعبر عنه «روبرت ماكنارا» وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه «جوهر الأمن» حيث قال:

«إن الأمن يعني التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة» (الشقحاء: ٢٠٠٤م، ص ٢٥).

وهكذا تشعبت المفاهيم إلى التنمية الاقتصادية والتي تتضمن الأمن الغذائي والأمن المائي ومفاهيم أمنية عديدة أخرى مثل الأمن الصحي والبيئي والشخصي والوظيفي... إلخ.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥م، على حفظ حقوق الإنسان ورعايته واجبا إنسانيا تبعه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته وأصدرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨م، وهكذا توالى القوانين والقرارات الصادرة من المنظمات الأممية الداعية إلى تحقيق الأمن للإنسان وكل ما يتعلق بحياة الإنسان.

موضوعنا هنا هو الأمن غير التقليدي الذي أصبح مفهومًا جديدًا لموضوعات تخص الإنسان وحياته وأصبح عدم تحقيقها يشكل انتقاصًا من حقوقه ومن مطالبه الأساسية. وحفاظًا على معيشتة يطلب الإنسان تحقيق الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي معًا فكلاهما يؤثر على حياته وحقوقه مثل الأمن الثقافي وحماية الموروث الثقافي غير المادي وهي تعلمها وعاشها الإنسان وأجداده ويستلزم المحافظة عليها فهي سمة من معيشتة اليومية، إضافة إلى الأمن القانوني ما يعني إقرار القوانين التي تنظم الحياة بين الناس ونشرها حتى يلم بها الجميع.

هذا هو مقرر الأمن غير التقليدي الذي نستعرضه هنا فهو يتضمن مفاهيم أمنية جديدة لم يكن يتحدث عنها من قبل أو موضوعات أمنية معروفة ولكن لم تحظ بالاهتمام خلال الفترات الماضية.

مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة إعداد هذه الدراسة في أنها تضم مفاهيم أمنية قديمة جديدة فهي موجودة منذ زمن ولكن يتحدث عنها العالم في الدول المتقدمة مثل الأمن الصحي والبيئي والأمن الشخصي للمواطنين الذي امتد ليشمل الفئات المستضعفة مثل المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين وكلها عايشتها الشعوب منذ زمن ولكن صدر بخصوصها خلال العقود الماضية القرارات والاتفاقيات الأمية المنظمة لمثل هذه الموضوعات ما استلزم الاهتمام والبحث والتدقيق فيها بهدف مواجعتها والعمل على لفت الأنظار والاهتمام بها بهدف التقليل من آثارها حتى نصل إلى مرحلة الحسم والقضاء على مثل هذه الظواهر وتحقيق التقدم والازدهار.

هذا إضافة إلى تعدد الموضوعات محل الدراسة ستحاول استعراض بعضها وهي محاولة لتحديد هدف التعريف بها وآثارها وتداعياتها ومحاولة إبداء وجهة النظر في مواجهتها عليها تشكل خطوة على طريق المواجهة عقب دراسات متعمقة بواسطة الخبراء حتى تتم المواجهة التامة.

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى تحقيق بعض من الأهداف على النحو التالي:
- ١- الإلمام بالمفاهيم الأمنية الجديدة وما أطلق عليه الأمن غير التقليدي والتعريف بمفرداته في محاولة للتعرف على أهم موضوعاته.
 - ٢- الفهم المتعمق لمثل هذه القضايا الأمنية والتي يعتقد أنها تأتي من تهديدات خارجية.
 - ٣- أهمية الحفاظ على علاقات وطيدة مع دول الجوار بهدف تحقيق الاستقرار والتعاون في مجال مكافحة الجرائم الجديدة والعبارة للحدود.
 - ٤- أهمية تفعيل دور وأنشطة المنظمات التعاونية الإقليمية لما لها من دور فاعل في الحد من تصدير الجرائم وتأمين حدود الدول ضد التهديدات الخارجية.

أهمية الدراسة

١- الأهمية العلمية

تتضح الأهمية العلمية للدراسة من خلال حث المهتمين والباحثين في مجالات الأمن على البحث والتدقيق في مفاهيم الأمن غير التقليدي التي

أصبحت تهدد أمن واستقرار الدول ونسبة كبيرة من هذه التهديدات تأتي من خارج الدولة وهي ليست تهديدات عسكرية ولكنها تهديدات من نوع آخر مثل تهديدات تهريب المخدرات والأمراض المعدية وتهديدات الهجرة الناتجة عن عدم الاستقرار في دول الجوار.

٢ - الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تعد محاولة جادة لتوفير المعلومات والبيانات التي من شأنها التعرف على التهديدات التي تدرج في بند الأمن غير التقليدي.

ويهدف المؤلف أن تسهم هذه الدراسة في تحقيق أهداف عملية وعلمية على أرض الواقع تحقق كفاءة أكثر في المواجهة خاصة وأن الموضوعات الأمنية التي تم اختيارها هي في الغالب متباعدة نحاول قدر الإمكان الإلمام بها حتى يتحقق لبلادنا الأمن والسلام والعيشة الكريمة.

مناهج البحث

استخدم المؤلف في كتابه المناهج التالية:

١ - المنهج الوصفي

هو عبارة عن طريقة من طرق التحويل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة إنسانية، ويوضح خصائصها كما أن التعبير الكمي يعطيها وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

ويصفه بعض الباحثين بأنه طريقة لجمع المعلومات والبيانات من كل المجتمع أو شريحة ممثلة للمجتمع وذلك عن طريق الاتصال بمفردات مجتمع البحث سواء كان الاتصال مباشراً أو عبر الهاتف أو البريد أو غيره من الوسائل.

٢ - المنهج التحليلي

التحليل هو تفكيك الكل إلى الجزء، والمقصود التفكيك العقلي للكل إلى أجزائه المكونة له وعناصره المقيمة لبنائه مبنياً طبيعة الفكر البشري الذي ينظر إلى الكل وله نظرة للأمور عامة وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهرة ودراستها بعمق، والتحليل يعد آله تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ومن ثم التحكم والغوص إلى أعماقه.

وبواسطة هذين المنهجين سيتم إعداد هذا المؤلف بوصف هذه الظواهر موضوع هذا المؤلف ثم تحليلها للوقوف على أسبابها وتداعياتها في محاولة للوصول إلى كيفية مواجهة هذه القضايا.

في هذا الإطار نقدم هذا المؤلف في اثني عشر فصلاً بخلاف المقدمة والخاتمة، كالتالي:

الفصل الأول: عن الأمن التقليدي.

الفصل الثاني: عن الأمن غير التقليدي.

الفصل الثالث: عن الأمن الصحي.

الفصل الرابع: عن الأمن البيئي.

الفصل الخامس: عن الأمن الوظيفي.

- الفصل السادس: عن الأمن الشخصي.
- الفصل السابع: عن الأمن الثقافي.
- الفصل الثامن: عن الأمن السياسي.
- الفصل التاسع: عن الأمن المجتمعي.
- الفصل العاشر: عن الأمن القانوني.
- الفصل الحادي عشر: والأخير عن أسلوب المواجهة.

الفصل الأول الأمن التقليدي

١ . الأمن التقليدي

يستشعر الإنسان منذ ولادته، حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية إذ لا تستقيم حياته ولا تهدأ نفسه إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان في حضن أمه ورعاية أبيه ويكبر ويتزعر ويكبر معه الإحساس بحاجته الدائمة إلى الأمن والاستقرار لأن الإنسان أينما وجد وفي أي طور من حياته يكافح ظروف العيش وينشد دائماً إشباع حاجته الجسدية والعاطفية والاجتماعية والمعنوية ولكن الحياة ليست ميسورة دائماً ففيها من المعوقات والتحديات الشيء الكثير الأمر الذي يقف حائلاً دون الإشباع النهائي لحاجات الإنسان اللانهائية.

ومنذ أن وجد الإنسان على وجه الخليقة واجه تحديات متعددة تباينت في أشكالها وأنواعها ودرجة خطورتها على بقاءه وفي كل مرة كان الإنسان يجتهد في مجابهة هذه التحديات ويحاول التغلب عليها مستثمراً تهديدها لتحسين عناصر حياته ومكانته الكونية سعياً وراء زيادة وسائله للسيطرة على البيئة المحيطة به وإخضاعها لرغباته لإشباع حاجاته الأمنية والطبيعية والاجتماعية، واستمر الإنسان يحاول جاهداً ابتكار الوسائل والأساليب التي تجعله قادراً على مواجهة متطلبات الحياة المتنوعة والمتعددة في بيئة مليئة بالمشكلات والتحديات.

ومفهوم الأمن وتهديداته أوسع وأشمل وأعقد مما ينظر إليه الكثيرون فالأمن يوازي الحياة، لأن تشابك وتعقد هذا المفهوم واتساع دلالته يؤكد على أن الأمن مرتبط بالوجود، وغيابه مقترن بالعدم فالأمن حاجة أساسية للأفراد، كما أنه ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومرتكز أساسي من

مرتكزات تشييد الحضارة، فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن، وإذا ما تم استعراض الحضارات البشرية المعروفة لوجدنا أنها شيدت جميعاً بعد استيفاء شروط الاستقرار وانهارت عند اختفاء مرتكزات الأمن ولا شك أن حاجة المجتمعات البشرية للأمن والاستقرار لا تقل عن حاجة الأفراد الذين يعيشون فيها، فلا تقدم ولا ازدهار لها إلا في ظل علاقات تسودها الطمأنينة بين أفرادها وتحميها مظلة الأمن والأمان، ولن يتحقق ذلك إلا إذا نظمت هذه العلاقات بقواعد حياتية معروفة يقبلها أفراد المجتمع قبولاً عاماً فيما بينهم، وتصبح بمثابة معايير للسلوك البشري عندهم يقيمون على أساسها تصرف أي فرد منهم. (العمرات: ١٤٢٣ هـ: ص ٩).

ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليًا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، علماً بأن مصادر التهديد التي يتعرض لها الأفراد والجماعات والمجتمعات تتنوع تبعاً لتنوع الظروف البيئية وما تحويه من أوضاع سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتربوية، وعقائدية، ولعل من أبرز الأخطار التي تهدد الأفراد، وتهدد نظم المجتمع وعلاقته وأسس بقائه، الحروب، والجريمة، والاكتماظ السكاني، والتلوث البيئي، والعبث بنتائج البحوث العلمية المتعلقة بالأدوية والعقاقير، وتلك المتعلقة بالهندسة الوراثية، وبحوث الجينات والاستنساخ البشري، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، واستغلال الأطفال والنساء جنسياً، والأحادية المتمثلة في غياب القدرة على تقبل وتحمل الاختلافات الاجتماعية والعرقية والعقائدية.

١ . ١ التعريف والمفهوم

علماء الأمن والاستراتيجية في الغرب يعترفون صراحة بغموض وتشابك مفاهيم الأمن، حتى أصبح من الصعوبة عندهم الاتفاق على تعريف موحد للأمن يحظى بقبول علمائه والمهتمين بدراسته.

وقد اجتهد نخبة من الباحثين والكتاب في محاولة تأصيل هذا الحقل. ومنهم دانييل كوفمن وآخرون في كتاب الأمن الوطني الهيكل التحليلي، الذي جاء فيه بأن مصطلح الأمن يتسم بالغموض وشدة الاختلاف في المعنى من مجتمع لآخر بحسب ثقافة المجتمع وموقعه، وقد عرف بناء على ذلك من الناحية التقليدية المعروفة «بأنه حماية الأمن والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي. Protection From external Threats».

ويقرر وزير الدفاع السابق في الولايات المتحدة الأمريكية (براون) في كتابه التفكير حول الأمن الوطني بأن الأمن هو: «المقدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي».

ويرى كذلك ولتر ليبمان: أن الأمة آمنة طالما أنها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية - وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانة أمنها بالانتصار في تلك الحرب. (المشاط: ١٩٨٤م: ص ١٥).

أي يركز على الناحية العسكرية بوصفها الضمان لتحقيق الأمن، حيث يرى أن الدولة تكون آمنة عندما تكون قادرة على التصدي لحماية مصالحها.

ومن هذه التعريفات الثلاثة يتبين أن فحوى تعريفات الغربيين في ذلك الوقت كانت تنصب على الأمن الخارجي والتهديدات الخارجية فقد ورد في

تعريف «كوفمن» عبارة العدوان الخارجي كما جاء عند براون عبارة اعتداء خارجي وعند والتر ليبمان الانتصار في الحرب ومن هذه الرؤى المقتطفة من الفكر الاستراتيجي الأمني الغربي يتبين لنا بجلاء أن قضايا القوة والدفاع والحرية وصد العدوان الخارجي وحماية السيادة والازدهار الاقتصادي من أولويات الأمن لديهم ولها خصوصيتها على ما عداها من مسائل الأمن الداخلي، وفي هذا الاتجاه يبرز على الساحة ظاهرة السباق على اقتناء الأسلحة والإنفاق المالي الضخم عليها وعلى صيانتها، وما يترتب على ذلك من آثار على برامج وخطط التنمية؛ حيث يصعب الإنفاق على المجالين في وقت واحد أي ما يعني أن الإنفاق على أحدهما يقلل الإنفاق على الآخر إلا إذا تم الإنفاق بتوازن بين الاثنين.

١ . ١ . ١ الأمن القومي والإسلام

في الوقت الحاضر يجمع العلماء والباحثون على أن نشأة الأمن القومي تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحروب، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي في عام ١٩٤٧، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مصطلح ومفهوم الأمن القومي في أنحاء متفرقة من العالم هنا وهناك. وفي الواقع أن مصطلح ومفهوم الأمن القومي ذكر في القرآن الكريم في أوج صورته ومعانيه وذكر في السنة النبوية منذ آلاف السنين، ووجد بإذن الله قبل الإسلام منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى سيدنا آدم عليه السلام.

قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (٣٥) فَأَزَلَّهُمَا

الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ (البقرة).

يوضح الله، سبحانه وتعالى، في هاتين الآيتين، كيف أنه بعد أن خلق آدم (عليه السلام)، (محمود: ٢٠٠٧م: ص ٩)، وهبه حاجاته البشرية. فأسكنه الجنة، ومعه زوجته، وبها مأكله، وحذرهما من الخطأ. فلما أزلهما الشيطان، عصيا ربهما، فأخرجهما من المسكن الآمن (الجنة)، وأمرهما بالهبوط إلى مكان غير آمن (الأرض)، وجعل من ذريتهما أعداء لبعضهم بعضاً، كما جعل في الأرض مستقراً (بقاء ودواماً) ومتاعاً (مطالب وأطماًعاً دنيوية)، إلى أن تقوم الساعة.

وتفسر قصة خلق آدم، عليه السلام، ثم هبوطه إلى الأرض، المفهوم البسيط للأمن: فهو مكان يؤوي الإنسان، وزوجه تؤنسه، ومأكله ومشربه. وفي الأرض، على الإنسان أن يسعى لتحقيق أمنه بالحصول على تلك الحاجات، وأن يدفع عنه من سينازعونه فيها من أعداء، هم من بني الإنسان كذلك (فهم يحاولون تحقيق أمنهم الخاص، أيضاً، من وجهة نظرهم). ومن يحصل على تلك الحاجات الأولية، يحقق أولى درجات الأمن، بالاستقرار. ثم عليه أن يسعى لتحقيق درجات أخرى من الأمن، بالسعي للاستحواذ على متطلبات أخرى ليست ضرورية، ولكنها زيادة في متاع الدنيا. وتلك هي سنة الحياة الجارية في الكون، إلى أن تقوم الساعة.

فالأمن تعبير، يدل على حالة نفسية يوجد عليها الكائن الحي، عندما يشبع حاجاته، التي تختلف باختلاف الكائن الحي نفسه. وهي عند الإنسان ما يشعر به نحو حاجيات، بالحصول عليها تُستكمل مطالبه من الاستقرار. وهذه الحاجيات تختلف من إنسان لآخر، ومن مكان لآخر. فهناك من

يبحث عن المأوى ﴿وَكَانُوا يَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ﴾. ليحقق أمنه الأولي، ومنهم من يطلب الطعام ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (٤) (قريش). وإذا تحقق لدى الإنسان المأوى والمأكل، فإن الأمن يتحقق باستقرار الرزق الآمن: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ...﴾ (١١٢) (النحل).

١ . ١ . ٢ العامل النفسي ومتطلبات الإنسان إلى الأمن

كما أن الإسلام أكد على العامل النفسي ومتطلبات وحاجة الإنسان إلى الأمن لأن حاجة الإنسان إلى الأمن مرتبطة بدوافعه الغريزية (الطبيعية). وتصل حالته النفسية إلى درجة من درجات الاطمئنان، عندما يحقق مطالبه الغريزية كذلك، وقد وفر الله سبحانه وتعالى تلك المتطلبات الأساسية، لآدم في الجنة ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ (١١٨) ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ (١١٩) (طه). وبين ذلك الرسول الكريم ﷺ بقوله: «من أصبح منكم معافى في جسده آمناً في سربه عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا» صدق رسول الله ﷺ.

ليست مطالب النفس البشرية، هي الغرائز الأولية فقط «الهواء والماء والأكل والشرب والتناسل» بل هناك العديد من مطالب النفس البشرية التي يحتاج الإنسان إلى إشباعها، وذلك طبقاً لأولويات حددتها الغريزة، وهي الدافع الذي يحرك السلوك الإنساني، ليتجهج الإنسان سلوكاً خاصاً للحفاظ على حياته وأسرته وممتلكاته. كما أن سلوك الإنسان أصبح كذلك يتدرج من إشباع حاجات أساسية إلى إشباع حاجات ثانوية، إلى مطالب تحقيق الذات، إلى مطالب رفاهية. ثم تعلق الدرجات التي يتنقل فيها السلوك الإنساني، من مطالب فردية ذاتية، إلى مطالب جماعية تحتاجها الأسرة والجماعة، فالقبيلة،

فالقرية، فالمدينة، فالدولة، حتى يصبح الشعور بالأمن جماعياً أيضاً، وهنا يتمثل الأمن القومي للدولة على الصعيد الداخلي والصعيد الإقليمي والدولي.

وليست حاجات الإنسان كلها مادية ملموسة (كالمأكل والمشرب والمأوى) فبعضها نفسي معنوي، لإشباع الأحاسيس الغريزية، التي خلق الله الإنسان بها «حب، تآلف، استئناس، زهو، تفاخر... إلخ» وكما يرتب الإنسان حاجاته المادية بالفطرة، فإنه أيضاً يرتب حاجاته المعنوية. بل إن الحاجات المعنوية في مجمل مجموعاتها تعقب الحاجات المادية في مجموعاتها، بمعنى أن الإنسان عندما يشبع ويسكن، يبحث عن الحب والألفة، وعندما يعمل ويطمئن على رزقه، يبحث عن التقدير والانتفاء والرضا، وهو ما أوضحه علماء ومختصون في علم النفس وعلماء الأمن القومي خلال أبحاثهم وفي نظرياتهم الأمنية.

١ . ١ . ٣ الأمن في العصر الحديث

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم «الأمن» وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض ما أثار عدة مشاكل، فلا يعد اصطلاح «الأمن» هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يصبح حقلاً علمياً داخل علم السياسة منفصلاً عن علوم الاستراتيجية - تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة «الأمن الوطني».

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع «الأمن» فإن مفاهيم «الأمن» قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول.. وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها «الأمن القومي الأمريكي» و«الأمن الأوروبي» و«الأمن الإسرائيلي» و«الأمن القومي السوفيتي» قبل تفككه عام ١٩٩١ م.

- وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه «للأمن»، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

- «فالأمن» من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني «حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية».

وفي تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية «الأمن القومي يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء».

وطبقاً لتعريف الموسوعة السياسية

الأمن الوطني يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية.. أي تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد عنها خارجياً.

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء. (حسين: ٢٠٠٩ م: ص ١٢).

ولعل من أبرز ما كتب عن «الأمن» هو ما أوضحه «روبرت مكنارا» وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية البارزين في كتابه

«جواهر الأمن».. حيث قال: «إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة». واستطرد قائلاً: «إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل».

أي أنه ربط بين الأمن الوطني والتنمية.. بمعنى آخر ربط بين الدفاع من ناحية وتخصيص الموارد لتحقيق الرخاء والتنمية من ناحية أخرى.

تعريف الدكتور علي الدين هلال: (الهواري: ٢٠٠٩م: ص ٢٤)

ركز على تأمين الدولة والمجتمع من الأخطار الداخلية وكذا ضد الأخطار الخارجية وفي الوقت نفسه تأمين مصالح الدولة والمجتمع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الأهداف التي تعبر عن رضا المجتمع ورفاهيته.

١ . ١ . ٤ الأمن في القرآن الكريم

ولعل أدق مفهوم «للأمن» هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله - سبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش). ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي، (الجحني: ١٩٨٩م) ..

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل «للأمن» هو: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية،

الاقتصادية والعسكرية، في شتّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة.

التعريف الذي يتبناه المفكرون العرب (حسين: ٢٠٠٩م)

عرف المفكرون العرب وكثيرون آخرون الأمن القومي في قدرة المجتمع وإطاره النظامي (الدولة أو الأمة) على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه وهويته وإقليمه وتماسكه وموارده وتطوره وحرية عقيدته.

- فكيان الدولة: يعني حدودها والوضع السياسي بها.
- وهويته: تعني عقيدته وعاداته وتقاليده وثقافته.
- وإقليمه: يعني حدوده الجغرافية.
- وتماسكه: يعني تماسك أقاليمه ودوله من التجزئة والتشردم.
- موارده: تعني الموارد المادية فوق الأرض وفي باطنها.
- تطوره: يعني مشاركته في التقدم الصناعي والتكنولوجي وكافة مناحي الحياة.
- حرية عقيدته: بمعنى أن يكون مواطنوه أحراراً في تبني العقيدة التي يرتضونها دون أي تدخل خارجي.

نخلص إلى أن الأمن القومي: يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقته للنهوض والتقدم والازدهار.

ومع الاختلاف في المفاهيم نجد الجميع متفقين على أنه مع التقدم العلمي والتكنولوجيا التي سادت عالم اليوم، والتطور الهائل الذي حدث قد تغيرت كثير من المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي، ولذا لم يعد الأمن القومي يستند على القوة العسكرية فقط باعتبار أنها كل ما يلزم لتحقيقه وحمايته... بل تعداها إلى مجالات أخرى متعددة وأصبح الأمن القومي حالياً يشمل الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الاقتصادي، والأمن الجنائي، والأمن الاجتماعي - حيث تعددت الحلقات وتداخلت وتشابكت لتعزز في النهاية أمن الدولة - أي ما يسمى بالأمن القومي للدولة والأمن القومي بمفهومه العام هو ضمان بقاء الدولة، واستمرار وجودها عبر التاريخ مع المحافظة على سلامة ترابها القومي، واستقلال إرادتها وأمن مواطنيها.

كما نخلص من ذلك إلى أن أبسط تعريف للأمن القومي هو:

الأمن القومي هو الإجراءات التي توفر الاستقرار داخلياً، وحماية المصالح خارجياً مع استمرار التنمية الشاملة، والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب.

ومفهوم الأمن القومي يختلف من عهد إلى آخر، ومن نظام لنظام وإن كان ذلك يستوجب بالضرورة توضيح مبدأين للأمن القومي - أحدهما ثابت والآخر متغير وهما.

مبدأ ثابت: تفرضه الظروف الجيوبولوتيكية للدولة، ويرتبط بسلامة أراضيها بغض النظر عن النظام السياسي القائم فيها.

مبدأ متغير: ... ويرتبط بأهداف النظام السياسي للدولة ونوعية زعامتها.

مفهوم الأمن الوطني (القومي) (المشاط: ١٩٨٦م)

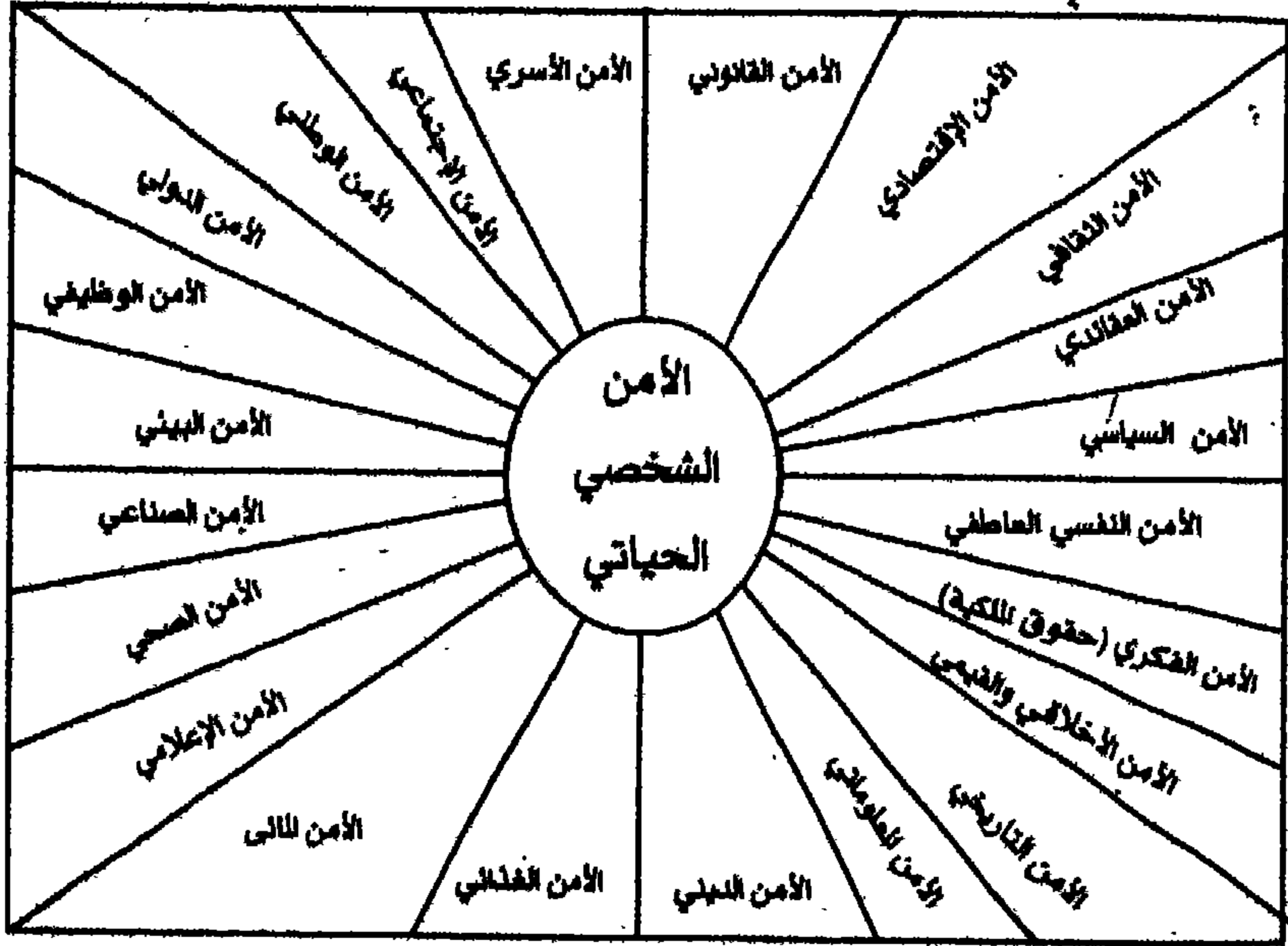
الأمن الوطني لدولة ما في أبسط تعريفاته .. هو الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سياستها على أرضها وتماسك شعبها في مأمن من إطماع أو تهديدات الغير، وتوفير الحد اللازم من الاستقرار والأمن الذي يضمن دوام التقدم وصولاً إلى رخاء شعبها، مع صيانة كل ذلك بالقدرة على ردع أي طرف خارجي يحاول النيل من استقرارها واستقلالها وأمنها.

ويمكن القول أيضاً أنه يعني: تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها من الداخل أو من الخارج.. وتأمين مصالحها الحيوية وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية.

عموماً.. فإن الأمن الوطني وأن كان يرتكز أساساً على قدرات الدولة الذاتية (اقتصادية - عسكرية - تماسك اجتماعي - عمق ثقافي) فإنه لا يتحقق بالقدرات الذاتية وحدها، لأن الدول لا تعيش في فراغ وإنما هي جزء من المجتمع تتعامل معه وتتأثر به، ومن ثم فإن صواب الخيار السياسي للدولة انتهاجاً لسياسة خارجية سليمة تعي الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية، هو الضمان الأول لأمنها الوطني.

والاحتكام للقوة قد يحقق مصلحة الدولة اليوم، ولكنه يعرضها للمخاطر غداً، ومن ثم فإن الضمان الأمثل للأمن الوطني هو ترسيخ مفهوم الأمن الجماعي لدول العالم بأسره وهو ما تضمنته المواثيق الدولية، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، وعلى كل دولة عند تحقيق أمنها أن تأخذ في اعتبارها أمن غيرها من الدول.

الشكل رقم (١)
منظومة الأمن الشامل



١ . ٢ الأمن الوطني - الأبعاد والركائز

إن الأمن القومي أو الوطني في أي دولة يختلف من دولة لأخرى ويعتمد ذلك بالأساس على البيئة الإقليمية التي توجد بها الدولة، والمقصود هنا في هذا الفصل هو دراسة أبعاد الأمن والمقصود بذلك هو مجال الأمن أي في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو غيره من المجالات أو الأبعاد الأخرى.

أما ركائز الأمن فالمقصود بها أيضاً الأسس التي يعتمد عليها الأمن مثل الوضوح ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية والتصدي لها.

وعلى ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالاستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.

من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاداً متعددة:

- ١ - البُعد السياسي.. ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.
- ٢ - البُعد الاقتصادي.. الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.
- ٣ - البُعد الاجتماعي.. الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
- ٤ - البُعد المعنوي أو الأيديولوجي.. الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
- ٥ - البُعد البيئي.. الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

١ . ٢ . ١ مجالات الأمن الوطني (القومي): (مهنا: ١٩٩٦م)

إن نجاح سياسات الأمن الوطني (القومي)، يعتمد على التنسيق الجيد بين قوى الدولة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمعنوية والعسكرية لتحقيق تطور ونمو تلك القوى الخمس، بحيث تدعم كل قوة باقي القوى الأخرى، وليس بأن تنمو كل واحدة على حساب الأخرى بمعنى أن القوة

الاقتصادية تعطي للدولة القدرة على بناء قوتها العسكرية ورسم سياستها الداخلية والخارجية.

والقوة الدبلوماسية لا تنتج ما لم تركز على قدرة عسكرية مناسبة واقتصاد قوي ومجتمع متماسك - أي أن الأمن القومي لأي دولة هو نقطة التقاء السياستين الداخلية والخارجية أما القدرة العسكرية، فإنها تشكل الإطار العام - أي المظلة التي تعطي الأمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة الأخرى - لتنمو وتتطور لتحقيق الأمن القومي.

هذا ويتم صياغة الأمن على ضوء خمس ركائز أساسية:

١ - أن يكون مفهوماً وواضحاً ومستساغاً ومقبولاً بحيث يستقطب ولاء المواطنين ويحظى بالاعتناء الحقيقي.

٢ - إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية والحالية والمستقبلية.

٣ - رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

٤ - توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

٥ - إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.. وتتصاعد تدريجياً مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.

وللأمن أربعة مستويات:

١ - أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، أو ما يطلق عليه الأمن الداخلي أي تحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد داخل الدولة.

٢- أمن الوطن ضد أي أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبّر عنه «بالأمن الوطني» ضد أي تهديد مباشر أو غير مباشر سواء كان سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا أو معنويًا.

٣- الأمن القطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا، وهو ما يعبر عنه «بالأمن القومي» والمقصود بالقومي هنا مجموعة أقطار أو دول.

٤- الأمن الدولي.. وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

والأمن الجماعي طبقًا لميثاق الأمم المتحدة يقوم على هامشين:

الأول: حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

الثاني: رد الفعل الجماعي من جانب الجماعة الدولية (بمعنى التدابير المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ومن ثم قمع العدوان).

١ . ٢ . ٢ التعريفات الفرعية للأمن:

١ - الأمن السياسي

وهو ذو شقين داخلي وخارجي يتعلق البعد الداخلي يتماسك الجبهة الداخلية وبالسلم الاجتماعي، تراجع القبلية والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض

مصالحها مع مصالح الدولة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية واسبقياتها.

وعن الأمن السياسي العربي فهو ذو ثلاثة مستويات، المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى الدولي.

أ- وعلى المستوى المحلي: يقصد بعناصر القوة السياسية، تلك العناصر المستندة إلى طبيعة المجتمع العربي، وطبيعة الدول العربية، وكذلك طبيعة السلطة السياسية السائدة فيها في ضوء المحددات التاريخية والجغرافية للدول العربية.

ب- أما على المستوى الإقليمي، فإن قوة الدول العربية السياسية ترتبط بالدور الذي تلعبه في إطار النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي، وكذلك على مستوى القارة الأفريقية.

ج- المستوى الدولي، يقصد به عناصر قوة الدول العربية السياسية الحالية المستمدة من وضعها في النظام الدولي.

٢- الأمن الاقتصادي والتكنولوجي ومصادر الطاقة

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي فإن مسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ ولذلك فإن مجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا الوطنية التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية. كذلك النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

٣- الأمن الاقتصادي

هو قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سواء محلياً أو من الخارج وبأيسر السبل وتجنب فرض قيود أو تهديدات من خارج الدولة علاوة على قدرتها الاقتصادية لدعم القدرة العسكرية والسياسية للدولة.

٤- الأمن الاجتماعي

البعد الاجتماعي، يعني إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات كما يتعرض الأمن القومي للخطر ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيس لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي يصعب أحياناً السيطرة عليه وبخاصة في ظل تفاقم مشكلات البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية.

البعد الاجتماعي للأمن القومي نجد أنه يهتم بدراسة المؤشرات السكانية المختلفة من عدد السكان ومعدلات نموهم وكثافتهم وتوزيعهم الريفي والحضري وتركيبهم العمري ودرجة التعليم السائدة بينهم ومستوى الخدمات الصحية، وبالإضافة إلى التركيب اللغوي والعرقي والديني والطبقي للمجتمع وأثار ذلك كله على الإمكانيات التنموية والقدرات الدفاعية للدولة ومدى تماسكها الاجتماعي والسياسي.

هذا ويعد البعد الاجتماعي عاملاً أساسياً في الأمن القومي لأي كيان دولي إذ إن العامل البشري يعد عصب القوة القتالية للجيش كما أنه يسير الأجهزة المدنية، فضلاً عن أن البشر من سكان الكيان المعني هم الذين يتم السعي لتحقيق أمنهم.

٥ - الأمن العسكري

أما البعد العسكري فتتحقق به مطالب الدفاع والأمن والهبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي بواسطة الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسة في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الإقليمي ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

٦ - البعد الأيديولوجي للأمن

وثمة البعد الأيديولوجي الذي يعزز انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية ويوسع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة وبأمن الوطن والمواطن وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة.

٧ - البعد الجغرافي للأمن

حيث إن البعد الجغرافي تحكمه دلالات الموقع الجغرافي وحدود الدولة الطبيعية مع الدول المجاورة وعلاقات التحالف وحسن الجوار والمصالح القومية الحيوية ودور الدولة في السيطرة على الممرات المائية والمضايق وتأثيرها على التجارة العالمية وصادرات الطاقة وحركة الأفراد والسلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة.

١ . ٣ العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية .. هي: الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة .. وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة . ويلاحظ احتواء هذا التعريف على الآتي:

١ - أهمية عنصر «الإدراك» لحاجات الدولة، والذي يفترض أن ما يعد في صالح المصلحة الوطنية هو نتاج لـ «عملية سياسية» يتم من خلالها وصول قيادة الدولة إلى قرار حول أهمية أحد الأحداث الخارجية الذي يؤثر على رفاهية الدولة .

٢ - ينطبق التعريف فقط على الدول «ذات السيادة» الكاملة ولا ينطبق على المنظمات الدولية أو الأقاليم تحت السيادة والتي تعتمد على دول أخرى .

٣ - هناك حد فاصل بين «المجال الخارجي» و«المجال الداخلي» للدول .. فالحكومة التي تتعامل مع مجاها الحيوي الداخلي عادة ما توصف بأنها تعمل لـ «المصلحة العامة» «Public Interest» .. في الوقت الذي توصف فيه الحكومة التي تتعامل مع مجاها الخارجي بأنها تعمل في مجال المصلحة الوطنية (National Interest) .

٤- يشير التعريف السابق إلى الاهتمام بمصالح الدولة الوطنية بكاملها، ولا تتعلق بمصالح الجماعات الخاصة، أو الوحدات البيروقراطية، أو المنظمات السياسية داخل الدولة.

يرى جيمس روزيه أن «المصلحة القومية - كأداة تحليلية تستخدم لوصف وشرح وتقييم مصادر وكفاءه السياسة الخارجية لدولة ما، أما المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي فإنها توظف لتبرير أو استنكار واقتراح سياسة ما».

ويرى مورجنثا المصلحة القومية بأنها «القوة، بمعنى ارتباطها بقضية البقاء ومن ثم فإنها تشكل جوهر السياسة الخارجية».

ويرى ولفيرز المصلحة القومية بأنها «هي التي تقرر السياسة الخارجية التي يتم رسمها لتعزيز مصالح الأمة مجتمعة وليس فقط كل فرد على حدة» وهناك تعاريف أخرى كثيرة للمصلحة القومية منها:

هي مفهوم شامل للعناصر التي تشكل الاحتياجات الضرورية للدولة متضمنة الحماية الذاتية للدولة (حماية كيان الدولة) والاستقلال وسلامة أراضيها وأمنها العسكري والرفاهية الاقتصادية.

بعض المفاهيم الخاصة بالمصلحة الوطنية: (هويدي: ١٩٨٢م):

١- لا تقبل المصلحة الوطنية المساومة عليها ما يفرض على المسؤول الأول بالدولة، أن يتخذ القرار باستخدام القوة العسكرية إذا ما تهددت قيمها.

٢- تمثل المصلحة الوطنية .. الغايات الوطنية للدولة، التي يهدف التخطيط للاستراتيجية الوطنية، تحقيقها، وبالتالي ينبثق منها كافة الأهداف الوطنية للدولة.

٣ - بعض التعريفات المكملّة:

أ - الغاية الوطنية العليا: مجموعة الأهداف الوطنية الدائمة، والتي تسعى الدولة لتحقيقها بصورة عامة وشاملة (البقاء - الحرية - الرفاهية - الازدهار).

ب - الهدف الوطني: ينبع من الغاية الوطنية العليا، وينفذ إما في مرحلة واحدة أو على عدة مراحل.. تتم على فترات زمنية متعاقبة على طريق تحقيق الغاية الوطنية.

ج - الاستراتيجية الوطنية (الشاملة): هي أسلوب تحقيق الأهداف الوطنية، في إطار «الغاية الوطنية العليا» أو هي: تخصيص وحشد الموارد لتحقيق الأهداف المحددة.

د - ويتم تقسيم الأهداف الوطنية إلى نوعين:

- هدف وطني مفروض على الدولة .. مثل استرداد أرض محتلة.
- هدف وطني نابع من الدولة «البقاء - الحرية - الرفاهية - الازدهار».

٤ - علاقة الأمن الوطني بالمصلحة الوطنية:

هناك تعدد في العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطنية.. كالآتي:

أ - هناك اتجاه يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر.

ب - هناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين.

- فنظرية الأمن الوطني لدولة ما - تعكس مصلحتها الوطنية.

- كما ينطلق تهديد المصلحة الوطنية - من مفهوم واضح لأمنها،

وما يمكن أن يشكل خطرًا أو تهديدًا للأمن الوطني.

جـ- وهناك اتجاه ثالث يرى الأمن الوطني.. كأحد دوائر المصلحة
الوظيفة وكجزئية منها.. بمعنى أن «الأمن الوطني» يمثل تلك
المصالح الحيوية التي لا يمكن المساومة حولها.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد الأهداف والمصالح القومية العربية في :

١- التنسيق الاستراتيجي بين الدول العربية في إطار الأهداف والمصالح
المشتركة .

٢- التوصل إلى حل للنزاعات الداخلية بين الدول العربية .

٣- التوصل إلى حل سياسي عادل لمشكلة الشرق الأوسط (الصراع
العربي الإسرائيلي)

٤- الاتفاق على خطة موحدة تجاه النزاعات (الصراعات) في المنطقة ومنها:

أ- الصراع في منطقة الخليج على تحقيق أمن الخليج .

ب- النزاع في القرن الأفريقي .

جـ- مشكلة الصحراء المغربية .

٥- تدعيم التعاون بين الدول العربية في كافة المجالات لصالح التنمية
وبناء القوه الذاتية العربية.

٦- تطوير النظام الدفاعي الإقليمي العربي للتصدي للتهديدات الموجهة
للأمن القومي العربي.

١ . ٤ علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية (فودة: ١٩٩٥ م)

١- المقصود بالاستراتيجية أساسا «فن القيادة» وقد تعددت تعريفات
الاستراتيجية من التركيز على الجانب العسكري إلى مفهوم الجانب
الشمولي لها، حيث أصبحت الاستراتيجية هي: تلك العملية التي

يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة لتحقيق المصلحة القومية العليا، والأهداف المطلوب إنجازها، في فلسفة الأمن القومي.

٢- من هنا أصبح المقصود بالاستراتيجية القومية «استخدام الإمكانيات القومية المتاحة، تحت جميع الظروف لإنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات، بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة».

وفي تعريف آخر: مجموعة من الأفكار المعبرة عن وجهة نظر الدولة الرسمية المتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح، المتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها وطرق إدارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة لمواجهةها. أي أن الاستراتيجية الوطنية هي منظومة الأساليب والوسائل العلمية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية المختلفة لتحقيق أهداف الأمن القومي.

٣- وهناك أربعة أبعاد رئيسة في مفهوم الاستراتيجية القومية.

أ- مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة والتي تصاغ على هدى مبادئ الأمن القومي واعتباراته.

ب- ضرورة توافر القيادة القادرة على إدارة هذه الخطط.

ج- أن هذه المبادئ ليست مطلقة وإنما تتحدد على أساس قوة الدولة المتاحة وقدراتها في كافة المجالات.

د- أن تلك المبادئ والخطط تتشكل على هدى طبيعة النظام الدولي المعاصر (البعد الخارجي).

ومن كل ما سبق فإن الاستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي، كما أن الاستراتيجية بها تتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكونات الأمن القومي .

١ . ٥ المعطيات التي تشارك في تحديد سياسة الأمن الوطني للدولة

١ - المعطيات الجغرافية

وتتعلق بموقع الدولة، وطبيعة أراضي الدولة، التي تشكل أوضاعها الجيو استراتيجية وعلاقاتها مع دول الجوار الجغرافي، وتضاريس الدولة وإطلالها على البحار من مدن وقربها من المراكز الاستراتيجية العالمية المباشر من عدمه، وكيفية التوظيف السياسي للموقع.

٢ - المعطيات الاقتصادية

حيث تمثل الموارد الاقتصادية والموارد الأخرى (طبيعية - صناعية - زراعية - تجارية - استثمار - سوق مال - حركة عمالة) تمثل في مجموعها قوى الدولة الشاملة التي تحقق الأمن الوطني.

٣ - المعطيات البشرية

وتتمثل في معدل التنمية البشرية والأيدي العاملة، والقدرة التعليمية، ومستوى استخدام التكنولوجيا الحديثة، وقدرة الفرد على الإنتاج، التزايد في عدد السكان وتأثيره، العمالة الخارجية وتأثيرها، حيث يمكن أن تؤدي الزيادة

السكانية إلى أن تصبح عامل ضغط على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الخدمات الصحية.

٤ - معطيات جيواستراتيجية

تتعلق بـ: تفاعل مكونات الموقع مع القدرات العسكرية - البعد المعلوماتي - البعد الفضائي.

١ . ٥ . ١ مكونات الأمن الوطني

١ - المكون الجغرافي

حيث يتحدد من خلاله المناطق الجغرافية التي تمثل دوائر الأمن المباشر للدولة وما تفرضه من ضرورات جيوبوليتيكية، وكذا استراتيجية الموقع بالنسبة للدول الأخرى.

٢ - المكون السياسي

أ - السياسة الداخلية

وتتعلق بنظام الدولة وكفاءة النظام السياسي معاً، ويعني ترابط المجتمع ووضع استراتيجية ذات إجماع سياسي واتخاذ قرارات تعكس النهج السياسي للمجتمع بأسره.

وتقوم أساساً على ممارسة الحرية والاحترام المتبادل بين الدولة وكل التنظيمات السياسية (المشروعة) من أجل خدمة القضايا الوطنية مع ضمان أن العمل السياسي الوطني يسير في اتجاه تحقيق المصلحة الوطنية.

ب - السياسة الخارجية

قدرة الدولة على اتخاذ قرارات ومواقف في علاقاتها الدولية بعيدة عن الضغوط، وتمثل تحركات الدولة في الدوائر المختلفة (دائرة إقليمية - دائرة دولية - دائرة قارية) لتحقيق أمنها، وبالطبع فإن هذه الدوائر تختلف من دولة لأخرى ومن إقليم لآخر ولكن هناك دائرتان يكون لهما ارتباط بعلاقات الدولة الخارجية وتأثير على سياستها وهما الدائرتان الإقليمية والدولية.

٣ - المكون الاقتصادي

ويعني قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع من الناحية الاقتصادية، ويعني أيضاً قدرات الدولة الاقتصادية التي تمكنها من تنفيذ الخطط التنموية، من أجل تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.

٤ - المكون الاجتماعي

وأساسه الفرد، الذي يمثل الحلقة الأولى للمجتمع وبناء المجتمع الحديث الذي يعتمد على ضرورة ممارسة الحرية في إطار سيادة القانون مع تحقيق تكافؤ الفرص للأفراد داخل المجتمع وتقديم الخدمات اللازمة للارتفاع بمستوى الفرد، الذي هو الأساس في العناء الاجتماعي للدولة من أجل تحقيق أمنها الوطني.

٥ - المكون الدبلوماسي

تمثل الدبلوماسية إحدى المكونات المهمة للأمن الوطني؛ حيث يقع عليها عبء التحرك على المستوى الخارجي وإقناع القوى الدولية بما تقوم به الدول من أعمال.

٦ - المكون العسكري

من خلال الحفاظ على قدرة وإيجابية القوات المسلحة للدول من خلال تطوير قدراتها العسكرية تنظيمياً وتدريباً وتسليحاً وتطوير صناعاتها الحربية، من أجل حماية الدولة ضد أي تهديد مسلح مع الحفاظ على سلامة أراضيها.

١ . ٥ . ٢ أبعاد الأمن الوطني

١ - البعد الخارجي: وهو ما يعني تعامل الدولة مع العالم الخارجي بخليط من توظيف القوة واستثمار التعاون الدولي وحسن العلاقات.

٢ - البعد الداخلي: وهو البعد الحاكم في مفهوم الأمن الوطني، نظراً للارتباط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ويرجع هذا البعد إلى مكونات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والعسكرية والتي تشكل مظاهر قوتها وتؤثر بالتالي على سياستها الداخلية. ويمكن أن تؤثر على البعد الداخلي.. الخلافات الداخلية والمشاكل الطائفية والنشاط التنموي وغيرها.

١ . ٥ . ٣ اتجاهات الأمن الوطني

١ - الاتجاه الاقتصادي للأمن الوطني: (مظلوم: ١٩٩٩ م) ويعني هذا الاتجاه بالتنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاهية من خلال ثلاثة عناصر:

أ - تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية لتجنب أي ضغوط خارجية على الدولة.

ب - أن التنمية هي جوهر مفهوم الأمن.

جـ- أن الموارد الاقتصادية المخصصة لتحقيق الأمن الوطني لا تعد خسارة بالمعنى المطلق.

والنقد الرئيس لهذا الاتجاه - مثل الاتجاه العسكري الإستراتيجي - أنه اتجاه ذو بعد واحد ونتيجته هي أحد أبعاد الأمن القومي فقط.

وإذا كان النقد الموجه للاتجاه العسكري / الاستراتيجي من زاوية اهتمامه بأمن الدولة على حساب المجتمع، فإن النقد الموجه للاتجاه الاقتصادي من زاوية اهتمامه بالمجتمع على حساب الدولة .

٢- الاتجاه السياسي والاجتماعي:

ويركز على ثلاثة عناصر رئيسة:

أ- تأمين كيان الدولة والمجتمع عن طريق وحدة الدولة والحفاظ على الكيان الاجتماعي.

ب- أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية، ويتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية.

جـ- ويعبر عنه الآتي: تأمين الدولة داخلياً، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم ويعبر عنه أيضاً بتأمين كيان الدولة التي تهددها في الداخل ومن الخارج وتأمين مصالحها الحيوية وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق الغايات والأهداف الوطنية وهي: الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

ويتميز هذا المفهوم بعدة خصائص:

أ - أنه ظاهرة ديناميكية ومسألة متغيرة طبقاً لحاجات الدولة في مراحل معينة.

ب - أنه يحقق التوازن في العلاقات التبادلية بين الدولة والمجتمع.

ج - أنه مفهوم متعدد الأبعاد.

٣ - الاتجاه العسكري والأمني:

أ - ويعني تجنيد طاقات الدولة لبناء القوة العسكرية القادرة على حماية القيم الداخلية أو القيم الحيوية، أو القيم التي سبق اكتسابها.

ب - ويعني تخصيص الموارد الاقتصادية لمقتضيات الدفاع عن الدولة من المفترض دون الإضرار بخطط التنمية.

إن إعطاء الأولوية لتطوير القوات المسلحة على حساب تنمية المجتمع من شأنه أن يخلق الدولة البوليسية، وقد يؤدي إلى تفريغ طاقة القوات المسلحة للدولة في أحد اتجاهين!

- إما التوسع الخارجي.

- أو التحول إلى أداة إرهاب داخلي.

ج - إن الاتجاه العسكري / الاستراتيجي يجعل من مفهوم الأمن القومي مجرد مفهوم يتعلق بحالة وقته وليس تعبيراً عن عملية تطور بعيده المدى. ولا يمكن الحديث عن مفهوم الأمن إلا عندما يتم تهديد هذا الأمن بواسطة قوى خارجية.

د - إن مفهوم الأمن الوطني أيضاً على هذا الاتجاه، يعني القدرة على تحقيق الردع، ضد قوى التهديد الخارجي.

ويعني التركيز على العلاقة الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متصارعين، متجاهلة باقي أطراف الأسرة الدولية.

٤ - الاتجاه التكاملي للأمن القومي:

هو التركيز على ثلاثة عناصر رئيسية:

أ- تأمين كيان الدولة والمجتمع عن طريق وحدة الدولة والحفاظ على الكيان الاجتماعي .

ب- أن هذا التأمين يكون في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية .

ج- ويتحقق من خلال الاستقرار الاجتماعي والتنمية والمشاركة السياسية.

- ويعبر عن هذا الاتجاه في أحد التعاريف: تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم.

- ويعبر عنه في تعريف آخر: تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق الغايات والأهداف القومية وهي: الاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة.

- ويتميز مفهوم الأمن القومي حسب الاتجاه التكاملي بعدة خصائص:

- أنه ظاهرة ديناميكية ومسألة متغيرة طبقاً لحاجات الدولة في مراحل معينة.

- أنه يحقق التوازن في العلاقات التبادلية بين الدولة والمجتمع.

- أنه مفهوم متعدد الأبعاد.

تعريف الأمن القومي (البشرى: ١٤٢١ هـ)

الأمن يعني «الطمأنينة»، والتحرر من الخوف، كما يعني الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت دون أن يترتب عليه اضطراب في الأوضاع السائدة، أو انتفاء أو تقلص الأمن، وبذا يجب التعرض للآتي :

١- مفهوم الأمن الداخلي

وهو تلك الحال التي يوجد فيها المواطن، وقد شملته حالة عامة من الاستقرار والطمأنينة، نتيجة لعدم وجود ما يهدده وله مظهران :

١- مظهر مادي - ويتمثل في الجوانب الملموسة التي من شأنها أن تشجع حاجة المواطن إلى الأمن .

٢- مظهر نفسي - وهو الحاجة لاعتراف البيئة الاجتماعية المحيطة به والاعتراف بدوره في إطار الجماعة .

٢- مفهوم الأمن القومي

يعني الأمن القومي في أحد معانيه غياب الخوف والأسباب التي تؤدي إليه بالنسبة للدولة - سواء كانت أسباباً داخلية أم خارجية، واطمئنان الدولة إلى تحقيق الغايات والأهداف القومية، والتي ترمي إلى حماية أراضيها وثرواتها واستقلالها السياسي، وتوفير الرخاء لشعبها بشكل يضمن استمرار بقاء الدولة وتنمية إمكاناتها .

٣- مفهوم الأمن الإقليمي

يعني سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم، لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم.

ومن ثم فإن الأمن الإقليمي يعني نوعاً من التحالف بين دول الإقليم لتنظيم الدفاع عن هذا الإقليم، جوهره هو التعبئة الإقليمية والتصدي للقوى الخارجية وحماية الوضع القائم .

٤ - مفهوم الأمن الدولي

وله منظوران:

- ١- عالمية الإحساس بالخطر وعدم الأمن .
- ٢- عالمية الأمن وضرورة العمل من أجل تحقيقه وحفظه .

١ . ٦ الأمن الوطني (القومي) عناصر القوة والتهديد

إن نقطة البداية في صياغة مفهوم الأمن هي اكتشاف مواقع القوة لاستغلالها، ومواضع الضعف لتجنبها وهنا سيتم التعرض للأمن القومي كغاية من خلال ثلاثة موضوعات:

- عناصر قوة الأمن القومي .
- عناصر تهديد الأمن القومي .
- خصائص الأمن القومي .

والجوهر العام لهذه العناصر كالآتي:

تعني عناصر القوة تلك الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة، وتمثل قاعدة عمل لها، ويمكن تحديدها في:

- العنصر الجيوبوليتيكي والاستراتيجي.
- العنصر الديموجرافي (الاجتماعي والنفسي والإيديولوجي).
- العنصر السياسي (داخلي - إقليمي - دولي).
- العنصر الاقتصادي.
- العنصر العسكري.

في حين أن عناصر التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة، ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة.

والأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف.

١. ٦. ١ عناصر قوة الأمن القومي

١- العنصر الجيوبوليتيكي

ما زالت الطبيعة الجيوبوليتيكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي وقد ظهرت العديد من النظريات التي تربط بين تلك الطبيعة وبين الأمن القومي.

فبالنسبة للتعريف نوضح الآتي:

- الجيوبوليتيك تتكون من كلمتين

- جيو: وتعني الأرض.

- وبوليتيك: وتعني السياسة.

وهي تدرس الأرض مثلها مثل الجغرافيا السياسية، إلا أن الجغرافيا السياسية تعنى بدراسة الوضع الحالى القائم للدولة واقعها وماضيها ومن الممكن أن تتنبأ بمستقبلها دون السعي أو النظر لتغييره.

أما الجيوسياسي: فتعنى بتأثير السلوك السياسي على الأرض ، بهدف التعديل والتفسير أي بهدف تحقيق هدف سياسي ولها هدف استراتيجي ، فالفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك هو أن الجيوبوليتيك تهدف إلى تغيير الواقع أما الجغرافيا السياسية فلا تهدف ولا تسعى إلى تعديل وضع الدولة ببقائها أو فنائها أو تعديل وضعيتها .

وأهم نظريات الجيوبوليتيك

أ- ماكيندر والهارتلاند

وملخص تلك النظرية، أن المستقبل لقوى البر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، فقد نظر ماكيندر إلى العالم القديم كقارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماها جزيرة العالم .

ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض «الهارتلاند» والذي يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولوجا غربا، وفي سيبيريا شرقا وقلب ايران جنوبا وتبلغ مساحته ٢١ مليون ميل مربع .

وعلى الطرف النقيض من الهارتلاند، تعرف ما كيندر على نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي (الرملاند) والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب افريقيا وأستراليا واليابان، وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي .

وبين الهارتلاند والهلال الخارجي (الرملاند) يضع ما كيندر نطاقاً ثالثاً أسماه الهلال الداخلي ويضم المانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً وقد أسماها فيرجريف بمنطقة الارتظام أو الالتحام .

ويرى ماكيندر أن اتحاد الهارتلاند مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية.

فاذا كان شرق أوروبا هو مفتاح الهارتلاند، فإن النتيجة هي :

١ - من يحكم شرق أوروبا يسيطر على الهارتلاند .

٢ - من يحكم الهارتلاند يسيطر على جزيرة العالم .

٣ - من يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم .

وإذا كان ما كيندر قد أغفل الشرق الأوسط في نطاق الهلال الداخلي، فإن فيرجريف قد صحح هذا، ومد منطقة الارتظام من البلطيق إلى الشرق الأوسط والأقصى بلا انقطاع .

ب- ماهان والقوة البحرية

على عكس ما انتهى إليه ماكيندر، نجد أن ماهان يرى أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لا متلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية .

وأن هناك العديد من العناصر التي تؤثر في قوتها ومنها :

- ١- الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجبهات في الدول التي تطل على البحار.
- ٢- التكوين الطبيعي للدولة ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية .
- ٣- مدى امتداد الإقليم البحري .
- ٤- حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وقدرة الدولة على بناء السفن .
- ٥- طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها .

ج- سيبكمان والنطاق الهامشي (الرملان)

يأخذ سيبكمان على ماكيندر، تقديره الزائد لإمكانات الهارتلاند، ويرى أن القوة الحقيقية تكمن في ذلك النطاق من الدول التي تحيط بالهارةلاند وهو ما أسماه بالنطاق الهامشي وأن التاريخ السياسي، لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما هو نضال بين بريطانيا وقوة هامشية من ناحية ضد روسيا وقوة هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معا ضد قوة هامشية .

وهكذا يعدل سيبكمان نبوءة ماكيندر إلى :

من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم وما يهمنا من النظريات الثلاث هو مدى تقدير كل منها لخطورة المنطقة البينية أو الوسطية لكل من قوى البر وقوى البحر والواقع أن كل تاريخ الصراع بين البر والبحر هو محاولة التحكم في هذه المنطقة بالذات .

نخلص إلى أن أهم مؤثرات البعد الجيوبوليتيكي التي يمكن عن طريقها تناول الأمن القومي هي:

- ١ - الحجم والشكل : يتم التعرف على حجم وشكل الدولة والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق ومدى تأثيرها على تنظيم الدفاع عن العمق، والتماسك السياسي والاقتصادي، والنقل والمواصلات (عمق اليابس مثل دولتي مصر والسودان وما يحققان من عمق استراتيجي لكل منهما).
- ٢ - التضاريس ومدى وجود موانع طبيعية في مناطق الحدود، ومدى وجود حماية طبيعية للمناطق الحيوية.
- ٣ - الموقع النسبي للدولة ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها على البر والبحر وتأثير ذلك على التجارة والنقل وأهمية موقع الدولة بالنسبة للدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة .

٢-العنصر الديموجرافي (الاجتماعي)

يلعب العامل البشري دوراً أساسياً في الأمن القومي لأي دولة، فهو يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة، على أن يراعي العامل الكيفي للسكان إضافة للعامل الكمي (القوة المنتجة).

ومؤشرات العنصر الديموجرافي للدولة هي:

أ- السكان

يتم التعرف فيها على عدد السكان، ومعدل النمو السكاني والشكل العام لتوزيع السكان، والكثافة السكانية، وتأثير ذلك على:

١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - الدفاع عن حدود الدولة.

٣ - القوة العسكرية المتاحة للدولة.

ب- المجتمع

يتم التعرف فيها على تركيب المجتمع ومدى وجود أقليات به وأسلوب تنظيمها ومدى حرية ممارستها الدينية، وأماكن توزيعه، والتكافؤ الاجتماعي، والتعليم، والصحة، وتأثير ذلك على:

١ - التماسك الاجتماعي والسياسي .

٢ - الإنتاج والقدرة العسكرية .

٣ - الروح المعنوية .

٣-العنصر السياسي

وهو الطريقة التي تنظم بها الدولة ومواردها، ويحدد المستقبل السياسي كيفية وأسلوب اتخاذ القرار ومتخذي القرار. ويركز في هذا العنصر على السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية .

أ - السياسة الداخلية

وتركز على المكونات السياسية والديناميكية السياسية، والتطور السياسي.

١ - المكونات السياسية - وهي الافكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية .

٢ - الديناميكية السياسية - وهي شخصية وأسلوب القيادة السياسية ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع واتخاذ القرار.

٣ - التطور السياسي - وهو مدى إمكانات التطور، وقدرة الجهاز السياسي على التنسيق بين عناصر الدولة .

ب - السياسة الخارجية:

وترتكز على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكاناته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام الدولي، وسياسات الدول الاخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة . ثم تأثير ذلك على :

١ - قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي.

٢ - قدرة الدولة على مد النفوذ في دائرة الانتواء.

٣ - وضع السياسة الخارجية للدولة.

ج - المؤسسات السياسية

وتركز على اتجاهات وخبرات القيادة السياسية، ومدى قدرتها في التأثير على الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية، ودور وسائل الاعلام في شرح أهداف الحكومة . ثم تأثير ذلك على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

٤-العنصر الاقتصادي

هناك ثلاثة موارد اقتصادية تؤثر على مستوى الأمن القومي هي:
أ- الموارد الغذائية ومدى توفرها سواء من مصادر محلية أو من دول صديقة.

ب- الموارد المعدنية (الطبيعية).

ت- الموارد الصناعية.

أي القدرة الاقتصادية للدولة.

والمؤشرات التي يتم من خلالها دراسة العنصر الاقتصادي هي:

١ - الحالة الاقتصادية العامة .

٢ - الصناعة .

٣ - الزراعة .

٤ - التجارة .

٥-العنصر العسكري

هناك عدة مؤشرات للعنصر العسكري نركز فيها على الآتي:

أ- حجم وتكوين القوات

وتركز على حجم وتكوين الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة،
والتشكيلات شبه المسلحة والشرطة . ثم تأثير ذلك على :

١- القدرات القتالية للدولة.

٢- قدرة الدولة على السيطرة على العناصر المسلحة بداخلها.

ب - تنظيم وتسليح القوات

وتركز على مصادر التسليح وقطع الغيار، واسلوب تكامل القطاع العسكري والقطاع المدني، والمستوى العلمي والتكنولوجي . ثم تأثير ذلك على:

١ - مدى وجود اكتفاء ذاتي من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار .

٢ - مصادر التسليح وشروطه .

٣ - قدرة الدولة على استمرار الحرب لفترة طويلة .

٤ - القدرة القتالية للقوات المسلحة .

ج - المرونة

وتركز على خطة تركز القوات ، وإمكانية التحرك والنقل الاستراتيجي لها . ثم تأثير ذلك على :

١ - قدرة القوات المسلحة على المناورة .

٢ - قدرة القوات المسلحة على العمل خارج الحدود .

٣ - مدى توافر قوات الإبرار والقوات المحمولة جوا (قوات الانتشار السريع) .

د - الخبرة القتالية

وتركز على المعارك السابقة والخبرة المكتسبة منها وذلك للتعرف على مدى كفاءتها ، ولتطوير أسلوب أدائها .

هـ- التعبئة

ويركز على حجم القوات الاحتياطية ، والوقت اللازم للتعبئة ، ومدى قدرة الدولة على التعبئة لفترات طويلة

و- الإنتاج الحربي

ويركز على حجم الإنتاج الحربي ، ونوعياته ، ومستوى التكنولوجيا ، ومدى توافر المواد الأولية . ثم تأثير ذلك على :

- ١- مدى وجود اكتفاء ذاتي من الإنتاج الحربي .
- ٢- أسلوب استخدام الدولة لإنتاجها الحربي في علاقاتها الدولية .

ز- الأحلاف العسكرية

ويركز على الاحلاف والاتفاقات السياسية والعسكرية ، وأثر ذلك على مدى وجود قيود على استخدام القوات المسلحة .

عناصر تهديد الأمن القومي :

١- عوامل التهديدات ذات الطبيعة السياسية

أ- على المستوى الداخلي

يعد عدم الاستقرار السياسي ، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار واختلاف الايدولوجيات السياسية، من أهم العوامل التي تهدد الأمن القومي للدولة.

والمؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد السياسي هي :

- ١ - عدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي.
- ٢ - عدم وجود الشعور بالولاء والانتماء السياسي للدولة .
- ٣ - وجود جماعات مصالح قوية تؤثر على النظام السياسي.
- ٤ - ضعف نفوذ السلطة التنفيذية .
- ٥ - إهدار كرامة وهيبة القضاء.
- ٦ - عدم وضوح الأهداف وتعارضها .

ب - على المستوى الخارجي

هناك عدة مؤشرات لعوامل تهديد خارجية ذات طبيعة سياسية أهمها :

- ١ - فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية .
- ٢ - قطع العلاقات الدبلوماسية .
- ٣ - فرض العقوبات الرادعة على الدولة .
- ٤ - وجود أحلاف إقليمية وتكتلات من دول الجوار تشكل تهديدًا وتعارض ومصلحة الدولة .
- ٥ - أعمال التجسس التي تقوم بها قوى خارجية ضد الدولة .

عوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية:

أ- على المستوى الداخلي

مؤشرات ذلك كآتي :

- ١ - اشتغال القوات المسلحة بالسياسة أو انشغالها بأوضاع داخلية مهددة.
- ٢ - وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة .
- ٣ - عدم كفاية الانتاج الحربي والاعتماد الكامل على مصادر التسليح الخارجية .
- ٤ - عدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكاناتها العسكرية والمدنية.

ب- على المستوى الخارجي

مؤشرات ذلك كآتي :

- ١ - الهجوم المسلح على الدولة بما يهدد أمنها .
- ٢ - حشد القوات المسلحة الأجنبية على حدود الدولة .
- ٣ - قيام القوى المعادية بمناورات وتدريبات عسكرية على الحدود في أوقات التوتر .
- ٤ - امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة خصوصاً في الأسلحة ذات الطابع الهجومي ، أو ذات تكنولوجيا عالية، يؤثر على التوازن الاستراتيجي العسكري .
- ٥ - دخول دولة مجاورة في حلف عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف ومصالح الدولة.

- ٦ - وجود قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضي دولة مجاورة.
- ٧ - فرض حظر على الأسلحة والمعدات وقطع الغيار.

٣ - عوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية

أ - على المستوى الداخلي

ومؤشرات ذلك كالآتي:

- ١ - التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية.
- ٢ - ارتفاع معدل الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.
- ٣ - ارتفاع نسبة البطالة.
- ٤ - عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة.
- ٥ - ضعف الانتاج الصناعي والزراعي والحيواني ، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية ما يؤثر على الأمن الغذائي وتوفر المواد الاستراتيجية وارتفاع معدلات الاستهلاك.
- ٦ - ضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة.
- ٧ - انخفاض مستوى الناتج القومي واقتترانه بخلل في التوزيع.
- ٨ - انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وعدم وجود رقابة على البنوك والشركات متعددة الجنسية.

ب - على المستوى الخارجي

ومؤشرات ذلك كالآتي:.

- ١ - زيادة القروض الخارجية للدولة ونسبة الفوائد عليها.
 - ٢ - فرض حصار اقتصادي أو عقوبات اقتصادية على الدولة.
 - ٣ - المقاطعة الاقتصادية للدولة.
 - ٤ - التكتلات الاقتصادية الإقليمية أو المجاورة التي تتعارض ومصالح الدولة.
 - ٥ - إيقاف المساعدات الاقتصادية للدولة أو تخفيضها أو ربطها بمطالب سياسية.
 - ٦ - التدخل الخارجي لفرض أوضاع منافية لمصلحة الدولة.
 - ٧ - فرض حظر على السلع الاستراتيجية وتصديرها للدولة.
 - ٨ - زيادة حجم القروض الخارجية للدولة ونسبة الفوائد عليها.
- ٤ - عوامل التهديدات ذات الطبيعة الاجتماعية .

أ- على المستوى الداخلي

ومؤشرات ذلك كالآتي:

- ١- وجود طوائف متعددة ومتصارعة في الدولة.
- ٢- إثارة النعرات الطائفية والقبلية والدينية بين أفراد الشعب.
- ٣- وجود خلل في التركيب الاجتماعي.
- ٤- انخفاض مستوى التعليم والصحة.
- ٥- انخفاض مستوى الإدارة والانضباط داخل الدولة .
- ٦- وجود خلل بين السكان في مستوى المعيشة وبين الطبقات المختلفة وفي النمو الاقتصادي.

ب - على المستوى الخارجي

ومؤشرات ذلك كالآتي:

- ١ - استيراد ايدولوجيات لا تتفق وقيم ومبادئ المجتمع
- ٢ - استخدام الحرب النفسية والإذاعات المضادة والدعاية ضد الدولة .
- ٣ - محاولة اختراق الثقافات من أجل التأثير على الانتماء والولاء للوطن .
- ٤ - التخريب .
- ٥ - التبعية الإعلامية لدول كبرى واختلال التوازن في المجال الإعلامي لغير صالح الدولة .

ج - وبصفة عامة تقاس القدرة الاجتماعية للدولة / الدول من خلال:

- ١ - القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمواطن ومدى ذلك الإشباع .
 - ٢ - القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية أو تقليل التفاوت الاجتماعي .
 - ٣ - مدى تلبية النظام الاجتماعي لحقوق الانسان .
 - ٤ - القدرة على تحقيق الانضباط السلوكي الحكومي والشعبي .
 - ٥ - درجة الترابط والتفكك والتوتر الاجتماعي .
 - ٦ - درجة تشجيع الإبداع والابتكار في كافة المجالات .
 - ٧ - درجة ومظاهر الانتماء والتضامن الاجتماعي .
 - ٨ - درجة الاتساق والترابط بين قطاعات النشاط المختلفة .
 - ٩ - الجماعات المرتبطة بمصالح أجنبية غير وطنية ومدى قوتها ونفوذها .
- خصائص مفهوم الأمن القومي .

هناك عدة خصائص تميز مفهوم الأمن القومي وهي:

١- الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وخارجية (إقليمية ودولية)

٢- للأمن القومي جانبان :

أ- جانب موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنه كمياً.

ب- جانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية ومدى ارتباط الشعب بالنظام.

٣- الأمن القومي ظاهرة ديناميكية حركية، فهذا تطور يتم بالحركة والتغيير وليس مرحلة تصلها الدولة وتستقر عندها .

٤- إن الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة، وفي تاريخ الأمم لم توجد الدولة التي تمكنت من السيطرة على مقدرات العالم وأحكمت سيطرتها عليه ثم حققت لنفسها الامن المطلق فالأمن المطلق لدولة هو التهديد المطلق لدولة أخرى .

١ . ٧ وسائل تحقيق الأمن الوطني، وحمايته (موسوعة

المقاتل، أسس ومبادئ الأمن الوطني)

يدل مفهوم الأمن الوطني، إلى أنه أسلوب لتأمين كيان الدولة والمجتمع. فتتصدى قوى الدولة إلى مصادر التهديد، عندما تستشعر اقترابها وخطورتها، محاولة تدميرها أو إبعادها، ليتحقق الأمن الوطني، الذي يتعرض لمخاطر جمة تستهدف الإضرار به واختراقه، ما يستوجب العمل على حمايته.

١ . ٧ . ١ وسائل تحقيق الأمن الوطني

هناك حدود لقدرات الدولة، للتصدي للمخاطر التي تهدد الأمن الوطني، وطبقاً لتلك الحدود، ترتبط الدولة مع آخرين، لهم مصالح مشتركة معها، لإقامة تجمع ما (حلف - معاهدة - منظمة)، يمكن عن طريقه تقوية الأبعاد الأمنية، ودعم قدراتها، لتتمكن من ردع المخاطر، والتصدي لها.

وهناك ثلاثة نماذج لوسائل تحقيق الأمن الوطني، كل منها يحتاج إلى قدرات معينة، حيث يختار أي منهم بناء على المفاضلة مع القوى المهددة للأمن الوطني، لإيجاد القدرات المناسبة لمجابهتها، على أن تتوفر الإمكانيات الخاصة بتجميع تلك القوى:

أ - نظام الأمن الذاتي Self Security

هو أول درجة لتحقيق الأمن الوطني، وأكثرها أهمية، حيث تسعى الدولة إلى تحقيق أمنها الوطني، بالاعتماد على قواها وقدراتها الذاتية فقط، وهو ما يحقق أعلى درجات الاستقلال والحماية للأمن الوطني، دون تدخل عناصر خارجية.

ب - نظام الأمن دون الإقليمي - الإقليمي - القومي

هي الدرجة التالية لتحقيق الأمن الوطني، ويلجأ إليها، عندما تقصر موارد الدولة وقواها وقدراتها الذاتية، عن الوفاء بمتطلبات أمنها الوطني؛ (وهي غالباً ما تقصر) فلا توجد دولة في التاريخ استطاعت، أن تحقق أمنها، بالجهود الذاتية فقط، إلا فيما ندر، أو بمساندة قوى عظمى.

ترتبط الدولة بتجمع من عدة دول مشتركة المصالح، حيث تنسق السياسات الأمنية فيما بينها، لتجميع قواها، بما يهيئ لها التوازن (أو التفوق النسبي)، ضد القوى الأخرى المتعارضة معها في المصالح الأمنية. ويحقق هذا النظام أمنه، بتحقيق توازن في علاقات القوة التي تسود النظام الإقليمي، الذي تقع الدولة في دائرته، وهو حيوي (مهم) لتحقيق الاستقرار الأمني للإقليم.

ج - نظام الأمن الجماعي

هو أعلى نظم الأمن لتحقيق الأمن الوطني، بنظام متكامل، يغطي كل أبعاد الأمن الوطني، ويهدف هذا النظام إلى تحقيق الأمن، بالتزام كل الدول في المشاركة في تأمين أمن جميع الدول، من خلال تحركات وقرارات المجتمع الدولي كله، ضد أي دولة تهدد النظام القائم، أو تحاول استخدام القوة بمبادرة فردية منها.

١ . ٧ . ٢ وسائل حماية الأمن الوطني

تختلف مصادر تحديد الأمن الوطني في المجال الداخلي، عنها في المجال الخارجي، لذلك فإن الدولة تحدد وسائل حماية للأمن الوطني داخليًا وأخرى خارجيًا، وقد تعمل بعض الوسائل في المجالين.

المقصود بوسائل الحماية للأمن الوطني، هو ما تستخدمه الدولة من وسائل وأدوات لتحديد مفهوم الأمن الوطني، وإبلاغ القيادة السياسية في الوقت المناسب، بالأحداث المؤثرة على الأمن الوطني، كذلك الإجراءات التي تتخذ للتصدي لتلك الأحداث بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المجالين الداخلي، والخارجي:

أ- وسائل حماية الأمن الوطني داخليًا

تنشئ الدول عادة أجهزة خاصة، للعمل على حماية أمنها الوطني داخليًا، تشمل وسائل أكاديمية نظرية، وعناصر علمية، وأخرى عملية:

١ - مراكز البحوث والمعلومات

تمثل الشكل الأكاديمي، العلمي، لوسائل الحماية الداخلية للأمن الوطني. وقد ظهرت الحاجة إليها، نتيجة للتطور العلمي والتقني الحديث، ما أوجد ضرورة للتحديد الدقيق للأسس، والمبادئ، والمفاهيم الأمنية، والتعاون الوثيق بين الفكر الخالص، والحركة المنفذة لإجراءات تحقيق الأمن الوطني.

٢ - أجهزة الأمن والاستخبارات

هي الوسيلة الرئيسة (حكومية ورسمية)، التي تعتمد عليها القيادة السياسية، في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، وتتوقف دقة ونجاح الدولة، في مواجهة المشاكل الأمنية، على دقة هذه الأجهزة ونجاحها في تجميع المعلومات وتحليلها، وإعدادها الجيد للبدايل المتاحة، وعرضها بأسلوب واضح على متخذي القرار، وفي الوقت المناسب.

وتنفذ هذه الأجهزة، بصورة سرية غير مباشرة، وبصفة غير رسمية، مهام أمنية، لا تستطيع الدولة القيام بها رسميًا (أو علنًا)، وهي تؤثر على أمن الدولة بصورة مباشرة.

٣ - مجالس الأمن الوطني

تتلقى هذه المجالس، المعلومات المتاحة، عن المواقف المؤثرة على أمن الدولة، وتعيد ترتيبها وتجميعها، بشكل منطقي، وتحللها، وتضع نموذجاً حركياً، وتتنبأ باحتمالات ردود الفعل المنعكسة من القوى المضادة، إزاء هذه الحركة، والإجراءات الملائمة لكل رد فعل محتمل، وتأثيراته الجانبية، لتتمكن القيادة السياسية من اتخاذ القرار السليم، في الوقت المناسب، والاستعداد لردود الفعل المقدر.

٤ - النظم المجتمعية الخاصة

يقصد بها، مجموعة السياسات الأمنية المتخصصة، لأبعاد الأمن الوطني، التي تهدف بها الدولة إلى تحقيق أمنها، وحمايته: سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ب - وسائل حماية الأمن الوطني خارجياً

أحد أهداف السياسة الخارجية للدولة، التي تسعى - في جوهرها - إلى تطويع إدارة الآخرين. تنفذ السياسة الخارجية ثلاث عمليات أساسية، ترتبط كل منها، عند تحديدها، بالأمن الوطني:

١ - صياغة السياسة الخارجية (تحديد أهداف الدولة، وارتباطها بالأمن الوطني).

٢ - صنع قرار السياسة الخارجية.

٣ - تنفيذ السياسة الخارجية، وهي العملية الأكثر أهمية، لتعلقها بوسائل حماية الأمن الوطني خارجياً، من خلال عدة أدوات، أهمها الأدوات الدبلوماسية والعسكرية، وهما الأكثر فاعلية وهما:

أ - الأداة الدبلوماسية

الأداة الرئيسة في السياسة الخارجية، وتحقق الدولة من خلالها الأهداف السياسية والوطنية وقت السلم، وتدير عن طريقها الأزمات لتجنب الحرب، أو التصعيد المتدرج، المسيطر عليه، بالقدر الذي يحقق الغاية، أو يصل بالأزمة لمرحلة الحرب في التوقيت الأكثر مناسبة.

ب - الأداة العسكرية

امتلاك الدولة لقدرات عسكرية عالية، يكفي لتحقيق الهدف، برده الآخرين عن تهديد الأمن الوطني للدولة، دون استخدام تلك الأداة. لذلك، فإن الأداة العسكرية، تعد الأداة الثانية - بعد الدبلوماسية - في وسائل حماية الأمن الوطني الخارجية، وهي عنصر دعم مساند للقوة السياسية والقوة الاقتصادية وأدواتهما، بما يحقق أهداف الأمن الوطني.

وتستخدم الأداة العسكرية كبديل، عندما تفشل الأدوات الأخرى وعلى رأسها الأداة السياسية، والأداة الاقتصادية، على أن يبدأ استخدام الأداة العسكرية بالردع المعني.

ويخطط لاستخدام الأداة العسكرية، في تصاعد محسوب، يتدرج في بناء القوة العسكرية المزمع استخدامها، في خطوات متعاقبة، حتى تصل إلى الحجم والقوة النهائية، في قرار الوصول إلى الصراع المسلح.

ويجب أن يراعي قرار استخدام القوة العسكرية، تحديد العناصر الأساسية الآتية:

أ - تحديد شكل الحرب.

- ب - تحديد مستوى الصراع المسلح المنتظر.
- ج - تحديد الإطار السياسي المنتظر.
- د - تحديد البعد الاستراتيجي للقرار.
- هـ - تحديد الأسلوب والمدى، الذي تستخدم فيه القوة العسكرية، بما يتناسب مع مهام القوات، وقدراتها، ويتوازن مع الأهداف المحققة، وخسائر استخدام القوة العسكرية (حتى مع ضمان النصر عسكرياً).
- و - تحديد إمكانات العمل الجماعي، للتحالفات الإقليمية والدولية، بما يخدم الأهداف الأمنية المشتركة.

٨ . ١ الأمن القومي العربي

يعد التعريف التالي هو أحد التعاريف الشاملة للأمن القومي . «الأمن القومي هو تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك، والتي تعني بالأساس قدرة الدولة - شعباً وإقليمياً وحكومة - على حماية وتنمية قدراتها وإمكاناتها على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات من أجل تطوير نواحي الضعف في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري للدولة وتطوير نواحي القوة، بفلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة».

المفاهيم والتعاريف المختلفة للأمن في منطقة الشرق الأوسط

- ١- المفهوم الأمريكي لأمن الشرق الأوسط: وكانت بدايته لتأييد اليونان من خلال مبدأ ترومان (١٩٤٧م)، وفي أكتوبر ١٩٥١م، امتد المبدأ ليشمل اليونان وتركيا وشرق البحر المتوسط، وتوالت السياسات

(التصريح الثلاثي - حلف بغداد - مبدأ ايزنهاور (١٩٥٧ م) -
الحلف المركزي (١٩٥٩ م) - مبدأ كارتر (١٩٨٠ م)، وجوهر هذه
الإجراءات هو الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة ليس فقط في
مواجهة الأخطار السوفيتية ولكن أيضا في مواجهة التحديات
الداخلية والإقليمية والتي تعني الحفاظ على الوضع المميز للغرب.
٢ - الموقف السوفيتي من أمن الشرق الأوسط: لم يطور الاتحاد السوفيتي
مفهوما شموليا لأمن الشرق الأوسط، ويتميز سلوكه بشكل عام بصفة
رد الفعل واستغلال التطورات الحادثة في الإقليم، عدا أنه كانت له
المبادرة في أفغانستان وسوريا حتى الثمانينيات، كما أنه يقدم المساعدات
الاقتصادية والعسكرية لعدد من الدول على أساس ثنائي.

المفهوم في النظام العربي

بدأ الفكر السياسي العربي في الاهتمام بصياغة محددة ومفهوم متعارف
عليه في منتصف السبعينيات، وتعددت اجتهادات المفكرين العرب من
خلال الأبحاث والدراسات والمؤلفات سواء في المعاهد العلمية المتخصصة،
أو في مراكز الدراسات السياسية، والتي تحاول تعريف ذلك الأمن، ولعل من
المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية، والذي وضع عام ١٩٤٤ م،
وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام ١٩٤٥، لم يذكر مصطلح «الأمن»،
وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة «الضمان الجماعي» ضد أي
عدوان يقع على أي دولة عضو في الجامعة، سواء من دولة خارجية أو دولة
أخرى عضوبها. كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين
الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام ١٩٥٠ م، قد أشارت
إلى التعاون في مجال الدفاع، ولكنها لم تشر إلى «الأمن»، ونصّت المادة الثانية

منها على ما أطلق عليه «الضمان الجماعي»، والذي حثّ الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمسااعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكّلت لذلك مجلس الدفاع العربي المشترك، والذي يتكون من وزراء الدفاع وإلخارجية العرب.

كما أنشئت اللجنة العسكرية الدائمة، والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية.

التعريف العربي لأمن الشرق الأوسط: هناك مفهومان تم تداولهما في الفترة السابقة:

١ - المفهوم الأول وتبناه جمال عبد الناصر والزعماء القوميون العرب في مرحلة ما بعد الاستقلال، ويرى أن الخطر يأتي من جانب الإمبريالية وإسرائيل ولذلك هدفت السياسات إلى السعي لبناء نظام دفاعي مشترك وتحقيق الوحدة العربية، واتباع سياسة عدم الانحياز مع تقارب مع الاتحاد السوفيتي حتى تفككه لموازنة القوة الأمريكية في المنطقة.

٢ - المفهوم الثاني: وهو مفهوم خارجي تبلوره الولايات المتحدة، وهو الذي سار في اتجاه بناء التحالفات الإقليمية بشكل يتجاوز القضية الفلسطينية الإسرائيلية لمواجهة الخطر السوفيتي الزاحف على المنطقة، ولهذا فإن إسرائيل عدت إحدى الدعامات الرئيسة لمواجهة هذا الخطر.

هذا ولم تبدأ الجامعة العربية في مناقشة موضوع «الأمن القومي العربي» إلا في دورة سبتمبر ١٩٩٢م، واتخذت بشأنه قرار تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة.

وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم «الأمن القومي العربي»؛ لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه:

«... قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي».

هذا ولم تعرض الدراسة الشاملة عن الأمن القومي العربي على مجلس الجامعة، كما أن العديد من المفكرين عبّروا عن قصور المفهوم الذي توصلت إليه اللجنة؛ حيث اتسم المفهوم بالغموض من جانب، والخلط بين التعريف والإجراءات من جانب آخر؛ ولهذا فإن الورقة أفاضت بعد ذلك في تحديد استراتيجيات العمل الوطني في كافة المجالات، ولم تحدد اختصاصات تنفيذ ومتابعة أيٍّ منها.

في النهاية يمكن القول: إن الفكر السياسي العربي لم ينتهِ بعد إلى صياغة محددة لمفهوم «الأمن القومي العربي» يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع ما زال مطروحاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه.

وفي محاولة أخيرة لتعريف محدد للأمن القومي العربي نقول:

«هو قدرة الأمة العربية (شعوباً وحكومات) على حماية وتنمية القدرات والإمكانات العربية على كافة المستويات من أجل تطوير نواحي الضعف في الجسد العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودفاعياً وتطوير نواحي القوة

بفلسفة وسياسة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها المتغيرات الداخلية في الدول العربية والإقليمية والدولية المحيطة».

وختاماً استعرضنا في هذا الفصل الأمن التقليدي المفاهيم والتعريفات حتى نستطيع بعد ذلك التعرف على الأمن غير التقليدي، حيث استعرضنا التعليقات المختلفة للأمن تقريباً خلال العقدين السابقين وتدرج هذه المفاهيم بدءاً من المفكرين والأدباء والمحللين سواء العسكريين أو المدنيين والتركيز على الفترة بعد الحرب العالمية الثانية كما لم يغفل في التحليل الرجوع إلى الإسلام والقرآن الكريم والذي ذكرت ضمن آياته مفاهيم أمنية مختلفة يعتقد كثيرون أنها وليدة الوقت الحاضر.

واستعرضنا كذلك في هذا الفصل منظومة الأمن الشامل بتفرعاته المختلفة في محاولة للإلمام بالتهديدات الجديدة في مجالات الأمن غير التقليدي وتبع ذلك استعراض التعريفات الفرعية للأمن مثل الأمن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، العسكري، البعد الإيديولوجي للأمن والبعد الجغرافي للأمن واستعرضنا في آخر الفصل عناصر تهديد الأمن القومي سواء الداخلية منها أو الخارجية كالتالي:

- عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية.
- عوامل التهديد ذات الطبيعة العسكرية.
- عوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية.
- عوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية.

الفصل الثاني

الأمن غير التقليدي

٢ . الأمن غير التقليدي

إن الأمن والطمأنينة كانا من أهم الحاجات الفطرية عند الإنسان منذ ولادته، وهو يستشعر الأمن ويعيشه في كل طور من أطوار حياته، بغريزة حب البقاء المغروسة فيه، باحثاً عن الحاجات الأساسية مثل المأوى والمأكل والملبس والتناسل، طالبا كل الوسائل التي تحققها، سالكا كل طريق إليها، لأنه في حاجة دائمة إلى الأمن في ذاته وفي كسبه، ناشدا الاستقرار، ولعل كل هذا كان من أهم العوامل في نشوء المجتمعات البشرية الصغرى وتطورها إلى مجتمعات كبرى ثم تبلورت في ظهور الدولة سعياً لتوفير الأمن، وتحقيق الطمأنينة وجلب الاستقرار.

وبقيام الدولة تغير مفهوم الأمن من أمن الفرد والمجتمع إلى أمن الدولة الذي ركز الاهتمام على المحافظة على الأمن الداخلي ورفع الخطر الخارجي حتى غلبت صيغة الأمن العسكري على غيره، وغدا الأمن يهدف إلى حماية الدولة من أي تهديد أو عدوان خارجي أكثر اهتماماً من العناية بالمشكلات الداخلية، وهذا هو المفهوم التقليدي للأمن وهو كما أوضحه دانيال كوفمان، ويرجع ذلك بالأساس للحروب الطاحنة التي دارت في مسارح عديدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا، تركز غالبية في درء الخطر والتهديد الخارجي. (حسين: ٢٠٠٧).

إلا أنه ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وتشكيل الأمم المتحدة بقسميها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وسعيها لإقرار السلم والعدل والاستقرار العالمي، ظهرت مفاهيم جديدة للأمن منذ ذلك الوقت أصبحت تهدد الكيانات الداخلية في الدول وهي تهديدات لم تكن قادمة من الخارج.

ولم يكن بناء القوات العسكرية الكبيرة للدول كافياً لمواجهةها أو الحد من تداعياتها، بل كان البناء الداخلي للدول هو العامل الحاسم لتحقيق هذه الأهداف.

هكذا بدأ تداول اصطلاح الأمن غير التقليدي والذي طرح من خلال مفاهيم جديدة للأمن لم تكن تحظى بالاهتمام في السابق، هو موضوع حديثنا في محاولة للوصول إلى مفهوم موحد للأمن غير التقليدي وتحديد مفرداته التي تحظى بجهود الدول في الوقت الحاضر بهدف تحقيق حياة حرة، وبيئة مناسبة، وتحقيق احتياجات المواطنين الأساسية مثل فرص عمل، ضمان استمرار الوظيفة، الأمن الشخصي، والأمن السياسي والأمن المجتمعي وغيره من موضوعات الأمن غير التقليدي.

٢ . ١ مفهوم الأمن غير التقليدي

فالأمن غير التقليدي: هو مفهوم أمني جديد ظهر في إطار المفاهيم المتعددة خلال الفترة الأخيرة ويعود ظهوره نتيجة لتفاعيل الصراعات الداخلية مع العوامل الخارجية ولا سيما في ظل العولمة وآثارها المتسمة بالتعقيد والتشابك.

يمكن القول إن العالم تحدث بصفة عامة عن الأمن التقليدي حتى ظهرت المفاهيم الخاصة لموضوعات الأمن والتي ظهرت نتيجة للمتغيرات العالمية التي أملت بالبشر في الفترة الأخيرة.

فحتى نهاية القرن العشرين تحدث العالم عن مجالات الأمن التقليدي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ولكن كان للمجالات الجديدة مثل الأمن الشخصي والأمن البيئي والصحي والثقافي وغيره ما يشكل تهديدا للاستقرار وللأمن الوطني الداخلي.

وفي تعريف مقترح للأمن غير التقليدي

هو كل ما يشكل تهديدا للأمن الداخلي في المجالات المختلفة وكذا ضد الأخطار الخارجية التي تهدد المصالح القومية للدول والمجتمع من أجل تحقيق الأهداف التي تعبر عنها مصالح المجتمع ورفاهيته.

وفي ميثاق الأمم المتحدة: الصادر بمدينة سان فرانسيسكو في يوم ٢٦ يونيو ١٩٤٥ م، في الفصل الثاني عشر: في نظام الوصايا الدولي مادة (٧٦) فقرة (ج) ورد التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز وفي الفقرة (د) كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ م، في المادة (٢٣) بند (١) لكل شخص الحق في العمل وفي المادة (٢٥) في البند (١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والحق في العناية الطبية وفي المادة (٢٦) لكل شخص الحق في التعليم.

وهو ما يتفق مع ما جاء بموضوعات الأمن غير التقليدي في مجالات الأمن الصحي، والأمن الثقافي والأمن الشخصي.

وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في العمل وفي حرية اختيار نوع العمل وكذلك الحق في التمتع بخدمات الصحة العامة والرعاية الطبية والحق في التعليم.

وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان: الذي أقره مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٤٠٥ في ٤/٣/٢٠٠٤ المادة ٣٤ تحدثت عن أن

العمل حق طبيعي لكل مواطن وفي المادة ٣٩ لكل فرد في المجتمع حق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية وحصول المواطن مجاناً على خدمات الرعاية الصحية الأساسية وعلى مرافق علاج الأمراض دون أي نوع من أنواع التمييز.

وفي المادة ٤٠ تحدثت عن تقديم الدولة الخدمات التعليمية المناسبة وفي المادة ٤١ تحدثت عن أن محور الأمية هو التزام واجب على الدولة ولكل شخص الحق في التعليم وغيرها من الخدمات والالتزامات الأخرى التي تقوم بها الدولة مثل الأمن الشخصي والأمن الصحي وغيره من مجالات الأمن المختلفة.

وفي تعريف صادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عن مفهوم الأمن غير التقليدي أوضح أنه لعقود طويلة اعتادت المنطقة العربية على التعامل مع الإطار التقليدي للأمن وهو الإطار الذي يرتبط بمصادر التهديد العسكرية التي تتعلق في الأساس بدول وكذلك الصراعات الإقليمية والتدخلات الدولية والانتشار النووي والاضطرابات الداخلية وغيرها.

وقد كانت هناك محاولات لتوسيع نطاق الفكرة والسيطرة على الأمن للتطرق إلى الأبعاد غير العسكرية للأمن أو لطرح مفاهيم تبدو مضادة للأمن القومي مثل الأمن الإنساني.

وخلال السنوات الأخيرة بدأت تتصاعد أهمية مصادر تهديد غير تقليدية تماماً لأمن الدول في المنطقة العربية وكانت السمات الرئيسة لتلك النوعية من التهديدات هي أن مصدرها ليس الدول وأنها ليست عسكرية وأنها عابرة للحدود وأن التعامل معها يتطلب في معظم الأحيان تعاوناً

متعدد الأطراف كالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية والتحركات السكانية والإجرام المنظم وأمن المعلومات وصراعات الموارد وغيرها.

لقد كانت الدول على وعي بتلك التهديدات طوال الوقت وكانت هناك مهام محددة لبعض المؤسسات العسكرية أو نظم الأمن الداخلي في التعامل معها لكنها لم تمثل بالنسبة لتلك المؤسسات سوى مهام إضافية أو وظائف معتادة قبل أن تبدأ في التحول إلى تهديدات رئيسة تتطلب تفكيراً مختلفاً وموارد أكبر وربما هياكل جديدة، كما بدأ كثير منها يتسبب في إرهاب الدول.

إن هذا المشروع يهدف نظرياً إلى محاولة إرساء مفهوم الأمن غير التقليدي Non Traditional Security ضمن المفاهيم المطروحة للنقاش العام حول الأمن في المنطقة العربية، كما يهدف عملياً إلى لفت الانتباه بشدة إلى تحول مشكلات تقليدية إلى تهديدات حادة تمارس تأثيراتها على الأمن القومي والأمن الإقليمي في المنطقة العربية، وإلى أن هذه المصادر ذاتها قد بدأت في التحول نحو أشكال جديدة أكثر تعقيداً ما ساد في إطارها هي ذاتها. (ورشة عمل في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام في ٤/١٢/٢٠١٠م).

أحد الطروحات الأولية في مجال تعريف التهديدات والتحديات للأمن غير التقليدي هو محاولة تحديدها بالمقابلة مع التعريف التقليدي للأمن، والذي تتوافر بشأنه أطر تعريفية واضحة تحظى بقدر كبير من التوافق والاستقرار، بالنظر لما يدعمها من خيرات تهديدات مقصودة، تشمل أي هجمات ومحاولات إخضاع خارجية، أو في مواجهة أي محاولات تخريب أو تقويض لوجود الدولة من داخلها.

وعادة ما يكون مصدر التهديد في هذه الحال كياناً منظماً ذا طبيعة سياسية، أو يستهدف تحقيق غايات سياسية على الأقل، وتشمل مصادر التهديد في هذا السياق دولة أو دولاً أخرى، أو تنظيمًا إرهابيًا، أو حتى جماعات مسلحة تستهدف تقويض وجود دولة، سواء أكانت تلك الجماعات تنتمي إلى الدولة المعرضة للتهديد ذاتها، أم أنها جماعات قادمة من الخارج. وكانت تعبئة الدولة لقوة عسكرية أو قدرات استخباراتية، بما يكفي لردع مصدر هذا التهديد التقليدي، هي السبيل الرئيس الذي من خلاله يتم السعي لتحقيق أمن الدولة وضمانه.

من جهة أخرى، فإنه يمكن تعريف التهديد غير التقليدي للأمن بأنه ببساطة مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه التعريف التقليدي للأمن، والتي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات، يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال، ويتسع بذلك نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفاً من المشكلات الاقتصادية، أو البيئية، أو الصحية، أو الاجتماعية، أو السياسية، والتي قد تنشأ ليس بشكل مقصود من قبل كيان محدد لأهداف ذات طبيعة سياسية، ولكن قد تنشأ من مصادر شديدة التنوع ترتبط بمختلف مناحي الوجود الإنساني، حال تسبب أي من هذه المصادر - بأي شكل من الأشكال - في تهديد هذا الوجود أو جودته، ويتحقق الأمن في هذه الحال ليس بالضرورة وفقط من خلال حماية وجود الدولة، ولكن من خلال حماية الحق المتساوي في الوجود والحياة الكريمة لمختلف الأفراد والمجموعات البشرية والكيانات التي تنظمها في النطاق المكاني للتهديد الذي يواجهه هذا الوجود أو تلك الحياة الكريمة.

٢. ١. ١. التوسع نحو «الأمن غير التقليدي»

تلك التهديدات التي تعرف حاليًا بأنها تهديدات «جديدة» أو «غير تقليدية» للأمن، ليست جديدة بالضرورة، إذ إن بعضها يعكس ظواهر صاحبت وجود البشر منذ القدم، ولكن «الجديد» أنها صارت تعرف وتدرّك كـ «تهديد» أمني، دون أن ينفي ذلك وجود تهديدات غير تقليدية حديثة تمامًا وغير مسبوقة، لكن المقصود هنا أن التحول المفاهيمي بين «التقليدي» و «غير التقليدي» يعكس تحولاً قيمياً وإدراكياً بقدر ما يعكس في بعض الحالات تحولاً يعبر عن واقع مستحدث بشكل كامل.

يتمثل التحول القيمي في إعلاء مكانة الإنسان الفرد وقيمه في السياسة الواقعية مقابل المكانة التقليدية المهيمنة التي احتلتها كل من الدولة والأدوات العسكرية في تحقيق الغايات السياسية وضمان الأمن، وقد مثل هذا التحول القيمي استجابة لسلسلة تحولات كبرى شهدتها الفضاء السياسي تدريجيًا عبر مدى زمني يمتد من منتصف القرن العشرين، ولا يزال جاريًا حتى اللحظة الراهنة، فبالرغم من كل الإسهامات الفلسفية، منذ القرن السابع عشر الميلادي في تأكيد أسبقية حقوق الإنسان على أي كيان سياسي، فقد ظلت الدولة، عمليًا وتقليديًا، صاحبة المكانة الأعلى في الممارسة السياسية بحكم امتلاكها - بل واحتكارها - لأدوات تأثير مختلفة، لم تكن تتوافر لأي من الفاعلين السياسيين الذين يندرجون في إطارها.

بعبارة أخرى، كانت الدولة الغاية في حد ذاتها والتي لا تتحقق فضيلة بدونها، هي الحاضرة في عالم السياسة بشكل فعلي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن العشرين. فكان السبيل الرئيس لتحقيق رفاهية الأفراد وضمان أمنهم وحماية وجودهم لا يتحقق إلا من خلال الدولة التي

تمتلك أدوات الفعل الرئيسة والمتفوقة على ما عداها من أدوات تأثير يمتلكها أي من الكيانات التي تنطوي في ظلها، بدأ هذا الواقع يتغير مع إدراك البشرية الخسائر التي أصبحت تتولد عن الحروب، والتي وصلت إلى إمكانية إفناء الوجود الإنساني على كوكب الأرض.

انطلاقاً من هذا الإدراك، بدأ البحث بشكل جدي وحثيث عن أطر تعاونية وتكاملية لمعالجة المشكلات والاختلافات التي يمكن أن تقود إلى الحروب أو تثير تهديدات تقليدية للأمن، ومع اختلاف مدى النجاح في هذا المسعى من منطقة إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى على صعيد النظام الدولي، فقد وفرت المؤسسات والآليات والسياسات، التي أمكن تطويرها في هذا السياق، أساساً للتعاون في مجالات تتجاوز بكثير قضايا الأمن التقليدي، في محاولة لتسوية قضايا الخلاف التي يمكن أن تتطور إلى تهديدات تقليدية.

تسارعت العوامل الدافعة باتجاه تعزيز هذا التحول القيمي المشار إليه آنفاً وتكريسه مع الزخم الذي اكتسبته ظاهرة العولمة، نتيجة التطورات التكنولوجية الكبرى التي تسارعت وتيرتها، وبرزت تجلياتها في حياة البشر منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، جراء تلك التطورات التكنولوجية، أصبحت قدرة كيانات دون الدولة تتجاوز قدرة الدولة التي نشأت هذه الكيانات في ظلها أصلاً. فشهدنا بروز فاعلين جدد من قبيل الشركات العابرة للقومية، والتنظيمات غير الحكومية ذات القدرة على التواصل بشكل يتجاوز أحياناً قدرة الدولة نفسها، سواء مع مجتمعاتها الداخلي، أو حتى العالم الخارجي، وأمنياً، تصاعدت قدرة الإرهاب الدولي على تخطي الحدود، والانتقال عبر العالم بقدرات تدميرية غير مسبوقة.

ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي تحول آخر إدراكي يتعلق بتحديد ماهية التهديد الأمني. فقد صارت التهديدات التي تمس هؤلاء الفاعلين الجدد، والتي قد لا تتعلق بأمن الدولة أو تهديد وجودها بشكل مباشر، تعد تهديدات أمنية، حتى وإن اختلفت - أي تلك التهديدات الجديدة - في طبيعتها ومصدرها عما استقر على تحديده والتعامل معه المفهوم التقليدي للأمن، حسبما سبق بيانه.

وترافق مع هذا التحول الإدراكي حقيقة بروز تهديدات جديدة، نتيجة تلك التطورات التكنولوجية المتسارعة:

- ١ - كالتهديد لأمن المعلومات.
 - ٢ - أو التهديدات الناجمة عن التغير المناخي وما إلى ذلك.
 - ٣ - فضلاً عما أفضت إليه تلك التطورات التكنولوجية من مفاقمة التهديد الأمني الذي باتت تمثله ظواهر تقليدية، كثيراً ما صاحبت الوجود الإنساني، كتهديد الانتشار الوبائي للأمراض المعدية.
 - ٤ - أو تهديد بعض أشكال الهجرة والتحركات السكانية واسعة النطاق.
 - ٥ - أو اتساع نطاق الجريمة المنظمة وانتشارها عالمياً.
- كل تلك التهديدات أصبحت أكثر جسامة وانتشاراً، جراء الثورة في ميداني النقل والاتصالات، وتتجاوز تلك التهديدات الجديدة قدرة أي دولة منفردة على مواجهتها، الأمر الذي حد بشكل متزايد من مكانة الدولة كفاعل سياسي الأكثر تأثيراً، و حضوراً، وعزز كذلك من أهمية التكامل الدولي ودور المنظمات الدولية - حكومية كانت أو غير حكومية - كأدوات رئيسة في المعادلة الأمنية غير التقليدية.

٢ . ١ . ٢ نحو إطار مفاهيمي أكثر انضباطاً

تمثلت إحدى المحاولات الأولية والمهمة للتعبير عن تلك الحاجة في توسيع مفهوم الأمن، بحيث لا يقتصر على التهديدات التقليدية، فيما أورده ريتشارد أولمان Richard H. Ulman، في مقاله المهم «إعادة تعريف الأمن». (Redefining Security)، الذي نشر في عدد صيف ١٩٨٣ م، من مجلة International Security س. فبحسب أولمان، فإن المنظور «الضيق» للأمن القومي، باعتباره يتلخص في حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود، خاطئ وخطر في آن واحد، ويوضح أولمان أن هذا المنظور الضيق يحول الاهتمام بعيداً عن التهديدات غير العسكرية التي توقع أن تقوض استقرار العديد من الدول خلال السنوات القادمة.

كما حذر أولمان من افتراض هذا المنظور، ضمناً، أن التهديدات التي تنبع من خارج حدود الدولة هي، بشكل ما، أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي قد تنشأ من داخلها، وقدم أولمان ما يمكن اعتباره التعريف الأكثر شمولاً للتهديدات غير التقليدية للأمن، قائلاً إن التهديد للأمن القومي هو «نشاط أو سلسلة أحداث تهدد، بشكل كارثي، وخلال مدى زمني محدود نسبياً، بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد، بشكل جوهري، بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها، سواء أكانت هذه الوحدات أفراداً أم جماعات مؤسسات».

ولاحقاً، طور «البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة» ما يمكن اعتباره تعريفاً إجرائياً لما عده البرنامج تهديدات غير تقليدية للأمن، في إطار مفهوم «الأمن الإنساني» الذي صكه البرنامج للمرة الأولى في «تقرير التنمية البشرية لعام

١٩٩٤ م»، في محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني، حدد أبرز خصائصها في أنها: ذات صبغة عالمية لا تقتصر على دولة ما ومتداخلة، بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر، أو يفاقم من تداعياته السلبية، ولا يمكن التعامل معها بشكل جذري، وفقاً لمقولات مفهوم الأمن في صياغته التقليدية. وحدد التقرير سبعة أنماط من تلك التهديدات، هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

ومنذ ذلك الحين، يتسع مفهوم الأمن غير التقليدي أو يضيق، بحسب كل حالة وما يتوافر من عناصر تهديد، وكذلك بحسب طبيعة الوحدة التي تتعرض للتهديد، والتي قد تمتد من مستوى الإنسان الفرد إلى كوكب الأرض ذاته كموئل للحياة، ولكن في هذا السياق، يمكن أن نلمح عدة سمات باتت تميز مفهوم الأمن غير التقليدي، لعل أهمها:

١ - بروز اتجاه يدعو إلى درجة أعلى الضبط المفاهيمي لتمييز مفهوم الأمن غير التقليدي عن مفاهيم أوسع نطاقاً، مثل: «الأمن الإنساني»، واستند ذلك الاتجاه بشكل رئيس على واقع ازدياد جسامة التهديدات غير التقليدية لأمن البشر وحياتهم، مثل الأوبئة، أو الكوارث الطبيعية، أو المجاعات، أو الإرهاب، أو تداعيات تغير المناخ التي تمس الوجود الإنساني ذاته، وغير ذلك. أدى ازدياد تلك الجسامة إلى أن أصبح الأمن غير التقليدي يعنى بشكل رئيس بالتهديدات المباشرة لوجود الإنسان أو الجماعة أو لمقومات الحياة على كوكب الأرض عامة، بأكثر من اهتمامه بمستوى معيشة البشر وكرامتهم، والتي أصبحت تندرج أكثر تحت مفهوم «الأمن

الإنساني». إلا أنه ينبغي تأكيد عدم وجود فصل تام بين المستويين، فإهمال الأمن الإنساني في مراحل تهديده الأولى، كتعزيز الرعاية الصحية أو ضمان كرامة وحقوق الجماعات المختلفة، وغير ذلك، قد يفضي إلى تهديدات غير تقليدية أخرى تهدد وجود البشر ذاته في مراحل لاحقة، كانتشار الأوبئة، أو الصراعات المجتمعية في حالاتي المثلين المشار إليهما. هذا التمييز التحكيمي في الواقع يمكن أن يفيد فقط في ترتيب الأولويات في حالات الإلحاح أو الأزمة. فالأمن غير التقليدي يقتضي مواجهة أزمة حالة تنتج عن مصدر تهديد غير تقليدي يعرض وجود البشر للخطر، أو الاستعداد لمواجهة، بينما يستهدف الأمن الإنساني المقومات الأساسية لحياة البشر، بما يضمن تعزيزها، وتقليل فرص نشأة تهديدات غير تقليدية لوجودهم.

٢- بدأ يتأكد أن هذا الاتساع في مفهوم الأمن لا يعكس تحولاً نقيضين، وإنما يمكن أن يوجد كلا النمطين من التهديدات الأمنية، التقليدية، وغير التقليدية، بشكل متزامن، بل إن أحدهما قد يغذي الآخر ويفاقمه، فضلاً عن أن التصدي لأحدهما، تقليدياً كان أو غير تقليدي، وتحقيق الأمن في مواجهته، قد يكون مرتبطاً، في أحيان كثيرة، بتحقيق الأمن في مواجهة التهديد الآخر، فالحرب أو الفوضى التي تهدد كيان الدولة ووجودها عادة ما تفضي إلى تدمير مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، والتي عنيت بضمان الأمن غير التقليدي. وفي المقابل، قد يؤدي العجز عن مواجهة تهديد غير تقليدي إلى صراعات تقليدية بين الأطراف المختلفة في محاولة من كل منها لدرء خطر التهديد غير التقليدي، أو بعض خطره، على حساب أطراف أخرى. وبناء على هذا، بات من المستقر في الدوائر الأكاديمية والسياسية أن الأمن، تقليدياً كان أو غير تقليدي، هو متكامل بطبيعته.

٣ - جراء العامل السابق، استقر في مختلف الأدبيات الخاصة بالأمن غير التقليدي أنه لا يمثل قطعة مع الدولة، ولا يعني علاقة تضاد أو مواجهة بين الدولة والمجتمع. فالدولة التي تعبر عن احتياجات جميع مواطنيها، وتوفر مجالاً لحضور متساو لمصالح مختلف الفئات المنضوية في ظلها، تعد شرطاً ضرورياً لتفعيل آليات مواجهة الأمن غير التقليدي، بعبارة أخرى، فالأمن غير التقليدي لم يعد يعني بأي حال تهميش دور الدولة، ولكن تعزيزه في مجالات تتجاوز منظور الأمن التقليدي، وتكامله مع بقية أدوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار.

٢. ١. ٣ شروط تحقق الأمن غير التقليدي

هذا التوسع نحو مفهوم الأمن غير التقليدي، بالرغم من شيوع الاهتمام به في الأوساط السياسية والأكاديمية عبر مختلف مناطق العالم والعديد من المنظمات الدولية، تتباين ترجمته إلى سياسات عملية وبروز تجلياته من منطقة إلى أخرى، ومن قضية أمنية إلى أخرى، ومع الإقرار بداية بضرورة توافر الأسس الثقافية التي تضمن إعلاء قيمة الإنسان، باعتباره الغاية الرئيسة التي يستهدفها الأمن غير التقليدي، فإن هذا التفاوت عادة ما يرتبط بعاملين رئيسين:

١ - عامل فني - مؤسسي: يتعلق بتوافر، أو إمكانية توافر، المؤسسات والكوادر الفنية الضرورية للقيام بالعمليات والإجراءات الكفيلة بإدراك التهديد، وتحديد طبيعته ومدى جسامته، وسبل مواجهته، والقادرة كذلك على تنفيذ سياسات تلك المواجهة، والإجراءات التي تتضمنها، وهذا العامل شرط ضروري لضمان تحقيق الأمن

في مواجهة تهديدات غير تقليدية، سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي أم الإقليمي أم العالمي على السواء. وهذا العامل محدد رئيس لإمكانية نشوء تعاون إقليمي أو عالمي في هذا الصدد، بما يعزز احتمال أن يكون هذا التعاون مدخلاً للتكامل بين أطرافه، وأساساً لحالة من السلم بينها. ويمكن أن نلاحظ ذلك في خبرة السلام التي صبغت الفضاء الأوروبي-أطلسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي نشأت في البدء بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأخذت تتوسع تدريجياً. وإن كانت باتت تواجه حالياً، نتيجة هذا التوسع وعدم التكافؤ في القدرات المؤسسية، تهديدات تهدد بتقويض التجربة بأسرها.

في المقابل، قد يكون هذا العامل الفني-المؤسسي محدداً لعدم إمكانية نشوء هذا التعاون، وبالتالي تحول التهديد غير التقليدي، إلى موضوع للصراع بين الأطراف المختلفة، حيث إن عجز هذه الأطراف عن مواجهة التهديد غير التقليدي، من خلال تعاون جماعي بسبب الافتقار للمعرفة أو البنية المؤسسية، قد يدفع كلاً منها إلى محاولة حماية نفسه فقط، ولو كان ذلك على حساب الآخرين، وبشكل مؤقت وغير جذري، ما يعزز من احتمال نشوء حالة صراع بينها، ويخلق تهديداً تقليدياً إضافياً. ويمكن أن نلاحظ ذلك في حالات الصراع التي يعرفها كثير من الدول أو الأقاليم النامية والأكثر تخلفاً في أبنيتها المعرفية والمؤسسية؛ حيث غالباً ما يكون الصراع في مواجهة تهديد غير تقليدي، كندرة المياه أو الغذاء أو حتى التوترات المجتمعية، سبباً للحروب والصراعات العنيفة، بدلاً من التعاون الذي لا تتوافر ركيزته المؤسسية أو المعرفية.

أخيراً، تتعين الإشارة هنا إلى أهمية توافر الموارد اللازمة لإيجاد هذا البناء المعرفي - المؤسسي، وضمان استمرار دوره الفاعل، وتكشف خبرات السنوات القليلة الماضية عن أن توافر هذه الموارد ربما لا يكون مضموناً حتى لأغنى دول العالم وأكثرها تقدماً، فالولايات المتحدة واجهت عجزاً خطيراً في التصدي لإعصار «كاترينا» عام ٢٠٠٥م، فيما عجزت اليابان عن التصدي للآثار الكارثية للتسونامي الذي تعرضت له أراضيها في مارس ٢٠١١م، جراء زلزال قوي ضرب اليابان بقوة ٩, ٨ ريختر. إن الطبيعة المفاجئة لبعض التهديدات غير التقليدية تجعل من الصعب بداية توقع حدوثها، والاستعداد المسبق لها. وغاية ما يمكن - في هذه الحال - هو محاولة اتقائها لاحقاً بعد وقوعها. لكن تظل هناك احتمالات لتهديدات أخرى غير متوقعة، وكذا، فإن بعض التهديدات غير التقليدية واسعة النطاق للغاية بما يتجاوز حتى قدرات أي دولة منفردة.

٢ - عامل سياسي - نخبوي: يتعلق بمدى توافر الإرادة السياسية لتحويل ما يمكن أن ينتجه العامل الأول من معرفة وتوصيات إلى سياسات فعلية، تخصص لها موارد تضمن تنفيذها، فمجرد توافر العامل الفني - المؤسسي لا يضمن مواجهة أي تهديد أمني غير تقليدي تلقائياً، إذا لم تتوافر تلك الإرادة السياسية، وينطبق لزوم هذا العامل، لترجمة مواجهة أي تهديد غير تقليدي إلى سياسات عملية، على المستوى الداخلي للدولة، وكذلك على مستوى أي تعاون إقليمي أو عالمي، وغالباً ما يرتبط توافر تلك الإرادة السياسية لدى متخذ القرار بأنظمة حكم لا تميز بين مواطنيها، وتضمن حقوقاً وفرصاً متساوية لكل منهم، أيًا كان انتماءه السياسي أو الاجتماعي أو الإثني، في هذه

الحال، تكون حماية هذه الحقوق وهذا المواطن ومستوى معيشتة أولوية رئيسة من أولويات الدولة ونظام الحكم فيها. هذا النمط من الحكم يزداد احتمال وجوده في ظل الأنظمة الديمقراطية، ويتراجع في ظل الأنظمة الاستبدادية، ومع احتمال وجود استثناءات على تلك القاعدة بشقيها، فإن الأنظمة الديمقراطية التي تضمن حقوقاً متساوية أصلية لجميع مواطنيها، ولا تعتمد فقط على الغلبة في صناديق الاقتراع، هي فقط التي تضمن للبشر تمثيلاً فعلياً في تحديد ما يهددهم، ودوراً حقيقياً في تغيير النظام، حال عجز عن تحقيق أمنهم غير التقليدي أو تغافل عنه.

هذه الإرادة السياسية تعد شرطاً ضرورياً كذلك لتحقيق تعاون دولي تكاملي في مواجهة أي تهديد غير تقليدي، فبحسب اقتراب «المؤسسية الجديدة» (Neofunctionalism) الذي طوره إرنست هاس Ernst Hass، فإن مثل هذا التعاون يجب أن ترى النخب السياسية أنه يصب في مصلحتها ومصلحة دولها. والتباين في حسابات النخب السياسية للمصلحة والتكلفة، المتربتين على التعاون في أي قضية من قضايا التهديد غير التقليدي، يفسر بدرجة كبيرة التباين في إمكانية تحقيق هذا التعاون من قضية لأخرى، أو من إقليم لآخر. فعلى سبيل المثال، لا تزال مواجهة مخاطر التغير المناخي تواجهه معضلات كثيرة، بسبب عدم وجود توافق بين مختلف الحكومات حول العالم على كيفية اقتسام تكاليف تلك المواجهة، فضلاً عن رؤية بعضها (مثل الصين) لتلك التكاليف باعتبارها غير محتملة من الأساس بالنسبة لها في المرحلة الراهنة.

لقد عانى العالم العربي، تاريخياً، نقصاً كبيراً في درجة توافر الشرطين السابقين للاهتمام بقضايا الأمن غير التقليدي، وتفعيل مواجهتها، سواء

داخليًا أو على المستوى الإقليمي، إلا أن الثورات العربية ضد الظلم والفساد المستشري والاستبداد، والتي عبرت في المقام الأول عن هموم الإنسان العربي، يفترض أن يكون هذا الإنسان وتحريره من أي تهديدات لوجوده وكرامته ومستوى معيشته هو رهانها الأول، والتحدي الرئيس لها في مرحلة تاريخية، تتعاضد فيها التهديدات غير التقليدية التي تتهدد الشعوب العربية، والتي يحاول هذا الملحق التنبيه لها. والمدخل الرئيس لأي جهد، في هذا السياق، إنما ينبغي أن يكون تعديل مفهوم الأمن القومي، بحيث لا يكون أمن نظام الحكم في الدولة، بل أمن مواطنيها كافة. ولعل في تأسيس أنظمة ديمقراطية حقة السبيل لحل هذا التناقض الذي برز بين أنظمة الحكم والمواطنين، وأعجز الدولة عن تحقيق هذا التكامل بين شقي الأمن، التقليدي وغير التقليدي، ما أسهم بدرجة كبيرة في الانفجار الثوري الراهن. (مجلة ربيع العرب الصادرة في ١٧/١٠/٢٠١١م).

٢ . ٢ أسباب ظهوره

تعددت أسباب ظهور الحديث عن الأمن غير التقليدي، في الفترة القليلة الماضية، نحاول حصر بعضها في:

١ - المتغيرات العالمية والإقليمية المتلاحقة التي تشكل تهديدًا للأمن واستقرار الدول في العالم، ينتج في العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تشكل تهديدًا لأمن واستقرار الدول.

أ - فمن المتغيرات السياسية الهيمنة الأمريكية على الأحداث في العالم وضغطها لفرض حلول للمشكلات والقضايا طبقًا لمصالحها

الخاصة، وعلاوة على التدخل في شؤون الدول ورسم خرائط للعالم طبقاً لأهدافها مثل طرح مشروعاتها للشرق الأوسط الكبير ثم الجديد ومخطط تقسيم المنطقة العربية أو فصل أجزاء من دول مثلما حدث في السودان والصومال وغيره من المشروعات لدول المنطقة.

ب- المتغيرات الاقتصادية مثل هيمنة الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية منها الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنطقة التجارة الحرة لدول الآسيان الجاري تشكيلها حالياً لتصبح ثالث منطقة تجارية حرة في العالم هذا بخلاف تشكيل منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي ترعى مصالح الدول الصناعية الكبرى متعددة على حقوق الدول النامية. (الشرق الأوسط: في ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٩ م، ١٢ / ١ / ٢٠١٠ م).

ج- المتغيرات العسكرية والتي أهمها انتشار القواعد الأجنبية في مناطق عديدة من العالم منها في منطقة الشرق الأوسط ويقدر عدد القواعد الأجنبية الأمريكية في دول العالم بأكثر من ألف قاعدة ما بين تسهيلات أو قواعد متكاملة منتشرة في أكثر من ١٢٠ دولة من دول العالم وهو ما يشكل تهديداً شاملاً على مستوى العالم والقيود المفروضة على التسليح لدول المنطقة في الوقت الذي تقدم فيه الدول الكبرى خاصة الغربية السلاح إلى إسرائيل مجاناً وفي صورة هدايا لإسرائيل منها آخرها منح ألمانيا غواصات دولفين حديثة عام ٢٠١٢ م، مجهزة لحمل أسلحة

نووية تكتيكية ومحاولة حلف الأطلنطي خلق دور رئيس لها في المنطقة.

د- المتغيرات الأمنية وأهمها انتشار الإرهاب وتسلل القاعدة إلى مناطق عربية في الوطن العربي آخرها في اليمن في ديسمبر ٢٠٠٩م، ومناطق جنوب الصحراء في صحراء الجزائر والمغرب.

٢- التغير الهائل في المناخ على مستوى العالم ما أدى إلى حدوث كوارث عديدة منها الفيضانات التي حدثت خلال الأعوام الماضية سواء في مناطق جنوب شرقي آسيا (تسونامي ٢٠٠٢م) أو على السواحل الأمريكية وارتفاع معدل الزلازل التي تضرب أرجاء الأرض شرقها وغربها (آخرها زلزال هايتي في أمريكا اللاتينية ٢١ / ١ / ٢٠١٠م، وبعده زلزال اليابان في مارس ٢٠١١م).

فالمملكة العربية السعودية واجهت العام ٢٠٠٩م:

أ- في بداية العام أحداث الزلزال الذي ضرب منطقة أمالج وحتى حدود محافظة ينبع والعيص.

ب- أحداث الحرب في جنوب البلاد مع الحوثيين من اليمن في ديسمبر ٢٠٠٩م، وتعرضها للدعم والتنظيم والإيواء.

ج- كارثة جدة أوائل شهر ديسمبر ٢٠٠٩م، (سيول جدة) ودراسة إقامة ٢٣ سدا حول مدينة جدة لوقايتها من السيول في المستقبل، هذا بخلاف ما تعرضت له المملكة من سيول وزلازل خلال الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١٢م.

٣- الغزو الثقافي للمنطقة العربية والتي يشكل الإعلام الغربي جزءا مهما منها ما يشكل تهديدا للثقافة العربية والإسلامية في الدول العربية هذا إضافة إلى الضغوط الأمريكية بهدف دعواتها لتحديث الإسلام والتدخل في الثقافة الشبابية والدعوة لمزيد من الحريات التي تهدد تعاليم الدين الإسلامي بين المواطنين.

وعلى الجانب الآخر نجد اطلاق ومشاهدة مواطني الدول التقدم والحريات التي تعيشها الدول المتقدمة ما ألزم الدول النامية بمحاولة الاقتراب منها قدر الإمكان

٤- ندرة الموارد الطبيعية واستنزاف البعض منها فالعالم يشهد هذه الأيام ازدياد معدلات التصحر في أجزاء عديدة من العالم علاوة على نضوب مصادر المياه واستنزاف نسبة كبيرة منها في ظل تزايد تعداد سكان العالم ما ينذر بنشوب حروب المياه في القريب العاجل.

ولعل عملية توسع الدول المصدرة للغذاء في استخلاص الوقود الحيوي ما يزيد من أزمة الغذاء وارتفاع أسعاره على مستوى العالم.

٥- ظهور جرائم جديدة لم تكن موجودة من قبل خاصة من الدول المتقدمة حيث نسمع عن مناطق ردم للنفايات المشعة في أراضي دول نامية عديدة في ظل غياب نظم حكم رشيدة ومؤخرا النفايات الالكترونية والتي ضبط البعض منها في السودان في ٥ يناير ٢٠١٢م. (قناة الجزيرة الفضائية في ٥ / ١ / ٢٠١٢م).

هذا بخلاف الجرائم الحديثة خاصة الجرائم الالكترونية وسرقة الحسابات من البنوك.

٦ - الانكشاف الاقتصادي العربي أي ارتباط الاقتصاد العربي بالخارج، هذا علاوة على تأثير الاقتصاديات العربية بالأحداث الاقتصادية في العالم، أهمها تأثيرات الأزمة المالية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٢م وتأثير الدول العربية بالأزمة.

٧ - مواكبة التقدم والأحداث في الدول المتقدمة مثل الأمن البيئي والذي أصبح عنصراً رئيساً في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، بحكم العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والنامية واهتمام الدول الكبرى بمراقبة والوقوف على الواردات خاصة الزراعية منها من الدول النامية وارتباط الزراعة بها يستخدم فيها من أسمدة، كما يرتبط ذلك أيضاً بالسياحة حيث يسعى السياح حالياً للذهاب للمناطق الصديقة للبيئة والبعد عن التلوث سواء في الهواء أو السمع أو في الطبيعة بصفة عامة.

٨ - التقدم الهائل في طرق الاتصال والاتصالات حيث جعل الدول تعيش الأحداث التي يشهدها العالم لحظة بلحظة وتتأثر بها فور وقوعها ولم يعد هناك ما يمكن إخفاؤه فالأقمار الصناعية والتكنولوجيا الحديثة تكشف كل ما يحدث في أي جزء من العالم ولم تعد أي دولة في معزل عن هذه الأحداث.

٩ - الأزمات الطاحنة التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر منها:

أ- ٢٠٠٧-٢٠٠٨ م: أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمي ما زاد من حدة الفقر والمجاعة في دول عربية عديدة.

ب- ٢٠٠٨-٢٠١٠ م:

- أزمة القرصنة أمام السواحل الأفريقية.

- الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ٢٠٠٨م، وامتدت إلى أنحاء العالم وما زالت آثارها مستمرة حتى العام ٢٠١٢م.

٢. ٣ تطوره

في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤م، تحدث عن سبع موضوعات تتعلق بالأمن البشري وهي مفاهيم غير تقليدية للأمن نذكر منها:

١ - الأمن الاقتصادي

٢ - الأمن الغذائي

٣ - الأمن الصحي

٤ - الأمن البيئي

٥ - الأمن الشخصي: مثل أحداث العراق والصومال واليمن والسودان حيث استمرار القتال بين القبائل في الجنوب السوداني منها في ٤ / ١ / ٢٠١٠ حيث قتل نحو ٢٠٠ مواطن أغلبهم من النساء والأطفال.

٦ - الأمن الاجتماعي.

٧ - الأمن السياسي حيث أوضح أن القمع السياسي والتعذيب وسوء المعاملة طبقا لوجهه نظر هذا المفهوم ما زالت تمارس في نحو ١١٠ دول حتى العام ١٩٩١م.

وفي دراسة عن الأخطار التي يواجهها إنسان اليوم وتهدد حياته حصرت التهديدات التي تواجه الإنسان هذه الأيام في الآتي:

١ - الفقر إذ يعد أن نحو ١, ٣ مليار إنسان هم دون حد الفقر (١ دولار في اليوم).

٢ - الجريمة بأنواعها المختلفة.

٣ - النزاعات المسلحة ومجموعات العنف.

٤ - الانتقال غير السلمي للسلطة (الأمن السياسي).

٥ - الأمراض وبعض المشاكل الصحية العامة.

٦ - الكوارث الطبيعية والبيئية كالفيضانات والزلازل والأعاصير والأخطار الفضائية، التلوث... إلى آخره.

٧ - الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية.

٨ - انعدام التربية والتعليم أو ترديهما ما يؤدي إلى خلق بؤر تسهم في تقويض الأمن الاجتماعي وتشكل تهديدا وخطرا على مستقبل المجتمع والإنسان، ويعد البعض أن التعليم هو أفضل استثمار في الأمن.

وفي دراسة حديثة عن الأمن غير التقليدي ذكرت أنه حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد للدولة، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة (كما يفترض أنصار المنظور التقليدي)

فالدولة أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية منها: (محمد: ٢٠٠٦م).

- ١ - تجارة المخدرات عبر الحدود.
 - ٢ - الجريمة المنظمة.
 - ٣ - انتشار الإرهاب الدولي.
 - ٤ - انتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير.
 - ٥ - انتشار الفقر.
 - ٦ - التلوث البيئي وغيره الكثير.
- وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا إذ إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح.
- كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر.

٢ . ٣ . ١ العولمة والأمن الوطني

على الرغم من أن مكونات الأمن الوطني ومصادر تهديده موجودة تاريخياً فإن بروز المفهوم مؤخراً ارتبط بعملية العولمة والتي جعلت مصائر العالم مشتركة وذلك نظراً لما تقوم عليه عملية العولمة من فتح للحدود بين الدول لانتقال السلع والخدمات والتحرير الاقتصادي العالمي، فقد أكدت دراسات الاقتصاد الدولي على أن التحرير الاقتصادي العالمي له مخاطر عدة منها انتشار أنظمة غير مستقرة لا يمكن التحكم فيها خاصة في الأسواق المالية وهو ما حدث من انتشار الأزمة المالية الاقتصادية الأمريكية منذ أواخر العام ٢٠٠٧م، وانتشارها في أرجاء العالم أجمع خلال العام ٢٠٠٨م إضافة

إلى ما أكدت عليه تلك الدراسات من تأثيرات سلبية قد تصيب الاقتصاد العالمي والتي يمكن أن تكون لها تأثيرها السلبي على قضايا أخرى مثل قضايا البيئة والاستقرار السياسي.

وفي الحقيقة هي تكرار للأزمة المالية التي حدثت عام ١٩٩٧ م، في جنوب شرق آسيا وظهرت تداعياتها على غالبية دول العالم أيضاً وإن كانت بدرجة أقل من أزمة عام ٢٠٠٧ م في الولايات المتحدة الأمريكية.

في تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ م، بعنوان عولمة ذات وجه إنساني (Globalization With A Human Face) أكد التقرير على أنه على الرغم من تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات نظراً لسرعة انتقال المعرفة وانتقال التكنولوجيا الحديثة وحرية انتقال السلع والخدمات فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

وقد حدد التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الوطني في عصر العولمة تتمثل في:

١- عدم الاستقرار المالي، والمثل البارز على ذلك:

أ- الأزمة المالية التي حدثت في جنوب شرقي آسيا منتصف عام ١٩٩٧ م، وانخفض خلالها سعر برميل البترول إلى أدنى معدل له منذ ارتفاعه عام ١٩٧٣ م، حيث انخفض إلى (٩,٠١) دولارات للبرميل وهو ما لم يحدث مثله بتاتاً لا قبل ولا بعد.

ب- الأزمة المالية والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر العام ٢٠٠٧م وامتدت إلى كافة أنحاء العالم ما زال العالم يعاني منها حتى بداية العام ٢٠١٢م ويؤكد عصر العولمة والتدفق السريع للسلع والخدمات ورأس المال أن أزمات مالية ماثلة يتوقع أن تحدث في المستقبل.

٢- غياب الأمن الوظيفي وعدم استقرار الدخل، ويتمثل ذلك في:

أ- دفعت سياسة المنافسة العالمية بالحكومات والموظفين إلى اتباع سياسات وظيفية أكثر مرونة تتسم بغياب أي عقود أو ضمانات وظيفية وهو ما يترتب عليه غياب الاستقرار الوظيفي.

ب- تداعيات الأزمة المالية العالمية ففي ١/٦/٢٠٠٩م أعلنت شركة جنرال موتورز عملاق الصناعة الأمريكية التي تأسست قبل ١٠٠ عام وتعد رمز القوة الاقتصادية الأمريكية إلى إشهار الإفلاس لحماية نفسها من الدائنين معلنة أن أصولها تبلغ ٢٨ مليار دولار وديونها ٢٧١,٣ مليار دولار، ويعمل في هذه الشركة وحدها ٢٩ ألف شخص في الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها مسؤولة بشكل غير مباشر عن ٥٠٥ ألف متقاعد بخلاف مكاتبها ومصانعها في أكثر من ٣٠ دولة أخرى وتأثيرها على هذه الفروع (جريدة الشرق الأوسط في ٣/٦/٢٠٠٩م) بل واستمرت أزمة جنرال موتورز في بيع فروع صناعات سيارات لها حتى بداية العام ٢٠١٢م (حيث أعلن في ٨/١/٢٠١٢م، عن إفلاس شركة سابا للسيارات السويدية التابعة لشركة جنرال موتورز) (جريدة الشرق الأوسط في ٩/١/٢٠١٢م).

٣ - غياب الأمن الصحي

فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه في عام ١٩٩٨ م بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم نحو ٣٣ مليون فرد منهم ٦ ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى في عام ١٩٩٨ م وحده، بخلاف ما عاناه العالم من أنفلونزا الخنازير التي انتشرت في كافة بقاع العالم خلال العام ٢٠٠٩ م وحتى بداية العام ٢٠١٠ م.

٤ - غياب الأمن الثقافي

إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية وقد أكد التقرير على أن انتقال المعرفة والأفكار والثقافات من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وفي أحيان كثيرة يفرض تهديداً على القيم الثقافية المحلية.

٥ - غياب الأمن الشخصي

ويتمثل في انتشار الجريمة المنظمة والتي أصبحت تستخدم أحدث التكنولوجيا الحديثة.

٦ - غياب الأمن البيئي

وينبع هذا الخطر من الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على البيئة.

٧ - غياب الأمن السياسي والمجتمعي

حيث أضفت العولمة طابعاً جديداً على النزاعات تمثل في سهولة انتقال الأسلحة عبر الحدود وهو ما أضفى عليها تعقيداً وخطورة شديدين.

كما انتعش دور شركات الأسلحة والتي أصبحت في بعض الأحيان تقوم بتقديم تسهيلات للخدمات ذاتها وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للأمن الإنساني.

وفي تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الدول العربية للعام ٢٠٠٩م تحدث عن سبعة تحديات للأمن الوطني هي: (موسى ومظلوم: ٢٠٠٩م).

١ - قضية الحريات.

٢ - الأمن البيئي.

٣ - حقوق المرأة

٤ - الأمن الاقتصادي.

٥ - البعد الاجتماعي

٦ - الأمن الصحي.

٧ - العدوان المسلح الذي تتعرض له دول عربية.

٢ . ٤ مجالات

نستعرض فيما يلي بعض أمثلة عن مجالات الأمن غير التقليدي والذي عبرت عنه بعض الدراسات في بعض الدول خلال الفترة القليلة الماضية.

١- في مجال الموارد الاقتصادية

في المنامة أعلن في ٢١ / ٨ / ٢٠٠٨م أن جامعة الخليج العربي تشارك في ورشة عمل ينظمها مركز هندي إل ستيمنسون بالولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بجاكرتا - CSIS JAKARTA لمناقشة قضايا استغلال الموارد الطبيعية من منظور الاقتصاد السياسي ومعضلة التنمية - البيئة، وقد شملت الورشة ثلاثة محاور رئيسة هي المياه والغابات والصناعات التعدينية والتي تم اختيارها كقضايا أمنية غير تقليدية لما لها من تأثيرات على مستقبل التنمية المستدامة في دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص.

الورقة الخاصة بمحور المياه في الورشة والمقدمة من جامعة الخليج العربي متخذة دول مجلس التعاون الخليجي كدراسة حالة، بعنوان « قضايا وتحديات إدارة المياه في دول مجلس التعاون: أربعة سيناريوهات تنموية » ويستعرض في ورقته قضية زيادة الطلب على المياه لتلبية متطلبات التنمية المتسارعة في دول المجلس من جهة ومحدودية المياه المتاحة والتكاليف الاقتصادية لتوفير المياه غير التقليدية وآثارها البيئية من جهة أخرى، والتأثيرات المحتملة لهذا على مسارات التنمية في هذه الدول وذلك من خلال أربعة سيناريوهات تمثل نماذج التنمية المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة فيها، وتركز السيناريوهات أساساً على عملية وآلية اتخاذ القرار في المجتمعات الخليجية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني (الشرق الأوسط، ٢١ / ٨ / ٢٠٠٨م).

وهنا نجد أن الأمن الاقتصادي من الناحية التقليدية يتضمن تحقيق الأمن المائي ولكن في هذا المجال اعتبر تحقيق الأمن المائي للدولة هو عنصر مستقل يستهدف تكريس الدولة جهودها في تحقيق التنمية المستدامة في

مشروعات طويلة الأجل تحقق إلى جانب الأهداف الاقتصادية الأهداف الاجتماعية في نفس الوقت.

ونضيف هنا أن اختيار الموضوعات الثلاثة المقدمة للورشة يوضح لنا الاختلاف في المفهوم بين الأمن التقليدي والأمن غير التقليدي فتحقيق الأمن الاقتصادي يستلزم توفير عناصر أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة وهنا نجد في مجال توفير المياه على سبيل المثال أن أكثر المصادر يسراً في الوقت الحاضر هو التحلية باستخدام الطاقة النووية وهنا لابد من مجالين أساسيين:

- توفير مصدر رخيص للطاقة حتى تتاح المياه بسعر مناسب للمواطنين.
- أن يكون مصدر الطاقة آمناً وهنا يلزم اتخاذ الاحتياطات الأمنية المناسبة.

- أن يكون مصدر الطاقة يحقق الأمن البيئي وهو من متطلبات الأمن غير التقليدي.

وكذلك نفس الالتزامات المطلوبة فيما يتعلق بالغابات والاتجاه في بعض الدول إلى تقطيع الأشجار لاستخدام الأخشاب في توليد الطاقة وهي من مصادر الطاقة الضارة بالبيئة علاوة على الخلل في التوازن البيئي من تقطيع أشجار الغابات على البيئة في المنطقة ومخاطر التصحر الذي يتزايد يوماً بعد الآخر في المنطقة العربية والتي وصلت في بعض التقديرات إلى نحو ٣ ملايين كيلومتر مربع تمثل نحو ٢٠٪ من مساحة المنطقة العربية البالغة نحو ١٤ مليون كيلومتر مربع.

ونفس الشيء يذكر في الصناعات التعدينية مثل مصانع الحديد والصلب والألمنيوم والأسمنت والطوب وغيرها من الصناعات الضارة بالبيئة والتي

تقوم الدول الكبرى الصناعية المتقدمة بتصديرها إلى الدول النامية لتتخلص من هذه الصناعات على أراضيها.

وفي قمة دول مجلس التعاون الخليجي الثلاثين في الكويت التي عقدت يومي ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م. (جريدة الشرق: قطر: ٢٢ / ١٢ / ٢٠٠٩م). توحى مناقشات القمة - وإن كان بشكل غير مباشر- إلى أن الأبعاد الداخلية للمشكلات الخليجية صارت معقدة وتفرز تهديدات حادة. فلم تعد التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ذات طابع عسكري أو سياسي تقليدي، والتي اعتاد الباحثون والرسميون التفكير في مصادرها والعمل على احتوائها، والتي لم تعتد الدول على التوقع بحدوثها والتنبؤ بتأثيراتها والاستعداد لمواجهتها.

وقد اصطلح على تسميتها بالتهديدات غير التقليدية، بحيث باتت تلقي بتأثيرات حادة على أمن الدول وهياكل اقتصادياتها، لدرجة تصل - في بعض الأحيان - إلى حد الخطر.

ومن أبرز تلك التهديدات ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية (وتحديدا الأمن الغذائي والشح المائي والنضوب النفطي) والأمراض الوبائية (أنفلونزا اتش ١ ان ١) والمشكلات البيئية (التغير المناخي) والكوارث الطبيعية (سيول جدة ٢٠٠٩) والأوضاع السكانية (اختلال التركيبة السكانية أحيانا لصالح الوافدين مقارنة بالمواطنين). ورغم أن كل دول العالم تواجه هذه المشكلات بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، لكن تداعياتها أكثر تأثيرا على دول الخليج. وفي هذا الإطار، دعا «إعلان الكويت» إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والمائي باعتبارهما من بين أهم المشكلات الجوهرية التي تواجه دول الخليج، حيث قلة المساحات الزراعية وانخفاض إنتاجيتها، وقلة المياه والمساحات الشاسعة من الصحاري، وطالبت الكويت بأهمية إنشاء

مركز دراسات الأمن الغذائي بهدف تقييم هذه المشكلة في دول المجلس ووضع السياسات المناسبة لمواجهتها، سواء في زيادة الإنتاج الزراعي أو الاستثمار في الدول الأخرى بهدف سد احتياجات دول المجلس من المواد الغذائية بأسعار مناسبة.

كما دعم الإعلان الجهود التي قام بها أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بدراسة مشروع إنشاء مركز خليجي إقليمي لمراقبة انتشار الأوبئة والحد من انتشارها، وذلك بالتنسيق مع المنظمات العالمية المختصة.

خلاصة القول، إن معيار تقييم أي تجمع إقليمي ليس بانعقاد أو غياب القمم الدورية، وإنما بما تفرزه من سياسات قابلة للتنفيذ. فلا يهمنا القرارات في حد ذاتها، ولكن أسلوب التعامل معها والمواقف منها، وهو ما يستلزم التركيز في القمم الخليجية المقبلة على قضيتين على الأكثر، لتأخذ نصيبها الكافي من الحوار والنقاش، بدلا من بحث مشكلات كثيرة تتجاوز القدرة الاستيعابية للدول الأعضاء، والاتفاق على توحيد المواقف وتحجيم الخلافات وتدابير السياسات العملية إزاء التهديدات الأمنية المتصاعدة، سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية، ليكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية - بحق - التجربة الأكثر نجاحا في تجارب العمل الإقليمي المشترك في المنطقة العربية.

٢ - في مجال التعاون بين الدول (وكالة الأنباء شينخوا: ٢١ / ٦ / ٢٠٠٤ م)

وتنظر الصين إلى تحقيق الأمن غير التقليدي من مجالات عدة حتى منها الجانب العسكري.

فقد أنهت السفينتان الصينيتان «هاربين وهونغتسه لايك» والسفينة الحربية البريطانية اكستر في ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٤م جميع البرامج المقررة بها فيها التدريبات المتعلقة بالاتصالات، وتغيير الأوامر للأساطيل، وعمليات البحث والإنقاذ .

وقال تشيان لي هو نائب مدير مكتب الشؤون الخارجية بوزارة الدفاع الوطني الصينية إن الصين عززت تعاونها الدولي والإقليمي في مجالات الأمن غير التقليدي في السنوات الأخيرة. وذكر أن الصين تكرس جهودها لتعزيز المفهوم الأمني الجديد الذي يتسم بالثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة، والتعاون .

وقال تشانغ بان هونغ رئيس الأركان العامة لأسطول بحر الشمال التابع لبحرية جيش التحرير الشعبي إن بحرية جيش التحرير الشعبي ستواصل تدعيم تدريباتها وتعاونها مع نظرائها الأجانب من أجل إحلال السلام والأمن في منطقة آسيا الباسفيك والعالم.

٣- في مجال المصلحة القومية للدولة

افتتح الرئيس المصري منتدى التعاون الصيني الأفريقي في ٨ / ١١ / ٢٠٠٩م بمدينة شرم الشيخ وذلك بمشاركة الصين و٤٩ دولة أفريقية وحضر جلسة الافتتاح رئيس الوزراء الصيني «جيا باو» واستمر لمدة يومين وشارك في المؤتمر ٢٠ رئيس دولة من بينهم رؤساء السودان والجزائر ووزراء الخارجية والتجارة والتنمية الاقتصادية في الدول المشاركة.

وناقش المنتدى خطط برامج التعاون الصيني الأفريقي خلال ثلاث سنوات مشروعات التنمية المستدامة في أفريقيا والعمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة.

كما وضع خطط عمل وبرامج اتفق الجانبان على تنفيذها على مدار ثلاث سنوات بداية من العام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢ م. إضافة إلى تقييم تنفيذ ما اتفق عليه في قمة بكين عام ٢٠٠٦ م.

وترى مصر أن المنتدى يقوم على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم المشترك وتعزيز المصالح بين الصين وأفريقيا ويعد فرصة كبيرة لتحقيق منافع متبادلة في الجوانب الاقتصادية خاصة في ظل ما قدمته الصين لأفريقيا من مساعدات ومنح وقروض لدعم التنمية في كافة المجالات دون التدخل في شؤونها الداخلية كما حرصت على أن يكون التعاون في إطار المنافع المتبادلة ومن منطلق أن الدعم الاقتصادي يخفف من وطأة النزاعات السياسية في القارة السوداء.

يذكر أن المنتدى تم تأسيسه عام ٢٠٠٠ م في بكين تنويعاً للعلاقات الوثيقة التي تربط الصين بالدول الأفريقية وتحاول كل من مصر والصين النهوض بالعلاقات التي تربط الصين بالدول الأفريقية وتحاول كل من مصر والصين النهوض بالأوضاع التنموية في أفريقيا من خلال شراكة دائمة وتزويد أفريقيا بكل ما تحتاجه من خلال مصر.. كما أكد على ذلك مجمل الزيارات المتبادلة بين القاهرة وبكين على مدار السنوات الماضية ومن المتوقع إنجاز الكثير من الملفات خاصة وأن الآليات المستخدمة في التعاون قريبة إلى قدرات أفريقيا وإلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في القارة ومن المقرر أن يبحث منتدى الصين أفريقيا الأوضاع الدولية والإقليمية حيث يشهد تنسيقاً للمواقف التي تخدم الاستقرار في أفريقيا وتحافظ على المصالح المشتركة بين الطرفين خاصة وأن الدول الأفريقية لديها موارد طبيعية وثروات لم تستثمر بعد بالشكل الكافي وبها ٨٠٠ مليون نسمة وسوق واعدته لمنتجات الدول

المتقدمة وبها أراض واسعة للزراعة ومياه متوفرة ومناجم ولذلك فإن التنمية في أفريقيا تشكل مصلحة لكل دول العالم الذي سوف يستفيد من قيام صناعات جديدة في أفريقيا ومن استغلال مواردها في وقت أصبح تسويق المنتجات في أسواق الدول المتقدمة مشكلة حقيقية.

وكانت وثيقة سياسات الصين إزاء أفريقيا في الجزء الخاص بمجال السلام والأمن في البند الرابع عن قضايا الأمن غير التقليدي. (إذاعة راديو الصين: ٢/١١/٢٠٠٩م).

تدعو الصين إلى تعزيز تبادل المعلومات واكتشاف السبل والوسائل الفعالة لتعزيز التعاون في مجالات الأمن غير التقليدي مثل مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة وتهريب المخدرات والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، والعمل معاً لرفع قدرات مواجهة المخاطر الأمنية غير التقليدية.

٤- في مجال تأمين الممرات البحرية الدولية: (صحيفة الشعب الصينية:

١/١٢/٢٠٠٨م)

وللوقوف على وجهة نظر الصين عبر الأمن غير التقليدي ففي الأول من ديسمبر ٢٠٠٨م بثت شبكة الشؤون العسكرية للصين تعليقاً عن أن السيادة البحرية ذات علاقة بنهوض البلاد وسقوطها وذكرت أن الوضع البحري الصيني لا يدعو إلى التفاؤل وأرجع ذلك إلى اشتداد الأزمة المالية العالمية علاوة على تزايد حركة اختطاف القراصنة الصوماليين للسفن المارة أمام السواحل الصومالية حيث كانت حادثة اختطاف السفينة سيروس ستار التي كانت تحمل البترول السعودي يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٨م بقيمة نحو ١٠٠ مليون دولار وتعد ثاني ناقلة عملاقة في العالم نتيجة لما تشهده الصومال من اضطرابات وصراعات

منذ عام ١٩٩١ م، وضغطت القرصنة الصومالية في المناطق الساحلية ومنذ مطلع العام ٢٠٠٨ م، حدث نحو ٨٠ حادثاً هجوماً للقرصنة البحرية على الأقل نجح القراصنة في احتجاز أكثر من ٣٠ سفينة أجنبية وعادت تثير الغبار من جديد للقرصنة البحرية التي كانت قد اختفت من مجال رؤية البشر منذ زمان إلى القرن الحادي والعشرين المتقدم وزادت في العام ٢٠٠٩ م، إلى محاولة اختطاف أكثر من ١٧٠ سفينة نجح في اختطاف نحو ٥٠ - ٦٠ منها، وذلك ما جذب اهتمام العالم وتفكيره في مسألة الأمن البحري.

وبالعودة لكارل ماركس الذي ذكر أنه لا يمكن تصور دولة تعيش بمعزل عن البحر ففي الوقت الحاضر ومع قلة الموارد البرية وتكثيف الجهود لاستغلال الموارد البحرية تزداد قوة البحر التأثيرية في اقتصاد العالم أكثر فأكثر، إن البحر يعد جزءاً استراتيجياً مهماً لتطوير المصالح الوطنية وذلك أصبح متوافقاً ومصالح جميع الدول.

إن الكرة الأرضية هي نجمة زرقاء تتمتع بثلاثة أرباع من المساحات البحرية، تكمن في البحر كنوز لا تعد ولا تحصى وهي ثروة مشتركة للبشرية، ومن هنا كان على الدول الصناعية ذات رؤوس الأموال الكبيرة أن تنفق لتأمين الشحن البحري لأهميته وقت السلم أو وقت الحرب ففي الحروب خاصة يحقق التفوق العسكري وإذا كان استخدام التكنولوجيا لتوفير البشر في القتال ولكن يشترط السيطرة على خطوط الشحن البحري والتاريخ يؤكد أن السيادة البحرية على تكنولوجيا المراقبة المعلوماتية بالأقمار الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة للأسلحة والذخائر إلا أن السيادة الجوية والسيادة الفضائية جوهرها الأساس تأمين والحصول على السيادة البرية والسيادة البحرية.

وفي عصر العولمة، لا يعني أمن المصالح أمن التربة الوطنية فقط. وبالنسبة إلى الدولة التي لها خطوط ساحلية طويلة، فإن تأمين المرور في أعالي البحار هو حواجز استراتيجية طبيعية لها، وإن المعبر الاستراتيجي البحري ذو علاقة أوثق بالأمن الوطني الشامل. وبمعنى نقول إنه بقدر ما يزداد للدولة من أمن بحري، يزداد في نفس الوقت الأمن البري، ولا يمكن الحفاظ على الانضباط الاقتصادي السليم إلا بالمعبر البحري السليم، ولا تقوم فلسفة الأمن هذه على مسيرة الحياة الحالية فحسب، بل تنطلق من التنمية وحماية الحقوق في المستقبل. تحت البيئة الكبيرة من السلام الدولي، فإن المهمة التي تضطلع بها القوات البحرية تتركز أكثر في كيفية حماية سلامة خطوط بلادها البحرية على نحو أفضل، وضرب القرصنة البحرية والتخريب البحري، وحماية تجارة التصدير، وتنفيذ الإنقاذ البحري، ومعالجة التلوث البحري بالإضافة إلى حماية البيئة البحرية. لا يدعو الوضع البحري الذي تواجهه الصين في الوقت الحاضر إلى التفاؤل.

إذ تحولت المناطق على سواحل الصين شرقاً إلى مناطق ذهبية تشهد فيها القيمة الإنتاجية لاقتصاد الصين نمواً أسرع في عملية الانفتاح على العالم الخارجي، وانتشرت حقوقها ومصالحها البحرية في العالم على نطاق واسع، وتشهد اتساعاً متواصلاً مع نمو الحجم الاقتصادي الصيني الإجمالي. وفي الوقت الذي تشكلت فيه تشكيلة الانفتاح من كل الأبعاد، وتطور اقتصادها وتجارها الموجهتان نحو الخارج، يزداد الاعتماد التجاري للتجارة الخارجية الصينية أكثر فأكثر، كما تطلب وتستورد الصين أكثر من الطاقة العالمية. وفقاً للتقديرات، ستستورد الصين ٦٠٪ من النفط من الخارج في عام ٢٠٢٠ م.

وأن ازدياد القوة الدافعة للطلب المحلي والضغط المفروض من الخارج في آن واحد يتطلب من بلادنا أن تهتم بحقوقها البحرية بصورة متزايدة، وتراقب حقوقها البحرية الخاصة من جديد.

من هنا نرى أنه خلافاً مع المغامرة والتطوير في العصور القديمة، فإن جوهر مفهوم البحر في القرن الجديد هو المفاهيم الرئيسة التي تتمثل في استغلال الموارد البحرية سلمياً وحماية الحقوق البحرية للدول في المرور آمنة. إن الدول المطة على البحر لها صلة وثيقة بمسألة البحر سياسياً واقتصادياً وثقافياً ودبلوماسياً، ولا يقتصر مجال الأمن في مسألة الأمن التقليدي ذات العلاقة بالشؤون العسكرية، بل يتطرق يوماً بعد يوم إلى المجالات الاجتماعية والبيئية والثقافية ومجالات أخرى للأمن غير التقليدي.

إن فيضان القرصنة البحرية والقوة الإرهابية البحرية وتهديدها والصيد عابر القارات وتنقيب النفط وتلويث البحر واستغلال الموارد في قاع البحر والسيطرة على التسليح البحري تشكل جزءاً مهماً في السياسة الخارجية الوطنية. إن اشتداد حدة تهديد الأمن غير التقليدي جعل التناقضات المتعلقة بالحقوق والمصالح البحرية من شتى أنواعها تشهد تنامياً شديداً ما يؤدي إلى ازدياد النضال الدولي تعقداً.

وفي إطار المواجهة ونظراً لتعدد مصالح الأمن البحرية فإنه لن تستطيع أو تتمكن أي دولة وتحقيق أمنها اعتماداً على قوتها البحرية القوية في مسألة الحقوق والمصالح في العالم كله. وباستخدام الوسائل الشاملة بما في ذلك وسائل سياسية وعسكرية ودبلوماسية وقانونية وعلمية لتشكيل نظام بحري جديد قائم على أساس العدالة والإنصاف والاستغلال السلمي، وذلك هو الطريق الوحيد لحل سلسلة من المسائل البحرية الحالية.

٥- في مجال أمن المعلومات: (جريدة المدينة السعودية: ٧ / ٧ / ٢٠٠٧ م)

أمن المعلومات جزء من الثورة التقنية وسيشهد آفاقاً أوسع واستثمارات أكبر لا بد من الاستعداد لها بالمال والقدرات والتعليم والفكر.. ولتتنا نساها

فيها تطويراً وإنتاجاً، فطبقاً لخبراء التأمين على الحاسب الآلي تنفق الولايات المتحدة أكثر من ٣٨ مليار دولار لتطوير نظم المعلومات والشبكات لحمايتها من السرقات الإلكترونية، بينما يقدر ما ينفق خليجياً حسب خبرائنا بنحو ٣٠٠ مليون دولار.. ولعل هذا يوضح كم هذه المعلومات غالية وغالية جداً.

لم نكن نعرف من أمن الشركات والبنوك سوى أفراد موظفين بها، واليوم نرى شركات أمنية للحراسة تقوم بهذه المهمة.. ومؤخراً قامت شركات لأمن المعلومات، والحارس هنا نظام إلكتروني دقيق للسرية وليس أشخاصاً (سهرانين) طوال الليل..

أيضاً رأينا استثمارات في قطاع النظافة، ونفس الشيء في قطاع التأمينات الواسع، بل في الغرب نجد التأمين في حال الوفاة، وإن أغرى بعض الورثة بجرائم تصل إلى حد القتل ليصرفوا قيمة التأمين!.

تحديداً نقول: إن التحدي الأكبر في هذا العصر يكمن في أمن المعلومات الإلكترونية، فقد أصبحت ثروة العالم المتقدم والمفتاح الأهم للتطور وتكمن فيها الخطط والأسرار الدقيقة، وهي عماد التجارة الإلكترونية والأنشطة المصرفية، حيث باتت هذه القطاعات غاية في السرعة والسهولة، لكنها أيضاً غاية في التعقيد والمخاطر، لهذا أصبح الأمن غير تقليدي ويحتاج إلى إمكانيات وأنظمة دقيقة للحماية، وألا تكون عرضة لفيروسات العدوانيين ومرض الفضوليين وجرائم السرقات الإلكترونية.

إن مواكبة التطور لا تكون فقط بتشغيل أنظمة إلكترونية للعمل والخدمات، وإنما لابد من أن يصاحبها ثقافة البيئة الإلكترونية، فهذه الثورة قلبت المعايير شكلاً ومضموناً، ولكن الملاحظ أن الدول العربية في مجملها لا تزال متأخرة في أنظمة الحماية الإلكترونية والتشريعات المنظمة لها، والتعليم

المتخصص لا يزال دون المطلوب مع أنه المعني أساساً بصناعة التطور والاستجابة لكل جديد.

وهنا نذكر إذا كانت بعض الأعمال التقليدية حتمت علينا - كرها أو طوعاً - استقدام ملايين الوافدين من العالم، فإن التطور الإلكتروني واستخدام الحاسوب أمر لا يعجز أبناءنا وبناتنا على التعامل معها، بل أكدوا قدرة عالية.. فهل مهدنا لهم الطريق تخصصاً ومناهج ومجالات عمل بخطط متكاملة لمواكبة العالم .

التحدي الآخر أن اتساع البيئة الإلكترونية يفرض علوماً وأقساماً أمنية معنية بذلك، ومحاكم وقضاة متخصصين في هذه المجالات، تتعلق بحقوق الملكية الفكرية والجرائم الإلكترونية، فالعالم يواجه اليوم أخطاراً مختلفة: جرائم إلكترونية قد تمرر غسيل الأموال، مثلما تمرر ثقافة الإجرام وأفكار الإرهاب، أي التعليم عن بعد للجريمة والفكر الإرهابي الظلامي..

وبالمناسبة نشمن بكل الاعتزاز الضربات الأمنية المؤثرة ضد مروجي الفكر الضال والإرهاب عبر الشبكة العنكبوتية مؤخرًا، ما يؤكد تطور المفهوم الأمني وكفاءة الأجهزة الأمنية السعودية والتي تمكنت من معالجة العديد من القضايا الأمنية في الفترة الأخيرة.

نقطة أخرى هي أن الأمن الإلكتروني لا يكون فقط ضد جريمة من خارج أنظمة العمل، فماذا لو جاء الخطر أو خطأ مقصود من داخل منظومة العمل نفسها لأي سبب؟!..

هذا السؤال الافتراضي إنما للتأكيد على ضرورة التأهيل النفسي والأخلاقي للقائمين على أمن برامج التشغيل دون الاقتصار على القدرات التقنية فقط، وحثية تعزيز تشريعات الأمن الإلكتروني، وتكريس وعي المجتمع بأمن المعلومات، لنحسن الاستفادة من هذا التطور الرائع دون

خسائر أو مخاوف، ولعلنا نلمس حرص البنوك على تحذير عملائها من إفشاء الرقم السري للحساب حتى للأقربين وهذا أمر بالغ الأهمية.

أخيراً: الدنيا تتطور بالتقنيات الحديثة واستثماراتها الهائلة.. فهناك من ينفقون المليارات على الأبحاث والابتكارات وينتجونها، وينشئون بها أسواقاً جديدة ليربحوا من خلالها مليارات أكثر.. وأمن المعلومات جزء من هذه الثورة التقنية، وسيشهد آفاقاً أوسع واستثمارات أكبر لا بد من الاستعداد لها بالتعليم والقدرات والمال وبالفكر والوعي .

٦- في مجال الأمن النووي: (جريدة الرافيدين: ٤ / ١١ / ٢٠٠٩م)

في مقالة عن الغابة النووية الآسيوية يقول الكاتب إننا قريون من نهاية العالم وربما نهاية الشرق القديم، إذ أصبح هذا الشرق كنزاً مكشوفاً لصناعة وتداول البضائع النووية التي تصنع سراً أو علناً وعلى وفق قياسات سياسية خالصة بعد أن كان شرقاً سحرياً للأساطير والثقافة.

هذا في إطار تنامي طموح كوريا الشمالية وإصرارها على أن تواصل برنامجها النووي الجاهز للحرب والمقايفضات باستمرار في ظل تعقد وتجاذب ما يسمى بالمفاوضات السداسية وتضم مفهوم الصناعة النووية وأسواقها الاقتصادية، هذا يعد تحدياً حقيقياً للهيمنة الأمريكية المفترضة على العالم الجديد ودعواتها للسيطرة على سباق التسليح، إذ يمكن لهذا التحول النووي أن يمنح تلك الصراعات طابعاً عسكرياً وسياسياً وأزمواً من الصعب السيطرة عليه، في ظل منطقة مزدحمة أصلاً بالصراعات المعقدة وبكم هائل من الترسانة النووية.

وكوريا الشمالية رغم ظروفها الاقتصادية الصعبة واتساع آثار المجاعة فيها منذ أكثر من عشر سنوات بخلاف الكوارث الطبيعية وتأثير المجاعة

والفقر منذ تسلم الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أيل الرئاسة خلفا لوالده الزعيم التاريخي كيم أيل سونغ فإنها تصر على توسيع قاعدتها العسكرية التقليدية والنووية .

يمثل هذا السلوك الكوري الشمالي تهديدا لاتساق السياسات الهشة التي باتت تتحكم بالكثير من المعايير السياسية والعسكرية الأمنية في المنطقة خاصة مع اتساع قاعدة الأزمات السياسية والحروب الإقليمية والصراعات الإثنية بدءا من الأرخبيل الاندونيسي مروراً بالأزمة التقليدية بين الثنائي النووي الهندي الباكستاني والمثلث الدامي في أفغانستان وانتهاء بأزمة الرعب النووي القادم من إيران فضلا عن التصاعد الغريب للأزمة في باكستان مع حرب وزير ستان وصعود نجم طالبان باكستان بملفات أكثر عنفاً والذي يهدد في أخطر حلقاته الملف النووي الباكستاني هذا بخلاف امتلاك إسرائيل السلاح النووي كقوة نووية وحيدة في منطقة الشرق الأوسط.

لقد دأبت أمريكا ومنذ زمن على التعاطي مع القضية الكورية في إطار المعالجات الدبلوماسية البطيئة وحث الأطراف في المباحثات الدبلوماسية السداسية للضغط على كوريا وتهديدها تارة أخرى لإيقاف مشروعها النووي، رغم أنها لم تقدم لها بالمقابل حلاً جدياً تنطلق أساساً من الاعتراف بالحقوق الإقليمية والوطنية للدول، والتعاطي مع جوهر الأزمات السياسية على أساس حرية هذه الدول وشعوبها في الاستقلال والخيارات، فضلاً عن إشاعة التخويف الدائم من أي طموح سياسي أو عسكري يتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.. وإزاء هذا نجد أن تفكيك مفهوم الهيمنة العالمية واللجوء إلى مجلس الأمن كتبرير لتأكيد مسميات المجتمع الدولي، والعالم الحر، والتوازنات السياسية، وتصدير الإرهاب النووي، يعكس أيضاً

اتجاهها جديدا في السعي إلى إنتاج منظومات سياسية غير تقليدية وغير آمنة بالنسبة للاستراتيجيات الأمريكية، وربما السعي إلى إنتاج أقطاب سياسية مضادة تعيدنا إلى أجواء وثقافات ومواجهات الحروب الباردة.

إن الإصرار الأمريكي على خيارات العقوبات والتهديد بالعمل العسكري مع وجود رغبة (أطلسية) ويابانية تناغم هذا العزف الأمريكي، وامتعاض صيني وكوري جنوبي بسبب الخوف من حدوث أزمة إقليمية يشكل أفقا غائما لواقع جديد قد يسمح لنمو النزعة العسكرية الصراعية عند بعض دول المنطقة خاصة دول الخليج العربي التي بدأت تتحدث عن مشاريع نووية سلمية، فضلا عن نزوع بعض البلدان ذات الاقتصاد الصناعي غير العسكري لاعتماد وجهات نظر حول مفهوم الأمن العسكري الاستراتيجي، بما فيه الأمن النووي، إذ بدأت اليابان تسعى إلى تعديلات دستورية تتخلص بموجبها من تاريخ هزائم الاستسلام عام ١٩٤٥ م، وتسمح لقواتها العسكرية أن تلعب دوراً في العسكرتاريا السياسية وإيجاد قاعدة غير تقليدية للصناعة العسكرية، وكذلك سعي كوريا الجنوبية الجار الارستقراطي لأهل الشمال الكوري إلى تعديل نظامها التسليحي في مجال الصواريخ والمنظومات الدفاعية والهجومية بما فيها نشر قواعد صواريخ مضادة للصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس النووية.

إن صناعة هذه الأزمة تمثل إرباكا للتوازنات السياسية والعسكرية والأمنية في المنطقة، وتهديدا غير تقليدي للمفهوم الأمريكي المتداول والقائم على الاعتماد على الخيار العسكري وربما يطرح الكثير من الأسئلة حول جدية النظام المخبراتي القوي الذي لم يستطع أن يكشف شيئا واضحا عن الطبيعة السرية للبرنامج النووي الكوري منذ أن بدأت المشكلة الكورية النووية

عام ٢٠٠٣م، بعد تشغيل مفاعل يونغ بيون وطرده فريق خبراء المفتشين من كوريا، ويعتقد أن نشوء هذا النظام قد وضع الإدارة الأمريكية أمام تحديات والتزامات اقتصادية معقدة مثلها وضعها أمام معادلات سياسية ترتبط بجوهر الثقافة الجديدة للسياسة الأمريكية التي تسعى إلى (تجريدات) صراعية تقوم على مركزة القوة وإعادة إنتاج العلاقات الدولية بعيدا عن حيازة أي حصانات تاريخية وإيديولوجية وعقائدية توكيدا للحلم الأمريكي القديم في إنشاء المجتمع العظيم الذي تدين له الأمم وشعوب العالم بالولاء والطاعة ولو قسرا.

إن احتدام الحديث عن الأزمة النووية الكورية يقابله إصرار على مواصلة التهادي في التمسك بالحق المفترض فضلا عن أن هذا الاحتدام قد امتد إلى داخل الإدارة الأمريكية ذاتها بين داع لمواصلة الضغط وحتى الردع إن تطلب الأمر على كوريا والذي جسده الكثير من المشاريع الأمريكية المقدمة إلى مجلس الأمن بدعم من أوروبا والأطلسي واليابان وأستراليا والذي يتضمن تدابير اقتصادية وعسكرية والذي يجيز استخدام القوة العسكرية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للرد على هذه التجربة الكورية، حتى لا يكون نجاحها حافزا لدول أخرى مثل إيران لركوب الموجة النووية وصناعة محيط من العسكرية الخارقة التي يمكن أن تهدد بها الآخرين أو إمكانية تسريبها إلى قوى الإرهاب الدولي لتكون مثار قلق للمجتمع الدولي، وبين مندد بفشل الإدارة الدبلوماسية الأمريكية في السيطرة على الطموحات الكورية النووية وخلق بؤر وأسواق واقتصادات واستثمارات نووية تهدد نظام العسكرية والاقتصاد وبرنامج الديمقراطية الأمريكية في الشرق والجنوب الآسيوي، وربما التمهيد لنشوب حروب إقليمية أو ثانوية لكن بامتياز نووي.

إن الأزمة الكورية النووية هي أزمة شرقية خالصة، وليست أزمة عالمية كما يصورها البعض، إذ بات هذا الشرق السحري في ضوء هذا التوصيف وكأنه قاب قوسين أو أدنى من الكارثة، فهو يسعى وفي ضوء تفاقم الأزمات إلى أن يتحول إلى غابة نووية، وقبائل من المحاربين السوبر، مثلما سيكون الشرق فخا صراعياً كبيراً يمكن أن يضع القارة الواسعة والغنية بمصادر الطاقة والاقتصادية أمام أزمة كونية تهدد العالم بالبرد والفقر.

إن هذه الأزمات المتراكمة ستسهم حتماً في فرض معادلات قهرية في المنطقة من خلال دعم محاور سياسات تسليحية واقتصادية تقوم على تناقض المحاور، المحور التايواني على حساب الصين، المحور الكوري الجنوبي على حساب كوريا الشمالية، محور دول النمر الآسيوية على حساب دول فقيرة مثل فيتنام ولاوس وكمبوديا، المحور الإسرائيلي على حساب إيران وعموم الدول الإسلامية والعربية وغيرها ممن تفرزه الثنائيات المضطربة التي زادت من الأزمات داخل القارة الآسيوية ...

إن دخول الأزمة الكورية إلى دائرة مجلس الأمن والمباحثات طويلة النفس واختلاف وجهات النظر حول طبيعة العقوبات رغم الإصرار الأمريكي على فرض العقوبات والتهديد بإجراء عسكري وتسخين كل خطوط المواجهة القادمة، من شأنه أن يضع السياسة الأمريكية في الخناق الضيق!! فالصين وهي قوة دولية فاعلة مازالت تعارض العقوبات العسكرية خاصة مع تهديد كوريا الشمالية بإجراء المزيد من التجارب وإمكانية تحميل صواريخها برؤوس نووية لأن الصين ترى أن العقوبات والصراعات يمكن أن تهدد الأمن الإقليمي لدول المنطقة، كما أن هذه الأزمة ستحرّض إيران إلى تنمية طموحها النووي إلى الدرجة التي تزيد من سرعة تخصيب اليورانيوم

وسط انشغال العالم بالجدل حول الأزمة الكورية وعدم الاتفاق على طبيعة العقوبات ومدى تأثيرها على الواقع السياسي .. وسط هذا الوضع وسوء إدارة المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة للأزمة خاصة وكالة الطاقة الذرية بسبب طبيعة عملها وصلاحياتها ، ثمة من يطرح سؤالاً عن الكيفية التي سيكون بها العالم بعد هذا الجنون العسكري والفلتان النووي! وهل ثمة من يبحث عن عالم أكثر أمناً وأكثر ضماناً لحقوق الآخرين؟ من خلال إعادة إنتاج تداول الخطاب السياسي والاقتصادي على أساس مرجعياته الإنسانية وإعطاء كل ذي حق حقه .

هذه محاولة نهدف منها تعريف الأمن غير التقليدي في محاولة للتعرف فيها على الموضوعات المختلفة للأمن غير التقليدي.

وهنا تحدثنا عن البرنامج النووي الكوري الشمالي ولكن حديثنا عن الأمن النووي يمتد للوقوف على انتشار الأسلحة النووية في قارة آسيا، فهذه القارة ينتشر فيها السلاح النووي وربما تحتوي القارة على أكثر من نصف الأسلحة النووية في العالم، وحديثنا هنا ينصب على الحد من انتشار هذه الأسلحة أكثر ما هي موجودة في القارة:

- دول أعضاء النادي الدولي (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن)، روسيا والصين.

- دول تمتلك أسلحة نووية وأعلنت عن امتلاكها، الهند وباكستان.

- دول تمتلك أسلحة نووية وتنكر امتلاكها، إسرائيل.

- دول تمتلك تكنولوجيا صناعة الأسلحة وأعلنت عن ذلك، كوريا الشمالية.

- دول تمتلك تكنولوجيا صناعة الأسلحة ولا تعلن عن ذلك، اليابان.

- دول ذات برامج نووية غامضة، إيران.

هذا بخلاف جهود دول عديدة لا تمتلك التكنولوجيا النووية السلمية وتنضم إليها بعض الدول العربية في قارة آسيا.

هكذا يتضح لنا مدى انتشار الأسلحة النووية في القارة ما يهدد الاستقرار والأمن فيها وقد تمتد آثار ذلك إلى دول أخرى لا ذنب لها في ظل هذه الغابة النووية المنتشرة في القارة ما يستلزم جهودًا مضمّنة لحل صراعات الإقليم والتي قد تؤدي إلى خطر انتشار الأسلحة النووية في أجزاء من القارة تمهيدًا لأن يشمل الخطر القارة بأكملها.

وختاماً استعرضنا في هذا الفصل الأمن غير التقليدي التعريف والمفهوم وأوضحنا وجهات النظر في هذا التعريف في محاولة للوقوف على هذه التعريفات ثم استعرضنا أسباب ظهور هذا المفهوم الجديد الذي تداخلت فيه التعريفات والذي تركّز في أن غالبية تهديداته قد تأتي من الخارج ما أصبح يشكل تهديدًا للأمن واستقرار الدول بعيدًا عن التهديدات العسكرية المهددة للدولة ثم تابعنا تطور مفاهيم الأمن غير التقليدي ثم مجالات الأمن غير التقليدي، ما أوضح العديد من المجالات التي تندرج تحت بند تهديدات الأمن غير التقليدي عليها تكون مرشدًا وخطوة على طريق تحديد هذه المفاهيم ربما في مراجع جديدة شاملة أخرى.

الفصل الثالث

الأمن الصحي

٣ . الأمن الصحي

هنالك توافق على أن الصحة تشكل ركنًا أساسيًا من أركان التنمية البشرية لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني لأن البقاء والحماية من المرض هما في صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم أما تردي الصحة فإنه يقوض هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يفضي إلى انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصاديات.

ولقد حققت البلدان العربية على مدى العقود الأربعة الماضية تقدمًا مشهودًا في مجال الصحة ويرجع ذلك للوفرة النفطية التي شهدتها دول البترول إلا أنها مازالت غير مضمونة لجميع المواطنين كما أن أنظمة الصحة غالبًا ما يكبلها العجز البيروقراطي وتدني القدرات المهنية ونقص التمويل في ظل تعاظم الأخطار الصحية جراء انتشار أمراض معدية جديدة.

وقد شهدت جميع مؤشرات الصحة الرئيسة في الدول العربية ركودًا في الأعوام الأربعة الأخيرة لأن الأفكار والمقاربات العالمية الرائدة في مجالات الصحة وأمن الإنسان والتي جرى اعتمادها حول العالم لم تترسخ بعد في معظم البلدان العربية.

٣ . ١ الصحة وأمن الإنسان

مع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة بدأ التداخل والالتقاء بين مجالي الأمن والتنمية اللذين كانا من قبل ميدانين منفصلين وسرعان ما غدت الصحة العامة من نقاط التقاطع الأساسية بينهما، وأصبح اصطلاح الخطاب

التنموي الذي تمثله جهود الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التنموية على مدار التسعينيات من القرن المنصرم يتميز بتسارع وتكاثر حركة تنقل الأفراد والبضائع ما ساعد على انتشار الأمراض عبر الحدود مثل مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعودة أمراض أخرى مثل الكوليرا والسل ... إلخ.

وكان من أبرز تجليات هذا الإدراك صدور تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٤م، والذي ركز على التحديات الصحية، والأمن الصحي واحد من أركان أمن الإنسان.

كما دعا التقرير إلى اعتبار أن الصحة حق من حقوق الإنسان بالنسبة إلى الفرد وسلعة عامة يجب أن تكون في متناول الجميع.

٣ . ٢ مفهوم الأمن الصحي

الأمن الصحي هو التحرر النسبي من المرض والعدوى، والحماية من المرض والعجز والموت الذي يمكن تلافيه.

وفي تعريف آخر

الأمن الصحي يقصد به حماية المواطن وسلامته من الأمراض والأوبئة وكل ما يهدد سلامته، ويأتي ذلك عبر خطط ملموسة لتطوير قطاع الصحة لانتشاله من حالة التدهور المستمر.

وفي تعريف آخر الأمن الصحي يقصد به تنمية الثقافة الصحية للطلاب من حيث العناية بالجسم وصحة المجتمع ويهدف إلى استشعار نعمة الله على الإنسان بصحة البدن. وتنمية الثقافة الصحية لدى المواطنين.

القضايا المرتبطة بالأمن الصحي الدولي:

١ - الأمراض المستجدة: إن الأمراض الجديدة والشديدة الإيذاء، مثل المتلازمة الرئوية الحادة الوخيمة وأنفلونزا الطيور، وأنفلونزا الخنازير، لا تعرف أي حدود. وفي العقود القليلة الماضية بدأت أمراض جديدة تظهر بوتيرة غير مسبوقة، أي بمعدل مرض جديد واحد أو أكثر كل عام.

٢ - الاستقرار الاقتصادي: تتسبب الأخطار الصحية العمومية في إحداث آثار اقتصادية وصحية. واحتواء الأخطار الدولية من الأمور التي تسهم في تعزيز الرفاه الاقتصادي.

٣ - الأزمات الدولية والطوارئ الإنسانية: تتسبب هذه الأحداث في وفاة بعض الأفراد وإعاقة البعض الآخر، كما تتسبب في إجهاد النظم الصحية التي يعتمد عليها الناس لضمان أمنهم الصحي. ففي عام ٢٠٠٢ ألحقت الكوارث الطبيعية أضراراً بنحو ٤٣١, ٦ مليون نسمة وأودت بحياة ١٢, ٢٤٣ نسمة.

٤ - الأخطار الكيميائية والإشعاعية وخطر الإرهاب البيولوجي: وهو ما يحدث بشكل متعمد أو بمحض الصدفة، وذلك باستخدام التقنيات نفسها التي تستعمل في الكوارث الأخرى.

وتذكرنا الرسائل الملوثة بالجمرة الخبيثة التي أرسلت عبر النظام البريدي للولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٠٠٢ م، ومادة السارين التي تم سكبها في مترو الأنفاق في طوكيو في عام ٥٩٩١ م، بأن هناك، على الرغم من ندرة الهجمات الكيميائية والبيولوجية، أناساً على استعداد لاستخدام هذا النوع من الإرهاب.

٥ - تغير المناخ: تتسبب التغيرات البيئية والمناخية في حدوث آثار صحية متنامية، غير أن السياسات الصحية لا تستطيع وحدها الوقاية من تلك الآثار. فقد قضى نحو ٠٦, ٠٠٠ شخص نحبهم في الأعوام الأخيرة نتيجة كوارث طبيعية مناخية أصابت بلداناً نامية بالدرجة الأولى.

٦ - الإيدز والعدوى بفيروسه - قضية صحية وأمنية أساسية: إن الآثار المدمرة الناجمة عن الإيدز والعدوى بفيروسه أثبتت لخبراء الأمن الدولي مدى تأثير قضية صحية عمومية في الأمن. فقد بلغ عدد المتعاشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه، في عام ٢٠٠٢م، نحو ٩٣, ٥ ملايين نسمة.

٧ - بناء أسس الأمن الصحي: سيكون امتثال البلدان للوائح الصحية الدولية المنقحة، الأساس الذي سيرتكز إليه الأمن الصحي الدولي.

٨ - تعزيز النظم الصحية: تعد النظم الصحية الوافية بالغرض حجر الأساس الذي يقوم عليه الأمن الصحي الدولي، غير أن الوضع الراهن للنظم الصحية في جميع أنحاء العالم لا يبعث على الارتياح. فلا بد مثلاً، من توفير أكثر من أربعة ملايين عامل صحي لسد العجز القائم في هذا المجال على الصعيد العالمي، والذي تتحمل البلدان النامية أفدح أعبائه.

٣. ٣ الأمن الصحي في السياق العربي

في ملتقى القاهرة التشاوري حول الصحة وأمن الإنسان الذي عقد في العام ٢٠٠٢م، والذي أسهم في تنظيمه كل من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز أوضح الموقف الصحي في المنطقة العربية والتي ظهر منها:

الإخفاق في تفعيل موقف عملي كلي للصحة وأمن الإنسان في السياق العربي إنما يعكس محدودية المحاولات الرامية إلى الالتزام بهذه المفاهيم في البلدان العربية. وربما أسهمت في ذلك عوامل عدة منها:

١- إن حركة الإصلاح العربية لم تتبن أمن الإنسان كدليل إرشادي للتغيير والإصلاح، أو كأساس لبرامج العمل التي تدور على العموم في إطار مرجعي يركز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وفي المجال الصحي، يتجسد هذا المنظور المختلف باعتماد مقاربة ضيقة ومحدودة تركز على التوسع في الخدمات الصحية، والمرافق السريرية والجوانب الأخرى المتصلة بمتطلبات الرعاية الصحية التقليدية التي مازالت تدعو إليها الحكومات وهيئات المجتمع المدني على السواء.

٢- نتيجة لذلك، وفي غياب المنظومات الإرشادية البديلة، انحصرت مقاربات معالجة المخاطر الأمنية المحلية والدولية في مفهوم أمن الدولة، فيقل الحديث عن الجوانب الأمنية غير السياسية أو التي لا تمس الدولة مباشرة ومن الطبيعي أن يمس ذلك الأمن الصحي والمكونات الأخرى لأمن الإنسان أي ما يعني تحويل الموارد بعيداً عن الحاجات الصحية الأساسية لتلبية مطالب النزاع المسلح.

٣- يأتي موضوع الصحة على درجة متدنية من سلم الأولويات بالنسبة إلى الميزانيات والبرامج الخاصة بالتنمية في البلدان العربية، والصحة العامة تعامل كمسألة ثانوية مقارنة بقضايا أخرى، وإن كانت بدأت الأوضاع في بعض الدول العربية بالتغير في ظل ثورات الربيع العربي والاهتمام بكل ما يتعلق بأمن الإنسان ومنها موضوعات تحقيق الأمن الصحي للمواطن العربي..

٤ - لا تحظى الصحة على العموم إلا بالقليل من الاهتمام في النقاش العام، ومن هنا فإننا نشهد مفارقات صارخة بين جدية بعض المشكلات الصحية في المنطقة وغياب هذه المسألة عن المداولات الدائرة بين البلدان العربية.

٥ - لقد أصيب المجتمع المدني العربي بالوهن جراء ما فرض عليه من تقييد وإقصاء على المستوى السياسي وهو قلما يشارك في قضايا الصحة ومن ثم فإن تأثير الجهات التي لا ترتبط في الدولة بالنظام الصحي وتطوير سياسات الصحة مازال ضئيلاً جداً.

٣ . ٤ الوضع الصحي في البلدان العربية

ينضم الوضع «السيئ» للرعاية الصحية إلى كوكبة المشكلات التي يعيشها الوطن العربي من قبيل الفقر والأمية والبطالة... لتؤكد على الواقع الفعلي لحال التنمية السائدة، ولتعكس مستوى التدهور الاجتماعي الذي تعجز الدول العربية عن تجاوزه، والذي يدفع المواطن ثمنه مزيداً من القهر والتخلف.

لا يخلو تقرير حكومي أو غير حكومي، صادر من أي بلد عربي، من توصيف حال الخدمات والرعاية الصحية في العالم العربي، بغير النظرة السلبية لطبيعة الرعاية، وكذلك الاستهجان من احتلال هذا القطاع الحجم الضئيل من الاهتمام وتحديد الموازنات اللازمة لتطويره.

يزداد الأمر مأسوية في البلدان العربية التي تشهد اضطرابات أمنية أو حروباً أهلية، وهي باتت تحتل حيزاً غير قليل في عالمنا العربي، حيث يموت كثيرون قبل أن تتمكن الإسعافات الأولية من الوصول إليهم، ناهيك عن عجز الإمكانات الطبية الرسمية والخاصة من تأمين العلاج.

تتساءل المنظمات العالمية في ميدان الصحة عن الموازنات المرصودة لتحسين الرعاية الصحية والتي تضعها الحكومات العربية سنوياً، فترى الحجم الضئيل من الإنفاق، قياساً إلى المتطلبات الضخمة المطلوبة لتأمين رعاية حقيقية للمواطنين على جميع المستويات. في بلدان متقدمة، تصل موازنات وزارة الصحة إلى حدود ١٠٪ من الموازنة العامة، فيما لا تتعدى الواحد في المائة لدى معظم الدول العربية، وفي بعضها يصل إلى أقل من هذه النسبة.

يظهر سوء الرعاية الصحية في ميادين عدة، ويتخذ طابع الحصول عليها شكل إذلال وقهر للمواطن قبل أن يتمكن من تأمين العلاج اللازم له. صحيح أن الدول العربية، في معظمها، باتت تعتمد نظاماً في الرعاية عبر مؤسسات الدولة أو عبر هيئات مثل الضمان الاجتماعي، إضافة إلى شركات التأمين العاملة في هذا المجال.

هذا نظرياً، أما في الواقع العملي، فإن حصول المريض على خدمات هذه المؤسسات المجانية أو شبه المجانية، تمر أحياناً كثيرة، في نفق من الإجراءات الإدارية المعقدة، أو تخضع لزبانية تفرض على المواطن اللجوء إلى هذا المنفذ أو إلى الطائفة لتأمين وصوله إلى المستشفى أو الحصول على الدواء اللازم. أما شركات التأمين العاملة، فتخترع الكثير من الأسباب للتملص من موجباتها في دفع نفقات العلاج، على رغم حصولها مسبقاً على كل ما يكون قد ترتب على التعامل معها من موجبات مادية. كثيرة هي الحالات، بالآلاف ومئات الآلاف، التي قضى أصحابها جراء عدم تمكنهم من الوصول إلى المستشفى، أو بسبب رفض المستشفيات قبول إدخالهم في حال عدم توفير المبالغ المطلوبة سلفاً.

لا تقف المأساة عند هذا الحد، فهناك مشكلة توافر الطاقم الطبي الذي يعاني من نقص فادح في معظم الدول العربية، وبعضه يعتمد على المتدربين والطلاب، الذين يجدون أنفسهم أمام اختبارات صعبة، لكنهم مضطرون لخوضها لعدم وجود الأطباء الاختصاصيين اللازمين. أما إذا أراد المواطن الحصول على خدمات صحية ذات مستوى مقبول أو أفضل، فما عليه سوى الذهاب إلى مستشفيات خاصة وتحمل النفقات الباهظة، وهو أمر لا يتوافر إلا لعدد محدود من أصحاب القدرة المالية على دفعه.

ولأن الرعاية الصحية تتطلب تأمين العلاج ومن ضمنه الحصول على الدواء اللازم، فإن معاناة جديدة سيدخل المواطن نفقها تتصل بسعر الدواء ومدى القدرة على تأمينه، أو بتوافر هذا الدواء لدى الصيدليات أو المختبرات ومدى إخفائه واحتكاره بتواطؤ بين مسؤولين وأصحاب الصيدليات، خصوصاً عندما يكون دواء لأمراض مزمنة وذا سعر مرتفع، أو تكون المشكلة في الدواء المزور والمنتشر بكثرة في الصيدليات، والذي يباع بسعر أرخص يضطر المواطن لشراؤه، إما بسبب عجزه عن دفع المبلغ للدواء الأصلي، أو لعدم توافره في الصيدليات.

على رغم التقدم العلمي في ميدان الطب والأبحاث الطبية، ولكن أمام عجز المواطن عن تحمل تكلفة نفقات علاجه، لدى الطبيب أو المستشفيات، عاد اللجوء إلى الطب الشعبي واعتماد مدعي المعرفة، يغزو معظم المجتمعات العربية وخصوصاً منها المناطق الفقيرة، بحيث يذهب المريض إلى هذا «العراف» أو المدعي القدرة في التطبيب بالأعشاب، وهى ظاهرة يفسرها حال الفقر من جهة وعدم توافر الخدمات الصحية من أطباء أو مستوصفات. لكن الظاهرة تشهد تصاعداً في السنوات الأخيرة على يد مؤسسات تعتمد مثل هذا الطب بصورة علنية، ويتواطؤ مع مسؤولين في الدولة.

قد يكون القطاع الصحي في معظم البلدان العربية أسوأ القطاعات فسادًا وإهمالاً، وتحول إلى قطاع تجاري يمارسه الأطباء في معظمهم، وتتواطأ فيه الوزارات والمسؤولون فيها عبر نفقات المستشفيات وفي استيراد الأدوية وتوزيعها، وتركبت مافيات تتصل بمراكز النفوذ في الدولة لإدارته.

يمثل تردي هذا القطاع أكبر انتهاك لحقوق الإنسان في العالم العربي، ويمثل استمرار هذا الإهمال دليلاً على الإمعان في البقاء في التخلف. في بلدان متقدمة، تمثل الرعاية الصحية جزءاً من الخطة الأمنية للبلد، وتعطي الأهمية الاستثنائية لاتصالها في تأمين حياة الإنسان واستمراره، وتجري المحاسبة الشديدة نتيجة الإهمال. في عالمنا العربي، يموت مئات الآلاف سنوياً من دون أن يثير الموضوع ما يستحق من القلق، لكون الموت هنا يماثل الموت من الفقر والجوع.

المؤشرات الصحية

- يبلغ العمر المتوقع عند الولادة في معظم البلدان العربية نحو ٧٠ سنة وعلى الرغم من ذلك يمكن أن نلاحظ تفاوتاً أساسياً في هذا الصدد بين المجموعات والمناطق الفرعية وسواها في المنطقة العربية.

- يزيد العمر المتوقع للنساء عليه عند الرجال باستثناء قطر والصومال حيث الفجوة في العمر المتوقع بين الجنسين هي ١ - ٢ سنة على التوالي فإن الفرق في المنطقة ككل يتراوح بين ٣ - ٥ أعوام.

ومن المؤشرات الصحية أيضاً:

- نسبة وفيات الأمهات.

- نسبة وفيات الأطفال الرضع.

- إشراف المتخصصين على الولادات.

- نقص التغذية.

- تأثير انخفاض الدخل على الإنفاق الصحي.

تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن أهم العوامل التي تسبب التفاوت في المستوى الصحي في البلدان العربية هي مستوى الدخل، ومكان السكن (في المناطق الحضرية أو الريفية)، ومستوى التحصيل العلمي للأم. ومن أهم المؤشرات على تأثير هذه العوامل احتمال بقاء الطفل على قيد الحياة حتى ما بعد السنة الخامسة من العمر، وعدد حالات التقزم، واحتمال إشراف متخصصين على الولادة، وتوافر اللقاح ضد الحصبة خلال السنة الأولى من العمر. وفي ستة من البلدان العربية التي توافرت عنها البيانات وهي الأردن وتونس والسودان ومصر والمغرب واليمن - كانت العوامل الأكثر تأثيراً هي مستوى الدخل والتحصيل العلمي للأم. وبعبارة أخرى فإن الأطفال العرب في الأسر ذات الدخل الأعلى. أو التي تكون فيها الأم ذات مستوى تعليمي أعلى يتمتعون، وفقاً لمؤشرات منظمة الصحة العالمية، بعناية صحية أفضل ثلاث مرات أو أربعاً منها لدى الأطفال في العائلات ذات الدخل الأقل، أو الذين تكون أمهاتهم على مستوى تعليمي أدنى.

وعلى صعيد المنطقة العربية، تدل المؤشرات الصحية جميعاً على أن ارتفاع الدخل الوطني يتلازم مع تحسن في المستوى الصحي، ويؤدي ذلك إلى الفوارق الواضحة بين البلدان العربية.

التغيرات في مجال الصحة العامة

منذ عام ٢٠٠٢ م:

إن مقارنة مؤشرات الصحة في البلدان العربية تبين حدوث ارتفاع في معدل العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض في معدل وفيات الأطفال للعاملين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ م، فيما راوحت باقي المؤشرات مكانها:

- ما زالت وجوه التفاوت قائمة بين البلدان العربية ذات الدخل المنخفض، ونظيراتها ذات الدخل المتوسط أو المرتفع.

- باستثناء عدد قليل من المؤشرات، فإن أداء البلدان المتوسطة الدخل يشبه، عادة، أداء البلدان المرتفعة الدخل.

- إن البيانات الوطنية والإقليمية المتوافرة تعطي صورة ناقصة عن نواحي التفاوت وعدم المساواة القائمة داخل تلك البلدان، وهذا يؤكد أهمية تقارير التنمية البشرية الوطنية الصادرة في البلدان العربية بالنسبة إلى واضعي السياسات والأكاديميين والعاملين في مجال الصحة لأنها تعنى بهذه الاختلافات الموجودة على المستوى الداخلي في كل بلد.

المشكلات الصحية الرئيسة

تظل آثار العنف والأمراض المعدية هي المسبب الأول للوفاة في البلدان الفقيرة أو التي ابتليت بالحرب، مثل السودان والصومال واليمن. غير أن معظم البلدان في المنطقة العربية تمر في مرحلة انتقالية خطيرة تتسم بالانتشار الحاد للأمراض غير المعدية، والإصابات المتصلة بحوادث السير وأنواع الإصابات الأخرى، وتتعاظم الأخطار الناجمة عن الأمراض غير المعدية،

كتلك التي يسببها التدخين والسكري وضغط الدم. المصاحبة لنمط الحياة الحديثة.

ويتضح لنا أن البلدان العربية التي ترتفع فيها معدلات الوفيات بين الأطفال والبالغين، مثل جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا تعاني نسباً مرتفعة من الأمراض المعدية مقارنة ببلدان المنطقة التي تنخفض فيها معدلات الوفيات بين الأطفال والبالغين.

الصحة في مناطق النزاع

إن آثار النزاع العنيف في أمن الإنسان والصحة العامة معروفة لدى الجميع، فالحرب تقوض أنظمة الصحة العامة، وقد تفضي إلى الانتشار المفاجئ للأمراض المعدية والأمراض المتعلقة بسوء التغذية. للحروب علاقة بنشوء الأمراض غير المعدية واستفحالها بها فيها تلك التي تؤثر في الأوعية الدموية وتزيد من مخاطر النوبات القلبية (فقد ارتفعت، على سبيل المثال، نسبة الأمراض المتعلقة بالشرابين في لبنان خلال الحرب الأهلية). وللحرب صلة أيضاً بمشكلات الصحة العقلية، كما تدل الحالات التي لوحظت وسجلت في العراق والأرض الفلسطينية المحتلة.

٣. ٥ العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي في المنطقة العربية

إن الصحة تتأثر تأثيراً عميقاً بالعوامل المتعلقة بالصحة نفسها وهذه تشمل الأوضاع البيئية المتردية والاحتلال الأجنبي والصراعات المتصلة بالهوية والفقر والبطالة.

١ - الصحة والدخل

إن ارتفاع معدل الوفيات بين البالغين يكون له آثار فورية مدمرة في مصير العائلة كما أن الكلفة الصحية الباهظة تحول دون الاستطباب السليم وهذا ينعكس على إنتاجية العامل جراء المرض أو العجز دون أن تعي الحكومات أن هذا العجز سيدفعه إلى ما دون خط الفقر بالإضافة إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي ما يؤثر سلبًا في التنمية والنمو الاقتصادي.

٢ - الصحة والمعرفة

يتأثر السلوك الصحي تأثرًا بالغًا بمعارفهم الصحية وبكيفية تعاطيهم مع أمور الصحة والمخاطر المرتبطة بها والتدخين مثلاً يطرح مثلاً كبيراً للدلالة على نقص التوعية الصحية فالدول العربية ينتشر بها المدخنون بنسبة عالية وتضم واحدًا من أعلى معدلات التدخين في العالم هذا بالإضافة إلى معاناة العديد من الدول من آفة جديدة هي تدخين النارجيلة ومن المعروف أن التدخين يسهم بصورة رئيسة في زيادة معدلات الوفيات وحدوث الأمراض والاعتماد على الرعاية الصحية ما يفرض المزيد من الأعباء الاقتصادية واستنزاف الموارد وبهذا لا يمثل التدخين خطراً على الصحة فحسب بل على التنمية ككل في المنطقة العربية.

وكذلك توجهات الصمت الذي يكتنف موضوع الإيدز في البلدان العربية تؤدي إلى زيادة انتشاره في المنطقة.

٣ - الصحة والعادات الموروثة

تؤثر بعض المعتقدات والممارسات الشائعة تأثيراً كبيراً في أمن المرأة الصحي ويتجسد ذلك في تفضيل المجتمع الراسخ للمواليد الذكور وما

يترتب على ذلك من الممارسة المؤذية في حق الإناث المتمثلة في ختان الإناث مثلاً وأن المجتمع ذكوري، فيأتي تعليم الصبي أهم من تعليم الفتاة ومن هنا يكون ثلثا الأميين في المنطقة من النساء ويقدر نحو ٤٠٪ منهن أميات وهذه الأمية تقوض صحة النساء لأنها تحول دون اطلاعهن على المبادئ الأساسية للصحة والنظافة والنظام الغذائي ما يضع عافية المرأة في وضع حرج.

وكما ذكر عن نسب الختان المرتفعة في الدول العربية فإن هذه العملية تبرز مخاطر فورية على الإناث وأخرى على المدى البعيد أهمها الضرر النفسي الذي تعانيه الفتاة اليافعة جراء هذه العملية والصدمات النزيفية الناتجة عن الضرر الذي يصيب الأوعية الدموية والأنسجة لأن الذين يقومون بهذه العملية يجهلون أي قواعد من قواعد علم التشريح الأساسية كما تتعرض الأنثى إلى الالتهابات في فترة لاحقة وقد تصاب بجراثيم التيتانوس وفيروس الإيدز أو الكبد الفيروسي بنوعيه وقد تؤثر هذه الالتهابات في المسالك البولية والكلى وحتى الوصول إلى الفشل الكلوي بالإضافة إلى إعطاب الرحم وقناة فلوب واحتمال إصابتها بالعقم وكل تلك الأمور تبرز في وقت لاحق من حياة المرأة وتعكر الحياة الزوجية وتعسر الحمل والولادة ما ينعكس مباشرة على مؤشرات الصحة في هذه الدول.

٤ - إدارة نظام الصحة

إن مفهوم الصحة ككل في المنطقة ضيق جداً وبعيد عن مفاهيم الصحة العالمية هذا بالإضافة إلى أن الخدمات الصحية لا توزع وتقدم بإنصاف في المناطق العربية حيث إن المناطق الحضرية تحظى بتغطية أوسع بكثير مما هي في المناطق الريفية كما أن قطاع الصحة العام ذو جودة منخفضة ومنعدم الكفاءة

ولا يتجاوب مع احتياجات المرضى وأنه عادة ما يتم إحالة المرضى إلى القطاع الخاص المكلف للمواطن العربي.

بالإضافة إلى معاناة نظام الصحة العام في البلدان العربية من نقص المواد وضعف القدرات بسبب عدم كفاية التمويل بشكل عام في قطاع الصحة ويكبل كل هذا بيروقراطية هرمية قاصرة ذات أهداف سياسية غالبًا ما تتعارض مع النهوض بالصحة العامة وكل هذا تحت مظلة كبيرة تسمى افتقار الرؤية الواضحة لمحددات الصحة الأساسية.

تمثل النفقات الصحية في أكثر البلدان العربية ما يراوح بين ٤ و ٢٪ و ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهذه النسبة هي الأعلى في لبنان والأردن (١٢٪ و ١٠٪ على التوالي) وهي الأقل في قطر والصومال ٤ و ٢٪ و ٦ و ٢٪ على التوالي.

٣ . ٦ أولويات النظم الصحية في الأنظمة العربية

- ١ - تنمية القدرات الإدارية لوزارات الصحة.
- ٢ - رصد مخصصات مالية منصفة وكافية لتمويل النظم الصحية.
- ٣ - تمكين الناس جميعًا من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية.
- ٤ - زيادة السبل الكفيلة بتقديم البيانات والحصول عليها واستخدامها.
- ٥ - تحديد مداخلات معقولة التكلفة تستهدف مشكلات صحية محورية.
- ٦ - تطوير برامج لتعزيز المستوى الصحي.
- ٧ - دعم المبادرات الاجتماعية.

- ٨ - حماية الصحة والحفاظ عليها في حالات الطوارئ والكوارث.
- ٩ - تحليل العوامل غير المتصلة بالصحة والتي تؤثر في المحددات الصحية مثل العوالة والفقر والبيئة مع الانتفاع بالدروس المستفادة منها.

٣ . ٧ العلاقة بين الأمن والصحة

فيما يلي نستعرض عدة نقاط لتوضيح علاقة الأمن والصحة، وهي:

١ - الوفيات والمواليد

تعد توقعات الأعمار مؤشراً قوياً للوفيات لكافة فئات الأعمار، بما في ذلك المواليد الجدد والأطفال وكبار السن، وقد عكست المستويات العالية لمعدل الوفيات منذ بداية الخمسينيات مستويات متدنية لتوقعات الحياة في معظم الدول العربية، فقد كان متوقعاً للمرأة أن تعيش نحو أربعين عاماً، في الوقت الذي كان متوقعاً للرجال أعمار أدنى من ذلك بعامين؛ إلا أن التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية خاصة والظروف المعيشية ومستواها بشكل عام، قد رفعت توقعات الحياة.

وقد ازدادت هذه التوقعات لكل الدول العربية تقريباً نحو عشر سنوات أو أكثر ما كان متوقعاً لها خلال الربع الثالث من القرن الماضي مع إضافة عشر سنوات أخرى في الربع الأخير، في الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدول من رفع معدل الأعمار أكثر من ذلك مثل: العراق، الأردن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، وقطر. هذا وقد حققت غالبية الدول العربية مستويات جيدة في خفض معدل الوفيات بانتهاء هذا القرن من خلال السيطرة على الأمراض المعدية والطفيلية (المطاعيم والمضادات)

ما أدى إلى رفع لتوقعات الحياة. إن الجهد المطلوب لمزيد من خفض معدلات الوفيات قد يتطلب كلفة مادية عالية ولكنه سوف يفضي إلى نتائج ومكاسب قد تكون محدودة وتحتاج لوقت من أجل كسب نتائجها وقطف ثمارها. فبحلول عام ٢٠٢٥م، يتوقع أن ترفع هذه الدول توقعات الحياة خمس إلى سبع سنوات إضافية، وفي الربع الثاني من القرن الحالي زيادة تقدر بـ ٢ - ٣ سنوات.

وبالرغم من التحسينات التي طرأت على الخدمات الصحية في الدول العربية وما نتج عنها من خفض لمعدلات الوفيات ومعدل الوفيات للأطفال الرضع، والمواليد الجدد ومعدل الوفيات للأمهات، إلا أن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة، لقد انخفض معدل الوفيات الخام من (٢, ١٢) لكل ألف شخص عام ١٩٨٠م إلى (٩, ٨) لكل ألف شخص عام ١٩٩٨م. وقد كانت تجارب بعض الدول أفضل من غيرها، وجاءت هذه النتائج بهذه المستويات استناداً للسنة الأساسية التي بدأ بها تغيير الهيكل السكاني بالإضافة إلى مصادر التمويل والوضع الاقتصادي. كانت نسبة وفيات الأطفال الرضع (٩٩) لكل ألف مولود حي عام ١٩٨٠، وتناقصت لتصل (٦٩) لكل ألف مولود حي عام ١٩٩٠م، وصولاً إلى (٥١) لكل ألف مولود حي عام ٢٠٠٠م. علماً بأن ثمان دول عربية فقط حالياً قد حققت معدلات وفيات أطفال رضع أقل من ٣٠ لكل ألف مولود حي بينما توجد ٥ دول عربية بمعدلات وفيات أطفال رضع أعلى من ٨٠ لكل ألف مولود حي.

وفيات الأمهات الحوامل مرتفعة أيضاً في الدول العربية، بالإضافة إلى الأنماط المختلفة من التمييز ضد المرأة عبر دورة الحياة بسبب توزيع الأدوار للنوع الاجتماعي. ويرجع معدل الوفيات المرتفع لدى الأمهات والمواليد

الجدد إلى الحمل المبكر، الحمل المتأخر، والحمل المتكرر والمتتالي. هذه العوامل تعمل على استنزاف صحة الأمهات وحرمانهن من فرصة استعادة قواهن وتعويض ما فقدنه من بروتينات ومعادن، وتشير معدلات الخصوبة في الدول العربية إلى (٦) أطفال عام ١٩٨٠ م، وانخفضت هذه الخصوبة لتصل إلى (٢, ٥) أطفال عام ١٩٩٠ م و(٢, ٤) أطفال عام ٢٠٠٠ م وهو ضعف معدل الإحلال، في الوقت المقدرب (١, ٢) طفل لكل امرأة، على أي حال؛ تبقى معدلات الخصوبة الزوجية (عدد المواليد للمرأة المتزوجة) أكبر بكثير من معدلات الخصوبة الكلية بشكل عام.

هذا، وفي عام ١٩٩٠ م، كان هناك أربع دول عربية فقط تتميز بمعدلات خصوبة لا تزيد على ٤ مواليد للمرأة، وبلغ عدد هذه الدول (١٠) بنهاية عام ٢٠٠٠ م، وهي: الجزائر، البحرين، مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، قطر، والإمارات العربية المتحدة، ومن ناحية أخرى، فقد كانت معدلات المواليد الخام (٤٠) مولوداً لكل ١,٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٠ م، وبقيت هذه المعدلات مرتفعة طوال العقدين التاليين حيث وصلت (٣٠) طفلاً لكل ١,٠٠٠ نسمة.

ولقد جاء تخفيض معدلات الخصوبة نتيجة لبرامج تنظيم الأسرة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة في العديد من الدول، بالإضافة إلى العوامل الأخرى مثل رفع سن الزواج الذي ساد في العديد من الدول.

إن نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة هو دون الطلب الفعلي (١٨٪)، فعشر دول فقط بلغت معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة بها (٣٠٪) أو أكثر، وأربع دول فقط وصلت نسبة استخدامها إلى (٥٠٪) أو أكثر، ومن أجل أن نصل إلى معدل الإحلال السكاني أي معدل خصوبة كلية

(١, ٢) طفل لكل امرأة؛ يجب زيادة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة إلى (٦٠٪) من الأزواج، أي إلى (٤٢) مليون زوج وزوجة حالياً في الدول العربية، إلى أكثر من (٥٠٪) مليون زوج وزوجة عام ٢٠٠٥م.

وتحقيق هذا الهدف لا يعني أن يتوقف النمو السكاني في الوطن العربي، لأن النمو السكاني سوف يتواصل لقرن كامل حتى لو بلغت بسبب الزخم السكاني للدول العربية معدلات الخصوبة الكلية أقل من ١, ٢ طفل للمرأة وهو معدل الإحلال السكاني وذلك قبل أن يستقر حجم السكان. هذا وبالسرعة التي تفي الدول العربية بإشباع احتياجات شعوبها من وسائل تنظيم الأسرة فإنها تسرع بالوصول إلى حجم سكان ثابت.

٢ - الصحة الإنجابية في الوطن العربي

إن الإجماع على تعريف الصحة الإنجابية عام ١٩٩٤م، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعد خطوة مهمة للبدء بترجمة توجهاته نحو خدمات تقدم في هذا المجال. وقد عرفت الصحة الإنجابية: «بأنها حالة متكاملة من الصحة الجسدية والعقلية والاجتماعية، وليست تعبيراً عن غياب المرض فقط بكل الأحوال والأمور المتعلقة بالجهاز الإنجابي ووظائفه».

ولقد أسس هذا التعريف نقلة منهجية وبدائل لبرامج تنظيم الأسرة السابقة، والتي كانت تتركز أساساً على تحقيق الأهداف الديموغرافية بشكل أفقي، بينما أكد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية ضمن خطته التنفيذية على أهمية ومحورية تنظيم الأسرة ضمن رعاية صحية جنسية وإنجابية متكاملة. ولا بد أن يصاحبه تطور في تفكير مقدمي الخدمة. ويتطلب هذا الفهم الجديد المنهج المتكامل ويركز على نوعية الخدمات، واحتياجات الفرد على أن تكون

صديقة للشباب والشابات وخصوصية قضايا المرأة ومتضمنة لاحتياجات الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة، والتأكيد على رؤية معرفية بقضايا حقوق الإنسان، حقوق المرأة، وحقوق الإنجاب.

وهكذا، تصبح العناصر الأساسية لهذه الرؤية وهذا الفهم الجديد أساساً للنوع الاجتماعي - السكان - برامج التنمية وبرامج الصحة الإنجابية، وتتضمن الأمور التالية:

١ - الحفاظ على حق المرأة بتقرير خصوبتها وذلك من خلال حقوق المرأة وحقوق الإنسان وبرامج تنظيم الأسرة وصحتها الإنجابية وحقوق المرأة الجنسية، والتي تعني حقها في ضبط وتسيير هذه القضايا من أجل الحفاظ على صحتها وخاصة معدل خصوبتها (أساس تمكين المرأة).

٢ - تمكين المرأة: في الوقت الذي تم التوجه الدولي فيه نحو دعم المرأة في المناصب العليا ومراكز صنع القرار، كذلك يجب النهوض بالنساء اللاتي يشغلن مناصب أدنى. (إن عناصر العدالة والقضاء والديمقراطية والديمومية هي من أهم العناصر لدعم المرأة وتمكينها وتطورها).

٣ - تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين: إن توفير الفرص المتكافئة بين الجنسين يتطلب أن يبدأ معاً بنفس الدرجة من التساوي منذ الطفولة. وعندما تكون الأوضاع غير متكافئة بينهما، فإن تعرضهما للمعرفة والاطلاع في المجتمع لن يكون ماثلاً. وتحقيق معاملة خاصة، واتخاذ خطوات إيجابية بما يتوافق واحتياجات المرأة وظروفها يتطلب تمييزاً إيجابياً لصالح المرأة.

٤ - إزالة كافة أشكال العنف ضد المرأة: والمتمثلة في العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة والعنف الجنسي الذي يعد مشكلة عامة ومنتشرة (منظمة الصحة العالمية - مكتب الشرق الأوسط الإقليمي) وعنصر أساسي تكميلي للصحة الإنجابية (صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٩ م).

الصحة الإنجابية في الوطن العربي، وضعها وتحدياتها

طرأت تغيرات إيجابية ونتائج متطورة على صحة المواليد والأطفال وتوقعات الحياة في كل الدول العربية، وقد أدت الاضطرابات والحروب في بعض الدول العربية إلى مستويات مختلفة ومتباينة بين الدول نفسها. وقد أدى الانخفاض في معدل الوفيات إلى ترك انطباع جيد؛ حيث انخفض من (١٦, ٦) وفاة لكل ألف شخص في السبعينيات إلى (٩, ٨) وفيات لكل ألف شخص في ١٩٩٨ م.

كما طرأت تحسينات خلال العقود الثلاثة الأخيرة على الخدمات الصحية أدت إلى ارتفاع توقع الحياة إلى (٦٠) عاماً (مع بعض الاختلافات بين الدول). وبلغ تسجيل الطلاب في المدارس الابتدائية (١٠٠٪) في معظم الدول العربية، وسجل نمو الأمية عند الكبار إنجازات مهمة. وعلى الرغم من هذه الإنجازات؛ لا يزال نحو (٧٠) مليون عربي أكثرهم من النساء الريفيات أميين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة. وهذا بدوره يشكل علاقة عكسية بين مستويات الخصوبة، ووضع المرأة والصحة العامة. فمعدل الخصوبة يتدنى، ولكن ليس بنفس السرعة التي في أمريكا اللاتينية وآسيا.

وفيات الأمهات: تظهر البيانات أن أكثر من نصف الدول العربية تعاني من مستويات عالية لوفيات الأمهات (أكثر من ٧٥ وفاة لكل ١٠٠, ٠٠٠

ولادة حية). وأكثر من ثلث الدول العربية تعاني من معدلات أعلى من (٢٠٠) حالة لكل (١٠٠, ٠٠٠) ولادة حية. دولتان عربيتان فقط نجحتا في تقليل هذه النسبة وهما الكويت والإمارات العربية المتحدة لتصل إلى ما هو مقارب للمعدلات الدولية (ليس أكثر من ٥ حالات بين ١٠٠, ٠٠٠ ولادة حية) بالإضافة إلى نسبة عالية من الكفاءة والمهارة والخدمات الطبية للحوامل بلغت (٩٥٪) أو أكثر. بينما استطاعت دول خليجية أخرى تحقيق مستويات أقل تطوراً (١٠ - ٢٠ وفاة لكل ١٠٠, ٠٠٠ ولادة حية).

واستناداً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية حول معدل الوفيات للأمهات، تتوضح المفارقة الكبرى بين الدول الصناعية والدول النامية، فالمرأة في الدول النامية احتمال تعرضها للوفاة ثلاث مرات أكثر بسبب الحمل عن المرأة في الدول الصناعية، ومن هنا وضعت الدول العربية على قائمة الدول النامية فيما يتعلق بوفيات الأمهات.

٣ - أسباب وفيات الأمهات:

إن (٩٩٪)، وبما يقارب (٥٨٥, ٠٠٠) حالة وفاة سنوية للأمهات هي في الدول النامية، بما فيها الدول العربية، حيث مشاكل الحمل والولادة تأخذ حياة أم من بين كل (٤٨) أمًا، ومعظم هذه الوفيات يمكن تجنبها. فهناك أربع مشاكل شائعة وبالغة الأهمية؛ إذا تم التأخير في اتخاذ قرار بشأنها شكلت خطورة بالغة على حياة الأم الحامل وهي:

أ - التأخير في التعرف على وجود مشكلة تتعلق بالحمل والولادة.

ب - التأخير في اتخاذ القرار بالتدخل الطبي.

ج - التأخير في قرار نقل المرأة لموقع الخدمات الصحية.

د- التأخير في الوصول إلى هذه الخدمات.

وعليه، فإن وجود ترتيب على مستوى المجتمع المحلي بهدف تأمين سهولة المواصلات إلى مراكز الأمومة والطفولة والخدمات الصحية؛ أمر بالغ الأهمية في الحفاظ على حياة الأم وسلامتها.

تكمن كيفية الحد من هذه الوفيات في توفير خدمات جراحة الولادة الطارئة المزودة بعلاج حالات النزيف، الالتهابات، ضغط الدم، والولادة المتعسرة. كما أن وسائل إنقاذ الحياة مثل نظام التحويل للمستشفيات والمضادات الحيوية والجراحة ليست متوفرة لنساء كثيرات في الدول العربية، خاصة اللواتي يعيشن في الريف. واستناداً لمعدلات تغطية الخدمات الطبية؛ فإن النسبة تتراوح بين (١٠٠٪) في دول الخليج و (٢٠٪) في الصومال. فكلما قلت نسبة التغطية الطبية للسكان كلما اتسعت الفجوة بين سكان الحضر والريف بالنسبة للحفاظ على حياة المرأة فيما حول الولادة.

٤ - أمراض الحمل والولادة

تعد معدلات الوفاة للأمهات رأس الجبل الجليدي للأمراض الناجمة بسبب الحمل؛ والتي قدرت بنحو (٥٨٥, ٠٠٠) حالة سيتهي بهم الأمر إلى الوفاة من بين (١٥٠) مليون أم حامل، (٣٤) مليون حالة مشاكل صحية بسبب الحمل، (٢٠) مليون حالة عجز حقيقي وأمراض شديدة، وملايين الحالات الأخرى التي تفاقت بسبب أمراض الحمل مثل: الملاريا، فقر الدم، التهابات الكبد، أمراض القلب، السكري، السل، والعديد من المشاكل الأخرى. في الوطن العربي حيث معدل الوفيات للأمهات لا يزال مرتفعاً؛ تشير الدلائل أن أمراض الحمل والولادة هي أكثر ما هو معروف عنها، إلا أن

قلة المعلومات حول هذه الأمراض من حيث حجمها وأنماطها تشكل عائقاً لمواجهتها بشكل شامل، يتم الاعتماد كلياً على المؤسسات الوطنية والدولية في الدول العربية من أجل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمرأة والصحة فيما حول الولادة.

إن الأمراض المزمنة وسوء التغذية يجعلان الأم غير قادرة على مجابهة المطالب الجسدية للحمل، وفقر الدم عادة ما يكون من نتائج سوء التغذية والتي تؤثر على ما يتراوح بين (١٨ - ٥٤٪) من النساء الحوامل في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. كذلك عمر المرأة وعدد مرات الحمل لها أثرها البالغ على الاحتمالات المتعلقة بالوفاة أثناء الحمل.

٥ - وفيات المواليد والأطفال

يعاني المواليد والأطفال من آثار صحة الأمومة المتدنية ولنفس الأسباب التي تؤدي بحياة الأمهات وتتركهن مرضى، حيث تسهم هذه بما يقدر بـ (٨) ملايين من حالات ولادة جنين ميت أو موته عند الولادة. وتكمن المأساة حين تموت الأم حيث ترتفع الاحتمالات لوفاة المولود أيضاً. وبدون صحة جيدة للأمهات وتمكينهن لا يمكن إنجاب أطفال أصحاء.

معدل وفيات المواليد الجدد متفاوتة بين الدول العربية، ويلاحظ انخفاض كبير لهذه المعدلات في كافة الأقطار عدا العراق، أثناء فترة العقوبات والحصار إلى تزايد أعداد الوفيات. واستطاعت كل من البحرين، الكويت، قطر، والإمارات العربية المتحدة خفض هذه الوفيات لمعدلات أقل من (٢٠) وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي. أما في كل من جيبوتي، العراق، موريتانيا، الصومال، السودان، واليمن؛ فقد دلت النتائج أن معدل وفيات المواليد يصل إلى (٩٥) أو أكثر لكل ألف مولود حي.

٦ - الخصوبة المرتفعة

كما ناقشنا سابقاً، فإن معدل المواليد للمرأة قد انخفض من (٦, ٦) أطفال لكل امرأة عام ١٩٥٠ إلى (٢, ٤) أطفال لكل امرأة حالياً، مع اختلافات كبيرة بين الدول. وتظل هذه المعدلات مرتفعة جداً عن المعدلات الدولية والبالغ (٧, ٢) طفل لكل امرأة.

والبيانات المتوافرة تشير إلى انخفاض مستويات الخصوبة ما بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٨٨ م، في كل الدول العربية عدا الصومال واليمن التي حققت أعلى معدل خصوبة في العالم. أربع دول عربية حققت مستويات خصوبة أقل من (٣) لكل امرأة وهي: البحرين، الكويت، لبنان، وتونس وهناك أربعة محددات رئيسة للخصوبة في الوطن العربي وهي:

أ - عمر المرأة عند الزواج.

ب - طول فترة انقطاع الدورة الشهرية بعد الولادة (الحماية الطبيعية).

ج - الإجهاض المتعمد.

د - نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

٧ - استخدام وسائل تنظيم الأسرة

معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة في الوطن العربي ليست متوفرة لجميع الدول العربية، فالإحصائيات متوفرة لعشرين دولة فقط منها (١٤) دولة لديها معدلات استخدام بنسبة (٣٠٪) أو أكثر لجميع الوسائل، ومن ضمنها عشر دول تبلغ نسبة استخدامها للوسائل الحديثة (٣٠٪) أو أكثر، (٩) دول تبلغ نسبة الاستخدام فيها (٥٠٪) أو أكثر لأي وسيلة، أربع دول منها تستخدم الوسائل الحديثة بنسبة (٥٠٪) أو أكثر.

وتشير إحصاءات الدول العربية إلى أن المعدلات المرتفعة لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة كان عليها أن تفضي إلى معدلات منخفضة للخصوبة أكثر من تلك المحققة. وبتفحص مستويات الخصوبة العمرية ومستويات استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة يظهر جلياً أن النساء اللواتي ولدن ثلاث مرات الشريحة الكبرى لمستخدمات هذه الوسائل. كما تشير الإحصاءات إلى أن استخدام وسائل تنظيم الأسرة بين فئة الشباب ضعيفة، ويكثر الاستخدام غالباً لدى النساء اللواتي أتممن الإنجاب عن النساء اللواتي يباعدن بين مرات الحمل. كما أن نسبة الإخفاق وعدم الانتظام في استخدام هذه الوسائل وبخاصة اللولب والحبوب يدل على انخفاض نوعية الخدمات. ومع التحسينات التي طرأت على نوعية الخدمات بالإضافة إلى العناية بالأمهات وتعليمهن؛ فإن التوقعات تشير إلى زيادة فاعلية هذه الوسائل وخفض مستويات الخصوبة.

٣ . ٨ الأمن الدوائي

يمثل الأمن الدوائي أحد عناصر الأمن الصحي، وبصفة عامة كونها أحد العناصر التي تشكل تهديداً لأمن الإنسان وسلامته وحياة كريمة وبما لا يخل بقوانين وأعراف ولا يهدد أو يمس كيان الدولة.

وقد يتصور الباحثون أن هذا المفهوم جديد ولكنه منبثق من الأمن الصحي ولكن ما نشر من أرقام وإحصاءات في الفترة الأخيرة يظهر ضخامة المشكلة التي يعاني منها الإنسان ما يحيطه من سلوكيات وتصرفات وفساد مستشر في أنحاء عديدة من العالم.

مفهوم الأمن الدوائي (جريدة الرياض: ٢٦ / ٥ / ٢٠٠٩ م)

هو توفير الكمية الكافية من الأدوية الأساسية في الوقت المناسب، أي توفير الأدوية ذات الاحتياج المتواصل بكميات تكفي الاستهلاك الوطني لفترات مستقبلية وكذلك بالنسبة لدول العالم الأخرى بحكم المسؤولية والاهتمام.

وبهذا يعد خطر انتشار الأدوية المغشوشة أكثر تهديداً من توفر الدواء ذاته فهي لا تحرم المرضى من العلاج فحسب وإنما تؤدي إلى الوفاة أو الإصابة بعاهات مستديمة إلى جانب استنزاف الموارد المالية للبلد المستهدف هذا مع ملاحظة:

١ - تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن ١٠٪ من مجمل الأدوية المطروحة للبيع في العالم يمكن أن تكون مغشوشة (جريدة الوطن: ١ / ٢ / ٢٠١٠ م).

٢ - أن ٧٠٪ من هذه الأدوية تضبط في الدول النامية.

٣ - يصل حجم تجارة هذه الأدوية ٣٥ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٠٠ م، وتشير تقديرات إلى أنها قد تجاوزت ٧٥ مليار دولار عام ٢٠١٠ م.

حجم المشكلة

تصاعد مستوى حجم تجارة الأدوية المغشوشة بصورة كبيرة ولم يعد الأمر قاصراً على البلدان النامية في جنوب شرق آسيا وأفريقيا حيث إن المشكلة أصبحت عالمية الانتشار مع زيادة حركة البضائع والمسافرين وظهور الصيدليات التي تباع الأدوية على شبكة الإنترنت وبدأت هذه الظاهرة تدق أبواب الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وتشير البيانات إلى:

١ - في عام ٢٠٠١ أشارت مجلة «بزنس ويك Business Week» إلى أن ٨٪ من حجم الأدوية المستوردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية إما مغشوشة أو غير مسجلة أو ذات جودة منخفضة.

٢ - في الفلبين ٨٪ من الأدوية التي يتم شراؤها بوصفات طبية تعد مغشوشة.

٣ - في كمبوديا وجد أن ٦٠٪ من وكلاء الأدوية يبيعون أدوية الملاريا التي لا تحتوي على أي مادة فاعلة.

٤ - تشير منظمة الصحة العالمية إلى أن:

أ- ٧، ٤٨٪ من حالات غش الأدوية تتم في دول آسيوية هي الصين والفلبين وفيتنام.

ب- وبنسبة ٧، ١٨٪ في الدول الأفريقية.

ج- ٦، ١٣٪ في بعض الدول الأوروبية.

٥ - في إحدى الدراسات وجد أن ٤٨٪ من الأدوية التي كان تم فحصها في نيجيريا مخالفة لمواصفات دستور الأدوية البريطاني.

٦ - دول جنوب شرق آسيا تمثل مصادر أساسية للأدوية المغشوشة ففي الصين توفي ١٩٢ ألف شخص عام ٢٠٠١م، نتيجة لاستخدام الأدوية المغشوشة. وقد قامت الحكومة الصينية عام ٢٠٠١م، بإغلاق ١٣٠٠ مصنع والتحقيق في ٤٨٠,٠٠٠ حالة قيمتها ٥٧ مليون دولار.

٧- بناء على دراسة منظمة الصحة العالمية تبين أن الدول الآسيوية مسؤولة عن ٣٥٪ من الأدوية المغشوشة على مستوى العالم.

أ- تمثل الهند ما نسبته ٣٥٪.

ب- وباكستان ١٣,٣٪.

ج- والدول الآسيوية الأخرى ١٤,٦٪.

٨- في اليمن: وهي دولة مجاورة للمملكة العربية السعودية تشير المقابلة التي أجرتها صحيفة سبتمبر في مايو ٢٠٠٤ مع المسؤولين من الجمارك وتجار الأدوية إلى خطورة وكبر حجم مشكلة تهريب الأدوية المزورة والمغشوشة.

٩- في دولة الإمارات العربية المتحدة تظهر مشكلة تهريب الأدوية من قبل المسافرين داخل حقائب الملابس.

وفي ختام عرض هذه المشكلة وما تمثله من تهديد للأمن للمواطنين نجد أن كافة الدول تواجه تحدياً كبيراً من انتشار الأدوية المغشوشة في منافذ البيع لأسباب كثيرة أهمها غياب الرقابة وضعف التنسيق بين الجهات المختصة وتدني مستوى الوعي الجماهيري بخطورة هذه الأدوية.

وهكذا يتضح لنا مفهوم الأمن الصحي وأبعاده الأخرى على كافة مناحي الحياة مثل التعليم والاستيعاب والإنتاج والصحة العامة عماد بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية وغيرها.

ولعل الإنفاق على الصحة واعتماده على الدخل وتوفر الرعاية السليمة والأجهزة الصالحة يمثل عنصراً رئيساً في تحقيق الأمن الصحي.

وتتوقع مصادر عديدة أن يتحسن مستوى الأمن الصحي في الفترة القادمة عقب التدهور الذي شهده الإنفاق والرعاية الصحية في المنطقة العربية وعقب ثورات دول الربيع العربي والتي بدأ يتطلع مواطنوها للتحسن في المستوى المعيشي ومنه بالأساس الأمن الصحي.

الفصل الرابع الأمن البيئي

٤ . الأمن البيئي

إن مشكلة التلوث البيئي ليست مشكلة جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض، وإنما الجديد فيها هو زيادة شدة التلوث كماً وكيفاً في عصرنا الحاضر. باتت مشكلة التلوث البيئي تؤرق فكر المصلحين والعلماء وتقض مضاجعهم، فبدأوا يدقون نواقيس الخطر، ويدعون لوقف أو الحد من هذا التلوث الذي تتعرض له البيئة نتيجة للنهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في هذا العصر، فالتلوث مشكلة عالمية، لا تعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي، ولأن التصدي لها يجاوز حدود وإمكانات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر خاصة أن الأخطار البيئية لا تقل خطراً عن النزاعات والحروب والأمراض الفتاكة إن لم تزد عليها وأصبحت مشكلة التلوث خطراً يهدد الكائنات الحية بالزوال وهكذا كوكبنا في حاجة إلى كوكب آخر لكي نبدأ فيه حياتنا وننشئ حضارة جديدة في بيئة نظيفة.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الدراسات والأجهزة التشريعية تهتم بقضايا البيئة، وتأخذها مأخذ الجد، وظهرت العديد من المؤلفات والبحوث والدراسات، وعقدت عدة مؤتمرات ووقعت الكثير من الاتفاقيات التي تعالج هذا الموضوع، ومشكلة التلوث قد أخذت حيزاً من الاهتمام الدولي بسبب بعدها العالمي، وأن البيئة الطبيعية وحدة واحدة لا تحدها حدود، لذلك فهي تثير العديد من الإشكاليات وخاصة القانونية منها، نظراً لمرعاة الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيط بهذه المشكلة، ونظراً للتجاذبات الحساسة بين أهل الشمال الغني (الدول المتقدمة)، وأهل الجنوب الفقير (الدول النامية) حول تحمل تبعة التلوث.

وتحظى دراسة حالة البيئة اليوم في هذا العالم الواسع بالأهمية القصوى
فلقد انتشرت الأمراض ومات العديد من الأطفال بسبب التلوث البيئي ما
يستدعي دراسة الأمن البيئي وكيفية تحقيقه موضوع دراستنا.

٤ . ١ مفهوم البيئة

٤ . ١ . ١ مفهوم التلوث في اللغة

المعاجم اللغوية تشير إلى أن التلوث يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه
فيقال: لوث الشيء بالشيء خلطه به .

تعريف التلوث في الاصطلاح العلمي هو

عبارة عن الحالة القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستحدثة فيها،
والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة
مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية.

فالتلوث، إذن هو كل ما يؤثر في جميع العناصر البيئية بما فيها من نبات
وحوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية
مثل الهواء والتربة والبحيرات والبحار وغيرها.

وأصبح تلوث البيئة ظاهرة نحس بها، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد
مواردها الطبيعية واختل التوازن بين عناصرها المختلفة، ولم تعد هذه العناصر
قادرة على تحليل مخلفات الإنسان أو استهلاك النفايات الناتجة من نشاطاته
المختلفة، وأصبح جو المدن ملوثاً بالدخان المتصاعد من عوادم السيارات
وبالغازات المتصاعدة من مداخن المصانع ومحطات القوى، والتربة الزراعية

قد تلوثت نتيجة الاستعمال المكثف للمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية، وحتى الكائنات الحية لم تخل من هذا التلوث.

ولم تسلم المجاري المائية من التلوث فمياه الأنهار والبحيرات في كثير من الأماكن أصبحت في حالة يرثى لها نتيجة ما يلقي فيها من مخلفات الصناعة ومن فضلات الإنسان كما أصاب التلوث البحيرات المقفلة والبحار المفتوحة على السواء. كذلك أدى التقدم في الصناعة الهائل الذي صاحب الثورة الصناعية إلى إحداث ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية، خصوصاً تلك الموارد غير المتجددة مثل الفحم وزيت البترول وبعض الخامات المعدنية والمياه الجوفية، وهي الموارد الطبيعية التي احتاج تكوينها إلى انقضاء عصور جيولوجية طويلة ولا يمكن تعويضها في حياة الإنسان (عبد الحميد: ١٩٩٦م).

ولقد صاحب هذا التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل، فتصاعدت بعض الغازات الضارة من مداخن المصانع ولوثت الهواء وألقت هذه المصانع بمخلفاتها الكيميائية السامة في البحيرات والأنهار.

كما أسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات والمخصبات الزراعية، وأدى كل ذلك إلى تلويث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء وتلوث الماء وتلوث التربة واستهلك، وأصبحت بعض الأراضي الزراعية غير قادرة على الإنتاج، كذلك ازدادت مساحة الأراضي التي جردت من الأحراش والغابات، وارتفعت أعداد الحيوانات والنباتات التي تنقرض كل عام، كما ارتفعت نسبة الأنهار والبحيرات التي فقدت كل ما بها من كائنات حية وتحولت إلى مستنقعات.

٤ . ١ . ٢ أنواع التلوث

١ - التلوث الغذائي

أدى الاستخدام الجائر للمخصبات الزراعية والمبيدات إلى حدوث العديد من الأضرار الصحية والاقتصادية بالمواد الغذائية التي يستهلكها الإنسان، ونشأ نتيجة لذلك التلوث الغذائي. (عبد الحميد: ١٩٩٦م).

٢ - التلوث الهوائي

تلوث الهواء هو وجود مواد في الهواء بتركيزات مختلفة تكون ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو التربة أو البيئة.

يحدث التلوث الهوائي من المصادر المختلفة والتي قد تكون طبيعية أو من الأنشطة المختلفة للإنسان، فالطبيعية مثل: العواصف والرعود والأمطار والزلازل والفيضانات ويسهم الإنسان بالجزء الأكبر في حدوث التلوث الهوائي عن طريق مخلفات الصرف الصحي والنفايات والمخلفات الصناعية والزراعية والطبية والنفط ومشتقاته والمبيدات والمخصبات الزراعية والمواد المشعة، وهذا يؤدي إلى إلحاق العديد من الأضرار بالنظام البيئي.

٣ - التلوث المائي

ينزل الماء إلى الأرض في صورة نقية، خالية من الجراثيم الميكروبية أو الملوثات الأخرى، لكن نتيجة للتطور الصناعي الهائل يتعرض للعديد من المشكلات ما يحوله إلى ماء غير صالح للشرب والاستهلاك الآدمي. ومن أكثر الأمثلة على ذلك تلوث ماء المطر بما تطلقه المصانع من أبخرة وغازات.

٤ - التلوث الإشعاعي

تسبب الإنسان في إحداث تلوث يختلف عن الملوثات المعروفة وهو التلوث الإشعاعي الذي يُعد في الوقت الحالي من أخطر الملوثات البيئية. وقد يظهر تأثير هذا التلوث بصورة سريعة ومفاجئة على الكائن الحي، كما قد يأخذ وقتاً طويلاً ليظهر في الأجيال القادمة، ومنذ الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي استطاع الإنسان استخدام المواد المشعة في إنتاج أخطر القنابل النووية والهيدروجينية.

٥ - التلوث المعدني

تعد مشكلة التلوث بالعناصر المعدنية السامة في الوقت الحاضر من أهم المشكلات التي تواجه المتخصصين في مجال البيئة، ذلك لأنها ذات أضرار صحية بالغة على صحة الإنسان. وقد تفاقمَت هذه المشكلة نتيجة للتطور السريع في المجالات الصناعية المختلفة، فعلى سبيل المثال زادت نسبة غاز أول أكسيد الكربون في الهواء الجوي. أما عنصر الرصاص فقد لوحظت زيادته باستمرار نتيجة لاحتراق العديد من وقود المركبات.

٦ - الضوضاء

تزداد شدة الضوضاء في عالمنا المعاصر بشكل ملحوظ، ولم تعد تقتصر على المدائن الكبرى والمناطق الصناعية، وإنما وصلت إلى الأرياف، واستطاع الإنسان أن يصنع الضوضاء بفضل إنشاء طرق للسيارات الحديثة والسكك الحديدية والطائرات والآلات الزراعية والصناعة. كما لم تسلم البيوت من الضوضاء بعد أن سخر الإنسان كل وسائل التقنية الحديثة لرفاهيته من

راديو وتلفزيون وأدوات تنظيف وأدوات طبخ وغيرها، وبكلمات أخرى لقد غزت الضوضاء المأوى القليلة الباقية للصمت في العالم. وربما حتى نهاية هذا القرن لن يجد الإنسان مكاناً باقياً كي يلجأ إليه إذا أراد الهرب إلى بقعة هادئة.

وهناك العديد من أنواع الملوثات الأخرى التي لا تحصى في العالم.

٤ . ١ . ٣ مصادر التلوث

مصادر التلوث الهوائي

أولاً: مصادر طبيعية

وهذه لا دخل للإنسان بها أي أنه لم يتسبب في حدوثها ويصعب التحكم بها وهي تلك الغازات الناتجة من البراكين وحرائق الغابات والأتربة الناتجة من العواصف وهذه المصادر عادة تكون محدودة في مناطق معينة ومواسم معينة وأضرارها ليست جسيمة إذا ما قورنت بالأخرى.

المصادر غير الطبيعية

وهي التي يحدثها أو يتسبب في حدوثها الإنسان وهي أخطر من السابقة وتثير القلق والاهتمام حيث إن مكوناتها أصبحت متعددة ومتنوعة وأحدثت خللاً في تركيبة الهواء الطبيعي وكذلك في التوازن البيئي. وبالإمكان تخفيض الضرر الناتج عنها، وأهم تلك المصادر: (شرف: ١٩٩٧م).

١ - استخدام الوقود في الصناعة.

٢ - وسائل النقل البرى والبحري والجوي.

٣ - النشاط الإشعاعي.

مصادر التلوث لمياه الأمطار

مصادر طبيعية

تلوث مياه الأمطار - خاصة في المناطق الصناعية لأنها تجمع أثناء سقوطها من السماء كل الملوثات الموجودة بالهواء، والتي من أشهرها أكاسيد النيتروجين وأكاسيد الكبريت وذرات التراب، ومن الجدير بالذكر أن تلوث مياه الأمطار ظاهرة جديدة استحدثت مع انتشار التصنيع، وإلقاء كميات كبيرة من المخلفات والغازات والأتربة في الهواء أو الماء، وفي الماضي لم تعرف البشرية هذا النوع من التلوث، وأنى لها هذا؟ ولقد كان من فضل الله على عباده ورحمته ولطفه بهم أن يكون ماء المطر الذي يتساقط من السماء، ينزل خالياً من الشوائب، وأن يكون في غاية النقاء والصفاء والطهارة عند بدء تكوينه، ويظل الماء طاهراً إلى أن يصل إلى سطح الأرض، وقد قال الله تعالى في كتابه العزيز مؤكداً ذلك قبل أن يتأكد منه العلم الحديث: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (٤٨) (الفرقان)، قال تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ (١١) (الأنفال).

كما أن سقوط ماء المطر الملوث فوق المسطحات المائية كالمحيطات والبحار والأنهار والبحيرات يؤدي إلى تلوث هذه المسطحات وإلى تسمم

الكائنات البحرية والأسماك الموجودة بها، وينتقل السم إلى الإنسان إذا تناول هذه الأسماك الملوثة، كما تموت الطيور البحرية التي تعتمد في غذائها على الأسماك.

مصادر الصرف الصحي

تعد مياه المجاري واحدة من أخطر المشاكل على الصحة العامة في معظم دول العالم الثالث، لأن أغلب هذه الدول ليس لديها شبكة صرف صحي متكاملة، بل في بعض المدن الكبيرة لا توجد شبكة صرف صحي وأكبر مثال على ذلك مدينة جدة. والمشكلة الكبرى عندما تلقي المدن الساحلية مياه الصرف الصحي في البحار دون معالجة مسببة بذلك مشكلة صحية خطيرة. كما أن استخدام البيارات أو Septic Tank في الأماكن التي لا يتوفر فيها شبكة صرف صحي له أضراره على الصحة العامة خاصة إذا تركت مكشوفة أو ألقيت مخلفاتها في الأماكن القريبة من المساكن حيث يتوالد البعوض والذباب ما يسبب الكثير من الأمراض بالإضافة إلى استخدام المبيدات المنزلية التي لها أضرارها على صحة الإنسان وطبقة الأوزون.

وتحتوي مياه المجاري على كمية كبيرة من المركبات العضوية وأعداد رهيبية من الكائنات الحية الدقيقة الهوائية واللاهوائية وتؤثر هذه الكائنات في المركبات العضوية وغير العضوية مسببة نقصاً في الأوكسجين إذا ألقيت في البحر وبذلك تختنق الكائنات التي تعيش في البحر وقد تموت. وعند موت الكائنات البحرية تبدأ البكتيريا أو الكائنات الدقيقة التي تعمل لاهوائياً بتحليلها مضيعة تعفنًا وفساداً آخر إلى السابق.

مصادر تلوث الماء

استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية في الزراعة يتسبب في تلوث الماء وذلك عند سقوط الأمطار حيث تجرف تلك المواد إلى الأنهار أو البحيرات وأيضاً الري قد ينقل تلك المواد إلى المياه الجوفية.

مصادر التلوث الإشعاعي

التفجيرات الذرية

تجرى هذه التفجيرات في الجو على ارتفاعات مختلفة أو تحت الماء أو تحت الأرض، يعتمد التلوث على نوع وقوة هذه التفجيرات وكمية المواد الانشطارية الناتجة عنه وتعد التفجيرات الذرية في الجو أكثر تأثيراً في تلوث البيئة عندما يحدث تفجير نووي قريب من سطح الأرض فإن التفجير يلتقط جزيئات من تراب الأرض والغبار العالق في الهواء ويصهرها فتندمج مع المواد الانشطارية، ويمثل الغبار الذري المتساقط من التفجيرات الذرية أهم مصادر تلوث البيئة بالمواد المشعة من المفاعلات الذرية وتنحصر الخطورة من إنشاء وتشغيل المفاعلات الذرية والمعامل في عدة جوانب منها اختيار أنسب المواقع بعيداً عن تجمع السكان وأماكن زراعتهم ومجاري المياه السطحية والجوفية فكثرة الحوادث التي تقع بهذه المفاعلات تسبب خطراً على تلوث البيئة القريبة منه، وجدير بالذكر حادث شرنوبل بروسيا وما صاحبه من ذعر في العالم أجمع كما أننا نذكر حادث انفجار مفاعل بنفكا بيوغوسلافيا وقد تسبب في وفيات وإصابات إشعاعية لعدد من العاملين وكذلك تلوث البيئة من حوله أثناء العمليات الروتينية والبحثية بالمفاعلات وجمع المخلفات

المشعة السائلة والصلبة أو أي حادث بالمفاعل يحدث أثناء التجارب على سبيل المثال انفجار أنابيب التبريد المملوءة بالماء العادي وتسرب كميات من المواد المشعة وآخرها الزلزال في اليابان ومفاعل فوكوشيما في مارس ٢٠١١م.

المصادر الإشعاعية للأغراض الطبية

استخدمت المصادر الإشعاعية في الأغراض الطبية مثل التشخيص والعلاج بالأشعة السينية والعلاج الإشعاعي بالمصادر المشعة باليورانيوم ووحدات الكوبلت ٦٠ والعلاج بحقن المواد المشعة اليود ١٣١ - الفوسفور ٣٢ - الذهب ١٩٨ وجدير بالذكر ما حدث في وحدة العلاج بالذرة بمستشفى القصر العيني، عندما كسرت إبر الراديوم ما عرض العاملين لخطر التلوث.

الأجهزة والمعدات المنزلية

مثل المصنوعات الزجاجية، الخزفية التي تحتوي على اليورانيوم والساعات المضيئة ولوحات القيادة المضيئة وكواشف الدخان (للإنذار عن الحريق) والصمامات الإلكترونية وأجهزة التلفزيون.

المصادر الإشعاعية الصناعية

مثل التصوير الإشعاعي والمواد الومضية مثل الراديوم وقد حل محله حديثاً الإسترنشيوم ٩٠ والكربتون وفي تعقيم الأطعمة والأدوية بواسطة تشعيعها والبطاريات الذرية وفي مختلف أنواع القياس الثابتة والتحكم في الإنتاج للحصول على كثافة أو وزن أو سمك ثابت كما في صناعة السجائر والورق وفي خطوط أنابيب البترول.

مصادر التلوث النفطي

مصادر طبيعية

- تسربات من باطن الأرض.

مصادر صناعية

١ - ناقلات النفط (الحوادث، التسربات، التفريغ، التحميل والتعبئة).

٢ - أعمال التنقيب عن البترول.

٤ . ٢ البيئة والضغط على الموارد

تجتمع في البيئة الطبيعية في البلدان العربية عناصر النعمة والنقمة في آن واحد، ومن عناصر النعمة:

- موقع المنطقة الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية.

- تضم هذه البيئة أضخم مخزونات النفط المكتشف في العالم وقد ترك ذلك آثاره في كل جانب من جوانب الحياة المادية والاجتماعية والثقافية.

ومن عناصر النقمة:

- أن هذه البيئة تعاني نقصاً خطيراً في مصادر المياه وهي أراض قاحلة في أغلبها.

- عرضة للضغط السكانية وللإفراط في استغلال الموارد وللزحف الحضري السريع، ما يساهم في تدهورها.

التحديات الأكثر أهمية

- الضغوط السكانية والاتجاهات الديمغرافية.

- استيراد المواد الغذائية جراء نقص المياه والتوسع الحضري.

- ندرة المياه.

حصة الفرد من المياه في عام ٢٠٠١م، قدرت بـ ١٠٠٠ م^٣ للفرد في حين أن حصة الفرد على الصعيد العالمي تعادل سبعة أضعاف هذه الكمية.

كما أن الكم الأكبر من هذه المياه يوجد بعيداً من مناطق الاستهلاك ما يجعل تكلفة تخزينها ونقلها غير مجدية اقتصادياً، سواء أكان ذلك بهدف استخدامها للشرب أم في الزراعة والصناعة.

زحف الصحراء

نتيجة المناخ الجاف الذي يفضي إلى التصحر نتيجة انخفاض معدلات الهطول، تقطع هطول الأمطار والعواصف المطرية، درجات الحرارة المرتفعة، وقد أسهمت هذه العوامل وغيرها في التصحر ويهدد التصحر المتواصل نحو ٨٧, ٢ مليون كيلومتر مربع أي نحو خمس المساحة الكلية للدول العربية.

وطبقاً لتقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية يحدث التلوث في المنطقة العربية نتيجة:

- تلوث المياه.

- تلوث الهواء.

- تغير المناخ.

٤. ٣ أثر التلوث على الإنسان والحيوان

تلوث المياه العذبة وأثره على صحة الإنسان

المياه العذبة هي المياه التي يتعامل معها الإنسان بشكل مباشر لأنه يشربها ويستخدمها في طعامه الذي يتناوله. وقد شهدت مصادر المياه العذبة تدهوراً كبيراً في الآونة الأخيرة لعدم توجيه قدر وافر من الاهتمام لها. ويمكن حصر العوامل التي تسبب في حدوث مثل هذه الظاهرة في:

- ١ - استخدام خزانات المياه في حالة عدم وصول المياه للأدوار العليا والتي لا يتم تنظيفها بصفة دورية الأمر الذي يعد غاية في الخطورة.
- ٢ - قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.

٣ - التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.

أما بالنسبة للمياه الجوفية، ففي بعض المناطق نجد تسرب بعض المعادن إليها من الحديد والمنجنيز إلى جانب المبيدات الحشرية المستخدمة في الأراضي الزراعية.

آثار تلوث المياه العذبة على صحة الإنسان

أبسط شيء أنه يدمر صحة الإنسان على الفور من خلال إصابته بالأمراض المعوية. كما لا يقتصر ضرره على الإنسان وما يسببه من أمراض، وإنما يمتد ليشمل الحياة في مياه الأنهار والبحيرات حيث إن الأسمدة ومخلفات الزراعة في مياه الصرف تساعد على نمو الطحالب والنباتات

المختلفة ما يضر بالثروة السمكية لأن هذه النباتات تحجب ضوء الشمس والأكسجين للوصول إليها كما أنها تساعد على تكاثر الحشرات مثل البعوض والقواقع التي تسبب مرض البلهارسيا على سبيل المثال.

تلوث البيئة البحرية وأثره

مصادر التلوث

- إما بسبب النفط الناتج عن حوادث السفن أو الناقلات.

- أو نتيجة للمصرف الصحي والصناعي.

الآثار المترتبة على التلوث البحري

١ - تسبب أمراضاً عديدة للإنسان.

٢ - تلحق الضرر بالكائنات الحية الأخرى.

- الإضرار بالثروة السمكية.

- هجرة طيور كثيرة نافعة.

- الإضرار بالشعب المرجانية، والتي بدورها تؤثر على الجذب

السياحي وفي نفس الوقت على الثروة السمكية حيث تتخذ

العديد من الأسماك من هذه الشعب المرجانية سكناً وبيئة لها.

مشاكل التلوث

زادت مشكلة التلوث البيئي في كثير من دول العالم إلى حد يهدد استمرار

الجنس البشري، حيث تعددت مصادر التلوث التي أصبحت تطرح نواتجها

في المحيط الحيوي فتتأثر بها الكائنات الحية بصورة أو بأخرى تعود بالضرر على الإنسان.

ويتضمن تلوث البيئة تغير خواصها نتيجة تغير كمي أو كيميائي تتعرض له بفعل الإنسان أو العوامل البيئية، ويعرف التلوث بأنه وجود أي مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة، فالماء يعد ملوثاً إذا أضيف للتربة بكميات تحل محل الهواء، والبتروكول يعد ملوثاً إذا تسرب إلى مياه البحار، والأصوات إذا زادت شدتها عن حد معين تعد ملوثات قد تسبب الصمم.

ويمكن تصنيف الملوثات إلى ملوثات بيولوجية مثل حبوب اللقاح والبكتريا، وملوثات كيميائية مثل المبيدات بأنواعها ومخلفات احتراق البتروكول، وملوثات فيزيائية مثل الضوضاء والتلوث الحراري، وتنتشر الملوثات سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية بنسب متباينة في الهواء والماء والتربة والغذاء ومن ثم يتسع مدى ضررها، وعملاً على تبسيط دراسة موضوع التلوث نقسمه إلى ما يأتي:

تلوث الهواء

نشأ منذ اكتشاف الإنسان للنار في سالف العصور، ولكن هذه المسألة لم تدخل في عداد المشكلات إلا في أعقاب التطور الصناعي والتكنولوجي عندما بدأ الإنسان المتمدن في العصور الحديثة استخدام الفحم والبتروكول، وفي إنشاء المصانع والمعامل، ووسائل النقل المختلفة، وإقامة المفاعلات النووية.

ويرجع تلوث الهواء إلى عدد من المواد منها:

١ - الجسيمات: أكبر الملوثات انتشاراً، ومصادرها متنوعة أهمها مداخل المصانع والمعامل، والمحارق ومقالب القمامة - إذ يحتوي الدخان المتصاعد منها على جسيمات دقيقة من الكربون والرماد المتطاير والشحم والزيت - وأهم جسيمات مثل جسيمات الرصاص والكادميوم، وغبار القطن في مصانع الغزل والنسيج، وغبار الفوسفات في المناجم. وتسبب العديد من الأمراض للإنسان الذي يستنشقها مثل أمراض الجهاز التنفسي والجهاز العصبي.

٢ - الأوزون: أشهر نواتج الأكسدة في الهواء، يعمل حائلاً لصد الأشعة فوق البنفسجية القادمة من الشمس ما يحمي الكائنات الحية من خطر الاحتراق والتسمم. لكن وصوله للهواء الذي نتنفسه نتيجة كثرة استخدام مركبات الفريون في عمل الثلاجات ومكيفات الهواء يلوث الهواء ويؤدي لتآكل طبقة الأوزون ما يعني تسرب الأشعة الكونية الضارة فوق البنفسجية، ويوجد أيضاً في المحولات الكهربائية ومحطات القوى الكهربائية ما يؤثر على الإنسان.

٣ - الملوثات الإشعاعية: هي تلك الناجمة عن الانفجارات النووية أو الاختبارات النووية حيث إن زيادة تركيزها تؤدي لهلاك الكائنات الحية والأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية ويمتد أثرها لأجيال طويلة.

٤ - ملوثات أخرى: أهمها ثاني أكسيد الكربون الناتج من استخدام الوقود العضوي (البترو، الفحم) الذي يؤدي زيادته لارتفاع درجة حرارة الأرض (الاحتباس الحراري)، وحبوب اللقاح التي تسبب أمراض الحساسية المختلفة، وأيضاً المبيدات الحشرية والعشبية.

تلوث الماء

هو أي تغير دخیل على الصفات الطبيعية للماء يجعله غير صالح للاستخدام، وتضم الاستخدامات المتعارف عليها الشرب والاستحمام والري وتربية الأسماك والصناعة والملاحة.

إن استخدام الماء الملوث يؤدي للعديد من الأمراض كالقوليرا والتيفود والبلهارسيا، واستخدامه في الري يلوث النباتات التي تؤكل طازجة، وذلك بالإضافة إلى أثره البالغ على الثروة السمكية. وسلوك الإنسان في هذا المجال له بالغ الأثر في تلوث المياه.

تلوث التربة

تلوث التربة بالعديد من المركبات الغريبة عن مكوناتها المعدنية والعضوية والتي تصل إليها مع ماء الري أو الرياح أو مذابة في الأمطار، وفي صورة جسيمات من المبيدات الحشرية أو العشبية، ومن المخلفات الصناعية والغازية والإشعاعية، ويتحلل بعض هذه المركبات في التربة أو تذوب في مياه الري فتمتصها النباتات ثم تنتقل للحيوانات وبواسطة لحومها وألبانها تصل للإنسان.

وأهم ملوثات التربة مثل

مركبات الزرنيخ والرصاص وثنائي أكسيد الكبريت والفلور وغيرها من المركبات الناتجة عن مبيدات الآفات أو صهر الخامات أو عوادم السيارات وقد تبقى هذه الملوثات لعدة أعوام في التربة فتؤثر في إنتاجيتها وخصوبتها.

تلوث الغذاء

هناك مصدران رئيسان لتلوث الغذاء وهما التلوث بالميكروبات والطفيليات والتلوث بالمواد الكيميائية.

يسبب تناول الغذاء الملوث بالميكروبات والطفيليات العديد من الأمراض مثل:

١ - السل: ينتقل من الطعام الملوث بمكروب المرض خاصة شرب اللبن الملوث.

٢ - التسمم الغذائي: نتيجة نشاط ميكروبي أو إنزيمي مثل تحليل الأطعمة، التخمر، التعفن، تكاثر الميكروبات الضارة كالمونيلا.

٣ - الأمراض المعوية: مثل الكوليرا والتيفود والدوسنتاريا.

بينما يسبب الغذاء الملوث بالمادة الكيميائية العديد من الأضرار التي تختلف فيما بينها وفق نوع المادة وكميتها في الطعام، وهي مثل المبيدات الحشرية والعشبية وما يتسرب منها في أنسجة النباتات، والمادة السامة في أجسام الكائنات البحرية كالأسماك.

التلوث السمعي

أصبح الآن أمراً ملموساً جداً، فالأصوات الصاخبة الناتجة عن الكثرة العددية الزائدة للجنس البشري وما يصدر عنها من أنشطة تدفع إلى البيئة بموجات صوتية غير عادية فتلوثها، فقد أتت مع المدنية الكثير من الآلات والوسائل التي تحدث ضجيجاً يصعب تحمله لفترة طويلة دون آثار مرضية. فالطائرات، وآلات المطابع والمكاتب، وأجهزة الراديو والتلفزيون

والتكيف كلها تدفع في البيئة موجات صوتية شديدة قد تؤدي لفقد السمع واضطراب الأعصاب وأمراض القلب والصداع والإجهاد المزمن كما تقلل من إنتاجية الإنسان وتؤثر على سلوكه وعواطفه.

٤ . ٤ تأثير الحروب على الموارد الطبيعية

التلوث بالأسلحة الكيميائية أثناء الحروب

الحروب الكيميائية تمثل تعدياً صارخاً على البيئة. وأن الحروب الكيميائية كما ذكر الدكتور طلعت إبراهيم في كتابه «التلوث الهوائي والبيئة» بدأت قبل الميلاد بألفي سنة، فقد استخدمت في حروب الهند القديمة، حواجز كثيفة من الدخان والأبخرة السامة التي تسبب الارتخاء والنعاس، واستعملت في عهد مملكة سونج الصينية أبخرة الزرنيخ، وقد استعمل قدماء اليونان الغازات السامة في سنة ٤٣١ ق. م على شكل لهب يطلق بواسطة قاذفات كبيرة (المنجنيق) وكانت على شكل الكبريت والفحم والقطران.

وكانت أول دولة حديثة تستخدم الأسلحة الكيميائية فرنسا في الحرب العالمية الأولى واستخدمتها ضد القوات الألمانية في أغسطس عام ١٩١٤ م، واستخدمت الغازات المسيلة للدموع لتوقف تقدم القوات الألمانية.

فكانت ذريعة للألمان فاستخدموا الغازات المسيلة على الجبهة الروسية بعدها استخدم الألمان غاز الفوسيجين في ١٩ / ١٢ / ١٩١٥ م، ضد القوات الإنجليزية واكتشف الألمان غاز الخردل الذي أصاب أكثر من ١٦٪ من الإنجليز و ٣٣٪ من الأمريكيين وقد استعمل في قذف ٤٠٠ ألف قتيل راح ضحيته ٤٠٠ ألف جندي وتذكر بعض الإحصائيات أن نحو ٨٠٠ ألف جندي خرجوا من المعارك بسبب الغازات السامة.

وقد استخدمت إسرائيل غاز النابالم عام ١٩٦٧ م، ضد الجيوش العربية واستخدمت إسرائيل الغازات السامة ضد الفدائيين في لبنان عام ١٩٧٨ م، وهذه المواد السامة عبارة عن مركبات كيميائية قادرة على تدمير الإنسان وتؤثر على الأجيال المقبلة من الأطفال في صور مشوهين جسدياً وعقلياً.

الأسلحة الكيميائية أحد أنواع أسلحة التدمير الشامل وهدفها الإنسان والحيوان والنبات. وهذه الأسلحة الكيميائية تسبب التلوث للهواء والماء والتربة والنبات لتنتقل عن طريقها إلى الإنسان.

أنواع الأسلحة الكيميائية وتأثيرها على البشر

- غازات الأعصاب: ومنها غاز الزارارين و(مثل VX).

- الغازات الكاوية: (كالخردل).

- الغازات الخانقة: (كالفوسيجين).

- الغازات المهلوسة: (آل ISD).

- غازات الدم: (كالحامض الهيدورسيانيك).

- غازات مسيلة للدموع: (كالكلورو اسيتوفيتون).

بعض هذه الغازات قاتلة وأخرى لشل القدرة، وتستمر هذه الغازات في البيئة لمدة زمنية معينة، فغازات الأعصاب والكاوية تستمر من ١٢ ساعة إلى عدة أيام، والغازات الأخرى غير المستمرة تبقى من عدة دقائق إلى ساعات وتؤثر في لون النبات والمزروعات وتسبب موت كثير من الحيوانات.

الحروب البيولوجية

وهي أسلحة دمار شامل وتؤثر على الإنسان بصورة كبيرة وتؤدي إلى الخلل الجسمي أو العقلي. وقد أنتجت اليابان أول قنبلة بيولوجية تم حملها وقذفها بالطائرات لتملاً الجو بالأحياء الدقيقة التي تسبب الأمراض واستطاعت اليابان تحضير قنابل بيولوجية تحتوي على ميكروبات تسبب أمراض التيفود والكوليرا والطاعون بجانب الأمراض الأخرى. ونشطت الدول الأخرى في إنتاج هذه الأسلحة البيولوجية. ومن هذه الأسلحة:

١ - مرض الجمرة الخبيثة

ويصل مدى فيروساته إلى ٢٠ كم خلال ساعتين وقد استخدمه الإرهاب ضد أمريكا بعد أحداث سبتمبر وقد استخدم البريد في هذه الأسلحة وسببت ذعراً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - مرض الكوليرا

يصل مدى فيروساته إلى ٢٢ كم وتنتقل عبر الهواء والمياه والتغذية.

٣ - مرض الطاعون

مدى فيروساته يصل إلى ١٥ كم ولو ضربت به مدينة عدد سكانها مليوناً إنسان يموت منهم ١٧٥ ألف شخص.

٤ - الحمى القلاعية

مدى فيروساته يصل إلى ١٢ كم خلال ٦٥ دقيقة، ولو وجه ضد مدينة تعدادها ثلاثة ملايين نسمة تكون النتيجة موت ٢٥٠ ألف شخص.

٥ - التيفوس الوبائي

مدى فيروساته يصل إلى ٨ كم خلال ٤٠ دقيقة ولو وجه ضد مدينة عدد سكانها مليوناً نسمة تكون النتيجة موت ١٢٥ ألف شخص.

تأثير الحروب على الموارد البشرية

والسموم الكيميائية التي تستخدم في الحروب تشمل الأحماض والقلويات وغيرها من المواد الخطيرة مثل (الصوديوم والبوتاسيوم) وهي تحدث التهابات جلدية وخطورتها الأكبر عن طريق إنتاج غاز سيانيد الهيدروجين أو الأبخرة السامة جداً (حيث جرعته المميتة ٩ مليجرامات لكل كيلوجرام من وزن الجسم) وذلك عن طريق التنفس أو الهضم وتأثيرها على أنزيماة التنفس بالذات ما يؤدي إلى موت الخلية.

ومن أكبر الكوارث التي سببتها الحروب (الانفجار النووي)

لقد كان تفجير القنبلتين الذريتين فوق مدينتي هيروشيما ونجازاكي في الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها نحو ٧٢ ألف مواطن ياباني وأصيب أكثر من ذلك بإصابات بالغة وأدى هذا الانفجار إلى ترك جيل من المشوهين لعدة أجيال.

تأثير الحروب على الموارد المائية

حذر تقرير صادر من مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن من الزيادة السكانية في الدول المطلة على الأنهار وروافدها ومن المتوقع أن تخلق أزمات طاحنة نتيجة للتنافس على الموارد المائية المحدودة خاصة بين دول الشرق الأوسط وأفريقيا التي تتميز بندرة مواردها المائية.

وقد أشار التقرير إلى أن هذا الوضع يمثل خطراً متزايداً لنشوب الخلافات والمنازعات والصراعات الدولية المسلحة بين الدول المطلة على أحواض أنهار الأردن والنيل ودجلة والفرات.

ومن الدول التي تخطط للتوسع الزراعي أثيوبيا في حوض نهر النيل وسوريا في نهر اليرموك وتركيا في أعالي نهر دجلة والفرات وهذه الدول سوف تحتاج إلى زيادة حصة كل دولة من المياه ومنها تبدأ الخلافات والصراعات بين الدول وقد تؤدي هذه الخلافات إلى حروب.

٤ . ٥ الحروب العسكرية وأثرها على البيئة

أنواع الأسلحة وتأثيرها على البيئة

١- الأسلحة الثابتة: وهي أسلحة بدائية كانت تستعمل في المعارك وجهاً لوجه، ومنها: القوس، والسهم، والرمح، والحرية، والسيف، والسكين، والفأس، وقد تطورت هذه الأسلحة إلى نوع مألوف هو سلاح ناري يدفع قذيفة صغيرة حادة الرأس بسرعة كبيرة، وهذه الأسلحة لا تترك أثراً ملموساً في البيئة ما لم تستعمل على نطاق واسع جداً.

٢- الأسلحة المتفجرة: ويتم تصميمها لإحداث ضرر مادي بواسطة نبضات قوية من الطاقة المنبعثة من مركبات كيميائية تخضع لتفاعلات احتراقية، وقد تنتقل الطاقة إلى الهدف في شكل موجة صدمية أو شظايا سريعة من مادة تغلف المركب المتفجر.

٣- الأسلحة الحارقة: وقد صممت أصلاً لإشعال حرائق في أجسام مستهدفة، أو لإحداث إصابات حارقة في كائنات حية، بفعل الحرارة أو اللهب اللذين يصدرهما تفاعل كيميائي لمادة تقذف إلى هدف، ومن هذه الأسلحة الحارقة المخيفة: سلاح النابالم.

٤- الأسلحة الكيميائية: وهي تعتمد على مواد كيميائية غازية أو سائلة أو جامدة ذات تأثيرات سامة ومباشرة على الإنسان والحيوان.

٥- الأسلحة البيولوجية: وتعتمد على وسائط جرثومية، كالبكتريا والفيروسات، أو على سموم أو مواد ممرضة تنتجها كائنات حية، ومن أغرب ضروب هذه الأسلحة قنبلة جرثومية عرقية تطورها إسرائيل حالياً، يقال: إنها تحوي جزئيات جرثومية معدلة وراثياً يمكن أن تصيب العرب دون اليهود.

٦- الأسلحة الإشعاعية: وهي تشبه الأسلحة الكيميائية في ما عدا أن المواد المستخدمة فيها يكون مفعولها إشعاعياً، أو سمياً-إشعاعياً، وليس سمياً كيميائياً.

٧- الأسلحة النووية: وهي التي نتج مفعولها من تفاعلات متسلسلة لانصهار نووي حراري، أو انشطار نووي، وتجمع في تأثيرها بين الأسلحة الحارقة والمتفجرة والمشعة ذات القوة الهائلة.

وتعد الأسلحة الثاقبة والمتفجرة والحارقة أسلحة تقليدية، أما الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية فتعد من أسلحة الدمار الشامل (الفقي: ١٩٩٥ م: ص ١٣).

٨- القنابل العنقودية والألغام: حيث إن هذه الأسلحة تستخدم بشكل غير قانوني ولها العديد من التأثيرات على البيئة التحتية، وأيضاً على البيئة العامة مثل: القنابل العنقودية التي تحتوي على ١٤٧ قنبلة ذخيرة حية، وقنابل أصغر حجماً ضد الدروع، وأيضاً قنابل النابالم وهذه القنابل تحتوي على ٧٧ قنبلة حارقة، يستخدم فيها الكيروسين بدلاً من البترول، كما يستخدم اليورانيوم المنضب والألغام الأرضية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على البيئة (فاروق: ٢٠٠٤ م: ١٢).

للحروب العسكرية العديد من الآثار السلبية على البيئة منها ما يلي:

١- لجميع الحروب تقريباً استراتيجية أساسية واحدة، هي: تدمير النظم المؤازرة للحياة، بحيث تدعن الجيوش والشعوب، ولذلك تستخدم القصف الشامل للمدن والبنى التحتية والحرق والتدمير الكيميائي والآلي للغابات والمحاصيل، وعمل التدابير التي تجعل الحياة مستحيلة في مساحات كبيرة.

٢- يؤدي استخدام الأسلحة الكيميائية كمبيدات الأعشاب إلى تعرية واسعة المدى للتربة، وإفناء الحياة البرية الأرضية، وخسائر في أسماك المياه العذبة، وتدهور في الثروة السمكية البحرية الساحلية، ويتفاوت التأثير على البشر من حالات التسمم العصبي إلى الإصابة بالالتهاب الكبدي، وسرطان الكبد، والإجهاض التلقائي، والتشوهات الخلقية.

٣- أسفرت الحرب التي دارت على أراضي الكويت عام ١٩٩١ عن انسكاب نفطي كبير نفذه صدام حسين وحرّاق شاسعة في آبار النفط، وانبعاثات غازية انتشرت فوق مساحة كبيرة من الخليج.

٤- تبقى بعد توقف المعارك ملايين الألغام البحرية والأرضية، والشرائح الخداعية، وأنواع الذخائر والقنابل التي لم تنفجر، ولا يتوافر عمومًا سوى مقدار ضئيل جدًا من المعلومات عن عدد هذه المخلفات ومواقعها؛ ما يجعل تطهيرها مهمة صعبة وخطيرة، ويعرض الناس والثروة الحيوانية والحياة البرية للخطر، ويعوق تنمية مساحات شاسعة من الأرض.

٥- تخلف الحروب والمنازعات ملايين اللاجئين في العالم، يعانون خسائر اقتصادية، وتمزقاً في نسيجهم الاجتماعي وحياتهم، ويعيش كثير منهم في مخيمات المناطق الحدودية؛ حيث تقسو الظروف المعيشية، وتنتشر الاضطرابات الاجتماعية، وفي بعض الحالات تصبح عودتهم إلى أماكنهم الأصلية مستحيلة، فيواصلون العيش في بؤس لعدة أجيال.

٦- أضاف إدخال الأسلحة النووية إلى الحروب أبعاداً جديدة، وهي تمثل زيادة هائلة في القوة التدميرية، فبعدما كانت تحسب بالكيلو طن أصبحت تحسب بالمليغاطن، وعلى الرغم من الإدانة الواسعة للأسلحة النووية إلا أن إنتاجها واختبارها مستمران.

والواقع أن سوء الوضع البيئي بسبب الحروب العسكرية يحتاج المجتمعات الإسلامية بشكل سيئ جداً عن بقية مجتمعات العالم.

٤ . ٦ وسائل مكافحة مشكلة التلوث

تختلف تلك الوسائل باختلاف نوع التلوث وذلك كالآتي:

١ - وسائل مكافحة تلوث الهواء

أ- تغيير أنواع الوقود المستخدم والأخذ بأقلها ضرراً، فالوقود البترولي يحدث تلوثاً أقل من الفحم، والغاز الطبيعي يحدث تلوثاً أقل من البترول.

ب- إزالة المواد الملوثة الناتجة عن الوقود قبل أن تتمكن من تلويث الهواء. ومن أمثلة ذلك تركيب مرشحات لأدخنة المداخن ولعوادم السيارات، وكذلك استخدام طاقة الشمس، وهي طاقة نظيفة لا ينشأ عنها ملوثات.

ج- الانتفاع بالتكنولوجيا واستخدام الطاقة الذرية مع أخذ الاحتياطات الواجبة للتحكم في الإشعاعات.

د- إنشاء المصانع والمعامل خارج المدن، مع أخذ الاحتياطات الصحية اللازمة.

٢ - وسائل مكافحة تلوث الماء

أ- عدم إلقاء المخلفات الآدمية والصناعية في موارد الماء إلا بعد المعالجة العلمية السليمة.

ب- الأخذ بتكنولوجيا معالجة مياه المجاري والمياه المتخلفة عن الصناعة لإعادة الانتفاع بها.

جـ- إجراء فحص دوري لعينات من المياه لدراسة مدى تلوثها وأخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك.

د- القيام بالبحوث التي تتناول الانتقال والترسيب البعيد للملوثات في المياه العميقة والتي تتناول الوسائل الاقتصادية لمعالجة المخلفات والتخلص منها.

٣- وسائل مكافحة تلوث التربة

أ- إنشاء المصانع والمعامل بعيدة عن المزارع، ومعالجة المياه المتخلفة عنها قبل صرفها.

ب - الاستخدام الرشيد للمبيدات بمختلف أنواعها وللأسمدة الزراعية.

جـ- تكثيف وسائل الأمن لمولدات الطاقة الذرية والابتعاد بآماكن التفجيرات النووية إلى الحد الذي يكفل الأمان للكائنات الحية ويعمل على الصرف الجيد للأراضي الزراعية، ومعالجة مياه الصرف ثم إعادة استخدامها.

٤ - وسائل مكافحة تلوث الغذاء

أ- الغسل الجيد للطعام الذي يؤكل طازجاً، والطهي الجيد للطعام المطهي.

ب - حفظ الطعام من التلوث باستخدام الطرق المناسبة. وإعدام الأغذية الملوثة والفاسدة.

جـ- التخلص من الحشرات خاصة الذباب، وعدم تعريض الأطعمة مكشوفة للهواء.

د- الكشف الطبي الدوري على صانعي الأطعمة ومقدميها والقيام بعمل التحاليل البكتريولوجية للتأكد من خلوهم من ميكروبات الأمراض ومن سلامة صحتهم.

٥ - وسائل مكافحة التلوث الضوضائي

تنتقل الضوضاء من المصدر إلى المستقبل عن طريق وسط مادي، لذا يمكن التحكم فيها باستخدام ثلاث طرق:

أ- خفض المصدر: وذلك باستخدام آلات أقل ضجيجاً، وإبعاد المطارات والطرق السريعة عن المناطق السكنية، واستعمال آلات تنبيه أقل إزعاجاً.

ب- إعاقة الوسط: تنتقل معظم الأصوات في موجات تضغط وتخلل، ومن خلال الأجسام بتذبذب جسيماتها استجابة لذبذبات موجات الصوت وتحدث رنيناً، لذا من الممكن تركيب آلات الصناعة على قواعد من المطاط أو اللباد تقل حركتها وهديرها، ويمكن استخدام مواد ماصة للصوت أو تركيب حواجز أو عواكس صوتية بين الآلات.

جـ- حماية المستقبل: عندما نضع أيدينا على آذاننا نحمي أنفسنا تلقائياً ضد الضوضاء، ويمكن وضع أغطية واقية للإذن فتتخفف شدة الصوت بمقدار نحو ٥٠ ديسيبل، وهو ما يخفض صوت الطائرة عند إقلاعها إلى ما يقرب من صوت المكينة الكهربائية أو الخلاط الكهربائي.

المقترحات:

- ١- لعل من أهم الخطوات في حل هذه المشكلات لأبد أن يعم السلام على الأرض وذلك عن طريق نشر تعاليم الدين الإسلامي.
- ٢- إن الدين الإسلامي يأمر بتعمير الأرض وليس دمارها والإسلام دين محبة لكل الشعوب وليس دين حرب وقتال كما يدعي الغرب.
- ٣- تعود هذه الكوارث على مر السنين إلى الدول المعتدية وهي السبب في تدمير البيئة باختراعاتهم وأسلحتهم التي تدمر كل شيء وهذا يستلزم المطالبة الدائمة بالحفاظ على البيئة.
- في الغرب هم الذين يتصارعون في إنتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والأسلحة النووية فهم يمنعون أي دولة تمتلك هذه الأسلحة ويفرضون الحظر عليها ونحن معهم في هذا ولكن لأبد أن يبدأوا بأنفسهم في عدم استخدامها والتقليل من آثارها.
- ٤- لقد ألقت أمريكا على أفغانستان قنابل تمتص الهواء من الكهوف واستخدمت أسلحة دمار شامل على العراق لغزوها ويقولون إنهم يفعلون ذلك لأنهم يريدون لبلادهم الأمن والسلام ولا يريدون ذلك لباقي الدول ويدعون بأنهم دول متقدمة وهم متقدمون في الدمار والخراب ودمار كل شيء بعيد عنهم.
- ٥- إن هذا يستلزم تفعيل اجتماعات قمة الأرض للحفاظ على البيئة ونشر كل ما هو جديد في أساليب الحفاظ على بيئة نظيفة وآمنة لكل البشر ومساعدة الدول النامية في تحقيق ذلك.

٤. ٧ أمثلة عن الحروب والصراعات وآثارها على البيئة

- الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على مصر (تأثير الحروب على الموارد الزراعية والموارد الحيوانية).

- آثار حرب الخليج الثانية.

- الاحتلال الصهيوني وأثره على إفساد البيئة الفلسطينية.

- الحرب على البيئة في لبنان.

- الحروب الأهلية في الصومال.

- الحرب على العراق وتأثيراتها على البيئة.

- إسرائيل وإفساد البيئة في العالم.

(الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على مصر)، تأثير الحروب على الموارد الزراعية والحيوانية:

لقد عانت الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية كثيراً من عدة مجاعات وحاولت وكافحت كثيراً لزيادة الإنتاج الزراعي حتى يتناسب مع النمو السكاني العارم والحاجة الملحة للغذاء.

وكما أن الحروب أثرت على التربة والماء فإن الأضرار سوف تعم على الزراعة وكذلك الأضرار التي سوف تنتج عن نزول الأمطار الحمضية ما سيؤثر على الأمن الغذائي للشعوب التي تحدث على أرضها الحروب.

ومصر من أكثر الدول التي تضررت من هذه الحروب، فنهاية الحرب العالمية الثانية تركت وراءها كارثة في منطقة العلمين التي كانت مسرحاً لحرب خلفت وراءها كارثة الألغام التي بلغت ١١٤٠ حقلاً منتشرة تحت

سطح الأرض ففي مساحة ٨٠ كيلومتر مربعاً بذرت هذه الألغام. (وزارة البيئة: مصر: ٢٠٠٤م). وتعد هذه المنطقة أكبر خسارة لمصر لوجود أكثر من مليون فدان صالحة للزراعة وتربتها من أجود الأراضي الصحراوية، فضلاً عن وجود ١٩٠ بئر مياه عذبة ومياه أمطار موجودة في هذه المنطقة، ولا يستطيع أي إنسان أن يطأ هذه الأرض ليستزرعها أو يستفيد من آبار المياه.

ويوجد مشاريع كثيرة في هذه المنطقة قد جمدت بسبب هذه الألغام علماً بأن هذه الحرب لم يكن لمصر بها ناقة ولا جمل بل خلفت ألغاماً وفقدان منطقة من أخصب أراضي مصر.

وكان من المتوقع إنشاء مشروع تربية ٦٠ ألف رأس أغنام على المراعي الطبيعية في هذه المنطقة خلاف المشروعات الأخرى.

وأثرت الحروب على الموارد الزراعية والحيوانية وكذلك الأمن الغذائي وحدثت من توفر الغذاء وخاصة في الدول النامية ومنها مصر بالطبع.

آثار حرب الخليج الثانية

لقد نجم عن حرب الخليج الثانية كارثة بيئية فعلية على دولة الكويت ودول الخليج العربي جميعاً تمثلت في قضايا أربع هي: (الأمم المتحدة: ٢٠٠٣م).

١ - تلوث مياه الخليج بالنفط.

٢ - تلوث الهواء من احتراق آبار النفط.

٣ - تلوث التربة بالحركة العسكرية والألغام.

٤ - تلوث الغلاف الجوي بالطيران والصواريخ، فأثر تكثيف الغارات الجوية للقوات المتحالفة ضد الجيش العراقي، عمد هذا الأخير إلى ضخ النفط بكميات كبيرة من بعض الآبار؛ حيث تكونت بحيرات نفطية واسعة امتدت آلاف الكيلومترات مهددة شواطئ الخليج بكارثة محققة تتمثل في:

أ- تسمم الطيور البحرية والأسماك والأعشاب والأحياء الدقيقة والشعاب المرجانية في القاع.

ب- تلوث مياه الخليج؛ وبالتالي المياه المحلاة رغم زيادة المرشحات عليها. ذلك أن البترول مادة غنية بالعناصر والمركبات. وكثير منها يذوب في الماء، وبعضها يتحلل في ضوء الشمس ويتحول إلى مواد سامة.

من ناحية أخرى أحرقت القوات العراقية عند انسحابها من الكويت نحو ٧٣٢ بئراً للنفط أي ما نسبته ٨٥٪ من الآبار الكويتية، فتتج عن ذلك:

أ- تلوث الجيوب آلاف الأطنان من السناج الأسود المحمول على غاز ثاني أكسيد الكربون مصحوباً بغازات أخرى سامة وضارة بالصحة.

ب- ارتفاع نسبة أمراض الحنجرة والصدر والجهاز التنفسي والعيون خاصة عند الأطفال.

ج- الخسارة الاقتصادية الكويتية من عمليات إطفاء الحرائق.

د- تكثف الأمطار الحمضية.

هـ- سقوط أمطار سوداء لم تعرف سابقاً في إيران والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في غير موسم الأمطار.

أما الغارات الجوية فقد أحدثت خلخلة في الهواء؛ ما أدى إلى إحداث موجات تصادمية، كما أحدثت غازات احتراق كبيرة الحجم وشديدة الحرارة شكلت ظروفاً ملائمة للتفاعل مع غاز الأوزون وتحويله إلى الأكسجين ما يحدث ثقب الأوزون؛ وعليه فإضافة إلى فتكها بعشرات الآلاف من البشر وتشويهها لمئات الآلاف، فإن حروب اليوم تضر وتسمم الملايين الذين كتبت لهم السلامة من جراء تلويثها للبيئة.

الاحتلال الصهيوني وأثره على فساد البيئة الفلسطينية

بلغ عدد المستوطنات حتى الآن على الأرض الفلسطينية ٣٤٦ مستوطنة، وهي موزعة كالاتي: ٢٦ في قطاع غزة قبل تفكيكها، و ٣٢٠ في الضفة الغربية، وهناك ٥٥ مستوطنة إسرائيلية تصنف كمستوطنات زراعية، وكلها ترمي بمخلفاتها على الأرض الفلسطينية، وبسبب الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية نجد أنه قد تم تجريف وإزالة ٩٥٪ من الغابات الفلسطينية، وتدمير ١١, ٦٨ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى تجريف وتدمير ٣٠ ألف دونم من الأراضي المجهزة للزراعة الحقلية، وتم تدمير ١٥, ٢٠٨ دونم تم تجريفها بسبب الجدار الفاصل حتى الآن، وهذا العدد أثناء انتفاضة الأقصى فقط، أما ما قبل ذلك فقامت القوات المحتلة بالاعتداء على ٠٠٠, ٤٤ دونم.

ويمارس الاحتلال الصهيوني العديد من الإجراءات تجاه موارد المياه الفلسطينية من إقامة المستوطنات فوق مناطق المياه الجوفية فيها عالية الجودة، وكذلك بناء عدد من السدود الصغيرة لحجز المياه السطحية للأودية، ومنعها من الوصول إلى الأراضي الفلسطينية، مع حفر سلسلة من الآبار الإسرائيلية

على الحدود الشرقية لمحافظة غزة وهدم أكثر من ٢٨٨ بئراً فلسطينياً، وتدمير خزانات المياه، وتجريف شبكات الري، وعزل عدد كبير من الآبار بسبب إقامة الجدار الفاصل، أي ما يقرب من ٨٥٪ من المياه الفلسطينية الموجودة الآن في الخزانات الجوفية للضفة الغربية تستغلها إسرائيل، وتشكل ٢٥٪ من كمية المياه الإجمالية التي تستهلكها، (أبو صفية: ٢٠٠٤م: ٨).

إن الاحتلال الصهيوني يستخدم الآن أكثر من مليون طن من المادة الخطرة سنوياً بتركيزات عالية في المناطق الصناعية، وتكمن الخطورة في الدفن غير القانوني للنفايات، ومن أشهر هذه الحوادث: حادثة تهريب عدد من البراميل التي تحتوي على مواد سامة إلى خان يونس، بالإضافة إلى دفن كثير من النفايات الصلبة في نفس المنطقة، وخلال فترة انتفاضة الأقصى دفنت إسرائيل نحو ٥٠ ألف طن من النفايات في مستوطنات قطيف بالقرب من دير البلح، (أبو صفية: ٢٠٠٤م: ٩).

كما تم نقل العديد من الصناعات إلى المستوطنات الإسرائيلية في محافظات الضفة الغربية ويوجد على الأقل ٢٠٠ مصنع إسرائيلي في الضفة جميعها ملوثة للبيئة بصورة خطيرة، فهذه المصانع ينتج عنها مياه صرف صحي صناعية تساوي ١٨ - ٤٠ ألف متر مكعب يومياً من المياه العادمة الناتجة عن هذه المصانع تحتوي على الكثير من المواد السامة، (أبو صفية: ٢٠٠٤م: ١٠).

الحرب على البيئة في لبنان

تأثرت البيئة اللبنانية خصوصاً منذ عام ١٩٧٥م، تأثيراً مباشراً بالعمليات العسكرية والصراعات الداخلية، والاجتياحات الإسرائيلية

المتتالية، ونتج الضرر البيئي عن التدمير المباشر بالنيران والانفجارات وشق الطرق العسكرية، ومن تدمير غير مباشر نتيجة الفوضى التي عانتها البلاد، وكان لاستمرار الحرب اللبنانية، وتمزق البلد إلى مقاطعات شبه مستقلة آنذاك أثر سلبي وعميق على البيئة، كما أدى عجز الحكومة عن السيطرة على المواطنين إلى تفشي الأعمال غير المشروعة مثل: استيراد النفايات السامة، ونهب المواقع الأثرية، وإنشاء أبنية من دون رخص أو هندسة ملائمة، وتغيير وجهة استخدام الأراضي، وأسفر نزوح السكان من مناطق النزاع عن إخلاء بعض الأراضي وإهمالها من جهة، وازدحام مناطق الاستقبال من جهة أخرى، وكانت النتيجة في كلتا الحالتين تدمير البيئة الطبيعية.

لقد كانت الحرب سبباً مهماً في تدمير البيئة الطبيعية اللبنانية، فالغابات احترقت بالنيران والقذائف، والزراعة أهملت لهجر الأراضي، والتحاق الشباب بالمليشيات، وشبكات المياه دمرت بإصابات مباشرة، في بيروت مثلاً دمرت الحرب ٦٠٪ من موارد المياه، وأدى تلف الشبكة إلى إهدار مياه الشرب واختلاطها بمياه المجاري أحياناً، وتعذر التنقية أحياناً أخرى، وقدرت كلفة إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع المياه في لبنان بنحو ٤٥٠ مليون دولار أمريكي.

وتدفقت المياه المبتذلة والنفايات الصناعية السائلة إلى الأنهار والجداول والأودية والآبار وقنوات المياه الجوفية فلوثتها وهددت صحة الإنسان، كما أدى رمي النفايات المنزلية والصناعية عشوائياً وفي مكبات غير سليمة إلى تلوث التربة والمياه الجوفية.

وتم تدمير معامل معالجة المياه بسبب القصف أو البناء غير المكتمل، وفي المناطق الساحلية تم تحويل معظم المجاري ودفع النفايات الصناعية إلى

البحر مباشرة، فازدادت حدة التلوث البحري، كما أن رمي النفايات على الشواطئ شوه البيئة الطبيعية، ونشر التلوث، وهدد صحة الناس، وحرّمهم من السباحة والاستجمام. (وزارة البيئة اللبنانية: ٢٠٠٣م: ٢٧).

الحروب الأهلية في الصومال

شهدت الصومال حرباً أهلية ضارية عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢م، اقترن بها حدوث مجاعة قضت على ٣٥٠ ألف صومالي خلال هذه الفترة وحتى منتصف عام ١٩٩٣م. وقد كان السبب المباشر للنزاع هو التكاثر على السلطة بين زعماء القبائل. ولكن هناك من يرى أن النزاع قد اندلع أساساً بسبب نمط الزراعة، والتنمية غير المتوازنة قد أدت إلى إزكاء النزاعات بين الرعاة والمزارعين حول السيطرة على مصادر الحياة والمراعي، وكان ذلك كله يسير في اتجاه توسيع دائرة الشقاق والصراع بين زعماء القبائل حتى سقطت البلاد في أتون الحرب الأهلية المستمرة حتى العام ٢٠١٢م.

الحرب على العراق وتأثيراتها على البيئة

فرضت الحرب الأخيرة على العراق وتداعياتها الوخيمة أن تدفع البيئة ثمناً باهظاً بالهواء والتربة والمياه ودمار للأرض والمناخ، فقد سببت تفكيك التركيبة الاجتماعية للبيئة العراقية بسبب القمع والاضطهاد والفقر والعنف والبطالة، وطبيعة العلاقات العائلية.

كما زادت حرب العراق الأخيرة من الدمار الذي لحق بالبيئة خلال الثلاثين سنة الماضية، منذ حرب العراق مع إيران عام ١٩٨٠م، ومن بين مخاطر الحرب الواسعة: التدهور الحاصل في البيئة، فقد أدى انقطاع التيار

الكهربائي وقلته إلى توقف عمل مصافي المياه ومجاري التصريف، وهذا أدى بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة المزمنة والمعدية وتلوث البيئة. وأدى توقف مشاريع الري إلى ازدياد الملوحة وقلّة الإنتاج الزراعي، هذا بالإضافة إلى قلة مياه الشرب الصالحة وتسبب دخان نيران حقول النفط وإحراق النفط في الخنادق أثناء الحرب في تلوث الجو والتربة، وزاد القصف بالأسلحة الثقيلة وزادت حركة القوات الكبيرة مستخدمة معدات وناقلات ضخمة من التدهور الحاصل في تركيبة البيئة الأيكولوجية والأراضي الزراعية، أما اليورانيوم المنضب المستخدم في الأسلحة، فمعروف عنه تلويثه للبيئة، وأدت الفوضى وسرقة ممتلكات الدولة أثناء وبعد الحرب مباشرة إلى انتشار المواد المشعة الملوثة ووقوعها في أياد لا تعرف مدى خطورة هذه المواد. (فاروق: ١٩٩٧: ١٢٩ - ١٣٠).

وفي دراسة حديثة منشورة عن مسؤولية الاحتلال الأمريكي عن الإضرار بالبيئة العراقية خلال فترة العدوان التي تعرض لها عام ٢٠٠٣ أوضح أن الحرب لم تفرق بين الأخضر واليابس بل استخدمت خلالها أبشع أنواع الأسلحة الفتاكة ما كان له أشد التأثير في تدمير البيئة العراقية منها: (بشير، ٢٠١١، ص ٧٤).

١ - تلوث البيئة الأرضية

ويقصد به الدمار والفساد الذي يصيب الأرض فيغير من خواصها وصفاتها ويغير من تراكيبها ما يجعلها تؤثر سلباً على من يعيش فوق سطحها من إنسان وحيوان ونبات. منها استخدام الناقلات والمعدات والعربات التي جابت الأراضي العراقية من شمالها إلى جنوبها هذا بالإضافة إلى المخلفات وجميعها عمل على تلويث البيئة العراقية.

كما أن للتفجيرات الضخمة تأثيرها على التربة وتلوث التربة الذي أثر على خصوبة وضعف إنتاجها الزراعي هذا بخلاف استخدام الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة المحرمة المؤثرة على البيئة مثل الفوسفور الأبيض وغيره.

٢ - تلوث الهواء

وربما كان استخدام قوات التحالف القذائف المغلفة باليورانيوم المنضب بما لها من إشعاعات أصابت البيئة الهوائية، بل استخدم الجيش الأمريكي أيضاً عدداً من القنابل العنقودية وقنابل النابالم بما لذلك من تداعيات سلبية عديدة مؤثرة على كافة مجالات الحياة وتمتد آثارها لآلاف السنين وتمتد لأجيال متعددة لا يعلم مداها إلا الله.

٣ - تلوث الماء

ويعد الماء ملوثاً إذا تغيرت خصائصه الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية بطريق مباشر أو غير مباشر بسبب نشاط الإنسان حيث تصبح هذه المياه أقل صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها مثل الشرب والاستخدام المنزلي والصناعي والزراعة... وغيرها.

ويشير مراقبون إلى أن المصادر المائية في العراق تعرضت للتلوث بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمختلف أنواع الأسلحة وضرب آبار النفط والتي تسربت نسبة كبيرة منها إلى الأنهار.

ولم تسلم المياه الجوفية من التلوث والذي نجم عن قيام القوات الأمريكية بدفن مستمر في الأراضي القريبة من معسكراتها وفي بعض الأحيان البعيدة

عنها، هذا كما أشار بعض الباحثين إلى أن ما أصاب الثروة السمكية من تلوث سيبقى لعشرات السنين القادمة (بشير، ٢٠١١م، ص ٧٨).

إسرائيل وإفساد البيئة في العالم

تصدر إسرائيل الخراب والدمار والفساد البيئي للعالم، حيث إن هناك دلائل مؤكدة تشير إلى أن مفاعل ديمونة الذي يعده الإسرائيليون أهم منشأة نووية لديهم، دخل في مرحلة الخطر الاستراتيجي بسبب انتهاء عمره الافتراضي حيث إنه يعاني من أضرار جسيمة بسبب الإشعاع النيتروني الذي يتمتع بقدرات هائلة على الاختراق، ويحدث أضراراً جسيمة بمبنى المفاعل، فالنيوترونات تنتج فقاعات غازية صغيرة داخل الدعامات الخرسانية للمبنى، ما يجعله هشاً قابلاً للتصدع. وقد أصبح قديماً، «نحو ٥٠ عاماً»، وتآكلت جدرانه العازلة، كما أن أساساته قد تتشقق وتنهار محدثة كارثة نووية ضخمة، وعلى الرغم من استبدال بعض الأجزاء من المفاعل إلا أنه أصبح قبلة موقوتة تنذر بخطر بيئي فادح في المنطقة بأكملها، والشيء المخيف للعالم جميعاً والعالم العربي والإسلامي هو أن تكون إسرائيل قد تخلصت من نفاياتها النووية في المناطق الفلسطينية وفي البحر المتوسط، وما يؤكد هذه المخاوف عدم خضوع المنشآت النووية الإسرائيلية لإجراءات التفتيش الدولية، لذلك فإن لهذه النفايات أخطاراً أخرى تهدد العالم أجمع وليس المنطقة العربية والإسلامية فقط وتنذر بخطر وشيك في يوم ما. (ايفن: ٢٠٠٤م).

وختاماً الأمن البيئي كان ولا يزال هاجس المجتمعات البشرية منذ قديم الزمن، ويمكن تعريف مفهوم الأمن البيئي على أنه (حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات

والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي).

ويمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة والمراقبة لكل الأنظمة والقوانين التي تجسد استراتيجية بيئية وطنية من شأنها تحقيق الأمن والرخاء والاستقرار في المنطقة، فمفهوم الأمن قديماً كان يشرح ويجسد حماية الأرض والحدود من العدوان العسكري الخارجي أو من مخاطر احتمالية حدوث حرب نووية فقط، لكن واقع الحال يشير إلى وجود تهديدات أخرى، لذا فإن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في عرف الدراسات الاستراتيجية بمصطلح أمن البيئة ويتناول واقع بحث مسببات هذه المنافسة على شراكة الموارد الطبيعية البيئية من جهة، ومن جهة أخرى دراسة تأثير هذه المخاطر والمشكلات البيئية في رفاهية المجتمع والتنمية الاقتصادية للدول بصفة عامة.

يمكن تلخيص أهم محاور المخاطر البيئية التي تهدد الأمن البيئي في (الزيادة المفرطة في استخدام الموارد الطبيعية وتلوث ونضوب العديد من هذه الموارد وأيضاً التغيرات المناخية الملاحظة جراء احتراق النفط والغاز والفحم، وكذلك الثقب الموجود في طبقة الأوزون بسبب انبعاث وتصاعد غازات تحتوي على مادة الكلور، إضافة إلى نقص الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات الخضراء مع قلة منسوب الأنهار المائية وتلوث مصادر المياه الجوفية، التي يعتمد عليها ما يقارب ثلث سكان الكرة الأرضية مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والأمراض الصحية الناجمة عن التلوث البيئي بجميع أنواعه)، وفي هذا الإطار نؤكد على:

١ - إن حماية أمن البيئة الساحلية والصحراوية من حوادث التلوث النفطي ومخاطر التسرب ورمي المخلفات والزيوت والتلوث البيئي

من مصادر الصرف الصحي والصناعي في البحر أو على الساحل، وكذلك على البيئة الصحراوية، حيث تكمن نوعية المخاطر في تأثير الإنسان والنبات والحيوان وكذلك مصادر المياه الجوفية، التي تلقي بظلالها على نقص معدل الثروة الحيوانية والنباتية وأيضاً احتياجات مياه الشرب، إضافة إلى المخاطر الصحية على الإنسان.

٢ - وقف جرف وقطع الأشجار الصديقة للبيئة من جراء التوسع العمراني السكني.

٣ - الاستفادة من علم وتطبيقات التخطيط والتصميم البيئي في التهيئة المستقبلية لتوجه الأمن البيئي من خلال اعتماد المعايير والمقاييس العلمية ذات العلاقة بالجودة النوعية في بناء وتدشين محميات بيئية أمنية في المناطق البرية أو الجبلية.

٤ - رصد ومتابعة مصادر وأنواع ومواقع الملوثات البيئية وعلاقتها بالمخاطر والأمراض الصحية للفرد والمجتمع من خلال تطبيق برنامج «استخدام نظام وتطبيقات المعلومات الجغرافية»، الذي يقوم بتحليل بيانات هذه الصور وترجمتها إلى خرائط جغرافية في المناطق المستهدفة توضح مواقع انتشار وكثافة وقياسات الموارد والمصادر البيئية الملوثة.

٥ - تفعيل الدور الرقابي والجزائي للمخالفات المتعلقة برمي ومعالجة النفايات الخطرة والكيمياوية لبعض المصانع والشركات في البحر والسواحل من خلال استحداث ما يعرف بقسم الشرطة البيئية التي تقوم بدور المتابعة الدقيقة ورصد وتحرير المخالفات الجزائية في هذا الخصوص.

٦- معالجة النقص الواضح لعدد الشركات البيئية المختصة بعمل الدراسات والمشاريع البيئية الخاصة بتنظيف الشواطئ والسواحل ومعالجة النفايات والعمل على منح الفرصة وتشجيع ترخيص دخول شركات وطنية جديدة للعمل.

٧- التوسع في تدشين مراكز دراسات وأبحاث حكومية تتناول تقديم الاستشارات والتثقيف والتوعية في مجالات البيئة بصفة عامة. وغيرها من الأنشطة المهمة التي تعمل على تحقيق الأمن البيئي في الدولة.

وهكذا تتضح التأثيرات المتعددة للتلوث البيئي وتأثيره على المجال الاقتصادي المؤثر بالتالي على حياة البشر وأمنه وسلامته.

الفصل الخامس الأمن الوظيفي

٥ . الأمن الوظيفي

يحظى الأمن الوظيفي في مجتمعاتنا العربية في الوقت الحاضر باهتمام بالغ وإن كانت الدول المتقدمة تدراسه وتتابعه منذ عقود طويلة، وربما لم يحظ الموضوع في منطقتنا العربية بالاهتمام سوى منذ الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر العام ٢٠٠٨م، وامتدت آثارها لدول العالم أجمع، وبدأ الحديث عن القلق الذي يصيب الموظف جراء إجراءات التقشف والحيفة التي انتهجتها العديد من المؤسسات والشركات نتيجة الأزمات والإفلاسات وتدني الأنشطة التجارية ما انعكس على مسيرة العديد منها وكان المردود هو الطرد أو الفصل أو الاستغناء أو خفض المرتبات.

هذا وكانت العديد من الشركات والمؤسسات الكبيرة في الوطن العربي وبعض الجامعات والكليات قد تدارست الموضوع وظهرت بعض التعليقات الفردية عن الأمن الوظيفي خاصة ارتباطها بظاهرة الاغتراب المؤسسي والذي كان مجال اهتمام علماء الاجتماع ولا سيما أولئك المعنيين بعلم النفس الاجتماعي خاصة وأن هاتين الظاهرتين تلقيان بظلالهما على درجة جاهزية المؤسسة.

كما طرح الأمر في العديد من الجامعات والكليات الأكاديمية من وجهة نظر البحث عن زيادة الإنتاجية في إطار العلاقة بين الموظف والإدارة أو المؤسسة وأهمية تحقيق الرضا الوظيفي بهدف زيادة الربحية والإخلاص في العمل.

وقد ظهرت أهمية الأمن الوظيفي عقب التظاهرات الشعبية التي اجتاحت غالبية الدول العربية منذ أواخر شهر ديسمبر ٢٠١٠م، بدءاً من تونس وامتدادها شرقاً حتى وصلت إلى دول عربية خليجية وغرباً حتى المغرب وموريتانيا وكان من ضمن أهم مطالبها مواجهة الفقر والبطالة علاوة على باقي المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وكان

أهم ما أقره زين العابدين بن علي الرئيس التونسي المخلوع هو إقراره ٣٠٠ ألف وظيفة خلال فترة الأزمة وفي سلطنة عمان وعد السلطان قابوس بخلق ٥٠ ألف فرصة عمل للمتظاهرين وكذلك كان مطلب ثوار ٢٥ يناير في مصر التي وصل حد الفقر فيها إلى نحو ٤٠٪ من سكان مصر في إطار وعود زائفة بخلق فرص عمل، وهكذا كانت مطالب كل الثوار في الدول العربية فقد كان الأمن الوظيفي أحد أهم ما يقلق الثوار في أنحاء الوطن العربي في ظل عدم تحقيق عدالة اجتماعية وزيادة الأغنياء غنى والفقراء يزدادون فقراً من خلال مزيد من الاختلاسات والفساد وتهريب ونهب الأموال في الدول العربية ما زاد من انتشار البطالة في المنطقة العربية.

هكذا يتضح لنا مفهوم الأمن الوظيفي وأهميته كمصطلح جديد على الدول أن تدفع ثمنه من خلال ثورات عارمة اجتاحت دولاً عربية ونجحت في بعضها في تغيير الأنظمة السائدة بها حتى يشعر المواطنون بأمنهم ومنه الأمن الوظيفي العنصر الرئيس في تحقيق الأمن والاستقرار حيث لا يتصور أحد تعرض الموظف للفصل التعسفي أو باحتمال الاستغناء عن خدماته وهو ما يشكل تهديداً للحياة في المنطقة العربية.

ونستعرض الموضوع هنا من خلال العناوين الرئيسة التالية:

- الأمن الوظيفي: التعريف والمفهوم.
- الأمن الوظيفي والقلق الوظيفي.
- الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية.
- جهود تحقيق الأمن الوظيفي.
- الولاء الوظيفي.

٥ . ١ الأمن الوظيفي : التعريف والمفهوم

عندما يشعر المواطن بالأمن والاستقرار فهذا يجعله يعيش حياة كلها رخاء وأمن في ظل قيادة رشيدة وفي ظل ظروف وعوامل تسعى إلى تواصل هذا العطاء الجميل وأمن المواطنين وأمن الوطن الذي تشهده هذه البلاد والخيرات الوفيرة من أجل بناء قاعدة اقتصادية متطورة وتأمين حياة أفضل للمواطنين (جريدة عكاظ: ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٦ م).

يأتي هذا في ظل مظاهر يعاني منها البعض وهي الأمن الوظيفي مثل:

- ١ - إقصاء وإبعاد موظفين ما بين وقت وآخر لأسباب لا معنى لها.
- ٢ - بعض توجهات الإدارات وأساليب التعامل غير المرضية من وجهة نظر الموظفين.
- ٣ - إصرار عدد من الجهات والقطاعات في وضع بعض الكفاءات في مواقع بعيدة من التخصص أو عدم القدرة على التعامل معها تمثل معاناة لهم.

هناك عدد من الموظفين في القطاع العام أو الخاص يملكون مهارات وقدرات في مجالات عدة ولهم باع وشأن ومن خلال تغييرات إدارية يأتي المدير الجديد أو التوجه الجديد للإداري بخطوات يزعم أنها متجددة وتكون هناك تغييرات يكون لها تأثير وتغيير:

- ١ - وقد تدخل العلاقات الشخصية في تقريب هذا دون ذلك.
- ٢ - أو أن أحدهم ذو خبرة سنوات طويلة في العمل بدون مقدمات يحل في مكان بعيد عن مهامه ودوره.

هذه الظاهرة قد تزداد إذا لم يكن لها تقييم أو تقدير للعطاء والإنجاز الذي يقوم طيلة هذه السنوات.

هنا من المسؤول عن هذا:

١ - ضمير المسؤول أم المشرف الإداري الذي يتطلب منه تقدير هذا في ظل العرف الإداري والمصلحة العامة.

٢ - أم من الرقابة والمسؤولية في الوزارات المختصة المسؤولية عن حماية هؤلاء بهدف تحقيق أمن وظيفي للمستقبل.

الشباب والأمن الوظيفي (جريدة الجزيرة: ٦ / ٣ / ٢٠١٠م)

عندما يبدأ الشباب في التفكير حول ما سيفعله في حياته المستقبلية وبعد انتهائه من المرحلة الجامعية، على سبيل المثال؛ فإنه سيجد أول خطوة في طريقه هي الاهتمام بالبحث عن طبيعة لاختيار زوجته وأم لأولاده، وإن كان ذا سعة فسيكون من ضمن ما يفكر فيه هو بناء أو امتلاك بيت ليضمه وأسرته، وقليل من الشباب من لا يضطر إلى ذلك النوع من التفكير؛ لأنه من أسرة ميسورة، ولكن معظم الشباب هم من النوع الأول أي يكافحون من أجل الحصول على رزقهم، وهم يشكلون شريحة واسعة من أبناء المجتمع، والذين يحتاجون إلى رعاية وتفهم لاحتياجاتهم، ومعاونة على تحقيق رغباتهم، ولا بد أن يوفر لهم من الإمكانيات ما يسانداهم في طريق حياتهم المستقبلية التي يريدون بناءها؛ فمن حق أي شاب وشابة من أبناء المجتمع أن يتمتعوا بدرجة مناسبة من الحياة الاجتماعية والمستوى المادي الذي لا يقل عن قرنائهم، ولا يوجد أي مانع منطقي إن توفر مستوى مادي أعلى، ولو بدرجة ما عن سواه، ولكن من غير المقبول أن نجبر الشاب على تقبل أدنى

درجة من مستوى المعيشة، كما لا يجوز وضعهم أمام الأمر الواقع المرير طالما أن في الإمكان توفير فرص للحياة أفضل، ومجالات للعمل أحسن من مجرد إجباره وإجبار صاحب العمل على تشغيله في مهن لا تليق به!.

لقد أصبح هاجس الآباء والأمهات والمصلحين المخلصين هو توفير فرص التعليم الجامعي المناسب أولاً، ثم فرص الوظيفة المناسبة ذات الراتب المجزي، ولم يكن في الحسبان أن يأتي يوم يصبح الهم الوظيفي والمعيشي هو الشغل الشاغل للجميع صغاراً وكباراً.

صحيح أن العمل الشريف، مهما كان مستواه ونوعه، ليس بعيب، طالما أن المرء يكسب من ورائه لقمة العيش الكريم الحلال بكرامة، ولا يضطر إلى مد يديه طلباً للمعونة.

إن أكبر مشكلة تواجه الشباب اليوم، وربما في المستقبل القريب والبعيد، هو عدم توفر الأمن الوظيفي في أى مكان عمل غير المؤسسة الحكومية؛ فجميع مؤسسات القطاع الخاص ليس لديها هم سوى تحقيق أكبر عائد من الربح، لمصلحة صاحبها، أو أصحابها، ولو على حساب العاملين، وعلى أكتافهم المنهوكة؛ فهم مجرد عمال أو موظفين، وليس لهم إلا الراتب الشهري الذي قد لا تزيد علاوته السنوية على بضعة ريالات لا تسمن ولا تغني من جوع في ظل الغلاء الفاحش الذي يزداد يوماً بعد يوم، ناهيك عن استنزاف جهودهم وأوقاتهم بالدوام الصباحي والمسائي مقابل راتب متواضع، في حين أن الوظيفة الحكومية، مهما كان راتبها، فهو مضمون من قبل الدولة؛ لأنها تتعامل مع الموظف باعتباره ابناً لها، وفرداً من رعاياها، وهي تشعر بالمسؤولية التامة تجاهه، أما القطاع الخاص فهو لا ينظر إلى الموظف إلا من منظار ضيق جداً؛ فهو مجرد طاقة لا بد من استنزافها بأي طريقة، وفي أي

وقت، دون أي رؤية إنسانية أو نظرة اجتماعية، كما أن الموظف قد يفتقد الأمن الوظيفي بعد نهاية خدمته، أو فصله من العمل، وهو ما يدفع بالاهتمام بالأمن الوظيفي خاصة للعاملين في القطاع الخاص.

وفي دراسة ميدانية أجريت على بعض الأجهزة الحكومية في مدينة جدة أوضحت أن الإدارة أولاً وقبل كل شيء نشاط إنساني، وبالتالي فإن اعتمادها ينصب على تحقيق مطالب الذاتية البشرية وتدعيم الدوافع والبواعث الشخصية، وذلك استناداً إلى بشرية الإدارة وحاجتها إلى المحركات البشرية وهي متعددة ومتنوعة.

ويمثل الأمن الوظيفي أحد هذه المحركات التي يمكن للإدارة زيادة الكفاية وإثارة الرغبة لدى الأفراد للقيام بأعمالهم على نحو أفضل. وقد عملت أنظمة الخدمة المدنية في المملكة العربية السعودية على تدعيمه، وتوفيره لموظفيها بهدف طمأننتهم على وظائفهم وأعمالهم في الحاضر والمستقبل وتحفيزهم على العمل.

ولكن قد تظهر بعض السلبيات فتحد من فعالية الأمن الوظيفي الأمر الذي ينعكس على أداء الأجهزة الحكومية. وتتمثل هذه السلبيات من خلال الاستخدام السيئ لعناصر الأمن الوظيفي من قبل الموظف العام أو من قبل الإدارة. وللتأكد من صحة هذا الافتراض كان لابد من التعرف على عناصر الأمن الوظيفي والوقوف على نواحي القصور فيها وبالتالي العمل على زيادة فعاليتها بغية تحسين الأداء ومساعدة الموظفين على الشعور بالأمن والاستقرار الوظيفي، وقد اشتمل البحث على جانبين: جانب نظري، وجانب ميداني.

وركز الجانب النظري على مفهوم الأمن الوظيفي والدراسات العربية والأجنبية إلى جانب عرض لحقوق الموظف العام المادية والعلمية والمعنوية وواجباته الوظيفية.

كما اشتمل ذلك الجزء على عرض موجز لمفهوم الإنتاجية بصفة عامة ومفهومها في القطاع الحكومي، إلى جانب معوقات الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، واختتم هذا الجزء بدراسة أخلاقيات وقيم الوظيفة العامة من خلال منظور الخدمة المدنية المعاصرة والنظام الإسلامي.

أما الجانب الميداني، فاستهدف منه التعرف على نواحي القصور في بعض عناصر الأمن الوظيفي، إضافة إلى التعرف على أهم الأسباب للالتحاق بالوظيفة العامة، وقد تم تصميم استقصاء لجمع المعلومات المطلوبة وزع على موظفي الخدمة المدنية في بعض القطاعات الحكومية الخدمية.

ودلت نتائج البحث على:

معاناة موظفي الخدمة المدنية من العديد من المشكلات ذات الطابع المادي والمعنوي، والتي أثرت بشكل كبير على مستوى الأداء، إلى جانب غياب عنصر الجزاء الرادع في بعض الأجهزة الحكومية واتسام مفهوم الأمن الوظيفي بالمعنى المادي له.

كما انتهى هذا البحث بمجموعة من التوصيات لتدعيم الأمن الوظيفي وزيادة فعاليته، ومساعدة الموظفين على تحقيق مطالبهم وحقوقهم ليتسنى لهم القيام بدورهم في دفع مسيرة التنمية بالسرعة المرغوبة وإعادة الثقة بين الجهاز الحكومي والمواطنين.

وفي دراسة أعدتها أكاديمية سعودية من جامعة الملك فيصل بالدمام عن العمل الناجح في المؤسسات الأكاديمية أوضحت أن العمل بالجامعة وكيانها ونجاحها لا يقتصر على الأكاديميين والأساتذة فقط إنما يمتد لأطعم العمل الأخرى والتي يعزى نجاح الجامعة إلى جهودهم مع الأساتذة.

ولكن كانت الملحوظة من الأكاديمية التي أعدت الدراسة أوصت ببعض المقترحات للاهتمام بالعاملين في هذه القطاعات منها مثلاً: تثبيت العاملين على بند الأجور وأهمية تخصيص وظائف إدارية للكادر العامل بكلية الجامعة فالكثير منهم وهم وافدون في الغالب يعملون لسنوات بهمة ونشاط دون حصولهم على حقوق كالتى تحصل عليها مواطنة سعودية تعمل كإدارية في إحدى كليات الجامعة إذ تشاهد هذه الموظفة دون أي أمل في تحسين وضعها.

وخلصت إلى أن انعدام الأمن الوظيفي ترك في نفوس العاملات والعاملين على حد سواء الكثير من الأسى في كليات الجامعة وأكدت في ختام الدراسة أن العمل الناجح في المؤسسات الأكاديمية لا يتحقق فقط بتفوق أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها بل بتفوق الكادر الإداري في الوقت نفسه. وهو الذي يتطلب تحقيق الأمن الوظيفي لكل عامل وموظف على السواء.

الأمن الوظيفي لموظفي الدولة

في ورشة عمل أجريت في سوريا بعنوان: «الأمن الوظيفي» لموظفي الدولة بهدف توضيح أنه لا يمكن لأي مؤسسة أو شركة أن تسعى للنجاح ما لم يتحقق عندها الأمن الوظيفي وبنسب عالية وبالتالي فمهما كانت الخبرات في مجال العمل، إذا لم يتحقق الأمن الوظيفي ولو بنسبة معقولة سيؤدي إلى مخرجات سيئة وفي حديث لرئيس الجمعية التي عقدت بها الورشة قال: «الأمن الوظيفي» شيء أساس في نجاح أي مؤسسة أو شركة، وهنا يتحدث عن أنواع الأمن الوظيفي، فيقول: «ينقسم الأمن الوظيفي إلى ثلاثة أنواع:

الأول: وهو ما يعرف بـ «الأمن النفسي» حيث يعمل الموظف دون قلق، مع شعوره بالدعم من قبل المدير في حال كان يعمل بشكل صحيح».

ويتابع: «أما النوع الثاني فهو «الأمن المهني» والذي يتوجه إلى كل موظف يعمل بشكل جدي، ومتقن لعمله، ومع هذا يمكن لهذا الموظف أن يقع في أخطاء غير مقصودة، عندها يجب أن يشعر الموظف بأن هذا الخطأ غير المقصود لن يكون تهديداً له، وأن لا يكرره».

أما النوع الثالث: فهو ما يسمى «أمن المعلومات» حيث يتضح من خلال «أمن المعلومات» المحافظة على سرية العمل والوثائق، والمستندات الخاصة بالوظيفة، وعلى الأخص عندما تكون هذه البيانات مخزنة إلكترونياً، وهنا يجب حمايتها من «الفيروسات» وكل ما يهدد هذه المعلومات.

هذا وقد عقدت الورشة تحت رعاية محافظ «حماة» وبحضور جميع مدراء الإدارات المحلية، والمؤسسات الحكومية.

وحول الفئة المستهدفة من هذه الورشة، قال: «كل المدراء في القطاعين العام والخاص مدعوون للحضور، وسيتم تعميم من قبل السيد محافظ حماة إلى جميع الشركات والمديريات، بالإضافة إلى الدعوات الخاصة».

وعن وجه الاستفادة من الورشة أوضح المسؤول عنها أن الاستفادة تتحقق عندما يستطيع المدير أن يزرع الطمأنينة لدى الموظف لكي يعمل بكامل نشاطه وإخلاصه وبالتالي ستكون النتائج ايجابية وستعود بالفائدة على المجتمع والمواطن على حد سواء.

الأمن الوظيفي والصحة (صحيفة الأخبار الإلكترونية: ١/٩/٢٠٠٩م)

تشير الدراسات إلى أن التأثير السلبي للقلق الذي يشعر به المرء من احتمال فقدان وظيفته أو مصدر رزقه على الصحة أكثر من البطالة نفسها. وتؤكد على أن تأثير القلق في هذه الحالة هو في الواقع أسوأ من فقدان الوظيفة. وأوضحت الدراسات والتي ظهرت نتائجها من خلال الكيفية التي قيم فيها المشاركون صحتهم البدنية والعقلية أن الذين كانوا قلقين بصفة مستمرة على وظائفهم تدهورت صحتهم أكثر من نظرائهم الذين لم تساورهم مثل هذه الهواجس والمخاوف.

ورأت سارة بيرغارد الاختصاصية في علم الاجتماع في جامعة ميشيغن أن انعدام الأمن الوظيفي المزمن يسبب أذى يفوق ذلك الذي تسببه أمراض مثل ارتفاع ضغط الدم أو أضرار التدخين موضحة أن الإجهاد الناجم عن فقدان الأمن الوظيفي يمكن أن يكون مميتاً ويسبب حالات مرضية قد تقصر العمر كما توصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها:

أن التغييرات الجذرية التي حدثت في سوق العمل الأمريكية منذ العام ١٩٨٦ أضعفت الروابط بين أرباب العمل والعمال وغدت الإحساس بافتقار الأمن الوظيفي، وأوضحت عدة عوامل تلعب دوراً في هذا المجال مثل:

- استمرار الغموض حول المستقبل.

- الخشية من الفقر والبطالة.

وأضافت الدراسة أن الأمريكيين بحاجة لبعض الطمأنينة وراحة البال مثل:

- توفير التأمين الصحي لهم.

- استحقاقات التقاعد.

وغير ذلك وهذا قد يبدد مخاوفهم ويجعلهم يعيشون بشكل طبيعي.

الأمن والاستقرار الوظيفي

يعد الأمن والاستقرار الوظيفي من أهم عناصر وعوامل استقرار المؤسسات وتطورها وتطور أفرادها وبالتالي تطور أدائها وتحقيقها عوائد وأرباحاً عالية.

ومن حكمة نبي الله تعالى إبراهيم وقوة منطقته بعد أن أتم بناء الكعبة رفع يديه إلى الله تعالى قائلاً: ﴿... رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ...﴾ (١٢٦) (البقرة) فقد كانت دعوة سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام بالأمن مقدمة على الرزق لأن الأمن من أهم عناصر الاستقرار والطمأنينة... فكيف يهنا إنسان برزق دون أن يكون آمناً مطمئناً. وكيف سيكون شعوره بالسعادة وبنعم الله تعالى دون أن يشعر بالأمن... لا شك أن شعوره بالسعادة لن يكتمل ولن يذوق طعماً لشيء دون أمن واستقرار.

ويؤكد حديث رسولنا عليه الصلاة والسلام هذا المعنى في قوله: «من كان آمناً في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا» فقد قدم رسول الله ﷺ الأمن على الصحة والقوت أيضاً. وقال إن من اجتمعت له الثلاثة فكأنما حيزت له الدنيا بمعنى جمع كل الدنيا.

فالقلق وعدم الاستقرار وانتفاء الأمن الوظيفي يؤدي بلا شك إلى تراجع وفشل... إذ إن أهم عناصر الإنتاج - الأيدي العاملة - يجب أن يشعروا بالأمان والاستقرار، وقد أثار دهشتي إلى ما تم توفيره من إمكانيات ووسائل راحة ووسائل استقرار وأمن لموظفي واحدة من أهم الشركات ومحركات البحث على الإنترنت. فموظف قلق على رزقه ورزق عياله ولا يشعر بالأمان لا ينتج أبداً لأن همه على رزقه لا على أهداف واستراتيجيات المؤسسة وقد تجده لا يعرف استراتيجيات مؤسسته أو لا يلقي لها بالاً.

إن الأمن والاستقرار الوظيفي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالإنتاجية وتحقيق الربحية ويتناسب معها تناسباً طردياً فكلما شعر الموظف بالاستقرار والأمن الوظيفي كلما زاد إنتاجه وزادت العوائد والأرباح؟.

إدارة مستشفى الإسراء أولت هذا المبدأ اهتماماً كبيراً منذ بداية إنشاء المستشفى وتعمل جاهدة على إرسائه وتثيسته باتخاذ كافة الإجراءات التي تجعل أهم عناصر الإنتاج يشعر بالطمأنينة والاستقرار ولا أدل على ذلك من إنشاء صندوق القرض الحسن وصندوق الادخار واللجنة الاجتماعية والحوافز المادية والمعنوية التي تشعر الموظف أنه يعمل في مؤسسة تقدره وتحترمه وترغب في بقاءه ما دام فاعلاً مقبلاً على عمله منجزاً مؤدياً دوره على الوجه المطلوب، ونظرة سريعة على معدل نسبة الدوران الوظيفي لدى الموظفين مقارنة بغيرها من المؤسسات تعطينا انطباعاً واضحاً على هذا الاستقرار، كما أن ما تم إنجازه خلال السنوات الثماني من عمر المستشفى يعد بكل المقاييس إنجازاً رائعاً.

٥ . ٢ الأمن الوظيفي والقلق الوظيفي

فكرة الأمن الوظيفي

تقوم فكرة الأمن الوظيفي على رفع درجة الطمأنينة لدى الموظف على مستقبله الوظيفي، وإنهاء جميع صور القلق على ذلك المستقبل، ما ينتج عنه استحواذ أعمال الوظيفة على كامل الطاقة الفكرية للموظف، وعدم انشغال تلك الطاقة بأي أمور أخرى تنقص من الانشغال الأول، وتشكل معوقات لنتائجه.

مفهوم الأمن الوظيفي

إن مفهوم الأمن الوظيفي ليس بالأمر الواضح في كثير من مؤسسات القطاع العام على وجه الخصوص، إلا أنه نظراً لتوافق النجاح مع مقتضيات هذا الأمن الوظيفي فإنه عادة ما يكون مطبقاً - ولو بصورة نسبية وغير مباشرة - في مؤسسات العمل المختلفة.

ويعد الأمن الوظيفي من أهم ركائز النجاح في أي مؤسسة كانت، فلا توجد مؤسسة ناجحة وذات إنتاجية مرتفعة، إلا وكان الأمن الوظيفي متحققاً فيها ويتمتع به جميع موظفيها، والعكس لا يأتي إلا بالعكس، إذ إن عدم تحقق الأمن الوظيفي وتدني درجته في المؤسسة دائماً ما ينعكس على إنتاجية تلك المؤسسة ونجاحها، حتى وإن كانت تضم كفاءات عالية ومتخصصة في مجال عملها.

ومن هذا المفهوم نجد أن الأمن الوظيفي يشكل البيئة السليمة والمناسبة لإنتاجية جميع الطاقات الوظيفية، والشرط اللازم لتحصيل أعلى إنتاجية ممكنة من الكفاءات العاملة، لذلك فإن تحاشي تلك المقوضات، وتكريس درجة عالية من الأمن الوظيفي في المؤسسة يعد أمراً مهماً وجوهرياً للنهوض بمستوى الإنتاجية والاقتراب بها من مستوى يتناسب مع حقيقة الطاقات والكفاءات العاملة ضمن تلك المؤسسة.

تعريف الأمن الوظيفي

هو حاجة الفرد ألا يشعر بالخطر أو التهديد في عمله.

القلق الوظيفي:

شعور الموظف بأن وضعه في الوظيفة غير مستقر ويكون ذلك إما لأسباب داخلية بالموظف ذاته أو لأسباب خارجية. مثل:

١ - أسباب داخلية: كونه لا يعرف ماذا يريد من حياته الوظيفية.

٢ - أسباب خارجية: شعوره بأنه لا يحصل على حقه:

أ - كون الوظيفة ذاتها مؤقتة ووضع الموظف فيها غير مستقر.

ب - أو أن المناخ العام المحيط بالموظف يدفع للقلق.

ومن صور ذلك: إحباطات زملائه ورؤسائه له.

نذكر هنا بعض الأزمات المالية التي حصلت بالعالم منذ الأزمة المالية

العالمية عام ٢٠٠٨م، وتأثيرها على الأمن الوظيفي:

١ - في أوروبا فقد نحو ١٠٠٠ موظف أعمالهم حيث أعلنت مجموعة

ING الألمانية للتمويل والتأمين عن فصل سبعة آلاف موظف

لتوفير ١,٤ مليار دولار.

٢ - أعلنت شركة فيليبس الهولندية عن فصل ستة آلاف موظف من

مختلف فروعها في العالم، بعد أن سجلت خسائر تصل إلى ١,٥

مليار يورو وهي الخسارة الأولى التي تسجلها خلال ربع مالي منذ

عام ٢٠٠٣م.

٣ - في الهند أعلنت شركة كوروس للصلب والمعادن عن تقليص حجم

قوة العمل لديها بنحو ٣٥٠٠ موظف من إجمالي ٢٤ ألف موظف

وعامل ومنهم ٢٥٠٠ يعملون في بريطانيا.

٤ - إعلان شركة جنرال موتورز عملاق الصناعة الأمريكية التي

تأسست قبل ١٠٠ عام وتعد رمز القوة الاقتصادية الأمريكية

إشهار الإفلاس لحماية نفسها من الدائنين وأن أصولها تبلغ ٨٢

مليار دولار وديونها ١٧٢,٣ مليار دولار، يعمل في هذه الشركة

٩٢ ألف شخص في الولايات المتحدة وأنها مسؤولة بشكل غير مباشر عن ٥٠٠ ألف متقاعد ويوجد لها فروع في ٣٠ دولة وتؤثر هذه الأزمة على الفروع.

٥ - إعلان إفلاس شركة سابا للسيارات السويدية التابعة لشركة جنرال موتورز.

٦ - وفي دول الخليج ألقت الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها على إمارة دبي حيث شهدت إمارة المال والأعمال هزات عنيفة أقصت العديد من الوافدين ومنهم مغتربون أردنيون فيما جعلت الكثيرين في مهب الريح وعرضة للتسريح في أي وقت.

وقال تقرير لموقع منبر الرأي الذي تصدره صحيفة (الرأي) الحكومية وكتبه طارق الحميدي أنه لم تعد دبي إمارة الأحلام التي كانت في السابق المقصد الأول للباحثين عن جمع المال في الشرق الأوسط وكثير من دول العالم كما كانت في السابق بعد أن فقد الوافدون فيها الشعور بالأمن الوظيفي حين أصبحوا مهددين بالتسريح بعد أن نالت الأزمة المالية من كبرى شركاتها.

ويشكل الوافدون في مدينة دبي ما يقارب الـ ٨٠٪ من إجمالي سكانها جاءوا من كافة أنحاء العالم من أجل العمل فيها بعد أن شهدت الإمارة طفرة عقارية وتجارية عملاقة من خلال اعتمادها التجارة الحرة وتحرير اقتصادها من كل القيود حتى أصبحت مركزاً مهماً للمال والأعمال والتجارة والتصنيع في العالم.

وكانت شركة نخيل العقارية المملوكة لحكومة دبي قد سجلت في وقت سابق من العام ٢٠٠٩م، أكبر عملية تسريح للموظفين في القطاع العقاري لديها، بإعلانها الاستغناء عن ٥٠٠ وظيفة وهو ما يعادل ١٥٪ من العاملين فيها بعد تقليص بعض المشروعات جراء الأزمة المالية العالمية.

٥. ٣ الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية (الخافجي: ٢٠٠٦م)

الاغتراب المؤسسي

استحوذ موضوع الاغتراب على اهتمام العديد من علماء الاجتماع مثل Seeman 1959, Johnson 1973, Durkeheim 1959, Pearlin 1963. وقد أجمعوا على عده إحدى السمات الأساسية للإنسان المعاصر. لفكرة الاغتراب تأريخ طويل، حيث استخدمت بأشكال مختلفة من قبل العديد من المفكرين والكتاب في مختلف فروع المعرفة: الفلسفة، والاجتماع، وعلم النفس، والسياسة، والاقتصاد وعلم الدين. أطلق Hegel مصطلح الاغتراب على الإنسان بصفته كائناً اجتماعياً ليعبر به عن كل ما يحدث له من انفعالات، في حين عد Marx العمل أحد العوامل التي تؤدي إلى الاغتراب من خلال ما يثيره من صراع بين اهتمامات الفرد وحاجاته. أما Durkeheim فقد عبر عنه بالشذوذ عن قيم ومعايير الجماعة، ووصفه Seeman 1959 بخمسة أبعاد هي: فقدان القوى، وانعدام المعنى، وفقدان المعايير والقواعد المتحكمة بالسلوك أو العزلة والاغتراب عن الذات (الخافجي: ٢٠٠٦م).

فقدان الأمن الوظيفي

إن للأمن الوظيفي جوانب نفسية، واجتماعية، وتنظيمية واقتصادية تشكل في مجموعها حزمة دافعة لسلوك الموارد البشرية في العمل المؤسسي التزاماً، وأداءً، وبقاءً، وتفقاً وإبداعاً. إلا أن تهديد الأمن الوظيفي يقود إلى مظاهر سلبية منها فقدان الأمن الوظيفي والذي يمكن التعبير عنه بالآتي:

أ- فقدان الاستقرار الوظيفي: قد يكون بسبب ضعف إدارة الموارد البشرية أو بسبب غموض سياسات المؤسسة بالتعامل معها.

ب- التهميش والإقصاء: نوع من التحجيم الغاية منه تغييب دور الشخصية الناضجة والعاقلة بحيث تشكل قدراتها الأدائية كفاعل اجتماعي. أما الإقصاء فينصرف إلى استبعاد الموارد البشرية المميزة والقادرة على تحقيق إنجازات مميزة للمؤسسة.

ج- فقدان روح الالتزام، بسبب ضعف الولاء وغياب الإخلاص ومحدودية ربط نتائج الأداء بالحوافز والمكافآت.

د- فقدان الثقة وذلك بسبب البناء الوظيفي الخاطئ ما يؤكد عدم الاختيار الصحيح.

هـ- التحيز قد يكون سببه غياب المعلومات لدى الإدارة أو سيادة روح التملق والتزلف.

و- الانتهازية سمة ذميمة وهي من أنواع الشخصية التي تسبب إرباك عمل المؤسسة وتشويه صورتها وقد تسبب انهيار المؤسسة وموتها.

الجاهزية المؤسسية

تشير الجاهزية المؤسسية إلى تطلع المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية إلى ارتقائها لدورها الحضاري عربياً ودولياً في خدمة الإنسان في مختلف المجتمعات. أما أبعاد الجاهزية المؤسسية فهي:

أ- قيادة التغيير، يتحقق ذلك عندما تمتلك المؤسسة قدرات ومواهب ذات تأثير في مستوى استجابتها لتحديات التنوع في المعارف والتكنولوجيا والقيم.

ب- التميز بالأداء، الذي يتحقق من التزام المؤسسات ومكوناتها بتحقيق النتائج المتوقعة منها اجتماعياً، واقتصادياً وثقافياً تلك التي تسهم في إحداث نقلة نوعية حضرية.

ج- التفكير بالمكانة، تلك المكانة المؤسسة التي يرسم نوافذها العقل الاجتماعي عربياً وعالمياً حاضراً ومستقبلاً شريطة اعتماد المنطق في تكوين المكانة الحضرية بين مختلف المؤسسات.

د- قوة الاستقطاب، بمعنى امتلاك المؤسسة قدرات موضوعية وذاتية لتشخيص احتياجاتها من الموارد الملموسة والموارد غير الملموسة ثم تهيئة مصادر تأمين الحصول عليها واستئثار لخدمة مصالح المؤسسة والمجتمع العربي والعالمي.

هـ- المبادرة الريادية، بمعنى إطلاق الأفكار الذكية المبدعة والتي تؤهل المؤسسة للتعامل مع المشاريع الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية واعتمادها منهج التفكير الذي يؤدي لتقليل الفجوة الحضارية ما بين توجهاتها الحالية والمستقبلية عربياً وعالمياً.

مخاطر الاغتراب المؤسسي	فقدان الأمن الوظيفي
<ul style="list-style-type: none"> - مخاطر الاغتراب الثقافي - مخاطر الاغتراب المعرفي - مخاطر الاغتراب الأخلاقي - مخاطر الاغتراب القيمي - مخاطر الاغتراب الرمزي 	<ul style="list-style-type: none"> - فقدان الاستقرار الوظيفي - التهميش والإقصاء - فقدان روح الانتماء - فقدان الثقة - التحيز - الانتهازية

الجاهزية المؤسسية
<ul style="list-style-type: none"> - قيادة التغيير - التميز بالأداء - التفكير بالمكانة - قوة الاستقطاب - المبادرة الريادية

النموذج الافتراضي

تأثير مخاطرة الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية.

٥ . ٤ جهود تحقيق الأمن الوظيفي : (بيشة نت)

إن الأمن الوظيفي والشعور بالراحة النفسية في العمل أهم ركيزة لتأدية الهدف من العمل وهذا يستلزم:

بالنسبة للمدير

١ - على كل قائد عمل أن يمنح من حوله الأمان «كن كالمنارة تهديهم إلى الطريق الصحيح دون أن تحرقهم فإن شعروا بحرارة النار ابتعدوا عنك».

٢ - إذا عمل الموظفون دون أمان وظيفي فهم سيؤدون الحد الأدنى من المطلوب منهم ولن تصل للحد الأعلى فهم يؤدون واجباً فقط.

٣ - أكسب من معك بحسن تعاملك وعامل الناس كما تحب أن يعاملوك به.

٤ - اختر أوقات الاجتماعات واللقاءات وأشرك الموظفين في وضع الخطط واتخاذ القرارات.

٥ - يجب أن يتذكر المدير أنه القدوة ولا يتعامل بتعال على الموظفين.

٦ - احذر نسب الإدارة والموظفين لك كقولك إدارتي وموظفاتي أو موظفيني فالياء للملكية وأنت لا تمتلك ذلك.

٧ - التزم بعلو الأخلاق التي تليق بالقائد.

إرشادات للموظف

١ - اعمل بجد.

٢ - احذر كثرة الشرثرة في الهاتف الجوال فهي نقطة ضد الموظف.

- ٣- احذر تصفح الإنترنت من المكتب فيما لا يخدم العمل.
- ٤- احذر المشاركة في المتدييات وقت الدوام.
- ٥- احذر توجيه خطاب لوم لمن يفوقك خبرة أو سناً فهذا ضدك.
- ٦- احذر تتبع هفوات من معك من الموظفين وكن مصلحاً فقط.
- ٧- احذر فتح إذنيك للنمامين والوشاة من الموظفين.
- ٨- احذر من إصدار أوامر تعسفية كتمديد وقت الدوام بدون نظام ينص على ذلك.
- ٩- احذر تهديد الموظفين بأنك ستستغني عنهم فهذا ليس من صلاحياتك وكل عمل له لوائح تنظيمية.
- ١٠- احذر لسانك وكثرة مديح نفسك وجهودك فأنت لا شيء دون من حولك من الموظفين وقد يكون بينهم من هو أكفأ منك وأنت لا تدري.
- ١١- تذكر أين كنت وأين أصبحت.
- ١٢- تذكر لو دامت لغيرك ما آلت إليك.
- ١٣- تذكر أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به.
- ١٤- تذكر أنك تحتاج من حولك في العمل لتنجح.
- ١٥- تذكر أن الكلام وإن زان زخرفه لا يمد العمل بالنجاح.
- ١٦- تذكر أنكم جميعاً موظفون لدى الدولة ويختلف فقط مسمى الوظيفة وأن الجميع يخدم الوطن ولا يمكن الاستغناء عن جهود أي موظف.

- ١٧ - التزم بالأمانة في العمل.
- ١٨ - التزم بالعدالة في التعامل.
- ١٩ - التزم بالتوجيه الهادف.
- ٢٠ - التزم بأوقات عملك ولا تحل لنفسك ما تحرم على الآخرين.
- ٢١ - التزم بالهدوء والابتسامة فهي صدقة.
- ٢٢ - التزم بتحقيق أهداف عملك.
- ٢٣ - التزم بالتعاميم والأنظمة ولا تضع لنفسك لوائح خاصة بك.
- ٢٤ - اختر وقت الحوار الملائم.
- ٢٥ - اختر ألفاظك عند الحديث عن العمل خاصة عند توجيه أحد الموظفين.
- ٢٦ - اختر من التجارب أفضلها وأعرضها.

٥ . ٥ الولاء الوظيفي

مع الحديث عن الأمن الوظيفي، اهتم الباحثون بموضوع وظاهرة التزام بعض الموظفين بتحقيق أهداف المنظمة ويعملون على الاندماج والارتباط بالمنظمة وبذل المزيد من الجهد والأداء بينما لا يفعل الآخرون ذلك وهو ما اصطلح على تسميته «بالولاء الوظيفي» وأصبح بعدها هذا الموضوع وما قد يترتب عليه من نتائج سلوكية قد تؤثر على مستقبل المنظمة والعاملين بها محط اهتمام بالغ من قبل علماء الإدارة والسلوك التنظيمي.

ولاشك أن المنظمات تواجه تحديات كثيرة تعمل على تبديد طاقاتها البشرية والمادية، ما يجعلها تعمل على تنمية العلاقات بينها وبين العاملين لضمان استمرار القوى العاملة ذات الكفاءة بها، وتنمية السلوك الإيجابي

لدى العاملين، وإيجاد الدافع لديهم للتوحد مع أهداف المنظمة، والمشاركة الفعالة في أنشطتها، ما يؤثر إيجابياً على الفعالية التنظيمية والإنجاز فيها. ويعتد الولاء الوظيفي من العناصر الرئيسة لقياس مدى التوافق بين الأفراد من جهة وبين المنظمات من جهة أخرى، ويتضح ذلك بما يلي:

١ - فالأفراد ذوو الولاء الوظيفي المرتفع يميلون إلى بذل المزيد من الجهد لأجل منظماتهم.

٢ - كما يميل هؤلاء الأفراد إلى تأييد ودعم قيم المنظمة والبقاء فيها لفترة أطول، فكلما كان لدى العاملين ولاء لمنظماتهم ومؤسساتهم استطاعت هذه المنظمات والمؤسسات القيام بدورها وتحقيق أهدافها على أكمل وجه، وعليه تسعى المنظمات لكسب ولاء موظفيها وأصبح ذلك أمراً ضرورياً بالنسبة لها.

الولاء الوظيفي والمنظمات الأمنية

وتعد المنظمات الأمنية من أهم المنظمات في أي دولة من الدول للطبيعة الخاصة للمهام التي تضطلع بها هذه المنظمات، ففي معظم دول العالم تقوم الشرطة بالعديد من المهام المعقدة والمتشابكة إلى درجة تبدو معها عملية الفصل بين تلك المهام مستحيلة، من ذلك مكافحة الجريمة وحفظ الأمن وبحث الطمأنينة بين الأفراد وإشاعة السلام بكافة أنواعه وخدمة المجتمع وحل المشكلات الأمنية بالإضافة إلى مهام حفظ النظام، ويعتمد نجاح هذه المنظمات في أداء تلك المهام على عدة عناصر يأتي في مقدمتها الموارد البشرية التي تعد القلب النابض لحركة أي منظمة من المنظمات.

وأصبح تحقيق الجهاز الأمني لأهدافه بفاعلية وكفاءة يتطلب وجود أفراد لديهم ولاء وظيفي واتجاه إيجابي نحو المهنة والجهاز، فولاء العاملين لا ينعكس على أدائهم داخل الجهاز فقط وإنما على الجمهور الخارجي أيضاً، لذلك لا بد من قياس الولاء الوظيفي لدى العاملين بالشرطة من أجل التعرف على نقاط القوة ونقاط مجالات التحسين ومن ثم العمل على معالجتها، ما يستدعي المراجعة الدورية وذلك للارتقاء بمعدلات الولاء والأداء للمؤسسات الأمنية والذي سيؤثر بدوره على إنتاجية العمل في المؤسسة والمحافظة على استمرارها والعمل على تحقيق أهدافها ورؤيتها.

دور الشرطة في إطار المجتمع

نظراً لكون العمل في المجال الأمني الشرطي له طابع خاص حيث يرتبط بمعاملات أفراد المجتمع وتحقيق مصالحهم عن طريق إدارات ومراكز الشرطة المنتشرة في أنحاء عديدة ولطبيعة وأهمية الوظائف والمهام الأمنية فهو يعد جهازاً أمنياً حيوياً منوطاً به مسؤوليات جسيمة ومتعددة ومتنوعة لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع في إطار السياسة العامة للدولة، فإنه يترتب على هذا العمل أشكال مختلفة من الضغوط على العاملين به، ومن شأن هذه الضغوط أن تترك أثرها السلبي على مضمون جودة الأداء في إدارات الشرطة والعاملين فيها والذي يؤثر بدوره على الولاء الوظيفي لهؤلاء العاملين.

وانطلاقاً من ذلك جاءت هذه الدراسة لبيان أهمية قياس الولاء الوظيفي في الجهاز الأمني ودوره في أداء الإدارات على النحو المطلوب وبيان المتغيرات التي قد تؤثر في درجة الولاء حتى يتسنى الوقوف على نقاط التحسين، الأمر الذي يتطلب معالجتها لضمان استمرار درجة هذا الولاء على النحو الذي

يسمح للمؤسسة الأمنية بأداء عملها على أكمل وجه. وتعد دراسة الولاء الوظيفي جزءاً من دراسة الاتجاهات التي هي موضع اهتمام الباحثين في مجال العلوم الإنسانية.

وفيما يتعلق بأنواع البناء التنظيمي وأثرها على اتجاهات الأفراد والمتضمنة ولائهم الوظيفي والاغتراب الوظيفي والروح المعنوية والرضا الوظيفي، ظهر ما يسمى بالمنظمات الرسمية البيروقراطية وهي تتصف في الغالب بالروتين في أداء العمل والقصور في الاهتمام بالجوانب الإنسانية والتركيز على قضايا السلطة والمركزية وإضفاء الصبغة الرسمية على التعامل بين الأفراد في إنجاز المهام ما يترتب عليه ردود أفعال الموظفين في هذه المنظمات والذي يتأرجح ما بين الملل وعدم الاكتراث لما يجري ومقاومة كل تغيير والاهتمام بالمصالح الشخصية على حساب الأهداف العامة للمنظمة.

إن الأسلوب التعاوني يجعل الموظفين جزءاً من المنظمة التي يعملون بها ويسعون إلى التوحد مع أهدافها.

وفي مقابل النظرية البيروقراطية ظهر ما يسمى نموذج المنظمات الخيرية الذي يمثل استراتيجية متعددة الأوجه لممارسة الضبط بين موظفي المنظمات الحديثة، وهو يتميز عن النموذج البيروقراطي بقدرته على محاولة استخلاص الولاء أو الالتزام من القوى العاملة في المنظمات، وفي نفس الوقت نجده يشترك مع النموذج البيروقراطي في أهمية تحديد وبناء السلطة الشرعية الضابطة داخل المنظمات والتي تقود إلى الاستقلال والمشاركة.

ويروي نموذج المنظمات الخيرية:

- أن اللامركزية والمشاركة في السلطة تمثلان وسائل لدفع الموظفين واجتذاب ولائهم لمنظمتهم وأعمالهم.

- إلى جانب الاهتمام ببرامج الرفاهية والخدمات التي يستفيد منها الموظفون بمنظمتهم.

ومن هذه البرامج برامج التدريب والتوجيه وبناء العلاقات غير الرسمية بين الأفراد والاحتفالات والتركيز على قيم المنظمة ونقلها إلى الأفراد، والعمل على تهيئة فرص السكن والقروض للأفراد والتخفيض على بعض الخدمات والسلع.

وتبنت النظرية الثقافية التي تعد من أحدث المدارس في دراسة المنظمات إطاراً جديداً لدراسة وتفسير ظاهرة الولاء الوظيفي باعتبار أن ثقافة المنظمة التي تتمثل في القيم الموجودة بها وبالذات قيم المديرين والجوانب الملموسة في المنظمة والمتعلقة ببناء المنظمة المادي والتنظيمي وكذلك الافتراضات الأساسية التي تحدد علاقة المنظمة ببيئتها وبغيرها من المنظمات الأخرى تعد المكون الأساس للولاء الوظيفي للأفراد باعتبار أنها قيمة من القيم المساندة في المنظمة بالإضافة إلى ذلك فإن الولاء الوظيفي يعد أسلوباً قوياً لضبط الموظفين باعتبار أن من أكبر المشكلات التي تعاني منها إدارة المنظمات هي الأسلوب الذي يمكن به ضبط وتوجيه الموظفين.

هكذا ظهر لنا ما يشكل الأمن الوظيفي من تهديد للأمن الشامل للدولة، وانعكاس ذلك على تزايد البطالة والفقر وتداعياته السلبية على المجتمعات العربية، فأكبر مشكلة تواجه الشباب اليوم - وربما في المستقبل القريب والبعيد - هو عدم توفر الأمن الوظيفي في أي مكان عمل غير المؤسسة الحكومية وهو ما يحدث نادراً، فمعظم مؤسسات القطاع الخاص لا هم لها سوى تحقيق أكبر عائد من الربح لمصلحة صاحبها أو أصحابها، ولو على حساب العاملين، وعلى أكتافهم المنهوكة، لأنهم في رأي أصحابها

مجرد عمال أو موظفين، وليس لهم إلا الراتب الشهري، الذي قد لا تزيد علاوته السنوية على بضع عملات لا تسمن ولا تغني من جوع، ناهيك عن استنزاف جهودهم وأوقاتهم بالدوام الصباحي والمسائي، مقابل راتب متواضع، في حين أن الوظيفة الحكومية مهما كان راتبها فهو مضمون من قبل الدولة، لأنها تتعامل مع الموظف باعتباره ابناً لها وفرداً من رعاياها، وهي تشعر بالمسؤولية التامة تجاهه، أما القطاع الخاص فهو لا ينظر إلى الموظف إلا من منظار ضيق جداً، فهو مجرد طاقة لا بد من استنزافها بأي طريقة، وفي أي وقت، دون أي رؤية إنسانية أو نظرة اجتماعية، كما أن الموظف في القطاع الخاص قد يفقد الأمن الوظيفي بعد وفاته، أو بعد نهاية خدمته أو فصله من العمل دون ضمان حقوق المواطنين بعد التقاعد، ما يؤدي إلى قتامة المستقبل في ظل القطاع الخاص والذي يزداد نفوذه يوماً بعد الآخر.

كما يمتد التهديد الوظيفي إلى مجالات أخرى تهدد استمرار الفرد في وظيفته، وهناك ظاهرة يعاني منها البعض وهي الأمن الوظيفي من إقصاء وإبعاد وزعزعة ما بين وقت وآخر لأسباب لا معنى لها قد تأتي من بعض توجهات الإدارات وأساليب التعامل أو إصرار عدد من الجهات والقطاعات في وضع بعض الكفاءات في مواقع بعيدة عن التخصص أو عدم القدرة على التعامل معها.

هناك عدد من الموظفين في القطاع العام أو الخاص يملكون مهارات وقدرات في مجالات ولهم باع وشأن ومن خلال تغييرات إدارية يأتي المدير الجديد أو التوجه الجديد للإداري بخطوات يزعم أنها متجددة وتكون هناك تغييرات يكون لها تأثير سلبي، وقد تدخل العلاقة الشخصية في تقريب هذا دون ذلك، أو أن أحدهم ذو خبرة وسنوات طويلة في العمل بدون مقدمات يحل في مكان بعيد عن مهامه ودوره الرئيس.

هذه الظاهرة تزداد ولم يكن لها تقييم أو تقدير للعطاء والإنجاز الذي يقدم طيلة هذه السنوات، هنا من المسؤول الضمير أم المشرف الإداري الذي يتطلب منه تقدير هذا في ظل العرف الإداري والمصلحة العامة أم الرقابة والمسؤولية في الوزارات المختصة بالرقابة.

إنها مجالات عديدة ومتشعبة تسعى في النهاية إلى استقرار الموظف بما يحقق له الأمن والطمأنينة والمعيشة السليمة.

الفصل السادس

الأمن الشخصي

٦ . الأمن الشخصي

يعد الأمن الشخصي من أهم مطالب الحياة بل لا تتحقق أهم مطالبها وهو الأمن والاستقرار إلا بتوفره، حيث يعد ضرورة لكل جهد بشري، فردي أو جماعي، لتحقيق مصالح الأفراد والشعوب والاستقرار في الدولة.

الأمن من أهم الحاجات الشخصية والاجتماعية للمواطن (بعد الحاجات الفسيولوجية) والأمن حاجة سياسية واقتصادية للوطن والاستقرار الأمني ضروري لتحقيق التنمية الشاملة للمواطن والوطن.

ومن مهام الدولة حفظ الأمن والنظام، وتأمين الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وتأمين المرافق العامة. ودور أجهزة الأمن هو العمل على تحقيق الأمن والأمان والتأمين والاستقرار في المجتمع. وتنظيم السير، والسهر على تنفيذ القوانين والأحكام، والتفاعل مع المواقف الأمنية بحكمة. والحفاظ على الاقتصاد القومي. ويظهر الأمن من خلال الطمأنينة الخاصة والعامة والاستقرار.

والأمن أمنية الأفراد والجماعات في حاضرها ومستقبلها وتقوم الحكومات والنظم والدساتير والقوانين والمعاهدات والمواثيق لكفالة أمن البشر، والأمن الشخصي هو الدعامة الأساسية للأمن القومي والعربي والعالمي، وهل يسعد الإنسان لو أمن العالم كله وفقد أمنه؟ وهو المقصود بأهمية تحقيق الأمن الشخصي للمواطن نواة الأسرة والمجتمع.

إن الظروف والمتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية في الوقت الحاضر تستدعي يقظة وتكاتف الأجهزة الأمنية لحماية المواطن في وطنه والحفاظ على عرضه وسلامته الشخصية، كما تتطلب إعداداً خاصاً للأجهزة الأمنية

للتعامل مع المواطنين وتحقيق مقولة أمن المواطن هو هدف الأجهزة الأمنية والأمن في خدمة الشعب وليس القمع للشعب ومقياس تحقيق الأمن هو قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط الأمن المجتمعي وإقرار حقوق الشعب كما أن على المواطن أيضاً واجبات وهي عدم الاعتداء على الآخرين حتى يتحقق الأمن الشخصي وهو ما سنوضحه في هذا الفصل. (صحيفة الوقت البحرينية: ١٠/١٢/٢٠٠٨م).

٦. ١ الأمن الشخصي

تعريف الأمن الشخصي

الأمن الشخصي من المفاهيم الأساسية في علم الصحة الشخصية. ويرتبط الأمن الشخصي والأمن الاجتماعي والصحة الشخصية ارتباطاً موجباً. والأمن الشخصي هو الطمأنينة الشخصية والانفعالية. وهو الأمن الشخصي أو أمن كل فرد على حدة. والشخص الأمن نفسياً هو الذي يشعر أن حاجاته مشبعة بنسبة مقبولة، وأن مطالب نموه محققة. وأن المقومات الأساسية لحياته غير معرضة للخطر، والإنسان الأمن نفسياً يكون في حالة توازن أو توافق أمني.

الحاجة إلى الأمن الشخصي

الحاجة إلى الأمن من أهم الحاجات الشخصية، ومن أهم دوافع السلوك طوال الحياة. وهي من الحاجات الأساسية اللازمة للنمو الشخصي السوي والتوافق الشخصي والصحة الشخصية للفرد.

والحاجة إلى الأمن هي محرك الفرد في كافة المجالات لتحقيق أمنه، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بغريزة المحافظة على البقاء وتتضمن الحاجة إلى الأمن الحاجة إلى شعور الفرد أنه يعيش في بيئة صديقة، مشبعة للحاجات وأن الآخرين يحبونه ويحترمونه ويقبلونه داخل الجماعة، وأنه مستقر وآمن أسرياً، ومتوافق اجتماعياً، وأنه مستقر في سكن مناسب وله مورد رزق مستمر، وأنه آمن وصحيح جسمياً ونفسياً، وأنه يتجنب الخطر ويلتزم الحذر ويتعامل مع الأزمات بحكمة ويأمن الكوارث الطبيعية، ويشعر بالثقة والاطمئنان والأمن والأمان.

أبعاد الأمن الشخصي

- يشتمل الأمن الشخصي على أبعاد أساسية أولية وهي:
- الشعور بالتقبل والحب وعلاقات المودة والرحمة مع الآخرين.
 - الشعور بالانتماء إلى جماعة والمكانة فيها.
 - الشعور بالسلامة والسلام.
- ويشتمل الأمن الشخصي على أبعاد فرعية ثانوية وهي:
- إدراك العالم والحياة كبيئة صديقة حين يشعر بالعدل والكرامة.
 - الثقة في الآخرين وحبهم والارتياح لهم وحسن التعامل معهم.
 - التفاؤل وتوقع الخير، والأمل والاطمئنان إلى المستقبل.
 - الشعور بالهدوء والارتياح والاستقرار الانفعالي، والخلو من الصراعات.

- الانطلاق والتحرر والتمركز حول الآخرين إلى جانب الذات.
- الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وممارستها.
- الشعور بالكفاءة والقدرة على حل المشكلات، وتملك زمام الأمور، وتحقيق النجاح.
- تقبل الذات والتسامح معها والثقة في النفس والشعور بالنفع والفائدة في الحياة.
- المواجهة الواقعية للأمور وعدم الهرب.
- الشعور بالسعادة والرضا عن النفس وفي الحياة.
- الشعور بالسواء والتوافق والصحة الشخصية.

خصائص الأمن الشخصي

- يمكن تلخيص أهم خصائص الأمن الشخصي فيما يلي:
- يتحدد الأمن الشخصي بعملية التنشئة الاجتماعية وحسن أساليبها من تسامح وديمقراطية وتقبل وحب، ويرتبط بالتفاعل الاجتماعي الناجح والخبرات والمواقف الاجتماعية والبيئية المتوافقة.
- يؤثر الأمن الشخصي تأثيراً حسناً على التحصيل الدراسي وفي الإنجاز بصفة عامة وفي الابتكار.
- المتعلمون والمثقفون أكثر أماناً من الجهلة والأमीين.
- يرتبط شعور الوالدين بالأمن في شيخوختهم بوجود الأولاد البررة.

مهددات الأمن الشخصي:

- ١- الخطر أو التهديد بالخطر، ما يثير الخوف والقلق لدى الفرد. ويجعله أكثر حاجة إلى الشعور بالأمن من جانبه، ومن جانب أجهزة الأمن.
- ٢- الأمراض الخطيرة مثل السرطان، وأمراض القلب وما يصاحبها في كثير من الأحيان توتر وقلق مرتفع واكتئاب وشعور عام بعدم الأمن.
- ٣- نقص الأمن الذي قد يكون أوضح عند المعاقين جسماً منه عند العاديين.

أساليب تحقيق الأمن الشخصي

يلجأ الفرد لتحقيق الأمن الشخصي إلى ما يسمى «عمليات الأمن الشخصي» وهي أنشطة يستخدمها الجهاز الشخصي لخفض الضغط الشخصي والكرب والتوتر والإجهاد أو التخلص منه وتحقيق تقدير الذات والشعور بالأمان. ويجد الفرد أمنه الشخصي في انضمامه إلى جماعة تشعره بهذا الأمن.

والأسرة السعيدة والمناخ الأسري المناسب لنمو أفرادها نمواً سليماً. وإشباع حاجتهم يؤدي إلى تحقيق الأمن الشخصي والتوافق المهني والانتفاء، إلى نقابة يزيد الشعور بالأمن الشخصي. ويعزز هذا الانتفاء إلى وطن آمن.

وتدعم جماعات الرفاق الأمن الشخصي لأفرادها، حيث يعتمد الأفراد بعضهم على بعض بشكل واضح، حتى يشعروا بدرجة أكبر من الأمن الشخصي.

التكامل بين الأمن الشخصي والقومي والعربي والعالمي

يمتد الأمن وتتسع دوائره وتتصاعد مستوياته وتتكامل حلقاته من الأمن الشخصي مروراً بالأمن القومي والأمن العربي وحتى الأمن العالمي وكل هذه تشبع الحاجة إلى الأمن على مستوى الفرد والدولة والإقليم والعالم. وتحقيق الأمن الشخصي شرط لتحقيق الأمن العالمي، ويؤثر كل مستوى من مستويات الأمن في المستويات الأخرى ويتأثر بها ويتضح التكامل بين الأمن الشخصي والقومي والعربي والعالمي من خلال الآتي:

١ - يعتمد الأمن الشخصي - باعتباره أمن المواطن في وطنه - على أمن الوطن ذاته ويختلط أمن الأفراد بأمن الدولة وبالأمن القومي.

٢ - الأمن الشخصي جزء مهم وركن أساسي من أركان الأمن العام والأمن القومي.

٣ - الشعور بالأمن لدى المواطنين له أثره على كيان الدولة وأمنها وفي نفس الوقت يتأثر الأمن الشخصي بالأمن القومي.

٤ - الأمن الشخصي والأمن القومي مترابطان ومتكاملان.

٥ - توجد علاقة وثيقة بين كل واحدة من الدول العربية بالأمن القومي العربي.

٦ - يرتبط الأمن القومي العربي بالنظام الدولي والمتغيرات العالمية ومن ثم بالأمن العالمي.

٦. ٢ التربية والأمن

من أهم مسؤوليات التربية (النظامية وغير النظامية) تجاه الأمن الشخصي (والأمن القومي) ما يلي:

- ١ - تعميق مفاهيم الهوية والانتماء.
- ٢ - التوعية بالتهديدات الأمنية.
- ٣ - الرد على ادعاءات التهديدات الأمنية.
- ٤ - تدريب المواطنين على المحافظة على الأسرار القومية.
- ٥ - تدريب المواطنين على حماية الموارد الطبيعية وتقليل نسبة الفقد.
- ٦ - تدريب المواطنين على الارتفاع بمستوى الإنتاج.
- ٧ - تدريب المواطنين على نظم التعبئة الشاملة.

التربية الأمنية

تعرف التربية الأمنية بأنها تعليم وتعلم المفاهيم الأمنية والخبرات اللازمة لرجال الأمن والمواطنين. لتحقيق أمن المواطن والوطن. وحماية الموارد الطبيعية ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية. والتربية الأمنية تربية مزدوجة، وعملة ذات وجهين. تربية أمنية للشرطة والمواطنين، تجعل الشرطي والمواطن رجلي أمن، وعلى المواطن ألا يعكر صفو الأمن وعلى الشرطي أن يحافظ على استقرار الأمن.

أهداف التربية الأمنية

تتلخص أهم أهداف التربية الأمنية فيما يلي:

- ١ - التعريف بأهمية سيادة المناخ الأمني الإيجابي حيث تسود السلامة والسلام والأمن والأمان.
- ٢ - تعميق مفهوم الأمن الشامل من خلال تأصيل الانتفاء والولاء والمسؤولية.
- ٣ - التبصير بأهمية الثقافة القانونية حتى يعرف المواطن حقوقه وواجباته.
- ٤ - الحث على احترام القانون والنظام العام.
- ٥ - تنمية الثقافة الأمنية لدى رجال الشرطة والمواطنين.
- ٦ - التعريف بخطر الجريمة وأنواعها وأثرها على الفرد والمجتمع وأهمية مكافحة الجريمة، والوقاية من الانحراف.
- ٧ - تحقيق الأمن الوقائي لمواجهة الجريمة.
- ٨ - التوعية بأساليب المنحرفين والمجرمين في ارتكاب الجرائم المختلفة، والتبصير بأساليب مواجهة النشاط والسلوك الإجرامي.
- ٩ - دعم مفهوم «الشرطة المجتمعية» وأن الأمن مسؤولية الجميع، والحث على الإبلاغ عن الجرائم المختلفة، وتقديم المعلومات التي تساعد أجهزة الأمن للوصول إلى مرتكبي الجريمة التي تهدد أمن الوطن والمواطن.
- ١٠ - الحث على مواجهة الشائعات المغرضة والإبلاغ عن مروجيها من الجمهور.

- ١١ - تحقيق الانضباط في الشارع في الدولة.
- ١٢ - إزالة الحاجز الشخصي بين الشرطة والجمهور.
- ١٣ - زيادة رضا رجال الأمن عن عملهم.
- ١٤ - تنمية الثقة والتفاهم الموجب والاحترام المتبادل بين رجال الأمن والمواطنين.
- ١٥ - تدعيم علاقة الشرطة بالمواطنين، وتحسين صورة الشرطة لدى المواطنين.
- ولعل الاحتقان خلال فترات الثورة على نظم الحكم التي تمت في كل من مصر وتونس وفي دولة عربية أخرى الذي أظهر الفجوة الكبيرة بين المواطنين وأجهزة الشرطة وأدى إلى اقتحام وتدمير، وقتل أفراد شرطة أثناء ثورات الشعوب يعود إلى المعاملة السيئة وأسلوب القمع الذي عاشه بعض مواطني الدول العربية.
- ١٦ - تفعيل دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في التربية الأمنية.

محتوى التربية الأمنية

يتضمن محتوى التربية الأمنية ما يلي:

- ١ - فلسفة الأمن ومفهومه. ونظرية الأمن (التي تشمل الأمن العام والاقتصادي والسياسي والاجتماعي)، وتشمل الفرد والجماعة والمجتمع والدولة والإقليم والعالم، وتعد الجريمة ظاهرة اجتماعية والجريمة والمجرم شيئان متلازمان.

- ٢ - عناصر الأمن: تنظيمي، ومعلوماتي، واجتماعي وسياسي.

٣- وظائف الأمن: تأمين الأفراد والجماعات، ومنع الانحراف والجريمة والبلطجة والتطرف والإرهاب، وتحقيق الأهداف بأفضل السبل وأقل التكاليف، والتكامل مع كل الأجهزة التنفيذية في منظومة أمنية لتحقيق أهداف الفرد والجماعة والمجتمع.

٤- الجريمة والمجرم: وتطور وسائل ارتكاب الجريمة وتعطيل أجهزة الشرطة.

٥- تحقيق الأمن بأسلوب إنساني علمي معاصر.

٦- دور أجهزة الأمن في محاربة الجريمة وإدارة الأزمات والكوارث، وتحقيق الأمن للمواطنين في كل مجال حتى تتحقق التنمية الشاملة في المجتمع.

٧- المعلومات والبيانات المتعلقة بالسلوك الإجرامي والمنحرف.

٨- فكر أجهزة الأمن الانضباطي، وفكر المواطنين الاجتماعي.

٩- المفهوم الحديث لهيئة الشرطة (قانون/ عدل/ رحمة).

١٠- الخدمات الاجتماعية المنوطة برجال الشرطة لمساعدة المواطنين لحل مشكلاتهم المختلفة.

١١- «الشرطة المجتمعية» وشعارها «الأمن مسؤولية الجميع» وتحمل كافة قطاعات المجتمع مسؤولية الأمن، وتعاون وتنسيق ومشاركة كاملة في المسؤولية بين الأجهزة الأمنية ومؤسسات المجتمع المحلي، من خلال تسليح أفراد المجتمع بالثقافة الأمنية والتوعية الأمنية والحس الأمني والسلوك الأمني لتحقيق الأهداف الأمنية، ومن خلال تحديد المشكلات المجتمعية والوقاية منها، ومكافحتها.

مجالات التربية الأمنية

تتعدد مجالات التربية الأمنية ومن أهمها ما يلي:

١ - تطبيق القانون لتحقيق الأمن الشخصي والاستقرار الاجتماعي، والقانون وسيلة ضبط اجتماعي، والقانون يقنن العلاقات الاجتماعية ويضع ضوابط السلوك مع تأكيد ضرورة عدالة تطبيقية على الجميع ولا أحد فوق القانون.

٢ - حماية الأحداث من الوقوع في الجريمة: تأكيد دور الشرطة في الوقاية من الجريمة ومنعها، وحسن معاملة الأحداث الجانحين ورعايتهم، ودور الإعلام تنموياً ووقائياً.

٣ - غلق منافذ الانحراف: تجفيف منابع الإجرام، ومنع الانحراف قبل وقوعه، وتنشيط الإعلام الموجب للتصدي لمواقع الانحراف في المجتمع.

تفعيل التربية الأمنية

هناك أساليب كثيرة لتفعيل دور التربية الأمنية، ومنها على سبيل المثال:

١ - في التعليم الأساسي: تدوين دور أجهزة الأمن على أغلفة الكراسات.

٢ - في المرحلة الثانوية: إتاحة الفرصة للطلاب في الإجازة الصيفية للعمل في تنظيم المرور مع ارتدائهم زياً انضباطياً، تحت إشراف شرطة المرور.

٣ - في المرحلة الجامعية: إتاحة كتيبات وعروض أفلام عن دور أجهزة الأمن وأساليب تعاون المواطنين معها لتحقيق الأمن.

٤ - في النوادي: تنمية الوعي المروري بإنشاء نماذج مدن وشوارع بها سيارات كهربائية صغيرة، وبها إشارات مرور ضوئية وعلامات إرشادية.

٥ - في وسائل الإعلام: تعريف الجمهور بمشكلة المرور ودوره في حلها، وبيان الأخطار والسلوك السلبي الذي يربك المرور ويسبب الحوادث المرورية، والقيام بالدور المعرفي والتنويري المطلوب لتحقيق الوقاية من الانحراف والجريمة، في برامج لنشر الثقافة الأمنية.

٦ - في الشارع: تفادي الأخطاء السلوكية من قبل رجال الأمن والمواطنين.

الأمن في الكتاب:

وردت كلمة الأمن وما يشتق منها في القرآن الكريم في مواضع عديدة، وذلك بالمعنى الذي نحن بصدده، وهو الأمن الذي يعني السلامة والاطمئنان الشخصي، وانتفاء الخوف على حياة الإنسان، أو على ما تقوم به حياته من مصالح وأهداف شخصية للفرد والأسرة والمجتمع.

٦. ٣ الأمن الشخصي في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية

جاء في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية أنه ينبغي على الدولة، بموجب دورها المتعارف عليه أن تحوز قبول مواطنيها، وتتولى الدفاع عن حقهم في الحياة والحرية، وتوفر لهم الحماية من العدوان، وتضع القواعد الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حرياتهم الأساسية.

الدولة التي تؤدي هذا الدور هي الدولة التي تتمتع بالشرعية والتي تلتزم بحكم القانون، الذي يخدم المصلحة العامة، لا مصالح جماعة محددة، والدولة التي تحيد عن هذه القواعد تصبح مصدراً لمخاطر تتهدد الحياة والحرية بحيث تغدو الدولة نفسها من الأخطار الرئيسة التي تحيق بأمن الإنسان بدلاً من أن تكون ضامنة له.

أما أداء الدول العربية في هذا المجال، فيمكن القول إنه متفاوت بشكل عام، وتشوبه تأثيرات سلبية في أمن الإنسان فقد انضمت أغلب هذه الدول إلى المعاهدات الدولية وضمنت دساتيرها مواد وبنوداً تنص على احترام الحياة وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة أمام القانون والحق في المحاكمة العادلة. ولكن أداؤها يظهر فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق. وغالباً ما تتضافر عوامل عدة، مثل الضوابط المؤسسية الضعيفة في الحد من سلطات الدولة والمجتمع المدني المفكك والمنقسم، والمجالس المنتخبة غير الفاعلة سواء منها المحلي أو الوطني، وأجهزة الأمن ذات الصلاحيات المطلقة، لتحول الدولة خطراً يهدد أمن الإنسان، بدلاً من أن تكون هي السند الرئيس الداعم له.

يقيس هذا الفصل أداء الدول العربية وفقاً لأربعة معايير هي:

- مدى قبول المواطنين لدولتهم.
- التزام الدولة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- كيفية إدارة الدولة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه.
- مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحؤول دون إساءة استخدام السلطة.

٤ - مدى حيافة الدولة قبول المواطنين

الدول كيانات اصطناعية لا تمثل حدودها فضاءات محددة طبيعياً لجماعات إثنية ولغوية ودينية متجانسة. ونأخذ على سبيل المثال أسبانيا

وبريطانيا وفرنسا، وهي دول أقدم عهداً من الدول العربية، فنجد أن سكانها يشكلون خليطاً متنوعاً من فئات مختلفة. وقد تلازم نشوء هذه الدول مع نشوء المؤسسات الجامعة فيها، ونمو الديمقراطية والمشاركة الشعبية، واحترام التنوع الثقافي. وقد مكنها التطور السياسي والمؤسسي الذي شهدته من تغليب طابع التوازن على النزعات الانفصالية الموجودة لدى بعض سكانها، دون أن يكون ذلك ضماناً كافية للإبقاء على هذه النزعات في حالة دائمة من السبات. وقد واجه معظم الدول المستقرة. وفي ظروف متعددة، تحديات من جانب جماعات تسعى إما إلى تعزيز استقلالها المحلي أو الانفصال عن السلطة المركزية نهائياً. ويبدو أن مثل هذا التحدي، بما ينطوي عليه من تداعيات لاحقة معروفة على أوضاع الاستقرار والسلام والأمن داخل حدود الدولة، قد بلغ درجة حادة في بعض البلدان العربية.

لم يأخذ تثبيت أركان الدولة العربية بالاعتبار مدى عمق ومتانة علاقات القربى والروابط الإثنية بين الجماعات البشرية التي تشكل الوحدات الإدارية للكيانات التي تلاحقت التطورات لتجعل منها دولاً قائمة بذاتها فغالباً ما تبدو حدود هذه البلدان حدوداً مستحدثة تضم جماعات إثنية ودينية ولغوية مختلفة دمجت في الدول التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار. ولم يكن مشروع مجانسة الدولة العربية على الإطلاق نقلة يسيرة نحو توفير إطار جامع للسكان على اختلاف فئاتهم، بل أدى إلى تنامي تيار قومي قوي في هذه الكيانات. بهدف حجب التنوع في أوساطها، وصهر التباين الثقافي واللغوي والديني تحت مظلة سلطة واحدة. ولم تنجح معظم الدول العربية في تطوير الحكم الديمقراطي الرشيد والمؤسسات التمثيلية القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات، أو تحقيق العدالة في توزيع الثروة بين مختلف الجماعات، أو احترام التنوع الثقافي.

لقد دفعت إخفاقات الحكم السياسية والاقتصادية الجماعات ذات الهويات المتنوعة في عدد من البلدان العربية إلى السعي لتحرير نفسها من نطاق الدولة القومية التي تعيش تحت ظلالها. ورافقت رفض شرعية الدولة، التي ورثتها وأدامتها الدولة العربية المعاصرة، صراعات تهدد أمن الإنسان تعاملت معها بعض الدول بفرض المزيد من القيود والسيطرة. غير أن انسداد قنوات المشاركة العامة والتعبير عن الرأي أدّى إلى زيادة الفتور في قبول العديد من الجماعات للدول التي يعيشون على أرضها. وهكذا أخذت بملء الفراغ السياسي الذي ترتب على هذه الأوضاع فئات سياسية ودينية مناوئة يتمتع بعضها بسجل حافل في تقديم الخدمات الاجتماعية وبمستوى عال من المصداقية في أوساط عامة الناس - قد تتخطى أحياناً مصداقية الحكومات التي تعارضها تلك الجماعات.

الهوية والتنوع

تمثل الهويات الفردية والجماعية سواء أكانت جزءاً من الصراع أم لا، مكونات طبيعية في الحياة الاجتماعية. والواقع أن الشخص الواحد قد تكون له هويات متعددة. فقد يكون المغربي، في آن واحد، عربياً أو أمازيغياً، مسلماً أو يهودياً، أفريقياً أو متوسطياً. وجزءاً من العائلة الإنسانية، وقد يكون السوداني عربياً أو أفريقياً، مسلماً أو مسيحياً. كما أن اللبناني قد يكون مارونياً أو شيعياً أو سنياً أو درزياً وكذلك عضواً في العائلة الإنسانية، الحقيقة أن مدركات المرء، سواء أكان ذكراً أم أنثى، عن هويته المتأصلة هي من العوامل التي تعزز الوشائج بين الناس. وتساعد في دعم أمن الإنسان. وكلما ازداد عدد هويات المرء، اتسع مجال الارتياح الذي يتحرك فيه في أوساط الجماعات المختلفة التي ينتسب إليها، مع أن إحدى هذه الهويات قد تشكل المحور الرئيس لهويته العامة.

ولا شك أن ممارسات بعض الدول العربية في الوقت الحالي قاصرة عن بناء نموذج يضمن المواطنة الكاملة للمواطنين الذين يعيشون على أراضي الدولة ما تسبب في إحداث قلاقل عديدة وانفلات أمني في بعض الدول العربية.

٢ - الالتزام بالمعاهدات الإقليمية والدولية والأطر الدستورية

أ - المعاهدات الإقليمية والدولية

انضم معظم البلدان العربية إلى المعاهدات الدولية الرئيسة الخاصة بحقوق الإنسان. ويستلزم الانضمام إلى هذه المعاهدات والمصادقة عليها التزام الدول العربية المعنية بتعديل تشريعاتها وممارساتها الوطنية بصورة تنسجم وأحكام هذه المعاهدات. غير أن هذه الدول، كما يلاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م، تكتفي على ما يبدو بالمصادقة على بعض الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان دون أن تصل إلى حد الإقرار بدور الآليات الدولية في تفعيل حقوق الإنسان.

على صعيد المواثيق الإقليمية، وحتى أواسط أبريل ٢٠٠٩م، صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان - الذي دخل حيز النفاذ في العام ٢٠٠٨م - عشر دول عربية هي الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وسورية وليبيا وقطر والسعودية واليمن. ولا يعني ذلك أن الدول التي انضمت إلى اتفاقية من تلك الاتفاقات هي أكثر احتراماً لهذه الحقوق من تلك التي لم تفعل، غير أن الانضمام إلى هذه الاتفاقات والمصادقة عليها بمثابة دليل رسمي على قبول الدولة بدرجة من المساءلة أمام العالم.

وبصرف النظر عن عدد الدول التي صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان. تبرز قضية تتعلق بمدى انسجام هذه الوثيقة مع المعايير الدولية. فمن جوانب القصور فيها مثلاً قبولها بعقوبة الإعدام. وينص الميثاق، في نسخته المعدلة التي اعتمدها جامعة الدول العربية في العام ٢٠٠٤م، على الحق في الحياة (المادة ٥)، وعلى الحق في الحرية (المادة ١٤)، إلا أنه يميز الانتقاص من هاتين المادتين، شريطة أن يكون هذا الانتقاص وفقاً لأحكام القانون الوطني - وبصورة أكثر تحديداً، فإن الميثاق يتفرد بين جميع المعاهدات الإقليمية والعالمية التي تتناول عقوبة الإعدام في أنه لا ينص بصورة مطلقة على حظر إيقاع عقوبة الإعدام على الأحداث (المادتان ٦-٧). وتجدر الإشارة كذلك إلى أن عقوبة الإعدام، التي تم حظرها في أكثر من نصف دول العالم، وشجبتها الأمم المتحدة، مازالت تتوسع عدة بلدان عربية في تطبيقها بحيث لا تقتصر على الجرائم الكبرى، ولا تستثنى منها حالات الجرائم السياسية.

ب- الدساتير العربية والأطر القانونية

المصادقة على المواثيق والاتفاقات الدولية لا تعني بالضرورة إدراج أحكامها في دستور الدولة المعنية وقوانينها، وحتى عندما يتم ذلك، كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤م، نحو الحرية في الوطن العربي، فإن ما تضمنه الدساتير العربية للمواطنين تتولى تشديده في كثير من الحالات القوانين العادية، وما تبيحه تلك القوانين تحوله الممارسة مخالفة في أغلب الأحيان. كما يستلزم التوقيع على المعاهدات تحقيق استقلالية للقضاء في الدول. غير أن أبرز الانتهاكات للاستقلال المؤسسي للقضاء في العديد من البلدان العربية هو وجود أنواع من المحاكم الاستثنائية في كثير من البلدان العربية، مع ما ينطوي عليه ذلك من خرق للحماية القانونية لحقوق الأفراد،

ولاسيما في المجال الجنائي، في تلك المحاكم غير المستقلة. وهذا النوع من المحاكم - وأبرزها المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة - يمثل إنكاراً لمفهوم القاضي الطبيعي وانتقاصاً من ضمانات المحاكمة العادلة.

٣ - احتكار الدولة لاستخدام القوة والإكراه

المعروف أن أمن الإنسان يتعزز عندما تكون الدولة هي التي تستأثر باستخدام وسائل القوة والإكراه وتوظفها لحماية حقوق الناس، المواطنين وغير المواطنين على حد سواء، والدفاع عن هذه الحقوق. وعندما تكون وسائل القوة تحت سيطرة جماعات أخرى، قلما تكون النتائج مؤاتية لأمن المواطنين.

وقد واجه بعض البلدان العربية هذه المشكلة خلال العقدين الماضيين. فإضافة إلى السودان والصومال والعراق ولبنان التي قاست حروباً أهلية رفعت فيها شعارات الهوية، واجهت بلدان عربية أخرى تحديات التمرد المسلح من جانب شريحة من المواطنين. لكن عندما أثرت مسألة الهوية في حالات التمرد المذكورة، كان الأمر يتعلق بالهوية السياسية للدولة أكثر منه بمطالبة فئة ذات هوية معينة داخل الأمة بحقوقها. وقد أثبتت سلطات الدولة في بعض هذه البلدان عجزها عن فرض الأمن عند التصدي للتمرد المسلح. كما حدث في بعض البلدان العربية خلال تسعينيات القرن الماضي. هذا وخاضت حكومات أخرى حروباً محدودةً ضد جماعات متمردة في السنوات الأخيرة، بينما عانت دول أخرى وبنسب متفاوتة، عنفاً مسلحاً تفاوت في شدته وشارك فيه مواطنون منها ومن بلدان عربية أخرى.

وفي البلدان العربية، تبرز واحدة من القضايا الرئيسة حول كيفية تعامل هذه الدول مع الحركات الإسلامية السياسية، فكثيراً ما تتذرع الدول بالمخاطر التي تمثلها هذه الحركات لتبرير الانقضاخ على الحقوق السياسية والمدنية. غير أن السبيل الأمثل للحفاظ على الاستقرار وأمن المواطنين إنما يكمن في إدخال الحركات السلمية في إطار النشاط السياسي المشروع.

من الواضح أن قدرة الدولة على تحقيق الأمن في أراضيها هي محصلة لعوامل عديدة لا تعتمد فقط على الإمكانيات المادية والتنظيمية، مثل حجم قوات الشرطة والقوات المسلحة ونوعية السلاح والتدريب. فليس في وسع أي دولة، مهما كان حجمها أو درجة التسليح فيها، أن تضمن الأمن المطلق على أراضيها. وقد تستطيع الدولة أن تفرض إرادتها بعض الوقت عن طريق استخدام القوة، غير أن الدولة التي سيحالفها النجاح أكثر من غيرها هي الدولة التي تحمي حقوق مواطنيها، وتقبل المشاركة في السلطة فينظر إليها على أنها دولة تتمتع بالشرعية وبثقة مواطنيها ورضاهم.

وفي حين يعيش مواطنو البلدان العربية في أجواء تفتقر غالباً إلى الحرية، حيث تقل فرص مارسة حرية التعبير والتمثيل، وفي حين أن أجهزة الدولة قد تستخدم العنف ضد مواطنيها، فإن بعض هذه البلدان يضمن الحماية ضد الجريمة بدرجة أعلى مما هو معهود في البلدان النامية الأخرى، وباستثناء حالات الاحتلال الأجنبي والحرب الأهلية، فإن تواتر حوادث الإجرام التقليدية، المنخفضة نسبياً، يظل هو السائد في البلدان العربية.

المؤشر المفيد لمقارنة وضع البلدان العربية بمناطق أخرى هو معدلات جرائم القتل، وتقدم البيانات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة مقارنة بين عدد من مناطق العالم من ناحية هذا

المؤشر والتي توضح هذه البيانات أن أدنى معدلات جرائم القتل في العالم هي في البلدان العربية، وعلى الرغم من ذلك فإن التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار هي السمة المميزة للأوضاع في نسبة كبيرة من الدول العربية.

٤ - الضوابط المؤسسية لمنع إساءة استخدام السلطة

إن قوى الأمن والقوات المسلحة التي لا تخضع للرقابة العامة تمثل تهديداً جدياً لأمن الإنسان، وذلك ما تشهد به تجربة بلدان عربية عديدة. فمعظم الحكومات العربية تستأثر بسلطات مطلقة تحافظ عليها بتوسيع هامش المناورة أمام أجهزة الأمن، على حساب حريات المواطنين وحقوقهم الأساسية، وقد دونت الانتهاكات الناجمة عن ذلك - عندما تسمح الحكومات العربية - من جانب منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية ومن جانب وكالات الأمم المتحدة التي تتولى متابعة تلك المسائل.

تعمل دوائر الأمن العربية في أجواء تتمتع فيها بالحصانة من المساءلة لأنها من الأدوات التي تعمل بشكل مباشر لمصلحة رئيس الدولة، وتعد مسؤولية أمامه وحده. وتتعزز سلطاتها الهائلة بتدخل السلطة التنفيذية في استقلال القضاء وبالسيطرة التي يمارسها الحزب الحاكم في أغلب الدول على السلطة التشريعية، وبتكميم وسائل الإعلام. وفي ظل هذه الظروف تنتفي الرقابة التشريعية والشعبية على تلك الدوائر.

إن قياس أداء البلدان العربية وفق المعايير التي استعرضناها، يؤكد أن العلاقة بين الدولة وأمن الإنسان ملتبسة، ففيما يتوقع من الدولة أن تضمن حقوق الإنسان، نراها في عدة دول عربية تمثل مصدراً لتهديده ولتقويض المعاهدات الدولية والأحكام الدستورية الوطنية، ويبقى ترسيخ حكم

القانون وإقامة الحكم الرشيد في البلدان العربية شرطاً لإرساء الأسس اللازمة لشرعية الدولة التي يجب أن تكفل، في آخر المطاف، حماية الحياة العامة للمواطنين.

٦ . ٤ الأمن الشخصي للفئات الضعيفة

تتصف غالبية الدول العربية طبقاً لتقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية بعدة صفات لما أطلق عليه الفئات الضعيفة ومن هذه الفئة:

١ - العنف ضد النساء، غياب المساواة وانعدام الأمن.

٢ - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٣ - تزويج الإناث في سن الطفولة.

٤ - العنف الجسدي (في مواجهة السيطرة الذكورية).

٥ - قوانين الزواج (التي تكرر التفوق الذكوري).

٦ - جرائم الشرف (حالة الأردن).

٧ - الاغتصاب والمجتمع (العرب والغرب).

٨ - الاتجار بالبشر.

٩ - النساء والأطفال في ساحات النزاع:

أ - انتشار عدوى نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

ب - اغتصاب الأطفال خلال النزاع المسلح.

ج - الأطفال يساقون إلى الحرب.

١٠ - أوضاع اللاجئين والمهجرين داخلياً.

وفي الختام بعد أن تحدثنا عن الأمن ومفهومه الإسلامي الشامل، وعن أحكام الشريعة التي تحقق أمن المجتمع وأفراده، نلخص أهم الأمور التي تضمن تحقيق أمن المجتمع المسلم فرداً أو جماعة.

وهذه الأمور تعد بمثابة الأسس التي يقوم عليها الأمن في كل بلد إسلامي، وإذا لم يؤخذ بها اختل الأمن فيه، وشاع المنكر، وتفشى العدوان والإرهاب بين الناس.

وأهم الأمور التي يتأسس عليها الأمن في المجتمع الإسلامي، تطبيق الشريعة الإسلامية ذلك أن المجتمع المسلم، مكلف بالحفاظ على الدين الذي هو أول الضرورات وأهمها في حياة المسلم.

وتطبيق الشريعة، يعني أن ولي الأمر، وسلطات الدولة يتبعون المنهج الإلهي، وأن النظام الاجتماعي قائم ومؤسس على هذا المنهج في أصوله ومبادئه الكلية وأحكامه، وهو المنهج الوحيد الذي يؤمن المجتمع المسلم بصلاحيته وأفضليته على أي منهج آخر، لأنه يضمن بقاء المجتمع وتماسكه وتقدمه.

إن التشريع الإسلامي، يحقق العدل في علاقات الأفراد فيما بينهم، وفي علاقة الحكام بالمحكومين، واستقرار هذه العلاقات، وقيامها على العدل والمصلحة، يوفر الأمن للفرد وللمجتمع، والمقصود بتطبيق أحكام الشريعة، أن تكون هي المرجع في التصرفات والأحكام والمعاملات، وأن تكون الأنظمة التي تضبط المجتمع المسلم في جميع المجالات، متفقة مع أحكام الشرع ومبادئه وأصوله الكلية.

والأمن الداخلي، تكفله أحكام الشرع الإسلامي المتعلقة بحرمة الأنفس والأعراض والأموال فيما بين الناس، فكل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله.

ومن ناحية أخرى، فإن أحكام الشريعة، تضمن تحقيق الأمن الاجتماعي بما تفرضه من أحكام الزكاة، أعظم وسيلة للتكافل بين الأغنياء والفقراء، وبما توجبه من ولاية متبادلة بين المؤمنين: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (٧١) (التوبة).

وبما تفرضه من أخوة بينهم: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ (١٠) (الحجرات).

وهذه الأحكام التي وردت في القرآن الكريم، وبيتها السنة المشرفة قولاً وعملاً، هي من أصول المنهج الإسلامي الاجتماعي، وهي تضمن حين تطبق في المجتمع المسلم، أن يسوده الأمن من جميع جوانبه.

ولذلك، فإن أول وأهم ما يحقق الأمن في المجتمع المسلم، تطبيق الشريعة الإسلامية، وبدونه لا يستقر أمر المجتمع على حال، بل يسوده التردد والانتقال بين المذاهب الوضعية، بحسب الظروف والأحوال.

أن اتباع القواعد والتعاريف الإسلامية خير مرشد لصالح وأمن الفرد والمجتمع وهو عنصر رئيس في تحقيق الأمن الشخصي.

الفصل السابع

الأمن الثقافي

٧ . الأمن الثقافي

للحديث عن الأمن الثقافي يستلزم بداية الحديث عما يهدد هذا الفرع من الأمن ويندرج هنا موضوع العولمة خاصة الثقافية منها. إن ظاهرة العولمة - من منظور الشمولية الكونية - باتت تطل المجتمعات الوطنية والقومية في مقوماتها الثقافية الأساسية. الفكر واللغة والآداب والفنون والتاريخ والعادات والتقاليد وحتى أنماط العيش والسلوك. ما يضع الدول أمام أخطر تحد - بعد زوال الاستعمار والحرب الباردة - وهي تستشرف الألفية الثالثة.

تشير القرائن والمعطيات الماثلة في الساحة الدولية المعاصرة، إلى أن الصراع القادم - خلال الألفية الثالثة - إنما هو صراع حضاري مناطه القيم الرمزية والثقافية للأمة، أكثر ما هو صراع اقتصادي على المنافع المادية وإن كانا متلازمين.

ومن المعروف أن السيادة الوطنية التي كانت الحكومات والدول تدافع عنها في وقت ما بالقوى العسكرية، أصبحت الآن تعد قيدا غير مرغوب فيه على حرية الشركات غير الوطنية، ونلاحظ اليوم أنه حتى بالنسبة «للقوى العظمى» العالمية لا بد لها أن تفكر جيداً في الآثار والنتائج الخطيرة إذا قامت بأعمال عسكرية خارج حدودها، وذلك بدون استثارة الدول الأخرى.

كما أن الحكومات الآن لا يمكن أن تغلق حدودها لمواجهة الأمراض المعدية، أو المخدرات، أو الإرهاب، كما أن القطاع الخاص والإعلام أصبح يتحكم في نظم الدعاية بصورة أكبر من أي نظام شمولي عرف على مر التاريخ.

إن العولمة تهدف لدى كثير من الباحثين المتمرسين في بحث هذا الموضوع إلى توحيد العالم على أساس نظام نموذجي أحادي يلغي خصوصيات المجتمعات الناشئة والصغيرة ومنها العربية وتكريس ثقافة المجتمعات القوية المسيطرة والمتفوقة لفترة أطول .

٧ . ١ تعريف العولمة ومفهومها

تعد «العولمة» من أكثر العناوين والمصطلحات استخداماً في عصرنا الحاضر، بل أكثر قضايا العصر المثارة على نطاق العالم الواسع . ورغم كثرة ما كُتِبَ فيها، لم يتفق الباحثون والمفكرون على تعريف واحد لها، وتعددت مناهج الباحثين في تعريف العولمة.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن أقرب تعاريف العولمة إلى الدقة هو: أن العولمة هي دمج ودمقرطة ثقافات العالم، واقتصادياته وبنياته التحتية، من خلال الاستثمارات الدولية، وتنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتأثير قوى السوق الحرة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية؛ ومنهم من يقول إنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية.

وعندما نذكر مصطلح «العولمة» (Globalization)، فإن الذهن يتجه فوراً إلى الكونية، أي إلى الكون أو العالم الذي نعيش فيه، ومن هنا ندرك أن المصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى آفاق أكثر اتساعاً تشمل العالم بأسره. وهذا يعني تنازل الدولة الوطنية، أو حملها على التنازل، عن حقوق لها، لصالح «العالم»، أو بعبارة أدق، لصالح المتحكمين في هذا العالم.

ومعنى «العولمة» هو وضع الشيء على مستوى «العالم» فعندما نقول مثلاً عولمة النظام الاقتصادي، أو عولمة السياسة، أو عولمة الثقافة، فإننا نعني تحول كل منها من الإطار القومي ليندمج ويتكامل مع النظم الأخرى المشيلة لها في العالم.

لقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر في مجال المال والتجارة والاقتصاد، غير أنه لم يعد مصطلحاً اقتصادياً محضاً، فالعولمة الآن يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد. إنها الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... الخ، كما يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والإيديولوجيا. والعولمة هي فرض نمط أو نموذج معين على البشر جميعاً.

الجانب الإيجابي والسلبي في العولمة

ما لا شك فيه أن العولمة ليست خيراً أو شراً دائماً، فلها إيجابياتها في مجالات، وسلبياتها في مجالات أخرى.

فالعولمة في صورتها الإيجابية تعني التطور الهائل الذي عرفه العالم في مجال تطوير التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصال، وما نتج عن ذلك من تقريب المسافات بين أجزاء المعمورة، وإشاعة المعرفة والتعاون المثمر بين الأمم والشعوب، وتخفيف الحواجز والعوائق التي تعيق الاتصال الحر والمباشر بين الأفراد والهيئات والجماعات .

ويبدو أن هذا المعنى الإيجابي للعولمة كان ماثلاً فيها في مراحلها المبكرة، ثم أخذ في التحول إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. فمنذ ذلك الحين طرأ تطور سلبي على مفهوم التعاون الدولي،

وبعد أن كان المفهوم العام للتعاون الدولي قائماً على مبادئ التعددية السياسية والثقافية للأمم العالم وشعوبه، وكانت مبادئ السيادة القومية والاستقلال الوطني للشعوب من المحرمات التي لا يمكن المساس بها، بشر هذا النظام العالمي الجديد بمبادئ جديدة، يرى البعض فيها انحرافاً عن المبادئ الإنسانية العادلة والعالمية المنحى. ويرى المناهضون للعولمة، في هذه المبادئ الجديدة السالبة، تهديداً خطيراً على كيان الدول في العالم الثالث الذي يضم في دائرته الدول العربية والإسلامية التي ورثت الحضارة الإسلامية القائمة على أسس روحية ومبادئ إنسانية راقية، منها المساواة بين الناس ورفض التفرقة على أساس الدين أو العرق أو اللون .

لقد أثارت العولمة الكثير من المواقف والآراء، ما بين التأييد والرفض؛ ويمكننا وضع أصحاب هذه الآراء والمواقف، في ثلاثة فرق، هي:

١- فريق أدرك مدى ما للعولمة من أهمية، فرأى ضرورة الإسراع بالانخراط فيها، والدخول في منظومتها، والاستفادة من الفرص المتاحة فيها، والأخذ بها تحمله من إيجابيات.

٢- فريق سيطرت عليه الهواجس والمخاوف، فاستشعر الخطر القادم من العولمة، ومن ثم، رأى وجوب مقاومتها لما فيها من آثار سلبية.

٣- فريق تتناقض أقواله مع أفعاله، فيهاجم ظاهرة العولمة فكراً، في حين يمارسها سلوكاً، ويستخدم أدواتها فعلياً، فركب السيارة المستوردة، ويلبس الملابس المستوردة، ويستخدم الأطباق اللاقطة للقنوات الفضائية في بيته، ووسائل الاتصالات بالأقمار الصناعية وغيرها، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وبطاقات الائتمان والصرف الدولية.. إلخ (الشهري، ٢٠١١م، ٦٩).

العولمة الثقافية والهوية

العولمة الثقافية هي الأصل في العولمة إضافة إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، لأن الثقافة هي التي تهيئ الأذهان والنفوس لقبول تلك الأنواع الأخرى، وتجعل الناس مستعدين للانضمام إلى الأنظمة والمؤسسات والاتفاقيات الدولية. وتعد الثقافة عنصراً أساسياً في حياة كل فرد وكل مجتمع وكل أمة، وهي تشمل التقاليد والمعتقدات والقيم وأنماط الحياة المختلفة والفنون والآداب وحقوق الإنسان (إنها الهوية المعبرة عن الشعور بالانتماء لدى أفراد كيان اجتماعي معين، والتي تُشعر أصحابها بخصوصيتهم، ورصيدهم المختزن من الخبرات المعرفية والأنماط السلوكية).

هيمنة العولمة الثقافية

وللعولمة الثقافية وسائلها ومضامينها؛ فوسائلها هي هذه الآلات والأدوات والأجهزة التكنولوجية والإلكترونية، أما مضامينها ومحتواها فهي هذه البرامج الفكرية، والتصورات الأدبية والفنية، والمذاهب والنظريات النقدية، والآراء العقائدية (الإيديولوجية)، ووجهات النظر السياسية، ونمط الحياة والتقاليد الاجتماعية في الملبس والمأكل والمشرب، والبرامج التمثيلية والغنائية والموسيقية، وما شابه ذلك ومن هنا نجد أن العولمة ليست نظاماً اقتصادياً وحسب، بل ترتبط ارتباطاً عضوياً مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكراً معيناً، و«ثقافة» معينة، يمكن أن نطلق عليها اسم «ثقافة الاختراق». وعلى الرغم من إقرار المجتمعات الإنسانية على مر التاريخ بوجود تمايز ثقافي فيما بينها، فإن ثمة اتجاه سائد الآن تقوده الولايات المتحدة الأمريكية يدعو إلى إنكار هذا التمايز، على اعتبار أن التدفق

الإعلامي عبر الحدود، والثورة المعلوماتية من شأنها نشر ثقافة كونية واحدة. وتبرز قضية الهوية الثقافية بمجرد حديثنا عن الانتقال عبر الحدود وخاصة في مجال المعلومات والأفكار والاتجاهات والأنماط السلوكية.

ثورة الاتصالات

لقد لعبت ثورة الاتصالات دوراً أساسياً في إحداث هذا التأثير الثقافي؛ فبدلاً من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية، تطرح إيديولوجيا العولمة «حدوداً» أخرى، غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية، كالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) والقنوات الفضائية، بغرض الهيمنة على الأذواق والفكر والسلوك. وقد أدى استخدام القنوات الفضائية والشبكة العنكبوتية، الإنترنت، إلى تقلص دور الكلمة المكتوبة لحساب الصورة المرئية، ولهذا الأمر أهميته البالغة، لأن الكتاب مثلاً كان يخاطب النخبة في حين يتسع جمهور الصورة ليشمل مختلف شرائح المجتمع، ولأن الكتاب كان يتوقف أحياناً عند حدود الدول، وقد لا يسمح له بالدخول إليها، في حين تتخطى الصورة التي يحملها الأثير جميع الحدود السياسية والحواجز الجمركية.

وما يُقال عن الكتاب، يُقال أيضاً عن الصحف والمجلات وغيرها من المواد المكتوبة. إن أكثر ما يلفت الانتباه من ظواهر العولمة في المجال الثقافي، هو المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم. فقد أصبحت الموسيقى والبرامج التلفزيونية والمسلسلات والأفلام السينمائية الأمريكية، منتشرة في أرجاء العالم، كما أن النمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة والمشروبات وغيرها من السلع الاستهلاكية انتشرت على نطاق عالمي واسع. وفضلاً عن ذلك،

صارت اللغة الإنجليزية لغة عالمية، بل وانتشرت اللهجة الأمريكية، على وجه الخصوص، انتشاراً واسعاً. ومن أسباب هذا النفوذ الثقافي الواسع: سيطرة الاقتصاد الأمريكي بوصفه سوقاً مستوردة ومصدرة، وهيمنة شركات الإعلان الأمريكية على التسويق العالمي، ولما للولايات المتحدة من تفوق واضح على منافسيها الاقتصاديين في المجالات الثقافية الشعبية، وعلى الأخص في صناعتي السينما والموسيقى. ويبدو أن الولايات المتحدة تعتمد في نشر نمطها الثقافي على تفوقها التقني وهيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، معرضة مقومات الهوية الثقافية للمجتمعات الأخرى إلى خطر الذوبان، وهو ما يدعونا إلى الاعتقاد أن الثقافة الكونية المعولمة ليست إلا نتاجاً لثقافة مُهيمنة هي ثقافة الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية وليست نتاجاً لتفاعل الثقافات الأخرى وتضافرها وتناظرها.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية الأخذ والاقتباس من «الأخر» لا يمكن أن تفرز لنا كيانات متطابقة تماماً التطابق مع هذا «الأخر». فعلى الرغم من هذا الاحتكاك الذي يحدث بين المجتمعات الأوروبية، نجد أن طبيعة المجتمع البريطاني مثلاً تختلف عن الفرنسي، وكلاهما يختلفان عن الإيطالي، سواء في النظام السياسي أو الاقتصادي أو السلوك الاجتماعي أو في الفكر والثقافة. ويظهر هذا الاختلاف بوضوح أكبر عندما نقارن بين الولايات المتحدة واليابان، فرغم اعتناقهما لنفس النظام الاقتصادي والسياسي، ومع غلبة مظاهر المجتمع الصناعي الحديث في كل منهما، فإن شكل الحياة وقيم المجتمع في اليابان ليست متطابقة مع تلك السائدة في الولايات المتحدة.

مخاوف الهيمنة الأمريكية

يرى البعض أنه لا يوجد دليل على أن العولمة بالضرورة تهدف إلى محو الهويات الثقافية المتعددة، ذلك لأن العولمة ليست بحاجة إلى فرض نظام ثقافي موحد على مستوى العالم، وأنه من المستحيل محو التعدد الثقافي في العالم مهما خطط المخططون. إن الاحتكاك بين الحضارات، والأخذ والعطاء، والتأثير والتأثر، لا يؤدي على الإطلاق إلى ذوبان هذه الحضارات في حضارة واحدة، حتى ولو على المدى البعيد. ونحن لا نعتقد في إمكانية وجود ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام مثل هذه الثقافة. والذين يرفضون العولمة ويرون فيها خطراً على الأفراد وعلى الأمة، إنما ينظرون إلى أنها تمثل ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد، ولذلك أطلقوا عليها اسم «الأمركة». وقد رفضت أوروبا هذه الأمركة، ولذلك نجدها تحصن نفسها بالاتحاد الأوروبي حتى تتمكن من منافسة الولايات المتحدة، ومع ذلك، خشيت بعض دولها على ثقافتها وعلى لغتها من أن تطغى عليها هذه الثقافة الوافدة. وكان من هذه الدول، فرنسا واليونان اللتان هاجمتا الولايات المتحدة هجوماً عنيفاً في المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي نظمته اليونسكو في المكسيك سنة ١٩٨٢ م، حتى أن فرنسا امتنعت عن التوقيع على القسم الخاص بالسلع والمواد الثقافية من اتفاقية «الجات».

إن الخوف من «الغزو الثقافي الأمريكي» لم يقتصر على دول العالم الثالث التي توصف بأنها بلاد «نامية» أو «متنامية»، بل وجدناه يسيطر على دول كالإيونان وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الأخرى. وإذا كان هذا هو موقف هذه الدول من العولمة، وهي دول تنتمي إلى نفس الحضارة التي تنتمي إليها

الولايات المتحدة الأمريكية، فكيف تكون الحال مع شعوب العالم الثالث التي تختلف عن هذه الدول الغربية في الجوهر والكيان، وقد تصل ثقافتها معها إلى حد التناقض؟

ومن اللافت للنظر أن دول الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، التي تنادي بالديمقراطية والتعددية، والرأي الآخر، وحرية العقيدة والتعبير، تصادر في نفس الوقت كل ذلك وتلغيه حين تحاول أن تفرض على غيرها نمطاً واحداً من ثقافة واحدة، هي ثقافتها التي ترى أنها الوحيدة الصالحة للعالم، وبذلك تدمر الخصوصيات الثقافية للشعوب الأخرى وتفرض عليها ما يخالف عقيدتها ويسلبها هويتها. ففي وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلاً، نجد الكثير من البنود التي تصادر الرأي الآخر، وفيها إهدار لحق الشعوب في أن تعيش وفق ثقافتها وعقيدتها، ما جعل البعض يرى فيها تعميماً لفكر غربي، وفرضاً للثقافة الغربية. ومن هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق والاتفاقيات والمعاهدات ندرك أن الديمقراطية الغربية تتناقض مع نفسها أحياناً، وتتنكر لدعوتها، حين لا تسمح بالتعددية والرأي الآخر وحرية العقيدة، وعندما تفرض وجهة نظر واحدة من ثقافة واحدة.

٧. ٢ الهوية العربية الإسلامية

تركز بعض الكتابات العربية التي تعرضت للعولمة على المخاوف المتوقعة من غزو العولمة الثقافية وتهديد موجاتها المتدفقة للهوية العربية الإسلامية أو الهوية الثقافية القومية. وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهوية الثقافية القومية الذي يعنينا هنا، والذي يُقصد به الهوية المشتركة لجميع أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، لا يعني قط إلغاء أو إقصاء الهويات

الوطنية القطرية ولا الهويات المحلية والطائفية. إنه لا يعني فرض نمط ثقافي معين على الأنماط الثقافية الأخرى، المتعددة والمتعايشة، عبر تاريخنا المديد داخل الوطن العربي الكبير.

وتعد اللغة من أهم العناصر التي تُشكّل هوية أي جماعة وأي وطن، وهي التي تطبع هذه الهوية بطابعها الثقافي المميز. واللغة العربية هي اللغة المشتركة التي يتحدث بها جميع أبناء الأمة العربية، وهي لغة التراث المشترك، ولغة العلم والثقافة، وبالتالي لغة التحديث والحداثة. إنها الرابطة المتينة التي توحد بين مستويات الهوية في الوطن العربي، وهي الأداة التي بها يمكن للعرب الدخول في العالمية وتحقيق الحداثة. ويمكن للغة العربية - إذا أردنا - أن تكون جسراً تعبر عليه ثقافات الشرق والغرب، فينتقل إلينا بواسطتها ما وصل إليه الآخرون من تقدم علمي وتكنولوجي، ويكون دورنا الأهم في تفعيل حركة النقل والترجمة هو دقة الاختيار والتركيز على ما يفيد خططنا.

من جهة أخرى، فإن الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية تتميز بنوع من الثنائية، التي طبعتها منذ ما يقرب من قرنين، نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية، وهي ثنائية التقليدي والعصري التي كرسّت الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية. وليست العولمة وحدها هي المسؤولة عن نشر ثقافة دون أخرى في عالمنا العربي، وليست هي التي تقود معركة الغزو الثقافي، وذلك لأن جميع تكنولوجيات الاتصال في بيوتنا مفتوحة على العديد من محطات الإذاعة والقنوات الفضائية العالمية، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، وغيرها، ولم نعمل شيئاً في سبيل وقفها. وهذا يعني أن ما يسمى بالغزو الثقافي للعولمة لا يتضمن أي نوع من الاقتحام القسري بواسطة قوة خارجية تقوم بانتهاك خصوصيتنا أو الاعتداء

عليها. وليس بالضرورة أن كل ما يهجم على هويتنا العربية والإسلامية قادمٌ إلينا من الخارج، فإن الذين يتابعون القنوات الفضائية الأجنبية، والشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، والمجلات والجرائد والكتب الأجنبية الخليعة، لا يزالون قلة. ولكن الوسائل التي اخترقت كياناتنا وثقافتنا ووصلت إلى أبنائنا وبناتنا، صغاراً وكباراً، في بيوتنا ومؤسساتنا، هي من صنع أنفسنا. وتتمثل هذه الوسائل في بعض الإذاعات والقنوات الأرضية والفضائية العربية وعدد غير قليل من الصحف والمجلات التي تفاجئنا وتفجعنا بتقديم أكثر البرامج والكتابات والصور تهتكاً ويُعداً عن قيمنا الإسلامية وثقافتنا العربية. ومع ذلك فإنه يتعين علينا أن نوجد لدى جماهيرنا الوعي بأن يختاروا من بين الصور والرسائل الإعلامية المختلفة ما يتفق مع قيمنا الدينية ومثلنا الأخلاقية ومعتقداتنا الاجتماعية وتوجهاتنا السياسية، وبمعنى أعم وأشمل، ما يتفق مع ثقافتنا القومية دون أن نغالي في الحديث عن مساوئ العولمة وآثارها الضارة المدمرة. وعلينا أن نوجد آلية نتعامل من خلالها مع الجوانب السلبية للعولمة بالشكل الذي يحفظ للأمة العربية هويتها ويضمن لها مكانتها بين الأمم ويساعد على تحقيق آمالها، ويؤكد الحفاظ على حقوقها الكاملة في السيادة والتقدم والتعاون العادل المثمر بين الشعوب.

إن الأمة العربية والإسلامية لديها مقومات النهوض الثقافي والفكري، لكنها تحتاج إلى إرادة قوية تكون قادرة على تفعيل هذه المقومات، ويمكنها وضع الآليات التي تستطيع من خلالها تنفيذ استراتيجيتها حتى نحتل موقعاً يليق بنا على الساحة العالمية.

ومن الطبيعي أن تتفاوت وجهات النظر تجاه المواقف التي ينبغي تبنيها فيما يتعلق بالتعامل مع الغرب أو بالانفتاح على الآخر، وما ينجم عن ذلك من تأثيرات أجنبية تهدد هويتنا الثقافية.

وهناك موقفان سائدان، هما:

١- موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي الذي يُوجّه إلى الذات.

٢- موقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي، أي الارتقاء في أحضان العولمة والاندماج فيها.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا نقلل، ولا نهوّن من الخطورة التي يمكن أن تلحقها العولمة الثقافية بهويتنا بوجه خاص، وبالتنوع الثقافي بوجه عام، ولكننا في نفس الوقت، لا نميل إلى المبالغة في ذلك. وحتى لا نُصاب بالجمود، فتتخلف عن مواكبة هذا التطور العلمي المتسارع من حولنا، يجب أن نتقبل الجديد، ونسعى إليه، مع المحافظة على هويتنا الثقافية بعيداً عن التعصب والانغلاق. وإذا كانت ثقافتنا العربية تعاني اليوم من الشائبة والانشطار، ومن الاختراق الثقافي بفعل العولمة، فإن ما يجب أن نفعله هو الانطلاق من الداخل، أي من داخل ثقافتنا العربية نفسها، ذلك لأنه من المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهوية

ونود أن نشير إلى أن العولمة الثقافية ليست دائماً عدواناً مقصوداً مخططاً له، يُوجّه إلينا لاستلابنا حضارياً وثقافياً. ويجب ألا نتعامل مع العولمة الثقافية من موقف التوجس والرفض والعدوانية دائماً، لأننا بذلك نكون قد شجعنا التقوقع والتراجع إلى الذات دون أن نستفيد من التفاعل الحضاري الضروري لتطور الثقافات وتطور الحضارات. ولا بد أن نعي ونعترف أن في أوروبا وأمريكا علماء ومفكرين اجتماعيين وسياسيين واقتصاديين، لهم مكانتهم وأثرهم في الفكر الإنساني وفي تطوير العلم والمعرفة، ولهم نتاج

جدير بأن نطلع عليه ونستفيد منه إذا أردنا لأنفسنا ولأمتنا أن نسير في ركب التقدم وأن نشارك في موكب الحضارة والعلم. وليست الحياة في الغرب على النحو الذي تنقله لنا القنوات الأرضية والفضائية من مظاهر العُري الفاضح، والتهتك، وإنما فيها أيضاً من التستر والاحتشام والتدين والعمل الجاد والسعي الدائب، بالقدر الذي أوصلهم إلى ما هم فيه الآن. ولذلك، يجب علينا أن نوجد الآلية التي نختار بها ما لا يتعارض مع عقيدتنا وهويتنا، وأن نُكوّن الفكر الذي نستطيع به التعامل مع الفكر الآخر، الفكر الناقد الذي يستطيع أن يختار ما يناسبه وي طرح بعيداً ما لا يناسبه.

إن حاجتنا إلى تجديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الثقافي والإعلامي الكاسح، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الوسائل والأدوات التي لا بد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتقانة كفاعلين مساهمين، ولكننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع. إن نجاح أي بلد من البلدان في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، يتوقف إلى حد بعيد على عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد، وانخراطه الواعي، في عصر العلم والتقانة. وهذا لا يتحقق إلا بالاستغلال الأمثل للإمكانات اللامحدودة التي توفرها العولمة نفسها، أعني الجوانب الإيجابية منها، وفي مقدمتها العلم والتقانة. وهذا ما نلمسه بوضوح في تخطيطات الدول الأوروبية التي تعتقد أن خطر «الغزو الثقافي الأمريكي» يهدد هويتها، ويؤثر في لغتها وسلوك أبنائها وتصوراتهم.

فإذا كان هذا هو شأن الدول الأوروبية واليابان وغيرها من الدول الأكثر منا تقدماً في أخذها بما تقدمه العولمة من إيجابيات، فإنه كان من الأولى

على الدول التي توصف بأنها «نامية» أو «متنامية»، والتي ننتمي نحن إليها، أن تدرس وتخطط للاستفادة بها تقدمه العولمة من علم وتقانة، بسرعة ودون إبطاء...

٧ . ٣ مواجهة الغزو الثقافي ومجابهة العولمة

نود أن نفرق بين مواجهة الهيمنة والاختراق الثقافي وبين مجابهة العولمة كواقع عصري، فهذه المجابهة لم تعد أمراً ممكناً لا بالنسبة للدول الضعيفة ولا الدول القوية على حد سواء، في حين تحاول الثقافات المختلفة في شتى أنحاء العالم أن توجد الآليات والوسائل التي تمكنها من مواجهة ما يهدد هويتها وخصوصيتها، وهذا حق مشروع لها. وتحفل دراسات العولمة بأمثلة عديدة ظهرت وما زالت تظهر دفاعاً عن الخصوصيات الثقافية للمجتمعات خلال عمليات التداخل والاحتكاك الثقافي، ونجد من بينها - إلى جانب دول العالم الثالث - دولاً كبرى كفرنسا واليونان واليابان والنرويج.

وبالنسبة لعالمنا العربي والإسلامي، يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن انشغاله بالدفاع عن هويته الثقافية في مواجهة العولمة هو رد فعل لأزماته وكبواته في العقود الأخيرة، ويبدو أن هذا رأي تعوزه الدقة، لأن هذا الانشغال ليس وقفاً على مجتمعاتنا. فالملاحظ أن الثقافات بطبيعتها مهما كانت مستوياتها هي في حالة استعداد دائم للدفاع عن هوياتها، ويرتفع هذا الاستعداد إلى درجة الاستنفار في فترات الأزمات بصفة خاصة فالصراع دائم ومستمر بين العولمة والمحلية، وهناك مقاومة دائمة ومستمرة على النطاق القومي، تأخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة. وقد رأينا في المجال الثقافي، أن العولمة تعني انتقال الأفكار والمبادئ والمعلومات وغيرها عبر الحدود، في حين تميل المحلية في

بعض الأحيان إلى الانغلاق ومنع انتقال هذه الأفكار والمبادئ. ويشهد على ذلك موقف الدول العربية من السماح للأفراد باستخدام الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). فهناك دول عربية تفرض حظراً تاماً على ذلك، ولا تسمح سوى لأجهزة الدولة باستخدام الشبكة، وهناك دول عربية أخرى لا تضع أي قيود على استخدامها. ومن هنا يمكن القول إن قبول مختلف جوانب العولمة قد يختلف من بلد إلى آخر. فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية، ولكنه يرفض العولمة السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وقد يرفض قطر آخر العولمة المعلوماتية أو عولمة الاتصالات. ونود هنا أن نؤكد على ضرورة الأخذ بها هو إيجابي في العولمة، ولا خوف على هويتنا من ذلك، لأن ثقافتنا الإسلامية قادرة على المحافظة على ثوابتها وخصوصيتها. والمطلوب في عصر العولمة ألا نتطرف سواء نحو الانغلاق أو نحو التعلق بكل جديد، بل الواجب هو الانخراط في عصر العلم والتقنية كفاعلين مساهمين، مع حماية خصوصيتنا الثقافية من الاختراق.

ولا بد من الوقوف على الأسباب التي تجعلنا عرضة للوقوع في فخ العولمة الثقافية حتى نعمل على معالجتها. من هذه الأسباب:

١- فشل برامج التنمية بها فيها التنمية الثقافية والتربوية، وفشل الدور التربوي للمدرسة.

٢- فقدان الوعي بالذات والوعي بالتراث.

٣- حاجتنا إلى دراسة تاريخنا وأخذ العبر منه.

إن التعليم هو المحور الأساس للحفاظ على الثقافات الموروثة وتنميتها وفتح الآفاق للتقدم والرقى، ولذلك يجب علينا العمل على ربط منهجنا العلمي بالغايات التي نتطلع لتحقيقها، وتقوية برامجنا التربوية والتعليمية

حتى نتمكن من بناء الفكر الذي يستطيع التعامل مع الفكر الآخر، وحتى يستطيع أبناؤنا اختيار الجيد ما تعرضه عليهم وسائل الإعلام المختلفة، السمعية والبصرية وما لا شك فيه أن العولمة الثقافية بكافة أشكالها قد سببت ردة فعل متشددة عند الشعوب التي تشعر بضرورة الحفاظ على الذات والتراث والعودة إلى الأصول. ففي مقابل هجمة العولمة تقوم الحركات المدافعة عن الهوية والخصوصية بعملية تحصين ذاتية عن طريق تنمية قواها واختيار التقانة الملائمة لمواردها وحاجاتها. ويتخذ الصراع منحى قومياً حيناً، ودينياً أحياناً، واقتصادياً في كل حين. ويبدو أن العالم يتجه تحت ضغط العولمة الزاحفة إلى التمسك أكثر من أي وقت مضى بخصوصياته الثقافية وكياناته السياسية وتقاليده وأصوله، وإلى المحافظة على حدود الأوطان والسيادة الجغرافية. ونعتقد أن العولمة ستكون الدافع الأساس لتحريك الخصوصيات الثقافية والسياسية مهما توسعت العولمة الاقتصادية. فقد فجرت العولمة الغازية العديد من الحركات الأصولية دفاعاً عن الذات والشخصية الوطنية، وسرعان ما بررت هذه الحركات استخدامها العنف بحجة أنه سلاح الضعفاء أمام المستبدين. وعلى أي حال، فإن العالم العربي والإسلامي مطالب بالتصدي لأخطار العولمة بكافة أشكالها، وأن يكون حذراً تجاهها، ولن يستطيع تحقيق ذلك إلا بالاتحاد والعمل على إقامة تجمع اقتصادي واحد، وسوق مشتركة واحدة، ومنطقة تجارة حرة واحدة. إن العالم العربي الإسلامي في حاجة ماسة إلى التكامل في جميع المجالات، خاصة التعليم والإعلام ومجالات الاقتصاد وتنمية المجتمع واكتساب وسائل العلم والتقانة.

٧ . ٤ مفهوم الأمن الثقافي

اقترن استعمال مفهوم الأمن الثقافي بميلاد ظاهرة العولمة في فجر عقد التسعينيات من القرن الماضي . وهو اقتران ذو دلالة من وجهين : من حيث إن الثقافة ما عانت كثيراً مشكلات أمنها الذاتي حيث كان نطاقها القومي من آثار اشتغالها وفاعليتها، ومن حيث إن العولمة نفسها ما صارت كذلك - أي عولمة - إلا حيث حملت على ركاب ثقافي وأنتجت ثقافتها العابرة للحدود . والوجهان معاً يتضافران للتعبير عن حالة من التلازم بين العولمة والثقافة على نحو لا يقبل الفك ويتجافي تماماً مع النظرة الاقتصادية - والتقنوية - التبسيطية للعولمة لندع إلى حين مسألة الصلة، التكوينية والاشتغالية، بين العولمة والأمن الثقافي ولنلق نظراً على بعض ما يحتمل أن يحمله من التباسات في المعنى لدى من ينكرون عليه شرعيته الفكرية والإجرائية .

قد يوحى الحديث عن أمن ثقافي بأن في العبارة قدراً من التناقض والتجافي لا يستقيم معها معنى دقيق لها، ففيما تميل لفظة الثقافة إلى معنى يرادف - أو يجانس - الإبداع والانفتاح والتفاعل، تحيل لفظة الأمن إلى معنى يقارب الدفاع ويجانس الانكماش والتقوقع . حين تبحث ثقافة عن أمنها، بهذا المعنى، تبحث عما يعزلها عن غيرها من الثقافات - وبالتالي - تسعى بنفسها نحو إفقار نفسها، بل نحو الانقلاب على ماهيتها كثقافة أو قل نحو انتحار بطيء يأخذها إلى حتفها .

لا بدّ من بناء معنى إيجابي لمفهوم الأمن الثقافي يتبدد به التباسه، وهو ما سنحاوله هنا مطلقين على وجهين من المفهوم أو قل على ديناميتين في الثقافة يتأسس بهما معنى الأمن الذي تنشده .

من وجه أول يكتسب المفهوم معنى بنائياً، تراكمياً، إن حسبنا الأمن مرادفاً في الدلالة لتحقيق الإشباع الذاتي من الحاجات الثقافية . أمن ثقافة، بهذا المعنى، هو قدرتها على توفير حاجاتها، على الإنتاج والتراكم ومغالبة الندرة والخصائص والحاجة، ورفع خطر الخوف من العجز وفقدان القيم الثقافية والرمزية التي تجيب عن مطالب المجتمع والفكر والوجدان والذوق. إن دافعيته، في هذه الحال، إيجابية، وتمثل نداءً عميقاً ينشد التطور والتقدم والإبداع، ولا يدعو إلى الانتكاس .

يصدق على الأمن الثقافي، بهذا الحسبان، ما يصدق على الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن المائي . جميع هذه الأنواع من الأمن يفرض استراتيجيات إنتاجية وعقلانية في إدارة الموارد المادية من أجل حماية حق جماعي في التنمية والغذاء وإشباع الحاجات، لا أحد يتهم دولة بالانكفاء حين ترسم سياساتها على مقتضى استراتيجية الأمن الاقتصادي والغذائي لأن دعوتها إلى الأمن على هذا المستوى مشروعة، ولأن الأمن الاقتصادي والغذائي وحده يحميها من التبعية وفقدان القرار، أو يحد من ذلك، ويعزز استقلالها الوطني واستقلال إرادتها.

ليس من باب التعسف في المقارنة أن نقول إن أمن ثقافة ما هو ما يحميها من التبعية، هذا وجه أول لمفهوم الأمن الثقافي، وصفناه بالقول ان المفهوم يكتسب فيه معنى بنائياً وتراكمياً، وقصدنا به القول إن الأمن يرادف الإنتاج في هذه الحال ولا ينطوي على أي دلالة سلبية من قبيل الدفاع الانكفائي على نحو ما قد يظن أو ما قد توحي به عبارة الأمن.

يتصل هذا الوجه الثاني بمعنى دفاعي صرف على نحو ما يكونه أي أمن استراتيجي آخر يدخل في نطاق الأمن القومي . مثلما قد يتعرض أمن

بلد لخطر العدوان أو التهديد بالعدوان فيسارع إلى تعبئة قواه العسكرية والسياسية والاقتصادية لرد ذلك العدوان إن وقع أو درء خطر وقوعه إن أوشك أن يحل، قد يتعرض أمن ثقافة ما لخطر الاستباحة والعنف الرمزي من مصدر من مصادر التهديد الخارجي فيحمل المجتمع الثقافي على استنفار قواه ودفاعاته الذاتية لصون أمنه ومجاله الرمزي السيادي من خطر العدوان. وكما أن الدفاع عن سيادة الدولة وأمن المجتمع حق مشروع حين يتعرضان للخطر، كذلك الدفاع عن أمن الثقافة حق مشروع حين يراد بها إلحاق الضرر. إذ العلاقة بين الثقافات تنتظمها الديناميات عينها التي تنتظم العلاقة بين المجتمعات، وبين الدول، بعضها البعض: ديناميات التعايش والتجاور والتفاعل الإيجابي والاعتماد المتبادل، ثم ديناميات الصراع والاحتكاك العدواني والصدام. حين تترجح كفة الأولى، تفتح المجتمعات والدول والثقافات على بعضها من دون هواجس أو تحوطات متوجسة. أما حين يميل الميزان إلى كفة التناقض والصراع، ينكفئ كل منها على نفسه ويتموقع في خندق دفاعي مستنفراً لديه حاسة البقاء والأمن.

إذا كان العالم العربي يوجد تحت تأثير ظاهرة العولمة الثقافية، بالنظر إلى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والعلمية والإعلامية التي هي دون ما نطمح إليه، فكيف يتسنى له أن يواجه مخاطر هذه العولمة ويقاوم تأثيراتها ويتغلب على ضغوطها؟.

إن الواقع الذي تعيشه بلدان العالم الإسلامي يوفر الفرص المواتية أمام تغلغل التأثيرات السلبية للعولمة الثقافية، لأن مقومات المناعة ضد سلبات العولمة، ليست بالدرجة الكافية التي تقي الجسم الإسلامي من الآفات المهلكة التي تتسبب فيها هذه الظاهرة العالمية المكتسحة للمواقع والمحطمة للحواجز.

إن المقومات الثقافية والقيم الحضارية التي تشكّل رصيدنا التاريخي، لن تُغني ولن تنفع بالقدر المطلوب والمؤثر والفاعل في مواجهة العولمة الثقافية، مادامت أوضاع العالم الإسلامي على ما هي عليه، في المستوى الذي لا يستجيب لطموح الأمة. ولا يحسن بنا أن نستنكف من ذكر هذه الحقيقة، لأن في إخفائها والتستر عليها، من الخطر على حاضر العالم الإسلامي ومستقبله، ما يزيد من تفاقم الأزمة المركبة التي تعيشها معظم البلدان الإسلامية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.

إن الشعوب الضعيفة اقتصادياً والمتخلفة تنموياً، لا تملك أن تقاوم الضغوط الثقافية أو تصمد أمام الإغراءات القوية لتحافظ على نصاعة هوياتها وطهارة خصوصياتها. ولذلك كان خط الدفاع الأول على جبهة مقاومة آثار العولمة الثقافية، هو النهوض بالمجتمعات الإسلامية من النواحي كافة، انطلاقاً من الدعم القوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في موازاة مع العمل من أجل تقوية الاستقرار وترسيخ قواعده على جميع المستويات، وذلك من خلال القيام بالإصلاحات الضرورية في المجالات ذات الصلة الوثيقة بحياة المواطنين، بحيث ينتقل العالم الإسلامي من مرحلة الضعف والتخلف، إلى مرحلة القوة والتقدم، في إطار القيم الإسلامية وبروح الأخوة والسماحة والتعاون على البر والتقوى طبقاً للتوجيه القرآني الرشيد.

وكما أن ظاهرة العولمة الثقافية تتركّب من منظومة متكاملة من النظم السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، فكذلك هي المواجهة المطلوبة لآثار هذه العولمة، لا بد وأن تكون قائمة على أسس قوية، ومستندة إلى مبادئ سليمة. ومن هنا تأتي الأهمية القصوى للعمل الإسلامي المشترك، على شتى الأصعدة.

إنَّ تقوية الكيان الإسلامي اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وثقافياً وتربوياً، هي الوسيلة الأجدى والأنفع والأكثر تأثيراً للتغلب على الآثار السلبية للعولمة الثقافية، وللاستفادة أيضاً، من آثارها الإيجابية في الوقت نفسه، من خلال التكيّف المنضبط مع المناخ الثقافي والإعلامي الذي تشكله تيارات العولمة الثقافية، والتعامل الواعي مع مستجداتها ومتغيراتها وتأثيراتها. وبدون هذه الوسيلة، فسوف نضيق في مهبّ رياح العولمة، وتكتسحنا تياراتها العاصفة الجارفة.

٧ . ٥ الثقافة العربية وآليات مواجهة العولمة

إلى جانب ما قيل نلمس التأثير المتنامي للعولمة في مناح عدة، أبرزها السياسة والعادات الاجتماعية والإعلام، فإذا بدأنا من حيث انتهينا مع الإعلام وجدنا عدداً كبيراً من أجهزة الإعلام العربية تؤثر التخاطب بلغة المستعمر الجديد في متوجها الإعلام على حساب الكثير من اللغات الوطنية، في مظهر يشي بأنها برامج موجهة للنخبة دون باقي الأفراد الذين غدوا يحسون بالإقصاء واقعا يتجرعون مراراته على مضض في حالة من الذهول أمام الآخر الذي استطاع أن يجعل من لغته شراً لا بد منه. فما دامت حركة العولمة تدعي التوحيد وإلغاء الحواجز بين الأقطار والمنظومات الثقافية، كيف يمكن لها أن ترسخ الإقصاء الثقافي بتشجيع خطاب واحد يلغي الآخر ويجبره على التخلي الجبري عن مبادئه والقبول بالوضع كما هو وبما يحمله من تناقضات تلخص اغتصاباً مشرعاً للثقافة لكن في مظهر مثالي سمته التوحيد وإلغاء الفوارق.

هنا تبرز وبوضوح مسألة في غاية الأهمية وهي أن العولمة ليست توحيداً للثقافات بقدر ما هي إلغاء ثقافات متعددة وإحلال ثقافة واحدة مكانها، وما يحصل اليوم في المشهد الإعلامي العربي لا يمكن اعتباره انفتاحاً، لأنه لا يخصص حيزاً للتواصل مع الآخر فحسب وإنما يغلبه وعلى حساب الهوية والتعدد، فمن المجحف حقاً أن تتردد لغة يفهما عدد قليل من المواطنين طيلة النهار على الأجهزة وتحجب لغة أو لغات قادرة على جعل الإعلام يضطلع بدوره المتمثل في التوعية والتحسس.

أما المجتمع بصفته مجالاً للتأثير فقد شرع منذ أمد طويل في التحول عبر تبني طرق جديدة للحياة تمثل نمطاً واحداً للعيش هو الأمل والأليق، وكل نمط يخرج عن هذا الإطار شيء مستهجن ينبغي العدول عنه تحقيقاً للتقدم وإن كان هذا الأخير شكلياً ليس إلا، وإنما خطوة خطيرة تصب في إنكار الذات بما تحتزنه من غنى ثقافي وتنوع حضاري، فبهدف التحضر أصبح من الضروري أن يرمي الإنسان بهويته بعيداً كي يدخل الحضارة من أوسع أبوابها، وإن كانت هذه الأخيرة تجلياً واحداً لا أكثر من تجليات الإنتاج الإنساني المفروض بقوة لاستجابة عوامل عدة أبرزها النهوض الاقتصادي والتحكم في التكنولوجيا.

أما على المستوى السياسي فالتبعية لمراكز القرار الدولي تتواصل دوماً، وباتت سيادة الدول محصورة في مجالات معينة، وغدا الدفاع عن الخصوصية الثقافية مظهراً من مظاهر الانغلاق الموجب للعقاب، إذ لا ينبغي لأي نظام سياسي في يومنا هذا أن يخرج عن الضوابط التي صاغها المنتظم الدولي، وهذا الأخير حول الدول إلى مراكز تابعة للقوى العظمى، فبرامج الأحزاب مثلاً لا ينبغي لها أن تتعارض مع أهداف العولمة والقيم الكونية، والتوجهات الكبرى للبلدان العربية لا يراد لها أن تنزاح عن لغة تصوغ بمفردها فكراً

يتردد صدهاء في كل قطر عربي، والحق أن تبعية الكثير من الدول العربية تطرح إشكالاً كبيراً يعيق المواجهة التي ستتحدث عنها، إذ كيف يمكن حماية الذات في لحظات استنجاها بالآخر الذي يتعامل معها بمنطق العصا والجزرة، فهي مخيرة بين الطاعة والحصول على المساعدات وبين السيادة التي قد تنتج العقوبات والمضايقات.

لا يختلف اثنان في أن التحدي كبير جداً، ومواجهة العولمة في العالم العربي كخيار ضروري حسب اعتقادي لا يتطلب التوقع والانغلاق على الذات لأن ذلك بات من غير الممكن، لكن الوسيلة المثلى للدفاع هي الهجوم كما هو متعارف عليه، والهجوم الذي نود شنه يتمثل في العمل على تقوية حضور الثقافة العربية، انطلاقاً من تقوية حظوظها من الداخل ولأجل حماية الداخل ولم لا نتطلع كغيرنا من البشر إلى سيادة الثقافات الأخرى ما دامت الحضارة الإنسانية أرضاً خصبة للتأثير والتأثر، وذلك ميسر بتشجيع الإبداع لدى الشباب بلغته الأم وتوجيه الإعلام نحو خدمة المنتج الثقافي المحلي وإبراز غناه، إضافة إلى حث المؤسسات على الاستثمار في الميدان الثقافي عبر دعم الجهات الفاعلة في هذا الصدد.

وفي محاولة لتحقيق الأمن الثقافي:

١- أن يكون هدف التعليم هو تخريج أجيال من المثقفين القادرين على العمل في مجال التنمية الثقافية.

٢- يجب تفعيل الدور الإعلامي التوعوي التثقيفي، من خلال جميع وسائله للتعريف بالأمن الثقافي، وأهميته.

٣- ضرورة توفير الخدمات التي تقدمها تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لجميع طبقات المجتمع ما يتطلب معه إعادة تنظيم

وتجهيز قاعات للمؤتمرات والندوات بحيث تتيح الفرص أمام الجيل الناشئ للاستفادة من تلك الخدمات في أمان تعليمهم.

٤- أهمية تجهيز المكتبات التعليمية بخدمات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتصبح معلومات شاملة ما يساعد على الاتصال بها والدخول منها إلى المكتبات العالمية لدراسة الثقافات الأخرى.

٥- ضرورة إعداد برنامج تعليمي متكامل في المعلوماتية يهتم باستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التعليمية وتدرسه بمراحل التعليم العام.

٦- الاهتمام بالتعليم التعاوني والتعلم الذاتي والتعلم الاستكشافي بالمدرسة خاصة ما يتعلق بالهوية الثقافية العربية الإسلامية.

٧- الاهتمام بغرس مبادئ الدين الإسلامي والثقافة العربية في نفوس الجيل الناشئ في تعزيز هويته وترسيخ قيمه الأصيلة في مواجهة أي تحديات خارجية .

٨- إيجاد آلية استراتيجية عربية تدعم الأمن الثقافي وتفعله من خلال إبراز ضروريته للمجتمع العربي والإسلامي.

إن أهمية الأمن الثقافي أمر في غاية الأهمية وعلى الحكومات العربية والإسلامية تبني ذلك تحت مظلة الأمن غير التقليدي ويجب تفعيلها في الوقت الحاضر من خلال إبراز بعض المراحل التي يجب إظهارها ابتداءً بإعلان هذه المنظومة الأمنية، ثم تقرير إلزاميتها تطبيقاً كناحية أمنية.

وفي الختام إن إنجاز مفهوم الأمن الثقافي وإفشال عمليات التخريب الفكري، لا يتم عن طريق إغلاق النوافذ، ومنع التفاعل مع الثقافات

الإنسانية، وإنما يتم عن طريق العلاقة الواعية مع ثقافتنا، والعمل على إيصالها بالطرق السليمة والعلمية إلى جميع أبناء المجتمع، لم يعد الأمن الثقافي في حياتنا المعاصرة، مجرد هدف ثقافي - فكري، وإنما أصبح هدفاً حضارياً شاملاً، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الثقافية.

فالأمن الثقافي يعد عنصراً لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهراً من مظاهر القدرة على التحرر والمؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية من المهددات الفكرية. ويخطئ من يعتقد بأن الأمن الثقافي، هو عبارة عن غلق الأبواب والانطواء على النفس وتكثير لائحة المنوعات، والابتعاد عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة.. فالأمن الثقافي لا يشكل حالة سلبية تتجسد في صد الناس عن المخاطر المحتملة، إن الأمن الثقافي يعني توفير الثقافة الصالحة للناس حتى يتمكنوا من خلالها أن يعيشوا حياتهم المعاصرة بشكل سليم وإيجابي.

وهو يعني بناء قوة الوجود الثقافي الذاتية، التي تقوى لا على المقاومة والصمود فحسب، وإنما على الاندفاع والملاحقة والفعل المؤثر.. ولكي تتحقق هذه المقولة نعتقد أن مفهوم الأمن الثقافي يعتمد على عنصرين أساسيين:

١ - الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية

لأن الذات الثقافية بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يستوعب منتوج المثقف، لذلك فإن منتوج المثقف ينبغي أن ينطلق من الخطوط العريضة وروح الثقافة الذاتية، بما تمثله هذه الثقافة الذاتية من رموز وأفكار وقيم.

والاعتزاز بالثقافة الذاتية يعني أننا في البدء ينبغي أن نحقق ذاتنا الثقافية والحضارية، ونجعلها حاضرة في حركتنا الاجتماعية والثقافية، وننطلق من

هذا الحضور الثقافي والحضاري للتفاعل مع الثقافات الأخرى.. ومشكلتنا المعاصرة ليس في الثقافات الأخرى وقدرتها على الوصول إلى مخادع نومنا وتطرق منازلنا في كل وقت وفي كل ساعة، بل في الممارسات التي نمارسها جميعاً أفراداً ومؤسسات في خنق الذات الثقافية والتضييق عليها.. لهذا فإن تجاوز الآثار السيئة والخطيرة للثقافات الغازية لمجتمعاتنا وشعوبنا، هو في أن نطلق الحرية لثقافتنا الذاتية بأن تعبر عن نفسها بأي طريقة شاءت.. إن إعطاء المجال للثقافة الذاتية رموزاً وأفكاراً هو الخيار الاستراتيجي الذي نتمكن من خلاله تحقيق مقولة (الأمن الثقافي).

وبهذا نعطي للثقافة الذاتية الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية.

٢ - الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة

لأن الثقافة هي عبارة عن عملية مستمرة لا تتوقف عند حد أدنى تكتفي بتوفيره للناس، وإنما هي تهيئ الأرضية لعملية انطلاق ثقافي، تأخذ من الموروث الثقافي والانفتاح على الثقافة المعاصرة نقطتي انطلاق وارتكاز في جهدها الثقافي الراهن، فالأمن الثقافي لا يعني بأي شكل من الأشكال الاحتفاء تحت متاريس الماضي عن الثقافة المعاصرة.. بل يعني الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضاري. لأن الانطواء والانغلاق عن العصر وثقافته ومنجزاته هو إفقار للوجود الذاتي بحيث نضحى وكأننا نعيش في القرون الوسطى السالفة، بعيدين كل البعد عن إنجازات الإنسان المعاصر وآثار العلم وحسناته.

إن أي مجتمع لا يتمكن من صيانة أمنه الثقافي واستمرارية فعله الجماعي إلا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح على منجزات العصر.

وكل هذه الأمور تحفزنا للبحث عن الذات الثقافية وإبراز مضامينها وتطلعاتها، وتربية المواطن على ضوئها وهداها، وعن هذا الطريق يمكننا الحصول على الحد الأدنى من الأمن الثقافي المطلوب في عصر تكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية.

والذي نريد تأكيده في هذا المجال: أن إنجاز مفهوم الأمن الثقافي وإفشال عمليات التخريب الفكري، لا يتم عن طريق إغلاق النوافذ، ومنع التفاعل مع الثقافات الإنسانية، وإنما يتم عن طريق العلاقة الواعية مع ثقافتنا، والعمل على إيصالها بالطرق السليمة والعلمية، إلى جميع أبناء المجتمع، حينذاك نتمكن من إفشال كل عمليات التأثير السيئة للثقافات الوافدة، إن خلق الوعي الذاتي، وغرس مفاهيم الثقافة الذاتية في نفوس أبنائنا، عن طريق التربية الأسرية ونظم التعليم والإعلام، هو الكفيل بتحقيق الأمن الثقافي لمجتمعنا.

كما أن إطلاق الحرية للقوى الذاتية المتوفرة في المجتمع، لكي تمارس دورها الثقافي في زيادة الوعي، وتعميم المعرفة، ومقاومة مظاهر الاختراق الثقافي والفكري، يعد من الوسائل الضرورية لتحقيق الأمن الثقافي بمعنى أنه من الضروري، أن تتضافر جهود الدولة والمجتمع عبر المؤسسات الرسمية والأهلية، والمبادرات الفردية، التي تتجه لتنشيط الحياة الثقافية في الوسط الاجتماعي، لأن وجود وتفعيل عناصر الحياة لثقافتنا في المجتمع، هو من الوسائل الفعالة التي تقاوم الاختراقات، وتمنع عمليات التخريب الثقافي.. فالأمن الثقافي ذو جانبين:

جانب سلبي يتجه إلى خلق حالة المانعة والرفض الثقافي لكل عمليات الاختراق الإعلامي والثقافي.

وجانب إيجابي: يتجه إلى صنع الحياة الثقافية الذاتية، التي تعمل على تقوية البنيان النفسي والفكري للمجتمع، بحيث يصل المجتمع إلى درجة من الوعي والإدراك، يفشل من خلالها كل عمليات الاختراق في حقل الثقافة والإعلام.

فمقولة الأمن الثقافي لا تعني زيادة وتيرة الرقابة على الثقافة بكل آلياتها ومناشطها ووسائلها، ولا تعني الخضوع إلى مقتضيات السائد وغياب حالات الإبداع والمبادرة، وإنما تعني ضرورة الانطلاق من رؤية ثقافية - حضارية في التعاطي والتواصل مع كل شؤون وقضايا الثقافة الإنسانية.

هكذا يتضح لنا ما يشكله الأمن الثقافي من مواجهة الانحرافات الفكرية لدى المواطنين وما يحققه من أمن واستقرار والاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية في مواجهة الغزو الفكري الأجنبي.

الفصل الثامن

الأمن السياسي

٨ . الأمن السياسي

إن الفطرة الإنسانية تقتضي الاجتماع، ومتى وجد جماعة من الناس، تعين أن تقوم فيهم سلطة حاكمة ترعى مصالحهم، وتعمل من أجل بقائهم وتقدمهم، وتحجز بين أفرادهم حين تختلف المصالح وتعمل هذه السلطة وفقاً لمبادئ وأهداف تحاول تحقيقها، لا بد أن تكون واضحة في نظرها، ومقبولة من المجتمع الذي تتولى تنظيمه ورعايته، وقد تكون هذه المبادئ مستمدة من أعراف سائدة، أو نظم وتقاليد أفرزها تطور الحياة في المجتمع. وقد تكون هذه المبادئ والأهداف والغايات، مستمدة من عقيدة دينية راسخة، كما هو الحال في المجتمع المسلم إذ لا بد لكل سلطة تقوم فيه، أن تستمد نظامها وأحكامها وقيمها وأهدافها وغاياتها من الإسلام، وبغير ذلك لا يستقيم لها حكم، ولا تلقى من تعاون مجموع الناس وتوحد جهودهم، ما يكفي لحفظ مصالح المجتمع وأمنه.

ولا تكفي القوة أو السلطة بذاتها، لكي يبقى المجتمع متماسكاً وقادراً على النمو والارتقاء.

لقد آمن المسلمون منذ بداية ظهور المجتمع المسلم الأول، ومنذ نشأة الدولة الإسلامية، أن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ هما الأصل في نظام المجتمع، والأساس الذي يقوم عليه.

فالإسلام هو العقيدة الدينية، والمنظومة الخلقية والسلوكية، والمنهج الاجتماعي للفرد والجماعة، في كل العلاقات التي تنشأ داخل المجتمع بين الأفراد، وبين الأفراد والسلطة، وبين المجتمع المسلم، وما يتصل به من مجتمعات أخرى، مسالمة أو معادية، تدين بالإسلام، أو لها عقائدها المختلفة.

فما جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة، هو الأساس في نظام الإسلام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ومن فرائض الإسلام على المسلمين جميعاً، الطاعة لله ولرسوله ﷺ وطاعة أولي الأمر فيما لا يكون فيه معصية، والرجوع دائماً عند الاختلاف وتعدد الرأي في شؤون الحياة، إلى الأصلين العظيمين القرآن والسنة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٥٩) (النساء).

وفي السنة النبوية، ما يؤكد أهمية أمن الإنسان في الجماعة التي يعيش فيها، يقول ﷺ: (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا)، (رواه البخاري في الأدب المفرد، والترمذي، وابن ماجه، والطبراني في الكبير).

وقد دعا الرسول ﷺ إلى كل عمل يبعث الأمن والاطمئنان في نفوس المسلمين، ونهى عن كل فعل يبعث الخوف والرعب في جماعة المسلمين، حتى ولو كان أقل الخوف وأهونه، باعتبار الأمن نعمة من أجل النعم على الإنسان.

ولقد نهى الرسول صلوات الله عليه وسلامه، عن أن يروع المسلم أخاه المسلم، فقال: (لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً) (رواه الإمام أحمد، وأبو داود).

كما نهى عن أن يشهر السلاح عليه، حتى ولو كان ذلك مزاحاً، فقال:

(لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدري أحدكم لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار) (متفق عليه).

ونهى عن أن يخفي الإنسان مالا لأخيه، ولو لم يكن بقصد الاستيلاء عليه، ولكن أراد بذلك أن يفزعه عليه، فقال: (لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً ولا جاداً) (رواه الإمام أحمد، وأبو داود).

وكان من دعاء النبي ﷺ ربه أن يؤمن روعاته، حيث كان يقول: (اللهم استر عوراتي وأمن روعاتي) (رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وصححه الحاكم). فالخوف والروع، نقيض الأمن الذي يطلبه المسلم في دنياه وآخرته.

ويظهر اهتمام الإسلام بالأمن حتى في وقت القتال، فلا يصح إرهاب أو قتال من لا يحارب، كالنساء والأطفال، وكبار السن، الذين لا دخل لهم في القتال ضد المسلمين.

فقد نهى الرسول ﷺ عن قتل النساء في الحرب، وقال حين شاهد امرأة مقتولة في إحدى المغازي: [ما كانت هذه لتقاتل] (رواه أبو داود).

الواقع أن المفهوم السياسي للأمن لا يخرج في دلالته بصفة عامة عن المفهوم اللغوي والمفهوم الأصولي له، حيث يصير هو الآخر تعبيراً عن عدم الخوف، لكن عدم الخوف يأخذ منحني خاصاً، يقوم على تحقيق الطمأنينة في كل ماله صلة بالتعبير عن الوجود السياسي في المجتمع المسلم، وهذه الطمأنينة تعني بدورها أمرين متكاملين:

أولهما: إيجاد التوازن بين من يمارس السلطة الشرعية ومن يخضع لها بموجب الطاعة في المعروف، وبذلك لا تسعى السلطة إلى مجرد تقديم حقوق الحاكم، وإنما تسعى في الوقت ذاته إلى الالتزام بحقوق المحكوم وتوفير قنوات الاتصال بينهم سواء كان اتصالاً نظامياً أو حركياً أو فكرياً.

وثانيهما: كفالة الاستقرار والقدرة على مواجهة المفاجآت المتوقعة وغير المتوقعة، دون أن يترتب على ذلك أي اضطراب في الأوضاع السائدة في المجتمع السياسي بما يعنيه ذلك من تقلص للطمأنينة والاستقرار (منجود: ١٩٩٦م: ص ٦٣).

٨ . ١ تعريف الأمن السياسي

٨ . ١ . ١ تعريف السياسة

لغة: ساس: أي قاد وراوغ
اصطلاحاً: هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً . وتسند هذه الرعاية للدولة والأمة، فالدولة هي التي تنوب عن الأمة في رعاية شؤونها، وهي فن الممكن.

المفهوم اللغوي للأمن

أمن يأمن أمناً وأمانة، أمن تأميناً: جعله في أمن. الأمن مصدر أمن وأمن: الطمأنينة والسلام (مسعود: ١٩٨٦م: ٢٤٠).

المفهوم الاصطلاحي للأمن

تباين اتجاهات المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية في وضع تعريف شامل للأمن يحيط بجميع أبعاده وأنواعه، ولعل سبب ذلك التباين هو نظرة كل مفكر وباحث للأمن من زاوية اهتمامه.

فقد عرف الأمن بأنه: ثمرة الجهود المبذولة والمشاركة من قبل الدولة وأفراد المجتمع خلال مجموعة الأنظمة والفعاليات في شتى مجالات الحياة للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في ذلك المجتمع (بكراده: ١٩٩٩ م: ١٩).

كما عرف بأنه: حاجة أساسية تنبع من استئثار الفرد الاطمئنان والأمان والإبقاء عند التعامل مع الأفراد في الحياة الاجتماعية بعلاقات مشبعة ومتزنة مع الناس، ويتم ذلك نتيجة الجهود المتواصلة من المسؤولين في المجتمع لتأمين الأفراد ورعايتهم وسلامتهم مادياً ومعنوياً، لتحقيق الاتزان الأمني على المستوى الفردي والجماعي واستقرار الحياة الاجتماعية (الحيدر: ١٤٢٢ هـ: ٣١٣).

٨. ١. ٢ الأمن السياسي

هو قدرة الدولة على تحقيق الأمن السياسي، لسياسة الدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلم الاجتماعي، تراجع القبلية والطائفية بما يحقق دعم الوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع مصالح الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقاياتها.

وعن الأمن السياسي العربي فهو ذو ثلاثة مستويات، المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي، والمستوى الدولي:

أ- وعلى المستوى المحلي: يقصد بعناصر القوة السياسية تلك العناصر المستندة إلى طبيعة المجتمع العربي، وطبيعة الدول العربية، وكذلك طبيعة السلطة السياسية السائدة فيها في ضوء المحددات التاريخية والجغرافية للدول العربية.

ب- أما على المستوى الإقليمي، فإن قوة الدولة العربية السياسية ترتبط بالدور الذي تلعبه في إطار النظام الإقليمي العربي أو الشرق أوسطي، وكذلك على المستوى القاري.

ج- المستوى الدولي يقصد به عناصر قوة الدول العربية السياسية الحالية المستمدة من وضعها في النظام الدولي.

٨ . ١ . ٣ الأركان السياسية للدولة

١ - السلطة التنفيذية

وتتولى مسؤولية تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، ويعد رئيس السلطة التنفيذية هو الحاكم والمهيمن والمسؤول الأول عن تطبيق هذه السياسة، ومدى سيطرته على الأجهزة العسكرية والأمنية والدبلوماسية والمالية.

٢ - السلطة التشريعية

تتولى سن القوانين المنظمة لشؤون الدولة وتعديلها، والإشراف والمراقبة والمحاسبة على تنفيذ هذه القوانين.

٣ - السلطة القضائية

تتولى مهمة الفصل في النزاعات بين الأفراد والجماعات وتطبيق القانون وحماية الفرد من استبداد الحكومة والحكم على دستورية القوانين.

٨ . ١ . ٤ مجلس الأمن القومي

وهو المجلس الذي يقوم بدور استشاري للرئيس ويخطط وينسق السياسة الخارجية للدولة ويسهم في صنعها وهو الذي يرفع التوصية اللازمة في حالة السلم والحرب. وإذا نظرنا بتمعن إلى مفهوم الأمن السياسي فإننا نجد أن من الممكن أن يكون أمن السياسة أو سيادة الأمن. ويقود إلى الفكر السياسي وهو ذلك البيان الفكري المجرد وهو عبارة عن تصور عقلائي للظاهرة السياسية كما يتخيلها الإنسان في مختلف الأزمنة والأمكنة وتقوم على التأمل الفردي أو الجماعي.

٨ . ٢ الأمن السياسي الداخلي

لعل الأهم في الأمن السياسي الداخلي هو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحقيق الحرية للمواطنين بهدف إحساس المواطن بمشاركته في اتخاذ القرار على مستوى الدولة.

ويندرج تحت بند التعريفات لنشر الديمقراطية:

١ - لكل إنسان الحق بأن يأخذ دوراً في حكومة دولته، مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين عنه بحرية.

٢ - لكل إنسان الحق بحرية الحصول على الخدمات العامة في دولته.

٣- رغبة الشعب يجب أن تكون أساس سيادة الحكومة، ويجب أن يعبر عن هذا من خلال انتخابات دورية وحقيقية وسليمة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الإعلان ٢١).

ويعني ذلك أنه لكل مواطن الحق والفرصة في:

١- أن يأخذ دوراً في إدارة الشؤون العامة مباشرة أو عن طريق اختيار ممثلين عنه بحرية.

٢- أن يرشح ويتقدم للترشيح بانتخابات دورية وحقيقية.

٣- حرية الحصول، بشكل متساو، على الخدمات العامة في دولته. (المؤتمر الدولي لحقوق المدنية والسياسية - إعلان ٢٥).

٨ . ٢ . ١ مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان

نبدأ أولاً بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام:

١- يعد الإسلام أول من نادى بحقوق الإنسان وشدد على ضرورة حمايتها، وكل دارس للشريعة الإسلامية يعلم أن لها مقاصد تتمثل في حماية الإنسان ودينه وعقله وماله وأسرته.

والتاريخ الإسلامي سجل للخليفة الثاني عمر بن الخطاب مواجهته الحاسمة لانتهاك حقوق الإنسان وقوله في ذلك: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟».

٢- تنبني حقوق الإنسان في الإسلام على مبدأين أساسيين هما: مبدأ المساواة بين كل بني الإنسان، ومبدأ الحرية لكل البشر. ويؤسس الإسلام مبدأ المساواة على قاعدتين راسختين هما: وحدة الأصل البشري، وشمول الكرامة الإنسانية لكل البشر.

أما وحدة الأصل البشري فإن الإسلام يعبر عنها بأن الله قد خلق الناس جميعاً من نفس واحدة. فالجميع إخوة في أسرة إنسانية كبيرة لا مجال فيها لامتيازات طبقية، والاختلافات بين البشر لا تمس جوهر الإنسان الذي هو واحد لدى كل البشر. ومن هنا فهذه الاختلافات ينبغي - كما يشير القرآن الكريم - أن تكون دافعاً إلى التعارف والتآلف والتعاون بين الناس وليس منطلقاً للنزاع والشقاق: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (١٣) (الحجرات).

أما القاعدة الأخرى للمساواة فهي شمول الكرامة الإنسانية لكل البشر. وقد نص القرآن على ذلك في قوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (٧٠) (الإسراء).

أما المبدأ الثاني: الذي تركز عليه حقوق الإنسان فهو مبدأ الحرية. فقد جعل الله الإنسان كائناً مكلفاً ومسؤولاً عن عمارة الأرض وبناء الحضارة الإنسانية، وليست هناك مسؤولية دون حرية، حتى في قضية الإيمان والكفر التي جعلها الله مرتبطة بمشيئة الإنسان ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (٢٩) (الكهف).

وهكذا تشمل الحرية كل الحريات الإنسانية دينية كانت أم سياسية أم فكرية أم مدنية.

٣- الحكم في تعاليم الإسلام لا بد أن يقوم على أساس من العدل والشورى، وقد أمر الله الناس في القرآن بالعدل وألزمهم بتطبيقه ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ

عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ (النحل). ﴿٥٨﴾ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾ (النساء)، والآيات في ذلك كثيرة.

أما الشورى فهي مبدأ أساسي ملزم. وكان النبي (يستشير أصحابه ويأخذ برأي الأغلبية وإن كان مخالفاً لرأيه. وأظهر مثل على ذلك خروج المسلمين إلى غزوة أحد. فقد كان الرسول ﷺ يرى عدم الخروج، ولكن الأكثرية كانت ترى الخروج. فنزل على رأيهم وخرج، وكانت الهزيمة للمسلمين، ومع ذلك شدد القرآن على ضرورة الشورى فقال مخاطباً النبي ﷺ: ﴿... فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران).

ومن ذلك يتضح مدى حرص الإسلام على حقوق الإنسان وصيانتها، وحرصه على التطبيق السليم لمبدأ الشورى أو الديمقراطية بالمفهوم الحديث.

٤ - الإسلام أتاح الفرصة لتعددية الآراء، وأباح الاجتهاد حتى في القضايا الدينية طالما توافرت في المجتهد شروط الاجتهاد. وجعل للمجتهد الذي يجتهد ويخطئ أجراً وللذي يجتهد ويصيب أجرين. والدارس لمذاهب الفقه الإسلامي المعروفة يجد بينها خلافاً في وجهات النظر في العديد من القضايا. ولم يقل أحد: إن ذلك غير مسموح به.

ومن هنا نجد أن الإسلام يتيح الفرصة أمام الرأي الآخر ليعبر عن وجهة نظره دون حرج ما دام الجميع يهدفون إلى ما فيه خير المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره.

٨ . ٢ . ٢ تعزيز الديمقراطية ونشرها

تركز المنظمات والمؤسسات على ضرورة تعزيز الديمقراطية ونشرها في العالم وبعده وسائل مختلفة منها:

١ - العمل على نشر فكرة الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدول النامية غير الديمقراطية، حيث تم ربط عمليات التنمية والتحرر الاقتصادي بالدفع نحو تحقيق الديمقراطية، وهذا ما قام به:

أ - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية.

ب - ربط حركة التحرير الاقتصادية في تلك الدول بتحقيق إصلاحات سياسية في مجالات:

ج - الحكم الرشيد (Governance).

د - والشفافية (Transparency).

هـ - والمساءلة (Accountability).

و - ومكافحة الفساد (Corruption).

ز - وسيادة القانون ودعم وتطوير الرؤية لمفهوم حقوق الإنسان.

٢ - دعم برامج وأنشطة تهدف إلى التعريف بمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال الدور الإعلامي الذي تقوم به المنظمات والمؤسسات الدولية مثل:

أ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ب- الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).

ج- ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

د- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCA).

والتي تعمل على عقد الكثير من الندوات والمؤتمرات والتي تعرف بأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول النامية (مركز رضوان المجالي لحقوق الإنسان، الأردن، ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٨ م).

٣- العمل على إعداد الدراسات والتقارير والأبحاث الدورية والسنوية الخاصة والتي تشرح مقاييس التنمية والديمقراطية، وحقوق الإنسان في دول العالم (كالتقرير السنوي الصادر عن منظمة التجارة العالمية، وتقارير وأبحاث البنك الدولي، وتقرير التنمية البشرية الصادر عن هيئة الأمم المتحدة، وتقرير منظمة الشفافية العالمية (IT) السنوي عن مؤشرات الثقة والفساد في دول العالم).

وفي تعريف للديمقراطية

الديمقراطية هي مسيرة تحول تدريجي مستمر ومتواصل، وليست مفهوماً أو نظاماً جاهزاً ومكتملاً يتم نقله من مكان إلى آخر، فالعلاقة بين الديمقراطية والواقع مستمرة في التأثير والتأثر المتبادل، ومعنى ذلك أن الديمقراطية تجربة إنسانية تتطور باستمرار جاءت من أجل المحافظة على كرامة الإنسان وحقوقه، وهي وليدة تحول اجتماعي اقتصادي سياسي.

في هذا السياق يمكن القول إن تحديث الدولة والمجتمع يتطلب تنظيم العلاقات والتفاعلات بين الأفراد وفق مبدأ المواطنة المتساوية بكل

دلالاتها في الحرية والمساواة والعدالة وهي المرتكزات الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ويعني ذلك تأصيل عملية التنظيم الاجتماعي والسياسي وفق محددات تعاقدية وبني مؤسسية حديثة، ومن هنا تعد الديمقراطية إطاراً تنظيمياً للحقوق والحريات وبناء المجتمع المدني.

كما تعد الديمقراطية هي الشكل الوحيد لنظام الحكم السياسي الذي يتوافق مع احترام جميع حقوق الإنسان بفئاتها الخمس (المدنية - السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية) وهذه الحقوق المتنوعة مترابطة مع بعضها وغير قابلة للتجزئة وهي تكمل وتعزز بعضها البعض.

أهم شروط دعائم التحول الديمقراطي، نرصد بعضها في الآتي:

١ - ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض معدلات الأمية.

٢ - النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي.

٣ - وجود ثقافة تقوم على الوسيلة لا على الأهداف.

٤ - رسوخ تراث التسامح والتفاهم ونبذ العنف.

٥ - رسوخ فكرة احترام القانون وحقوق الأفراد.

٦ - الحكم الجيد.

٧ - الشفافية والمحاسبة.

وفي الدول العربية

تزايد الاهتمام بنشر الديمقراطية في الدول العربية خلال الفترة القليلة الماضية فقد عقد في صنعاء في ١١ / ١ / ٢٠٠٤ م، أعمال المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، ودور المحكمة الجنائية الدولية نظمت الحكومة

اليمنية بالتعاون مع منظمة «لا سلام بدون عدالة» الإيطالية بمشاركة من ٥٢ دولة عربية وأجنبية وأمريكية، وصدر عن المؤتمر: «إعلان صنعاء حول الديمقراطية وحقوق الإنسان».

وانطلاقاً من هذه المبادئ فقد اتفق المشاركون على:

- ١ - العمل الجاد على تطبيق المبادئ والأسس المذكورة.
- ٢ - تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الأساسية للشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير.
- ٣ - إن الاحتلال يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان وعليه يؤكد المشاركون على ضرورة إنهاء الاحتلال للأراضي العربية والمقدسات الإسلامية والمسيحية كافة وإزالة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص في فلسطين.
- ٤ - تقوية وتمكين المرأة وتعزيز دورها ومشاركتها وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال والانتقاص من حقوقها الإنسانية.
- ٥ - ضمان استقلال السلطة القضائية والفصل بين السلطات.
- ٦ - ضمان المساواة أمام القانون وتوفير الحماية المتساوية والمحاكمة العادلة للجميع.
- ٧ - دعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة لصلتها الوثيقة بنجاح جهود البناء الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان وأثرها المباشر على البناء المؤسسي للدولة.
- ٨ - تعزيز دور المؤسسات القانونية الدولية كوسيلة مهمة لتشجيع احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان ومساندة المحكمة الجنائية الدولية.

٩ - ترسيخ مبدأ الديمقراطية والتعددية وقيام مجالس تشريعية منتخبة تمثل الإرادة الشعبية وتكفل التمثيل العادل لمختلف قطاعات المجتمع.

١٠ - العمل على تطوير آليات التعاون والحوار الديمقراطي بين الحكومات المشاركة وتشكيلات المجتمع المدني والعمل على إنشاء المنتدى العربي للحوار الديمقراطي كأحد الآليات الرامية إلى تحفيز الحوار بين مختلف الأطراف والاتجاهات.

كما عقد في القاهرة في ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٥ م، بجامعة الدول العربية المؤتمر الدولي للديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول العربية حضره أعضاء برلمانيون من كافة الدول العربية، وأكدوا في ختام اجتماعاتهم الارتباط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي وصل إلى درجة الاندماج وتعهدوا بالالتزام بتحقيق الديمقراطية والإصلاحات اللازمة لاستكمال مسيرة المشاركة السياسية في أرجاء الوطن العربي.

وفي هذا الإطار شهدت دول عربية منذ بداية العام ٢٠١١ م طفرة هائلة بالمطالبة بنشر الديمقراطية وسياسات الإصلاح الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عدة دول عربية مثل المغرب، تونس، مصر وإصلاحات سياسية عديدة في دول مثل الأردن والجزائر وما زالت العملية تسير في دول عربية أخرى بهدف مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلادهم تحقيقاً للعدل والمساواة.

٨ . ٢ . ٣ خصائص ومميزات الديمقراطية

الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي حيث الشعب هو مصدر السيادة والسلطة، فهو يحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه.

خصائص الديمقراطية

يمكن تلخيص خصائص النظام الديمقراطي بالنقاط التالية:

- ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة.
- تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم.
- تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة.
- وجود دولة القانون التي تحترم وتضمن حقوق المواطنين والمساواة بينهم.
- الحد من اعتبارية سلطة الحاكم عن طريق مؤسسات دائمة وآليات للدفاع عن المواطنين.
- ضمان عدم الجمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ترسيخ مبدأ الدستورية. أي أن السلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون إلى القضاء لحل الخلافات.
- تعلن هذه الخصائص في دستور ديمقراطي يعد بمثابة تعاقد بين المواطنين. تتم مناقشته بشكل علني وبحرية كاملة مع شروحات كافية، ويتم إقراره من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب، ويعرض نص الدستور عليه في استفتاء عام.

مميزات الديمقراطية

للميمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية. فهي تشكل أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.

- ١ - تجعل من الحرية عاملاً مشتركاً لكافة المواطنين.
- ٢ - تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.
- ٣ - ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.
- ٤ - ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلاليتهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.
- ٥ - توجد توازناً بين الحكومة والمعارضة.
- ٦ - تفسح مجالاً واسعاً للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر.
- ٧ - تفتح آفاقاً جديدة للإبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملاءمة.
- ٨ - تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.
- ٩ - تعطي الناس فرصاً أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع.
- ١٠ - توجد آلية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة ومارستها في كافة مستويات العلاقات الإنسانية.
- ١١ - تجعل من الشعب حاكماً ومحكوماً في الوقت نفسه.

ثقافة الديمقراطية

الديمقراطية مفهوم حديث نسبياً في تاريخ البشرية، أخذ به على محمل الجد منذ ثلاثة قرون. الديمقراطية ليست ثوباً يفصله المفكرون لتلبسه الشعوب لتسيير أمورهم السياسية والاجتماعية بشكل آلي. الديمقراطية تصور ومفهوم تكون من خلال التجارب الإنسانية المتعددة، والمتعلقة بمصدر وشرعية السلطة السياسية، هي فلسفة سياسية للتعايش المشترك في المجتمع بشكل سلمي. تتلخص باستقلالية الفرد وحريته وعقلانيته وسلوكه المتحضر مع بقية الأفراد في مجتمع منظم.

هذه الثقافة الديمقراطية تنمو بشكل تدريجي بالفكر والتجربة والتطبيق والمقارنة مع تجارب شعوب أخرى وصلت إلى مراتب عالية في الحياة الديمقراطية.

الديمقراطية سلوك جماعي يحتاج إلى ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأموهم ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف من سلطة تهددهم بشكل اعتباطي. لذا من الضروري أن يقبل الجميع بالديمقراطية كقاعدة أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني المنفتح، بعيداً عن العصبية والسلطوية رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الإنساني.

السلوك الديمقراطي

يظهر في كل مجالات العلاقات الإنسانية أهمها:

العائلة: فالحوار حول أمور تسيير شؤون البيت هو أول تجربة للديمقراطية شرط أن يكون هناك مساواة كاملة بين الرجل والمرأة، فالنقاش

المفتوح بين الزوجين يعطي للأبناء درساً وممارسة سليمة. حتى أن إشراكهم في الحوار مع احترامهم، ينمي حرية كل فرد ويزيد من قدراته الخلاقية.

في المدرسة: حيث يتعلم الطالب عن طريق أساتذة ديمقراطيين، التشبع بالقيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها في الواقع. هكذا يتعلم الأطفال مثلاً الانفتاح على الآخر ورفض التسلط ونبذ المتسلطين وتنمية عقولهم واستقلاليتهم لبدءوا معاً في جملة نشاطاتهم.

في المحيط الاجتماعي العام، فقبول الأفراد لبعضهم البعض كما هم أمر حيوي لاحترام الذات والشعور بأهمية الفرد وتميزه ضمن الجماعة.

فالديمقراطية تظهر في كل ركن من أركان الحياة العامة، كاحترام الرأي الآخر سياسية أو دينية أو ثقافية أو فنية. إلخ... وقبول سيادة القانون، كالتقيد مثلاً بقوانين السير... هذا السلوك «المتمدن» يعكس نزوجاً في الديمقراطية تؤثر إيجابياً على الحياة السياسية لأن نوعية الممارسة واحدة في كلا الطرفين.

الديمقراطية وتحقيق الأمن الإنساني

لا شك أن سير الدول في تطبيق الديمقراطية أو كونها تسير في خطواتها بدءاً من اختيار ممثليه للمشاركة في الحكم، وتوفير فرص العمل والمأوى والتأمين الصحي لأفراد المجتمع تمثل خطوات جادة في تحقيق متطلبات ومبادئ الأمن الإنساني وتحقيق متطلبات والعيش الكريم للمواطنين، وربما كانت المشاركة السياسية في الدول التي تطبق هذه النظم إحدى الخطوات الرئيسة في تحقيق الأمن الإنساني والأمثلة لذلك عديدة من التجارب التي تخوضها الدول خلال الفترة القليلة الماضية. ففي لبنان حدثت انتخابات

برلمانية عن قناعة بمشاركة واضحة وبشفافية في فرز الأصوات في عام ٢٠٠٩م، شهدت بها كافة دول العالم.

وفي مناطق أخرى شهدت العكس واتهامات بالتزوير ومعارضات، والاتجاه للعنف وحوادث حالات قتل وجرحى وفوضى عمت دولاً عديدة منها ما شهدته بعض الدول الأفريقية ومنها إيران في آسيا ٢٠٠٩م، أيضاً.

العناصر المؤثرة في السياسية الداخلية للدولة

يمكن حصرها في:

١- الاضطراب: وهو الوسيلة الفعالة بتنظيم مشاركة الأفراد السياسية في الحكم بواسطة الانضمام إليها، وتلعب دوراً مهماً في تمثيل الأقليات وحمايتها وتعمل على زيادة وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة وذلك بواسطة توحيدها بأفكار الحزب، وتعمل على تنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي.

٢- النقابات المهنية.

٣- جماعات المصالح.

٤- أجهزة الحوار القومي.

٥- أجهزة الإعلام.

عوامل التهديدات ذات الطبيعة السياسية على المستوى الداخلي

يعد عدم الاستقرار السياسي، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار واختلاف الأيديولوجيات السياسية، من أهم العوامل التي تهدد الأمن

القومي للدولة، والمؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد السياسي هي:

- ١ - ضعف الشعور بالولاء والالتقاء السياسي للدولة.
- ٢ - وجود جماعات مصالح قوية تؤثر على النظام السياسي.
- ٣ - ضعف نفوذ السلطة التنفيذية.
- ٤ - عدم وضوح الأهداف وتعارضها.

٨ . ٣ الأمن السياسي الخارجي

يعد مفهوم الأمن السياسي من العلوم الشاملة الجامعة إذ يجمع بين الدور العام الحكومي والخاص وفي مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية والاجتماعية والأمنية.

لهذا: فهو علم صناعة الاستراتيجية العامة والتكتيك الخاص على الصعيدين الداخلي والخارجي وبما يتلاءم تماماً مع المصالح الوطنية العليا للدولة.

٨ . ٣ . ١ الخصائص الاستراتيجية العامة للأمن السياسي

يمكن تسمية الأمن السياسي بعلم الاستقرار وعلم استنباط البدائل وعلم الرصد الواقعي والخيالي للاحتتمالات في كل النواحي والمجالات. فهو علم صناعة الاستراتيجيات على جميع الأصعدة.

وعملياً فإن المجموع العام لمنظومة المفاهيم النظرية الأمنية للأمن السياسي تشكل عبر ترابطها، الهيكل العام والخاص لعلم صناعة الاستراتيجيات،

فالمفاهيم النظرية للأمن السياسي تجد تطبيقاتها الجزئية في الإطار العام للأجهزة الإعلامية الأخرى كشعبة المعلومات والشعبة الإعلامية وشعبة المنظمات غير الحكومية في المخابرات العامة، وشعبة الأبحاث العسكرية في الاستخبارات والمراكز الاستراتيجية للدراسات والبحوث الأمنية كمشروع جامع لعمل معظم الأقسام المذكورة في جهاز كجهاز المخابرات العامة لا يعدو عن كونه مارسة مجتزأة لمفاهيم الأمن السياسي.

٨ . ٣ . ٢ الأمن السياسي والقرار الوطني

ارتبط التطور الهائل للمفاهيم الأمنية بعملية التطور المستمر للوسائل والأساليب، فثورة العقول المحوسبة والتطور العاصف والمستمر على صعيد الأجهزة الإعلامية وأجهزة الاتصالات والمواصلات حولت العالم بقاراته المترامية الأطراف إلى قرية صغيرة يسهل السيطرة عليها أمنياً على صعيد المعلومات، هذه الأمور فرضت نفسها في تسهيلات وتعقيدات جديدة في ميادين صناعة القرار الوطني للدولة، بحيث لم يعد بمقدور الفرد أو مجموعة من الأفراد اتخاذ القرارات النوعية والعامة على الصعيد الوطني، إنما يتحقق ذلك عبر أجهزة الدولة المختصة.

وعلى ذلك يمكن النظر أنه على الدولة التي ترغب تحقيق الأمن السياسي الخارجي أن تحاول الحفاظ على علاقات متوازنة مع الدول الكبرى بصفة عامة وتحاول التوفيق بين التطابق في الأهداف وعدم الاختلاف حتى لا تصبح الدولة منحازة إلى أي من القوى الكبرى.

وفي المستوى الإقليمي يلزم أن تحافظ الدولة على مكانتها وقوتها لتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية حتى لا تتفوق قدرات دول إقليمية عليها بحيث تصبح مهددة من هذه الدول.

وبصفة عامة يمكن حصر الأجهزة الفاعلة في السياسة الخارجية للدولة في:
- وزارة الخارجية.

- جهاز الأمن القومي للدولة.

- مراكز إدارة الأزمات في الدولة.

٨ . ٣ . ٣ الأمن السياسي وفن إدارة الأزمات

إن دراسة الأزمات الناشئة على المسرح الدولي أو بين الأنظمة من جهة وبين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى لا يمكن أن تتم بمعزل عن التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالأمن السياسي في هذا البلد أو ذاك، فتطور المفاهيم في عملية الصراع الكوني بين الأنظمة المختلفة أدى إلى تطور نوع من المفاهيم الاستراتيجية لعلم صناعة الأزمة أو مواجهتها وهو ما يمكن تسميته بعلم السيطرة على الحدث ولتغييره لخدمة أغراض ومصالح معينة.

لهذا: فإن الضوابط والثوابت الاستراتيجية للأمن السياسي تعد الجدار الفاصل بين الأزمة والأزمة، والأزمة والوسائل المستخدمة لحلها أو توتيرها بحسب ظروف الواقع ومقتضيات المصالح الوطنية العليا.

إن الاستفحال المدمر للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية إنما هو دليل قاطع على الانعدام الواضح لوجود مؤسسات وإدارات الأمن السياسي باعتبارها قواعد ضابطة لأشكال الحياة العامة وللعلاقة بين كافة القوى والفعاليات على الصعيد الوطني.

٨ . ٣ . ٤ العلاقة بين أجهزة الأمن السياسي والأجهزة الأمنية الأخرى

استجابة منها للمتغيرات العاصفة على الصعيد الأمني العام ولحاجات التطور الملحة قامت الأجهزة الأمنية بإنشاء دوائر وفروع للأمن السياسي بداخلها عبر اتجاهات محددة وهي:

- فرع الأمن السياسي في جهاز أمن الدولة.

- دائرة الأمن السياسي في المخابرات العامة.

- مكتب الأمن السياسي في الدائرة الرئاسية.

في حين احتفظت بعض الدول المتخلفة بالمفاهيم والأشكال القديمة على قاعدة التكوين المصطنع لفرق القمع والبطش المعروفة باسم:

- البوليس السياسي.

- الميليشيا السياسية.

وهي المرتبطة مباشرة بالقلم السياسي في الدائرة الرئاسية أو الديوان العام للحاكم. وعليه، فقد طغت التوجهات الميدانية أمنياً على عمل هذه الدوائر والفروع حيث وجدت نفسها عبر الممارسة تقوم بمهام أمنية لا علاقة لها بالأمن السياسي كجهاز يعد وجوده الحضاري أحد أهم الأشكال السيادية للدولة وأحد أهم القواعد الارتكازية اللازمة للاستقرار العام داخلياً وللحفاظ على العلاقات العامة المتكافئة للنظام على الصعيد الخارجي.

٨ . ٣ . ٥ عوامل تهديد الأمن السياسي

على المستوى الخارجي

هناك عدة مؤشرات لعوامل تهديد خارجية ذات طبيعة سياسية أهمها:

- ١ - فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية.
- ٢ - قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة.
- ٣ - فرض العقوبات الرادعة على الدولة.
- ٤ - وجود أحلاف إقليمية وتكتلات قريبة تتعارض ومصلحة الدولة.
- ٥ - أعمال التجسس التي تقوم بها قوى خارجية ضد الدولة.

٨ . ٤ دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن السياسي

دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن على الصعيد الداخلي

المملكة العربية السعودية جزء من هذا العالم، وخلق من البشر يؤذيها ما يؤذيهم، فلا ترضى الإرهاب منها أو عليها، ولذلك فهي تسعى حثيثاً للقضاء عليه، واجتثاث جذوره، وتعمل جاهدة على تحقيق الأمن، إيماناً منها بهذا المبدأ، ووقاية لمجتمعها من أخطار الإرهاب وذلك لأنها تقع في منطقة مهمة وحساسة من خريطة العالم وقد ظهرت فيها أحداث من الإرهاب آلت كل مسلم وكل منصف.

وهي منبع الإسلام الذي يسعى للقضاء على الإرهاب والتخريب الذي يستهدف ترويع الأمنين، وسفك دماء الأبرياء، وتدمير المنشآت الحيوية، واستنزاف خيرات الأمة وهدر ثرواتها وقد كان للمملكة العربية السعودية دور رائد في التصدي للإرهاب، انطلاقاً من التزامها الكامل بثوابتها، وقيمها، وأحكام الشريعة الإسلامية فالإسلام هو نقيض الإرهاب، وقد فرض في حق الإرهابيين أحكاماً مشددة، وعقوبات رادعة لا مثيل لها في نظام العقوبات لأي دولة من دول العالم، وذلك على ضوء ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية.

حيث تم اعتماد العقوبة المغلظة للإرهاب حسب فتوى هيئة كبار العلماء في فتوى الحجابة رقم ١٤٨ لعام ١٤٠٩ هـ الصادرة بالطائف والتي أكدوا فيها بأن الشريعة الإسلامية ترى الإرهاب عدواناً وبغياً وفساداً في الأرض لأنه حرب ضد الله ورسوله وخلقه وسبق نشرها في بيانات هيئة كبار العلماء وقد تم تنفيذ ذلك واقعاً مشاهداً في بعض حالات الإرهاب والعنف كحادثة الاعتداء على الحرم ١٤٠٠ هـ - وحادثة تفجير العليا ١٤١٦ هـ، وغيرها من حالات الاعتداء على أمن المجتمع ومن يعيش بين أهله في أمن وأمان.

الناظر إلى التجربة السعودية من بدايتها وحتى الآن يلحظ التميز المبهر في صيانة الأمن الفكري داخل المجتمع السعودي وبغض النظر عن اختلاف البعض من خارج هذا المجتمع مع الفكر الذي صانته هذه البلاد فإن الجميع يكاد يتفق على نجاحها في صيانتها ورعايتها.

ولقد تمت رعاية هذا الأمن الفكري من خلال عدة وسائل بعد توفيق الله عز وجل من أهمها:

١ - مناهج التعليم: الحافلة بما يربي الطالب على التوازن والوسطية واتباع الدليل وترك الافتراق والأهواء والبدع المحدثه.

٢ - توحيد المرجعية الدينية في الفتوى: ولا سيما في النوازل الكبار فالرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والتي يرأسها المفتي العام للبلاد تنظر في القضايا والنوازل وتفتي الناس فيها وتتحقق من تأهيل من يتصدرون للإفتاء في أمور الناس.

٣ - وجود القضاء الشرعي الذي يشرف عليه مجلس القضاء الأعلى ويتحاكم إليه الناس في أمور الدماء والأعراض والأموال.

٤ - وجود الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي المعبرة عن الجانب العملي في مجال الأمن الفكري في المجتمع.

٥ - وجود مكاتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات المنتشرة في طول البلاد وعرضها تدعو غير المسلمين إلى الإسلام بالحسنى، وترشد المسلمين إلى زيادة التمسك بدينهم (الجبار: ١٩٩٠م: ص ١٤٠).

وفي هذا الإطار فقد بدأت الحكومة السعودية التخطيط لنظام أمني للحدود يشتمل على إنشاء سياجات وأجهزة مراقبة للحيلولة دون تسلل الإرهابيين إليها أو تمويل الإرهاب، ودشنت الحكومة عدة برامج لدعم جهود مكافحة الإرهاب، ولتعزيز حملتها ضد المتطرفين، حيث إنشأ الملك عبد الله محكمة أمنية خاصة لمقاضاة الإرهابيين المشتبه بهم، وتم توفير ضمانات عامة بأن المحكمة لن تكون محكمة عسكرية بل ستتناهى مع الممارسات القضائية القائمة ومع القانون.

كما تحركت الحكومة السعودية لفرض تطبيق القوانين والأنظمة والخطوط الإرشادية لمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى الحملة التثقيفية التي باشرتها تحت عنوان: «الحملة الوطنية لمكافحة الإرهاب» والتي تضمنت مطبوعات، ومحاضرات، وورش عمل، الهدف منها تثقيف أبناء الوطن حول شرور الإرهاب وتشجيع قيم الحب والتسامح.

كما أكدت السعودية مراراً على دور الإعلام العربي في التصدي للإرهاب وتجديد لغة الخطاب الإعلامي وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة للجهاد في سبيل الله، مشددة على ضرورة التزام وزراء الثقافة والإعلام بعدم نشر وبث كل ما من شأنه التشجيع على الانحراف والغلو في التطرف والإرهاب وتأكيد أهمية الأمن العام وتحصين المجتمع وتمرس القيم الدينية والأخلاقية والتربوية ومراعاة الثوابت الاجتماعية.

دور المملكة العربية السعودية في حفظ الأمن على الصعيد الخارجي

على المستوى الخارجي فإن المملكة العربية السعودية تؤمن بقوة بأن التعاون الدولي يشكل عنصراً حاسماً في محاربة الإرهاب، وأن الإرادة والعزم في محاربة الإرهاب ينبغي أن تبدأ أولاً داخل الوطن؛ وهذه الإرادة الوطنية يتوجب توسيعها لتصبح عزيمة جماعية عالمية، لأنه ما من دولة يمكنها أن تتحمل كلفة البقاء على الحياد وهنا ينظر إلى أحد أهداف السياسة الخارجية لتحقيق الأمن والاستقرار في تحقيق الأمن السياسي الداخلي.

فشاركت في المؤتمرات والندوات العالمية والدولية التي تنظمها المنظمات والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب وكذلك نظمت فعاليات دولية دعت من خلالها إلى تنظيم وتأطير العمل الجماعي الدولي لمكافحة الإرهاب.

كما قامت بتنظيم المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥م، حيث تم التأكيد أن الأسباب الجذرية للإرهاب تشمل الفقر المدقع، والهيكل الاجتماعي غير العادل، والفساد، والأسباب السياسية، والاحتلال الأجنبي، والاستغلال الشديد، والتطرف الديني، والانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان، والتمييز والتهميش الاقتصادي، والاستلاب الثقافي نتيجة للعولمة، إضافة

إلى الصراعات الإقليمية التي تستغل كذريعة للأعمال الإرهابية ولعمليات المنظمات الإرهابية.

فتبنت اقتراح إنشاء مركز للتعاون لمكافحة الإرهاب، وذلك على اعتبار أن مكافحة الإرهاب مسؤولية جماعية تتطلب أعلى مستويات التعاون والتنسيق بين الدول كما تتطلب الاستعداد التام لتبادل الاستخبارات والبيانات الأمنية القائمة على الوقت الحقيقي بأسرع وقت ممكن بين الوكالات المناسبة من خلال طرق أمنية.

فضرورة إنشاء وكالة أو مركز دولي بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة لتطوير آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب ولربط وكالات مكافحة الإرهاب الوطنية من خلال قاعدة بيانات تتيح التبادل السريع للبيانات بخصوص الإرهابيين والجماعات الإرهابية.

وكذلك اعترض تحركات وعمليات الإرهابيين، وتبادل المعلومات بخصوص طرق تحسين الوسائل والتدريبات والقوانين والأنشطة الأخرى التي تسعى لتحسين القدرات الوطنية، وتسهيل تبادل وسائل وتقنيات التدريب لمكافحة الإرهاب.

من المؤكد أن هذه الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الدول العربية الأخرى لمكافحة الإرهاب وباقي دول العالم ستؤتي أكلها في القضاء على العوامل التي تغذي الإرهاب وتدفع نحو انتشاره.

حيث تعمل على إقامة حوار استراتيجي بين البلدان المعنية بمكافحة الإرهاب وهذا يؤكد أهمية التخلي عن البعد العسكري ويركز على إقامة علاقات قوية مع الجماعات الإسلامية المعتدلة لتهميش وخنق التنظيمات المتطرفة التي تتبنى العنف.

هذا لا ينفي جهود المملكة في تحقيق سياستها الخارجية المتوازنة مع الدول الكبرى وتسعى جاهدة في إظهار مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتنمية قدراته الذاتية وربما قرار القمة التشاورية الذي عقد في مايو ٢٠١١م، بالرياض في توسعة دول المجلس بدعوة من الأردن والمغرب بما سيحققه ذلك من بناء قدرات دول المجلس.

وتبعه قرار آخر في القمة التشاورية التي عقدت في الرياض في مايو ٢٠١٢م، بتفعيل التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج إلى الاتحاد وهي خطوة بناءة لمزيد من الأنشطة الفاعلة لاستكمال البناء الداخلي المتكامل لدول المجلس.

وهكذا ظهر لنا ما يشكله الأمن السياسي في الدولة من خطوة مهمة على طريق بناء الاستقرار داخل الدول وإقامة سياسة خارجية إقليمية ودولية متوازنة تعتمد على إقامة علاقات وطيدة مع القوى الكبرى بما يعود بالمصلحة على الدولة.

كما أن الأمن السياسي يمثل الخطوة الأساسية للإصلاح الشامل للدولة والذي يتبعه في الغالب الإصلاحات الأخرى منها الاقتصادية والاجتماعية فهو الأساس لما يحققه من أمن واستقرار في الدول.

وقد كان القصور في الأمن السياسي لدى عدد من الدول العربية التي شهدت ثورات ضد الأنظمة السابقة عام ٢٠١١م، مرجعها هو النظم السلطوية التي قمعت مواطنيها ولم تترك لهم الحرية في أي شيء وقد كانت سبباً في شعور مواطني هذه الدول بالاغتراب في بلادهم وأنهم ليس لهم أي دور في الحكم في البلاد ما انعكس على مطالبهم عقب ثوراتهم من ضرورة المشاركة السياسية ونشر الديمقراطية في ربوع هذه البلاد واستكمال مسيرات الإصلاح الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل التاسع

الأمن المجتمعي

٩ . الأمن المجتمعي

إن الأمن في الأوطان يعد من أعظم النعم التي تفضل الله سبحانه وتعالى بها على بني الإنسان، وحتى تتحقق الغاية من خلق البشر وهي عبادته سبحانه وتعالى لابد من الأمن والأمان للمجتمع.

فقد قال رسول الله ﷺ: «من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنها حيزت له الدنيا» رواه البخاري. لقد بين في هذا الحديث أن أمن الإنسان على نفسه وماله ومعافاته في بدنه، ولديه من القوت ما يسد جوعه في يومه أعظم شيء يحصل عليه، لأن اختلال الأمن تتغير معه الموازين والقيم والأخلاق، فلا مال يستفاد منه بدون الأمن، ولا صحة ولا حياة تُرجى بدون الأمن، ولا استقرار ولا تطور بدون الأمن، فالأمن هو الحياة .

وعلى الجانب الآخر يقول رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا».

إن إزهاق الأرواح البريئة يعد جريمة عظيمة، ومفسدة كبيرة تترتب عليها آثار سيئة على الفرد والمجتمع، ومن أهم تلك الآثار اختلال الأمن، فإذا أصبح المسلم لا يأمن على نفسه تعطلت جميع المصالح الدينية والدنيوية، فلا يأمن المسلم على نفسه عندما يريد الذهاب لأداء العبادات في أماكنها المعدة لذلك وهي المساجد، ولا يأمن كذلك عندما يريد الحج إلى بيت الله الحرام لمن أراد ذلك .

وفي حقيقة الأمر فإن الأمن كل لا يتجزأ فمحاولة تحقيق الأمن الحسي المادي بكل أنواعه تكتمل بالاهتمام بتحقيق الأمن الفكري للمجتمع الذي

جاء الإسلام ليحفظه على المسلمين فإن الدين قول وعمل واعتقاد، والاعتقاد محله القلب والفكر فالأمن المجتمعي أمن شمولي يشمل الاقتصاد والغذاء والماء والمجتمع والسياسة والفكر .

٩ . ١ الحاجة إلى تحقيق الأمن المجتمعي

أدت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والأمنية إلى تنامي الحاجة إلى الأمن المجتمعي، ويأتي في مقدمة هذه العوامل ما يأتي:

٩ . ١ . ١ تزايد نسب الجريمة

أدى التغير الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي على المستوى الدولي- وتحديدًا على مستوى الخليج العربي والمملكة العربية السعودية- إلى تزايد نسب الجريمة. وقد تزايدت نسب الجريمة في الحياة الاجتماعية حتى أصبحت من السمات المميزة لهذا القرن، فنحن نعيش في عالم كثرت فيه الجرائم مثل: القتل، والسرقة، والتمرد، والاعتداء، والتدمير، وإتلاف الممتلكات. ويعود انتشار الجريمة وازدياد نسبتها إلى عدد من العوامل منها:

- التغير الثقافي والاجتماعي.

- زيادة أعداد السكان.

- التغير على مستوى بنية الأسرة والمجتمع.

- الهجرة من الريف إلى المدينة.

- التفكك الأسري.

- ضعف الوازع الديني والاجتماعي .

- العمالة الوافدة من جنسيات متعددة في دول الخليج .

ومن هنا تأتي أهمية التكامل بين القطاعات الأمنية والتربوية لتطوير توسع هذه الظاهرة، والاتجاه نحو تبني نظرية الأمن الشامل الذي يشارك فيه مختلف الأفراد.

٩ . ١ . ٢ التغير الثقافي والاجتماعي

شهدت دول المنطقة - ومن بينها المملكة العربية السعودية - تغيرات ثقافية واجتماعية كبيرة، بل إن كثيراً من الدارسين لظاهرة التغير الاجتماعي يرى أن المملكة العربية السعودية من أكثر المجتمعات تغيراً في المجال الثقافي والاجتماعي خلال عقود قليلة من الزمن .

٩ . ١ . ٣ تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب

عانى كثير من دول العالم - ومن بينها المملكة العربية السعودية - من تنامي ظاهرة العنف والتطرف خلال السنوات الماضية. ويُعرف الإرهاب بأنه: «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أمن الوطن للخطر».

وقد أدت الهجمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية إلى عدد من الآثار النفسية والاقتصادية والأمنية، ما يتطلب مقاومة الفئة الضالة، ويؤكد

على الدور المهم للتربية بصفة عامة، والتربية الأمنية بصفة خاصة. وتسهم التربية الأمنية في توضيح القيم الروحية والأخلاقية والدينية للمجتمع، في توضيح المفاهيم المغلوطة حول قضايا الغلو والتطرف التي شاعت بين بعض أفراد المجتمع (مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في ٢٢ / ٤ / ١٩٩٨ م).

٩ . ١ . ٤ تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات واستخدامها

تدل الدراسات والتقارير - على المستوى المحلي والدولي على أن مشكلة تعاطي المخدرات في تزايد رغم الجهود التي يبذلها رجال الأمن في مكافحتها. ويشكل تعاطي المخدرات تهديداً للنظام الأسري والاجتماعي؛ ذلك أن المتعاطي للمخدرات قد يمارس أفعالاً تهدد الأمن الاجتماعي وتقوده إلى ارتكاب الجرائم المختلفة.

٩ . ١ . ٥ ثورة المعلومات والاتصالات

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى تزايد الكم المعرفي والاتصالي بين الشعوب والجماعات، وأدى ذلك إلى تزايد انتشار الأفكار والمضامين الإيجابية والسلبية، وكان من نتائج ذلك وإفرازاته ظهور نوع من التضارب بين المضامين التربوية والاجتماعية والثقافية والخلقية التي تتكون من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، والتي تعجز المؤسسات الأمنية والتعليمية عن اتخاذ التدابير الخلقية والتربوية نحوها. ولقد أصبحت شبكة (الإنترنت) المظهر الأبرز لثورة الاتصالات في العصر الحالي، وقد أدت إلى توفر كم هائل من المعلومات والبحوث والدراسات والمواد الإخبارية والإعلامية.

كما تحوي الشبكة معلومات ومعارف تشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي والوطني، ومن ذلك المعلومات المتاحة حول صناعة المتفجرات والمواد الضارة، إضافة إلى كون الشبكة تحولت إلى مصدر من مصادر نشر الفكر الإرهابي والترويج له واستقطاب أنصاره ومؤيديه عن طريق التغيرير بالشباب والمراهقين.

٩ . ١ . ٦ التغير الديمغرافي (البنية السكانية)

أدى التطور الاقتصادي السريع خلال العقود الماضية إلى ظهور عدد من التغيرات الديمغرافية على مستوى المملكة العربية السعودية، فقد قادت حركة التنمية الاقتصادية - ومن خلال مئات المشاريع العملاقة - إلى الاستعانة بملايين من العمالة الوافدة من مختلف أنحاء العالم، وأدت الوفرة الاقتصادية إلى الهجرة من القرى والريف السعودي إلى المدن الكبرى، وتحول بنية الأسرة السعودية من الأسرة الممتدة إلى الأسر الصغيرة. وأدت هذه التغيرات الديمغرافية السريعة إلى ظهور عدد من المشكلات الاجتماعية مثل ضعف التماسك الأسري وقلة الروابط الاجتماعية، ما أثر بالتالي في ضعف الضوابط الاجتماعية (الداخلية) غير الرسمية، وتعاضمت الحاجة إلى تطوير مهام جهات الضبط الرسمية بما في ذلك قطاعات الأمن المختلفة.

وقد أدى الرفاه الاقتصادي إلى تحسن الوضع الصحي، ما قاد إلى زيادة عدد السكان بصورة تعد من أعلى نسب الزيادة السكانية في العالم، وقد أدى النمو السكاني إلى ظهور مشكلات اجتماعية متنوعة، وإلى إحداث تغيرات بنيوية في الأسرة.

٩ . ١ . ٧ تكوين صورة إيجابية للقطاعات الأمنية

يتشكل في كثير من الأحيان عدد من الصور النمطية السلبية عن رجال الأمن والعاملين في القطاعات الأمنية، وتشكيل هذه الصورة السلبية لا يساعد رجال الأمن في تحقيق مهامهم أو في تعاون أفراد المجتمع معهم .

إن تقديم الصورة الإيجابية الحقيقية وعن الدور الحيوي الذي يقوم به رجال الأمن في حماية أمن الوطن ومكتسباته هو من الأمور التي تستدعي تطبيق برامج التربية الأمنية في مجال الخدمات التربوية . ويشير كثير من الدراسات إلى أهمية تكوين صورة إيجابية عن رجال الأمن ودورهم الحيوي في مراحل الطفولة المبكرة، ما يساعد في ترسيخ هذه الصورة واستمراريتها في أذهان الأفراد في مراحلهم العمرية المختلفة .

٩ . ٢ دوافع الاهتمام بمفهوم المشاركة المجتمعية

ظلت الشرطة عدة قرون طويلة أسيرة وظيفة تقليدية تمثلت في حفظ الأمن والنظام داخل مجتمعنا، ومتمركزة حول محوري منع الجريمة قبل ارتكابها، وضبط فاعلها إذا تمت بالفعل، ودار الصراع بين طرفين أساسيين رجل الأمن وقواته من ناحية، والمجرم وأدواته من ناحية أخرى، الأمن بجهوده المضنية لمنع الجريمة أو التقليل منها، والمجرم والجريمة في حالة تطور وتلون دائمين للفوز بضالته، والهروب من يد العدالة .

وخلال المائة سنة الأخيرة شهدت البشرية في جميع أنحاء العالم تطورات هائلة في جميع مناحي الحياة، كان مبعثها ومُفجرها الثورة الإلكترونية الشاملة في الاتصالات والمواصلات، الأمر الذي انعكس على كافة أنشطة الإنسانية

بإيجابياتها وسلبياتها، ولم تكن الجريمة - كظاهرة اجتماعية - بمنأى عن هذا التطور، بل كان لها نصيب واضح ومؤثراً على المجتمع الإنساني بأسره .

ويؤكد الباحثون ذلك بما سجلوه في العديد من الدراسات والبحوث التي تُشير إلى وجود تزايد واضح في مُعدلات الجريمة بشتى صورها، مصحوبة بعنف صارخ في ارتكابها، ومُتزامنة مع التحولات والمتغيرات المهمة والسريعة التي يمر بها المجتمع المحلي والدولي .

وفي مواجهة هذا التطور لم يكن من المقبول أن تظل الشرطة قابعة مكانها، ولكن الحقيقة المنظورة في كل المجتمعات أن أجهزة الشرطة تطورت وتقدمت بالقدر الذي يسمح لها بمواجهة هذا التطور من حولها وقدمت من الطاقة ما يحق لها أن تفخر به، وأعطت من البذل والتضحية ما أشاد به المنصفون .

لقد تحول واتسع مفهوم الأمن من حيز ونطاق المفهوم التقليدي له، ليشمل مجالات الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، وغيرها من هذه المجالات التي جددت على ساحة العمل في المجتمعات المحلية والدولية، ولم يُعد هناك مسؤول لا توجد لديه قناعة كاملة أنه لا استقرار دون أمن شامل بمفهومه السياسي والجنائي، وبأبعاده الثلاثة الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

على الرغم من كل ذلك يظل كل خروج على أي نمط أو نطاق من نطاقات الأمن هو جريمة، وهي تلك الظاهرة الاجتماعية التي أقلقنا ولا تزال تقلق الجميع من باحثين وعلماء ورجال الأمن بعد أن كشفت عن مدى خطورتها وانتشارها وتزايد معدلاتها. (حمدي شعبان: ٢٠٠١م: ٢٧).

ولقد انتهت الدراسات المتخصصة والجهود المحلية والدولية إلى حقيقة مؤداها «أن الحد من الجريمة لا يُمكن أن يركز فقط على عمل الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية قط، بل يجب أن يعتمد على سياسة وقائية فعالة تتضمن الاعتراف بالمسؤولية الشخصية والمجتمعية نحو الجريمة».

٩ . ٢ . ١ استراتيجيات العمل الشرطي

تبلورت فكرة العمل الشرطي في المجتمعات المعاصرة حول فلسفة تفويض قوة نظامية لمجموعة من السلطات (التحري - القبض - التفتيش - استعمال القوة المشروعة) لحماية المجتمع من أي انحراف عن السلوك القويم في المجتمع، وضمان حسن إنفاذ القانون، وحماية المواطن في جسده وماله وعرضه .

ويمكن التمييز بين عدة استراتيجيات للعمل الأمني، في ضوء تطور المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في معظم الدول العربية :

١ - مرحلة استراتيجية الأداء السياسي للشرطة Political Policing

حيث استمدت الشرطة شرعيتها من النظام السياسي القائم، لتوفير الأمن وضبط النظام في المجتمع، وفي هذا الإطار ساهمت الشرطة في حماية المكتسبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، ما أدى إلى إرساء دعائم المجتمع، ومن ثم تلاقت احتياجات المواطنين مع العمل الأمني، وبما يدعم أسس الدولة العصرية .

٢- مرحلة استراتيجية العمل المهني الأمني Professional Policing

مع إرساء دعائم الدولة في العالم، والانتقال إلى مفهوم دولة المؤسسات أصبح الدستور والقانون هو المرجعية الأساسية للعمل التنفيذي في جميع المجالات، ومن ثم أصبح مصدر السلطة الشرطية أكثر اتصالاً بالقانون لا بالسياسة بوصف أن الشرطة هي إحدى إدارات إنفاذ القانون بالدولة، ولقد كان تأثير تطبيقات القانون الجنائي سواء في شق العقوبات أو في شق الإجراءات هو الحاكم للعمل الشرطي في مجال التعامل مع أفراد المجتمع. (مركز بحوث شرطة الشارقة: أكتوبر ٢٠٠٥: ٢٥).

وتميزت هذه المرحلة بتطور فنون العمل الأمني في مجال مكافحة الجريمة وتمثل ذلك في التركيز على عمليات البحث الجنائي، والدوريات الشرطية وأعمال الأمن والحراسة... الخ، وعلى جانب آخر اعتمد العمل على النظام المركزي في أداء الوظيفة الأمنية، واتسم بالروتينية والالتزام بالأوامر والتعليمات.

٣- مرحلة استراتيجية مفهوم الأمن الشامل Comprehensive Security

كان لمفهوم الأمن الشامل الذي اعتنقته بعض الدول أثره البالغ في اتساع مفهوم الأمن التقليدي (منع وضبط الجريمة) ليشمل مجالات الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي وغيرها من المجالات التي فرضت نفسها على ساحة العمل.

وقد ألقى مفهوم الأمن الشامل على كاهل الأجهزة الأمنية المزيد من الأعباء والمسؤوليات، الأمر الذي نتج عنه قصور في الإمكانيات البشرية

والتجهيزات المادية اللازمة لملاحقة التوسع في مجالات العمل الأمني الشامل .

وجاءت ظاهرة العنف والإرهاب في التسعينيات لتستقطب الجهود الأمنية لمحاصرة الظاهرة، والعمل على حماية المجتمع من شرورها، والسعي نحو اجتثاث جذورها وتجفيف منابعها، الأمر الذي انعكس على مستوى الأداء الأمني في مجالات أخرى .

٤ - استراتيجية الأمن مسؤولية الجميع Common Reponsibility

ومع بداية الألفية الثالثة، بات واضحاً لدى الخبراء ورجال الأمن في كل دول العالم أن ظاهرة الجريمة من المستحيل مواجهتها بالجهود الأمنية منفردة مهما كانت قوتها وعدادها .

وأثبتت كل التجارب أن الجريمة قضية تعني كل أفراد المجتمع ومؤسساته، وأصبح من الضروري أن يقف المجتمع كله في مواجهتها، وأن إجراءات الوقاية من الجريمة لا تقف عند حد الإجراءات التقليدية التي تضطلع بها أجهزة الشرطة والعدالة الجنائية، بل أن الأمر يقتضي استظهار أساليب أخرى مدعمة وفاعلة، تسير بالتوازي مع إجراءات الوقاية التقليدية .

وقد أكدت الدراسات التحليلية الحديثة، أن فلسفة الوقاية من الجريمة تقوم على مبدأ المسؤولية الشخصية تجاه الجريمة، وأن لجمهور المواطنين دوراً في غاية الأهمية في توقي الجريمة لا يقل أهمية عن إجراءات الشرطة التقليدية.

ومن ثم باتت الدعوة لمشاركة كل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته في مكافحة الجريمة، دعوة تقتضيها طبيعة المرحلة، وتفرضها احتياجات التطلع لمفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات الإنسانية .

٩ . ٢ . ٢ تفعيل مجالات التعاون بين أجهزة الأمن والمجتمع

إن مسؤولية منع الجريمة تقع في المقام الأول، على عاتق هيئات إنفاذ القانون، ولكن الوفاء بهذه المسؤولية على الوجه الأكمل يتطلب ما هو أكثر من جهود إنفاذ القانون ذلك أن منع الجريمة يعتمد اعتماداً كاملاً على مستوى ونوعية التعاون بين هيئة إنفاذ القانون والمجتمع الذي تخدمه، وهي مسؤولية فردية بقدر ما هي مسؤولية جماعية، فلا بد من تضافر جهود رجال السياسة والقضاء ومنظمات المجتمع المدني وهيئاته المختلفة العامة والخاصة وكذلك الأفراد إذا أريد للجهود المبذولة من أجل منع الجريمة أن تحقق نتائج أفضل من تلك النتائج غير المرضية التي تنجم بالضرورة على الاعتماد الكلي على هيئات إنفاذ القانون.

إن هيئات إنفاذ القانون في كل مجتمع تواجه على الدوام صعوبات في إقامة علاقات جيدة مع الجماهير، ومن هنا يأتي شعار «الأمن مسؤولية الجميع» لتأكيد المسؤولية الجماعية في مواجهة الجريمة والوقاية منها، فالهدف الذي يسعى إليه نظام الشرطة المجتمعية في رأينا هو «إعادة التقارب والتفاهم بين المواطنين وهيئة إنفاذ القانون، إنطلاقاً من مبدأ أساسي يجعل من إنفاذ القانون مسؤولية مشتركة بين ممثلي الدولة وأفراد الجمهور وليس مسؤولية تنفرد بها هيئة إنفاذ القانون».

إن الشرطة المجتمعية تتجه بالتحديد نحو ما يطلق عليه «التكنولوجيا الاجتماعية»، وذلك من خلال إحداث تحول في الأسلوب المهني الشرطي، ولذلك اقترح أحد الباحثين أن تدخل إدارات الشرطة الآن في مرحلة جديدة من إعادة الصياغة التنظيمية حيث يتم تقليص الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المادية (المعدات والأسلحة)، ويحل محلها تدريباً تكنولوجياً اجتماعياً،

بالبحث عن المشكلات وحلها وتفعيل العلاقات الاجتماعية وتشجيع رجال الأمن على اعتناق ثقافة جديدة لشراكة المجتمع العملية والفعلية .

٩ . ٣ دوافع الأمن في المجتمع السعودي

بعث الله تعالى نبيه محمداً ﷺ للناس هدايةً ورحمة، وجعل مبعثه في مكة المكرمة في جزيرة العرب، التي كانت تنتابها المحن والقلاقل والفتن وعدم الأمن، سوى أهل مكة بلد الله الحرام الذين امتن الله تعالى عليهم بالأمن وعدم الخوف كما قال سبحانه: ﴿لَا يَلَا فِ قُرَيْشٍ﴾ (١) ﴿إِيْلَا فِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ (٢) ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ (٣) ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (٤) (قريش).

ولقد تعاقبت على جزيرة العرب عهود تاريخية كثيرة، وأحداث جسيمة أَلقت بظلالها عليها، الأمر الذي أدَّى إلى عدم الاستقرار وفقد الأمن ونشر الخوف بين الناس، وتوجس الشر في كثير من الأحيان. ناهيك عن انتشار البدع والخرافات وتعلق الناس بالأوهام، وأنصرافهم عن العقيدة الإسلامية الصحيحة في كثير من الأوقات، وعدم فهمهم لدعوة الإسلام الخيرة النافعة للإنسان في آخرته ودنياه، وخاصة في العهود الإسلامية المتأخرة.

حتى امتن الله تعالى على الناس في هذه الجزيرة بدعوة الشيخ الإمام محمد ابن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - داعية التوحيد، ومجدد ما كان من عقيدة الإسلام في العصور الحديثة، وساعده ووقف بجانبه الإمام محمد بن سعود أمير الدرعية، بل يمكن لنا القول إنَّ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - لم يكن لها أن تصمد وتنتشر ويكتب لها النجاح لولا توفيق الله تعالى وحفظه وتأيده، ثُمَّ وقفة الأمير محمد بن سعود لها وجهاده من أجلها.

وتتابع الأئمة من آل سعود في احتضان ورعاية الدعوة السلفية والعناية بها، وتكبدوا في سبيل ذلك المشاق والأهوال، بل وتحملوا المحن التي رانت على دولتهم في بعض عهودها من أجل هذه الدعوة المباركة ومن أجل بقائها. حتى كان العصر الحاضر، وفي عهد الإمام المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود الذي وحد الجزيرة بعد شتات، ولم شعثها بعد طول سبات، فانتشرت على يديه المباركتين دعوة التوحيد، وراجت كتبها، وتعددت مؤسساتها العلمية، وانتفع الناس بها في الداخل والخارج. كذلك ساد الأمن، وألقت الطمأنينة بظلالها الوارفة، وعمت السكينة أرجاء البلاد بعد طول شتات وفرقة وخلاف، فله الحمد والمنة.

ومما سبق وتأسيساً عليه يمكن لنا أن نذكر ونسجل بعض الأمور التي تستدعي الأمن وتتطلبه، بل وتؤكد عليه وتجعله ضرورة مهمة في هذه البلاد المباركة، ومطلباً حيوياً فيها وهي :

١ - أن المملكة العربية السعودية تشغل معظم جزيرة العرب موطن دعوة الإسلام، ومبعث النور والضياء إلى الإنسانية بأكملها، فكان حرياً بها أن تكون واحة الأمن والاستقرار.

٢ - وجود الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذا بقية الأماكن والمشاعر المقدسة التي يهوي إليها المسلمون لتأدية الركن الخامس من أركان الإسلام وهو الحج، أو ما يكون بقصد العمرة والزيارة والصلاة.

٣ - وفود المسلمين في كل عام إلى الديار المقدسة لأداء العمرة والحج، وبأعداد هائلة، ومن بلدان ومجتمعات مختلفة، وتنقلهم في مشاعر عديدة كمنى وعرفات ومزدلفة، وفي أوقات وأزمنة محددة، وبكيفية معتبرة، كل ذلك يجعل من الأمن مطلباً مهماً لهذه الجموع المسلمة حتى تؤدي عبادتها ونسكها على أفضل وجه.

٤ - إنَّ طبيعة هذه البلاد، وموقعها الجغرافي بين عدَّة أَمَاكن ونقاط التقاء برية وبحرية، واحتواءها على ثروات عديدة، جعل من الأمن ضرورة مهمَّة لها.

٥ - نهضة المملكة العربية السعودية والتنمية الشاملة في جميع المجالات والميادين الاقتصادية والزراعية والتعليمية والاجتماعية، والرخاء الذي تنعم به، والأهمية المنوطة بأجهزتها تجاه المحافظة على تلك المكتسبات جعل من الأمن مطلباً مهماً لها.

٦ - احتواء المملكة العربية السعودية العديد من الأجهزة والمنظمات والهيئات الإسلامية العالمية، كرابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والبنك الإسلامي، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من المنظمات والهيئات والسفارات والبعثات الدولية، كُل ذلك يضاعف من مسؤوليتها الأمنية تجاه المحافظة على تلك الهيئات.

٧ - مجالات العمل والإنتاج المتعددة التي تشهدها المملكة العربية السعودية وتعيشها في عدة ميادين ومناشط، جعل من الأمن مطلباً مهماً لتحقيق هذه المطالب المهمة، وتوفير الحماية والأمان اللازم لعناصرها.

٨ - علاقات المملكة العربية السعودية مع غيرها من الدول العربية والإسلامية والدولية، وارتباطها بهيئات ومنظمات ومواثيق دولية، جعل من الأمن مطلباً مهماً كذلك.

٩ - وهذا أمر وعنصر مهم، وهو أنَّ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز - رحمه الله تعالى - جاء على فترة من الخوف وانقطاع السبل وتفشي الرعب بين الناس في هذه الجزيرة، فكان

توحيدده لها على أساس من العقيدة الإسلامية وجعل الأمن أصلاً
من الأصول التي تركز عليها هذه الدولة حتى يقطع دابر الفتن
ويستأصل شأفة الخلاف بين أرجائها.

١٠ - كانت دعوة المملكة في القمة التشاورية التي عقدت في مايو
٢٠١٢م، في الرياض في تفعيل التعاون بين دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية إلى الاتحاد هو أولى خطوات تحقيق الأمن
الشامل بين دول المجلس وتفعيل تعاون وتكامل الأجهزة الأمنية
كافية بهدف شمول الأمن والاستقرار بين دول المجلس كخطوة
على تحقيق الاتحاد الشامل بين الدول العربية بعد ذلك.

٩ . ٤ مقومات الأمن في المجتمع السعودي

تحكيم شرع الله وإصلاح العقيدة، بإخلاص العبادة لله، وترك عبادة ما
سواه، والبراءة من الشرك وأهله وملازمة العمل الصالح .

قال تعالى : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ
فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ
لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ
بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ (النور).

فعلق سبحانه حصول هذه المطالب العالية : الاستخلاف في الأرض
والتمكين للدين وإبدال الخوف بالأمن علق ذلك كله ووعد به إن تحقق
أمران هما : عبادة الله سبحانه وتعالى، وترك الإشراك به : «يعبدونني لا
يشركون بي شيئاً» .

وهذا هو الذي بعث الله برسله كلهم، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ...﴾ (٣٦) (سورة النحل)، وهو حق الله على عباده، كما قال الرسول ﷺ : «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشرکوا به شيئاً» .

ونحن في هذه البلاد بلاد الحرمين أعزها الله بالإسلام، قد أنعم الله علينا بدعوة سنية سلفية، دعوة التوحيد التي قام بها الإمامان محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود.

٩ . ٥ المشاركة المجتمعية (الشرطة المجتمعية)

تهدف الشرطة المجتمعية إلى تطوير العمل الشرطي في المجتمع وتحويله من عمل أمني يقوم به طرف واحد، إلى مشاركة إيجابية بين الشرطة والجمهور قائمة على أسس من التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين تحقيقاً لمجتمع آمن، وهو ما يتحقق بالوصول إلى الأهداف التالية :

١ - ترسيخ ودعم الثقة بين المواطنين في المجتمع وبين أجهزة ورجال الشرطة بالصورة التي تحقق التعاون الإرادي من خلال استجابة الشرطة لحاجات المجتمع .

٢ - تنمية روح المشاركة بين المواطنين في المجتمع لكي يساهموا في تنفيذ الإجراءات الأمنية سواء للوقاية من الجريمة أو التي تستهدف ضبطها .

٣ - نشر الثقافة الأمنية بين المجتمع وتكريسها لخدمة واستقرار ونمو المجتمع لتحصينه من مخاطر الجهل المؤدي للجريمة ويساعد على ارتكابها.

٤ - كسر الحاجز النفسي لدى المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الأمن .

٥ - الإسهام في العمل الاجتماعي الذي يرمي إلى تقريب المسافة بين سلوك الأفراد وقيم ومثل المجتمع .

٦ - تعميق التلاحم بين أجهزة الشرطة والمجتمع من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى تلمس وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة بوقوع الجرائم .

٧ - تطوير العمل الشرطي التقليدي بما يحقق استمرار الاتصال والتواصل مع الجمهور .

٩ . ٥ . ١ مفهوم الشرطة المجتمعية

تعدد التعريفات التي تتناول مفهوم الشرطة المجتمعية، إلا أنها قد ركزت جميعها على مبدأ موحد وهو:

«أن الشرطة في سعيها لتحقيق أهدافها من سيادة الأمن والأمان بالمجتمع يجب عليها أن تبادر بالذهاب إلى الأفراد المواطنين والجماعات، ولا تنتظر قدوم الفرد والجماعات إليها».

وفي نفس الوقت لا بد أن يسعى كل فرد في المجتمع على أن يتعاون مع أجهزة الشرطة لكي يساعدها في القيام بدورها بكفاءة وفاعلية.

وقد ظهر مفهوم الشرطة المجتمعية نتيجة لتطور وزيادة المعدل العام لجرائم الاعتداء على النفس، وزيادة معدلات جرائم المال، وقضايا الشيكات، وغسل الأموال، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة بأنواعها، نتيجة

لضعف الأخلاق والقيم وعدم الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، وضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء والعلاقات الأسرية وتفككها، وتقييد الشرطة التقليدية بالقوانين والنظم واللوائح، وعدم تعاون المجتمع مع الشرطة في مكافحة الجريمة والوقاية منها، والخوف من الجريمة والشعور بعدم وجود الأمان .

وتتميز استراتيجية الشرطة المجتمعية بأنها استراتيجية أمنية طويلة المدى، تمثل أسلوباً جديداً في العمل الشرطي، بالاستناد إلى فلسفة التعامل مع احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي، بمشاركة المواطنين والمقيمين مع الشرطة في مواجهة مشكلاته وتفعيل دوره في مواجهة الجريمة ومكافحتها والوقاية منها. (إدارة الشرطة المجتمعية بأبو ظبي: نوفمبر: ٢٠٠٦م).

٩ . ٥ . ٢ تعريف الشرطة المجتمعية

يركز مفهوم الشرطة المجتمعية ليس فقط على تغيير المؤسسة الأمنية نفسها ولكنه يركز أيضاً إلى إعطاء صورة لها في المجتمع تتغير إلى أفضل ما سبق، إذ يتخطى نشاطها حدود التعامل مع الجريمة على شراكة بين المؤسسة والمجتمع ومواطنيه لسد احتياجات هذا المجتمع، وحينما ينطبق المفهوم بهذا الشكل فإنه ينمي الأمن من ناحية ويؤمن التنمية المستدامة من ناحية أخرى . ويتوقف نظام الشرطة المجتمعية على فهم سليم لفلسفته وصياغة خطة واضحة له وتنفيذ عملية منظمة حسنة الإدارة لتحقيقه، وهناك عوامل أخرى تساعد على نجاح الشرطة المجتمعية تشمل المساندة السياسية من كبار متخذي القرار في الدولة بشكل عام ومن جهاز الأمن نفسه ومن المجتمع المدني . ومن هذه العوامل أيضاً وجود درجة أدنى من احترام مفهوم النظام وشيوع مناخ مشجع لذلك .

وعما يعنيه مصطلح (شرطة مجتمعية) يظل الجدل حول تعريفه مستمرا، فمن الأكاديميين من يتصوره حلاً مسبقاً لمشاكل الجريمة والخلل الاجتماعي، لتحسين علاقة قائمة على أساس المشورة بين رجال الأمن والمجتمع لتحسين نوعية الحياة، ومنع الجريمة والتقليل من الخوف، ويراه آخرون على أنه برنامج مبني على التعاون لحل مشاكل الجريمة .

ويراه طرف ثالث نمطاً من أوجه التعاون المشتركة في ممارسة (الشرطة المجتمعية) يركز على كم ونوعية التواصل بين الشرطة والمواطنين، وتوسيع شرعية الأعمال التي تقوم بها الشرطة، والتوجه إلى اللامركزية والابتعاد عن البيروقراطية الشرطية والتركيز بشكل أكبر على إيجاد الاستراتيجيات المسبقة لمنع الجريمة .

والخلاف لا يقتصر على الأكاديميين بل يمتد إلى العاملين في مجال الشرطة حيث اختلفوا هم أيضاً في الوصول إلى تعريف محدد للمصطلح فيعرف على أنه : «تقديم الخدمات على أساس جغرافي ومن خلال التفاعل بين الشرطة والمواطنين للتعرف وإيجاد الحلول للمشاكل والجريمة والخلل الاجتماعي».

ومن خلال هذه التعريفات يتبين أنه في ظل غياب تعريف للمصطلح فلن نجد تعريف مفهوم موحد للشرطة المجتمعية .

والواقع أن مصطلح الشرطة المجتمعية كمفهوم، عُرف منذ القدم حيث كان كل فرد من أفراد المجتمع يعد نفسه شريكاً في تحمل المسؤولية الأمنية والاجتماعية وضمن ما يمكن أن يشكل حداً من الحساسية الأمنية لدى المواطن ضد أي أخطار يعتقد أنها ستصيب الوطن .

والشاهد أن كل الجهود التي ذهبت إلى تعريف هذا المصطلح تجتمع على فكرة أساسية مفادها تأصيل مشاركة المواطنين في أعمال الأمن، بحيث تكون هناك شراكة فعالة بين المواطنين والشرطة التقليدية، يهدف صون أمن المجتمع في مختلف المجالات .

وبمعنى آخر فإن فكرة الشرطة المجتمعية فكرة تطويرية للشرطة التقليدية وتمثل حلاً من الحلول التي ابتدعها العقل البشري بهدف إقحام أفراد المجتمع في عملية مهمة لها تأثيرها على كل أبنائه، ألا وهي عملية حفظ الأمن، بحيث تكون المسؤولية الأمنية من خلق المجتمع ذاته من حيث التكوين العضوي لهاكلها أو من حيث المستفيد من تحقيقها أو من حيث المسؤول عنها، ويجب أن تكون هذه الفكرة مبنية على اقتناع كامل لضرورتها وجدواها، فهي عملية تعتمد على كسب ثقة المواطنين وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في الواجبات الأمنية المختلفة، والتي كانت تقوم بها الشرطة التقليدية .

ولذلك نجد أن موجة التعريفات الحديثة تعرف الشرطة المجتمعية بأنها عبارة عن «فلسفة وإستراتيجية تنظيمية تدفع إلى مشاركة جديدة وجديرة بين أعضاء المجتمع والشرطة»، وتقوم هذه الفلسفة على حقيقة وهي «واجب كل من الشرطة والمجتمع العمل معاً للتعرف على المشكلات الاجتماعية الراهنة ومعالجتها على ضوء أولويات يتفقان عليها» .

وتأتي في مقدمة تلك المشكلات : الجريمة، المخدرات، الخوف العام، الخلل في منظومة المجتمع، والغاية التي ترمي إليها هذه المشاركة هي تحسين ظروف الحياة والبيئة الاجتماعية.

وفي تعريف آخر هي: فلسفة جديدة للشرطة تقوم على فكرة أن يعمل رجل الشرطة والمواطنون معاً بطرق مبتكرة لحل المشكلات المجتمعية المعاصرة المرتبطة بالجريمة والخوف منها، والفوضى الاجتماعية، ومظاهر الانحلال في الأحياء السكنية.

وعرفها معهد (آبر ميدويست للشرطة المجتمعية) بالولايات المتحدة (UMPCI) (upper Midwest community policing institute) بأنها فلسفة للمنظمة الشرطية، وطريق (Approach) لتنمية المشاركة بين المجتمع والحكومة والشرطة، ومبادرة لحل المشكلات بالمشاركة مع المجتمع للوقوف على أسباب الجرائم والخوف من الجريمة والموضوعات المجتمعية الأخرى. والمشاركة المجتمعية تكون من خلال الاتصال المتبادل (Two ways Communication -) بين الشرطة والمواطنين فالشرطة تأخذ على عاتقها التركيز على التوجه نحو المشكلات ومطالب المواطنين المحددة نحو هذه المشكلات لجعلها أولوية للشرطة مع التعهد بمساعدة أبناء الأحياء السكنية على أن يقوموا بحل مشاكل الجرائم بأنفسهم من خلال منظماتهم المجتمعية وبرامج منع الجريمة .

وبصفة عامة فإننا نرى إمكانية تعريف الشرطة المجتمعية في حدود الثقافة العربية بأنها: فلسفة للإدارة الأمنية تقوم على الشراكة التامة بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بهدف الوقاية من الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع في مواجهة كل ما يكدر صفو الأمن العام .

٩ . ٥ . ٣ مقومات الشرطة المجتمعية

ترتيباً على ما سبق فإن تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية يقتضي الالتزام في المقومات التالية:

١ - تقوم الشرطة المجتمعية على مشاركة جميع الأفراد ويقاس أداء الشرطة المجتمعية بحجم مشاركة الجمهور ومدى النجاح في خفض معدلات التخوف من الجريمة وعدد ضحاياها .

٢ - هي المشاركة المجتمعية وهي أساس لعلاقة قوية وفاعلة بين الشرطة والجمهور وذلك بتطويع مفهوم الشرطة المجتمعية ليكون ملائماً مع ظروف واحتياجات المجتمع واستخدامه كإطار لبناء علاقة مؤثرة بين الشرطة والجمهور .

٣ - هي أسلوب عصري جديد يسهم في تقوية الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية .

٤ - تقوم فلسفة الشرطة المجتمعية على تعامل رجال الشرطة مع احتياجات ومشكلات المجتمع المحلي بمشاركة المواطنين وذلك لمواجهة مشكلاته ومكافحة الجريمة والوقاية منها من خلال التنسيق مع الأجهزة الأخرى المدنية والشخصيات ذات المراكز المؤثرة في المجتمع المحلي من خلال التواصل الدائم .

٩ . ٥ . ٤ أهداف الشرطة المجتمعية

تهدف الشرطة المجتمعية إلى تطوير العمل الشرطي في المجتمع وتحويله من عمل أمني يقوم به طرف واحد إلى مشاركة إيجابية بين الشرطة والجمهور،

قائمة على أساس التعاون والثقة المتبادلة بين الطرفين تحقيقا لمجتمع آمن وهو ما يتحقق بالوصول إلى الأهداف التالية:

١ - ترسيخ ودعم الثقة بين المواطنين في المجتمع وبين أجهزة ورجال الشرطة .

٢ - تنمية روح المشاركة بين المواطنين في المجتمع لكي يسهموا في تنسيق الإجراءات الأمنية سواء الوقاية من الجريمة أو التي تستهدف ضبطها .

٣ - متابعة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات في استخدام السلطة ضد الأشخاص من قبل جهاز الشرطة والعمل على تقديم المشورة لحماية حقوق الإنسان .

٤ - نشر الثقافة الأمنية بين المجتمع وتكريسها لخدمة واستقرار ونمو المجتمع .

٥ - تحسين نوعية الحياة بالمجتمع وهو من أهم الأهداف التي يسعى نظام الشرطة المجتمعية إلى تحقيقها .

٦ - إيجاد حل المشكلات الأمنية بعقلية متفتحة ومدرسة للظروف المحيطة بدلا من المعالجات الأمنية والقضائية التي لا ينبغي الركون إليها إلا عندما تعجز عن المبادرات والمعالجات المجتمعية تبعا للسياق الذي طرأ على أسلوب التعامل الأمني .

٧ - كسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة

٨- الإسهام في العمل الاجتماعي الذي يرمي إلى تقريب المسافة بين سلوك الأفراد وقيم ومثل المجتمع .

٩- العمل على تكامل تعاون الجمهور مع الشرطة في منع الجريمة والوقاية منها .

١٠- تعميق التلاحم بين أجهزة الشرطة والمجتمع من خلال تطوير دور أجهزة الشرطة ليمتد إلى تلمس وسائل علاج المشكلات الاجتماعية ذات الصلة ووقوع الجرائم أو تلك التي تعرض المجتمع لمخاطر التفرق والانقسام كوسيلة أساسية لتحقيق أمن المجتمع .

١١- تطوير العمل الشرطي التقليدي فيما يحقق استمرار الاتصال والتواصل مع الجمهور والاهتمام بانتقال الشرطة ميدانيا إلى المجتمع والاتصال المباشر بأفراده بما يحقق حيوية جمع المعلومات الأمنية والوصول إلى نتائج إيجابية في مجال كشف الجريمة وضبطها .

١٢- القيام باستطلاعات للرأي العام من حين لآخر لقياس مستوى الأداء الأمني وردود الفعل وقياس رضا الجمهور عن الشرطة والموقف الأمني بالتنسيق مع مركز بحوث الشرطة .

٩ . ٥ . ٥ متطلبات الشرطة المجتمعية

غاية أي جهاز شرطة في العالم أن يصبح المواطن رقيبا على ذاته وتصرفاته دون الحاجة لمراقبة أحد في أفعاله وسلوكياته، والاعتماد على حماية نفسه بنفسه باتخاذ كافة الإجراءات والحيلة والحذر لمكافحة الجريمة والوقاية منها، وحينما تأتي الشرطة المجتمعية تتركز على المسؤولية المشتركة بين المجتمع المحلي ورجال الشرطة كشركاء في تحدي المشكلات الاجتماعية

والجرائم ومكافحتها وضبطها والوقاية منها، وتكون بصدد أحد الأساليب المهمة التي تحقق استراتيجية الدولة الأمنية من خلال تفعيل مبدأ المشاركة المجتمعية، فهي تتطلب توفر المعلومات الدقيقة النابعة من مصادرها الحقيقية في المجتمع المستفيد من خدمات الشرطة والأمن، ولذلك يرى البعض ضرورة توافر عدة متطلبات لقيام الشرطة المجتمعية :

١ - معرفة المشاكل وتحديد لها لكل مكان ولكل فئة من فئات المجتمع .

٢ - تحديد احتياجات الشرائح الاجتماعية للمجتمع .

٣ - إيجاد الحلول الملائمة لمواجهة المشاكل التي تعاني منها هذه الشرائح المجتمعية .

٤ - تعاون الشرطة المدنية أو الأفراد من مؤسسات الدولة الأمنية (النيابة - القضاء - الشرطة ... الخ).

بينما يذهب آخرون إلى أن تطبيق فلسفة الشرطة المجتمعية يجب أن يركز على العناصر الآتية :

١ - فلسفة إرشادية لجميع إدارات المؤسسة الشرطية .

٢ - خدمات شرطية شاملة وشخصية، حيث إن تغيير أسلوب تقديم الخدمات من أهم جوانب التحول إلى شرطة مجتمعية، ويتفق العديد من الباحثين على أن أفضل وسيلة لتقديم مثل هذه الخدمة هي نزول أفراد الشرطة إلى الشارع .

٣ - تخصيص ضابط شرطة للعمل في المنطقة المحددة (الاستمرارية) لتوطيد العلاقة وبناء الثقة بينه وبين السكان .

٤ - اللامركزية في العمل واللامركزية في اتخاذ القرار وتقديم خدمات شخصية .

٥ - منع الجريمة من خلال التركيز على إيجاد الحلول مسبقاً .

٦ - حل المشاكل من خلال الشراكة بين رجال الشرطة والمجتمع، على اعتبار أن الشرطة ليس لديها الموارد ولا السبل الكافية لمنع الجريمة في المجتمع بمفردها .

٧ - إيجاد آلية لتحسين الإحساس بالأمن الاجتماعي والحد من الخوف من الجريمة، حينما يصبح ضباط الشرطة جزءاً من الأحياء السكنية ويتعاملون مع الخلل الموجود بحس السكان .

ومع ذلك فإننا نتفق على أربعة عناصر أساسية لقيام نموذج الشرطة المجتمعية وهي :

١ - علاقة ثقة بين الشرطة والمواطن .

٢ - شراكة بين الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى .

٣ - منهاج تعاون لحل المشكلات .

٤ - تعزيز الإجراءات الوقائية .

٩ . ٦ الاتجاهات الحديثة في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية

تم استحداث مفهوم الشرطة المجتمعية في بعض الدول العربية كأسلوب عصري جديد يسهم في بناء جسور الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية، ووضع المواطن ومختلف المؤسسات المحلية والأهلية جنباً إلى جنب أمام مسؤولياتهم وواجباتهم، وتوظيف القدرات والإمكانات للتصدي للجريمة بظروفها ومتغيراتها، ومواجهة مختلف المشكلات التي

تهدد أمن واستقرار المجتمع، وفيما يلي عرض لأهم التجارب حول تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، وأهم ملامح كل تجربة من هذه التجارب .

٩ . ٦ . ١ التجارب العربية

١ - تجربة الإمارات العربية المتحدة (شرطة دبي)

تعد تجربة شرطة دبي من التجارب الناجحة في إشراك المواطن في المسؤولية الأمنية على المستوى العربي، وذلك انطلاقاً من اعتناق فلسفة مفادها أن خدمة المجتمع هي أحد المبادئ الأساسية في عمل جهاز الشرطة، حيث اعتنقت شرطة دبي استراتيجية الشرطة المجتمعية وتبنتها كأحد المبادئ الأصلية التي تحكم عملها، كعامل مساعد لإرضاء الأفراد وتوثيق جذور الثقة بين الأفراد والمؤسسات الأمنية .

وتقوم استراتيجية تنفيذ الشرطة المجتمعية في دبي على محورين أساسيين :
الأول: بإنشاء مستويين من المجالس أحدهما (مجلس الشرطة الاستشاري لخدمة المجتمع)، ويتكون من ١٨ عضواً من رجال الأمن والمدنيين، والمستوى الآخر هو المجالس الشرطة الخاصة بخدمة الأحياء، ويتكون مجلس كل حي من عشرين عضواً، خمسة منهم من رجال أمن الحي والباقي من المواطنين .

الثاني : يتمثل في إدارة مجموعة من البرامج ذات الأهداف الأمنية والمجتمعية المتكاملة للوقاية من الجريمة من خلال التعاون بين الشرطة والجمهور.

٢ - تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

- وتقوم استراتيجية الشرطة المجتمعية بالأردن على عدة أساليب :
- إنشاء مجلس الأمن المحلي في كل حي من المواطنين ويجتمع شهرياً لبحث الوضع الأمني، واقتراح الحلول للحد من أسباب الجريمة .
 - عقد دورات تدريبية لتوعية المواطنين أمنياً .
 - عقد لقاءات دورية بين مسؤولي الأمن ورجال الإعلام .
 - مد الإعلام بالمعلومات الأمنية والإرشادية لتوعية الجماهير .
 - استحداث نظام (عون المرور) والذي يقوم على مشاركة المواطنين في ضبط مخالفات وحوادث المرور .

٣ - تجربة المملكة العربية السعودية

تقوم الاستراتيجية السعودية على استخدام نظام الحسبة الإسلامي، حيث يكلف المسلم بمسؤولية مواجهة كل منكر وإزالة الأذى أيّاً كان نوعه، وذلك من قبل عمل المتطوعين من المواطنين لتحقيق الأمن من خلال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، نظام المجاهدين وهم أفراد من المواطنين يتولون أعمال الحراسة ومطاردة الخارجين عن القانون .

٤ - تجربة تونس

تقوم استراتيجيتها على إنشاء لجان الأحياء، التي تعاون رجال الشرطة في مسؤوليات الأمن الشامل، من خلال تقديم المعلومات والإخطار بأي تحركات مشبوهة .

٩ . ٦ . ٢ التجارب العالمية

١ - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتمد الاستراتيجية الأمريكية على البحوث العلمية، والمشاركة المجتمعية في مواجهة تيار العنف والجريمة المتزايد وذلك من خلال :

- إعداد البحوث والدراسات بواسطة أجهزة العدالة الجنائية، وتنفيذ توصياتها، وإعداد برامج متكاملة لتنشيط دور الجماعات المحلية للوقاية من الجريمة

- القيام بأعمال التوجيه والإرشاد النفسي والاجتماعي للوقاية من المخدرات ومكافحة مظاهر انحراف الأطفال .

٢ - تجربة المملكة المتحدة

تعد بريطانيا من أقدم وأحرص الدول على تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، ومن ذلك نظام (نجدة الجار) وكذلك نظام الشرطة الطوعية، كما تقوم استراتيجية الشرطة المجتمعية حالياً بإنجلترا على إنشاء وكالة للوقاية من الجريمة والتي تقوم بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وأجهزة العدالة الجنائية والحكومية للوقاية من الجريمة، وتوجد بها أيضاً منظمات تعمل في مجال الوقاية من الجريمة وتقدم استشارتها للمواطنين، كما اعتمدت النيابة البريطانية نظام الوساطة الاجتماعية القضائية للحد من النزاعات والخلافات الاجتماعية بين المواطنين .

٣ - تجربة فرنسا

تتمثل التجربة الفرنسية في الاعتماد على فلسفة مفادها أن على الشرطة أن تقترب من المواطن بدلاً من أن يقترب المواطن من الشرطة، كما التزمت بشعار الأمن مسؤولية الجميع، واعتماد وإنشاء مجالس وطنية للوقاية من الجريمة على مستوى محافظات الدولة بلغت ٦٥٠ مجلساً وتضم نخبة من رجال الأمن والعدل والتربويين وغيرها ممن لهم صلة بالجريمة والانحراف، وتهتم هذه المجالس - التي تشرف عليها وزارة الداخلية - بإعداد برامج خاصة للوقاية من الجريمة للفئات المعرضة للانحراف، وينبثق عن هذه المجالس عدد من اللجان التي يهتم بعضها بتطوير المدن، وقيام المواطنين بأعمال الحراسة والمراقبة بأحيائهم، والوساطة الاجتماعية.

٤ - تجربة اليابان

وتعتمد الاستراتيجية اليابانية على تنفيذ شعار الأمن مسؤولية الجميع من خلال:

إنشاء لجنة قومية للأمن الوطني تتكون من وزير وخمسة أعضاء من الشخصيات المشهود لها بالنزاهة والأمانة وتتولى هذه اللجنة مهمة التخطيط لأعمال الشرطة المتعلقة بالأمن.

- إنشاء لجان أمنية مستقلة في المحافظات، تتكون كل لجنة من ٣ أعضاء وتشرف على الأعمال الأمنية ورسم السياسات الخاصة بكل محافظة.

- قيام الشرطة بالخدمات الاجتماعية والإنسانية التي تعكس حرصها على سلامة المواطنين، فضلاً عن الجمعيات الخاصة بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم، ومكافحة المخدرات، وجرائم الإنترنت.

٥ - تجربة كندا

تعتمد استراتيجية الشرطة المجتمعية في كندا على ثلاثة أسس رئيسة هي:

- مواطنون منتخبون يعملون كحلقة اتصال بين الشرطة والمجتمع .
- مديرو الشرطة .
- جمعيات واتحادات الشرطة.
- وتكون مسؤولة عن تنفيذ برامج الشرطة المجتمعية ومتابعتها.

٦ - تجربة هولندا

تقوم استراتيجية الشرطة المجتمعية في هولندا على مشاركة المواطن للشرطة في علاج الظواهر الانحرافية، ويشرك معهم المؤسسات المدنية الأخرى لتحقيق الأمن في المدن الهولندية، بالإضافة إلى إنشاء مكاتب تربوية تهدف إلى مساءلة من يقبض عليهم من الخارجين على القانون، وتقديم برامج توعية اجتماعية لاحترام النظام وتحمل المسؤولية وتشرف عليها الأجهزة الأمنية.

٧ - تجربة أستراليا

ركزت التجربة الأسترالية على إنشاء نادي نواب الشرطة الذي يعمل على نشر الوعي الأمني بين التلاميذ وتحديد مسؤولياتهم نحو أسرهم ومجتمعهم، وتتضمن برامج النادي زيارات ميدانية لأقسام الشرطة وتكوين صداقات مع ضباط الشرطة، وتسليم جوائز عينية وهدايا مختلفة لبعض

الناشطين والفائزين في المسابقات الثقافية التي ينظمها النادي ومنها إتاحة الفرصة للفائز بالعمل - إذا رغب - مع رجال الأمن كضابط شرطة لمدة يوم واحد مع منحه شهادة بذلك.

٨ - تجربة فنلندا

تتميز التجربة الفنلندية بالتركيز على المؤسسات التربوية وجعلها الأساس لبرامج الوقاية من الجريمة، وإدخال مقررات أمنية في المناهج الدراسية، يقوم بتدريسها نخبة من رجال الأمن توضح في مجملها الدور الحقيقي للشرطة في المجتمع.

٩ . ٧ استراتيجية تطبيق نظم الشرطة المجتمعية

ومن خلال تحليل هذه التجارب وغيرها من التجارب الأخرى في دول العالم الرامية إلى تطبيق نظام الشرطة المجتمعية يمكن أن نستخلص أن استراتيجية هذا النظام تتبلور فيما يلي:

١ - استراتيجيات طويلة المدى ترمي إلى إشراك المواطن في المسؤولية الأمنية مع إمكانية التنازل عن بعض المهام الأمنية لمؤسسات وجمعيات أخرى مع خضوعها للأجهزة الأمنية.

٢ - استراتيجيات قصيرة المدى لمواجهة مواقف أو ظواهر معينة وبعد القضاء عليها تبقى مسؤولية الأمن بشكل رئيس هي مسؤولية أجهزة العدالة الجنائية.

وفي كلتا الحالتين اعتمدت كل استراتيجية على آلية أو أكثر ما يلي:

- ١ - إنشاء مجالس وطنية تكون مهمتها الأساسية الوقاية من الجريمة وتنفيذ البرامج الوقائية، وتختلف في تكوينها من الوزراء أو رجال الأمن مع المواطنين من الفئات المختلفة المشهود لهم بالعلم والخبرة .
- ٢ - تفعيل دور الجمعيات الأهلية في المجال الأمني حيث تسمح هذه الجمعيات بانخراط عدد كبير من المواطنين في أعمالها.
- ٣ - التوعية الإعلامية بالمشاركة المجتمعية في الجوانب الأمنية لنشر مفهوم المشاركة ودعم المؤسسات التربوية في إرساء المفاهيم الأمنية. ويلاحظ بصفة عامة أن نجاح الشرطة المجتمعية يعتمد على مراعاة البعد الثقافي والبيئي والأخلاقي والديني السائد في كل مجتمع، فضلاً عن أهمية (الاقتناع) بفلسفة الشرطة المجتمعية بوصفها تطوراً عصريةً للدور الأمني في المجتمع، وكذا إيمان الأفراد بمبدأ (الشراكة) في أعمال الإغاثة والإنقاذ ونجدة المحتاجين وحماية قيم المجتمع ومبادئه.
- وأخيراً .. فإن نجاح الشرطة المجتمعية يعتمد بالأساس على (الثقة المتبادلة) بين طرفيها الأساسيين وهما الأجهزة الأمنية من جهة، والمواطنون من جهة أخرى، وهذه الثقة ينبغي أن تقوم على أسس المحبة والتعاون بين الطرفين لا على الخوف والكراهية.

النموذج العربي المقترح:

١ - التباين بين الشرطة المجتمعية والشرطة التقليدية

يمكن تمييز الشرطة المجتمعية عن الشرطة التقليدية بأنها تتطلب مشاركة جميع أجهزة الشرطة والمجتمع بجميع أفرادهم ومشاركة أجهزة الإعلام بمختلف أنواعها وتخصصاتها، ومشاركة التجار والاقتصاديين والموظفين المدنيين، بالإضافة إلى كافة الأجهزة المدنية الأخرى .

إن الشرطة المجتمعية تنتهج سياسة واستراتيجية موجهة نحو تحقيق كفاءة أكثر وفاعلية أشد في مكان الجريمة، حيث تتجه نحو الحلول الاجتماعية للمشاكل على مستوى أعم أكثر من اهتمامها بالمشاكل الفردية المجتمعية بهدف الخروج عن المفهوم التقليدي للشرطة الذي كان سبباً في الفجوة العميقة بين الشرطة والمجتمع، وذلك لتجنب حدوث الجريمة في حين تركز الشرطة التقليدية بصورة أكبر على المشاكل الموجودة بالفعل.

٢ - آليات تطبيق الشرطة المجتمعية

تختلف آليات تطبيق الشرطة المجتمعية وفقاً لاختلاف ثقافات وظروف كل مجتمع، ويمكن تقسيم تلك الآليات إلى آليات خاصة بالمجتمع وآليات خاصة بأجهزة الشرطة، على النحو التالي:

آليات المجتمع

فهي تلك التي يسهم المجتمع فيها ويكون بإشراف مجموعات وأفراد من غير رجال الشرطة في عملية منع الجريمة ومنها الثقافة الأمنية والتي تهتم بنشر الوعي الأمني وتعريف أفراد المجتمع بمفهوم الأمن وما هي وسائل تحقيقه ودعم الجمعيات ذات النشاط الأمني على مستوى الأحياء التي توجد فيها والتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى كل على حسب اختصاصه وإمكاناته، إضافةً إلى تشكيل لجنة استشارية تهتم بدراسة الواقع في محل اختصاصهم وتقوم بعمل مسح ميداني ومجتمعي لمعرفة كافة المشاكل والجرائم.

آليات الشرطة

وفيما يتعلق بالآليات الخاصة بأجهزة الشرطة، فهي تتعلق بالفجوة في الأداء، والاعتراف بالحاجة للتغيير وخلق المناخ المناسب وتحليل المشكلة

والتعرف على الإستراتيجيات والحلول البديلة واختيار الملائم منها، وتحديد وتطوير منهجية التطبيق والتقييم والتعديل متى ظهرت الحاجة إلى ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن الشرطة المجتمعية تتوجه نحو سياسة تستهدف تحقيق كفاءة أكثر وفاعلية أعلى في مكافحة الجريمة، وتقوم الشرطة المجتمعية بإعادة تشكيل الدوريات بطريقة جديدة يكون الجمهور أكثر التصاقاً بها، ومن الأمثلة على ذلك اشتراك المواطنين في الإبلاغ عن الجريمة عن طريق تسهيل طرق وقنوات الاتصال وإنارة الشوارع التي تساعد على تأمين الأفراد والحد من فرص ارتكاب الجرائم.

ما سبق، تتضح أهمية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية، وهو الأمر الذي يدعو إلى ضرورة التغلب على أي من المعوقات التي قد تؤثر على مسار تطبيق هذا المفهوم، وفيما يلي عرض لمقترح برنامج تنفيذي لتطبيق المفهوم .

الهدف الرئيس

يتمثل الهدف الرئيس لهذا البرنامج في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال زيادة درجة التفاعل بين الأفراد وأجهزة الأمن، تفعيلاً لمبدأ «الأمن مسؤولية الجميع» .

مكونات البرنامج

يتكون البرنامج المقترح من ثلاثة مكونات رئيسية، هي كالتالي :

١ - جهاز الشرطة

يعد جهاز الشرطة بمثابة الدعامة الأساسية التي تركز عليها أجهزة الأمن، ومن أجل ضمان نجاح عملية تطبيق المفهوم، ينبغي التركيز على عدة محاور على النحو التالي :

- تدريب وتأهيل رجال الشرطة لتطبيق الشرطة المجتمعية: يتضمن هذا المحور توعية رجال الشرطة وتعريفهم بمفهوم الشرطة المجتمعية، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية التي تتضمن - على سبيل المثال - أهم الدروس المستفادة من تطبيق المفهوم في الدول الأخرى، العربية والأجنبية. إلى جانب إمكانية دعوة الخبراء والمتخصصين في ذات المجال من مختلف بلدان العالم لنشر ثقافة الشرطة المجتمعية.

- التطوير التشريعي والمؤسسي: من خلال تطوير التشريعات والقوانين التي تنظم عمل أجهزة الشرطة وبما يسمح بوجود ما يشجع الأفراد على التعاون مع رجال الشرطة، إلى جانب التعاون مع مختلف الأجهزة والمؤسسات الأمنية والأهلية المعنية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من المهم الاستمرار في تدعيم الجوانب التالية:

- رفع كفاءة رجال الشرطة: يتضمن ذلك العمل على إعداد رجال الشرطة علمياً وثقافياً، وذلك من خلال تأهيلهم للتعامل مع مختلف فئات وطبقات الشعب.

- زيادة الاهتمام بالجانب الاجتماعي لرجال الشرطة: وذلك من خلال إعادة النظر في هياكل أجور رجال الشرطة بما يضمن رفع مستوى معيشتهم، ومنح المتميزين منهم أوسمة وحوافز مادية وخطابات

شكر، وذلك كمحاولة لرفع الروح المعنوية لهم، بما يشجعهم ويحفزهم على أداء مهامهم بكفاءة وبشكل أكثر إيجابية.

٢ - الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني

يمثل الأفراد - بمختلف فئاتهم - الجانب المكمل لنجاح منظومة الأمن من خلال تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية التي تقوم على التعاون بين رجال الشرطة والأفراد، ولذا، فإنه يتوجب الاهتمام ببعض المحاور التي تتعلق بالأفراد لضمان نجاح البرنامج المقترح، وهي كالتالي:

أ- تعميق ثقافة الشرطة المجتمعية منذ الصغر: ويتضمن هذا المحور التأكيد على دور أجهزة الضبط الاجتماعي (الأسرة، الحي، المدرسة) في غرس القيم الاجتماعية السليمة.

ب- توعية الأفراد بمفهوم الشرطة المجتمعية.

ج- حث مؤسسات المجتمع المدني على الاشتراك في تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية: يقوم المجتمع المدني بمختلف مؤسساته وأفراده بالمشاركة الفعالة في شتى مجالات التنمية، وهو ما يشير إلى أهمية اشتراكه في عملية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية من خلال التعاون مع رجال الشرطة في العملية الأمنية.

د- إنشاء مجلس أمني محلي للشرطة المجتمعية: من خلال استعراض التجارب الدولية، فإنه من المفيد أن يتم إنشاء مجلس وطني محلي للأمن، على أن يتضمن ممثلين من أجهزة الشرطة، وبعض الأفراد، وممثلي بعض الجمعيات الأهلية المعنية، ومن المقترح في هذا الصدد أن يكون رؤساء مجالس العمارات السكنية هم ممثلي الأفراد الذين

يقطنون هذه العمارات، حيث إن هؤلاء الأفراد يقومون بعمل تطوعي غير قائم على الربح، ولذا فإن درجة تقبلهم وإفادتهم سوف تكون كبيرة.

هـ- إنشاء مركز اتصال Call Center: لتلقي شكاوى المواطنين، ولدفعهم للإبلاغ عن الجرائم وأن يشاركوا بشكل أكثر إيجابية في عملية حفظ الأمن، ومن المقترح أن يتبع هذا المركز إحدى مؤسسات المجتمع المدني، ويعمل به أفراد من المجتمع.

٣- الإعلام المستنير

يلعب الإعلام (المرئي، والمسموع، والمقروء) دوراً مهماً في توعية المجتمع بالعديد من القضايا المهمة في مختلف المجالات، ما يؤكد على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعلام المرئي في ترسيخ مفاهيم الشرطة المجتمعية لدى المجتمع، وذلك من خلال محاور العمل التالية:

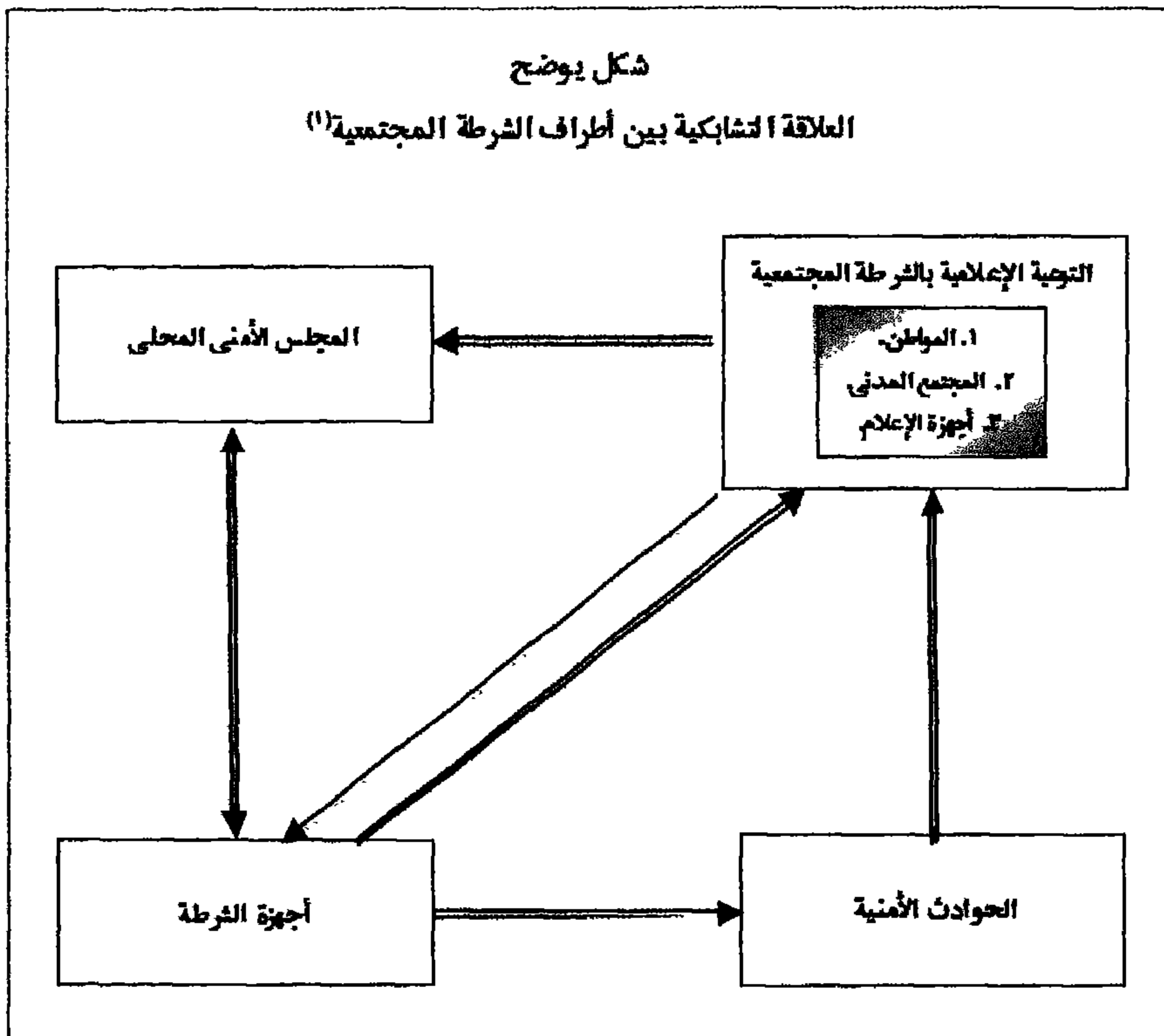
أ- إنشاء مرصد إعلامي لأجهزة الشرطة

يعد المرصد الإعلامي بمثابة آلية لرصد أبرز الموضوعات والأفكار- على اختلاف اتجاهاتها- ومتابعة وتحليل ما يقدم في عدد من البرامج الحوارية الجماهيرية الأكثر شعبية، والتي أثبتت نجاحاً تؤكد درجة المشاهدة المرتفعة للجماهير، ما يجعلها تسهم في تشكيل الرأي العام.

ب- التوعية الإعلامية بالشرطة المجتمعية

من خلال التسويق الاجتماعي لمفهوم الشرطة المجتمعية عن طريق إعداد برامج للتأكيد على الدور المهم الذي يلعبه جهاز الشرطة في حفظ

الأمن في المجتمع وتعريف المواطنين بالخدمات الأخرى التي يقدمها جهاز الشرطة لكافة أفراد المجتمع مثل إصدار بطاقات الرقم القومي، جوازات السفر، المرور، بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى، وذلك من خلال مجموعة من خبراء الإعلام المتخصصين في الموضوعات الأمنية المتعلقة بأجهزة الشرطة والأمن، ومن المفيد في هذا الصدد إعداد برامج درامية تعرض لتجارب واقعية ناجحة للتعامل بين أجهزة الشرطة والأفراد، إلى جانب إمكانية إعداد برامج حوارية لتوصيل المغزى بشكل أسرع وأكثر واقعية. ويعرض الشكل التالي للعلاقة التشابكية بين مختلف أطراف الشرطة المجتمعية.



وختاماً، وفي محاولة للمساعدة في تحقيق الأمن المجتمعي في المجتمع السعودي والإسلامي يلزم تحقيق الأدوار الآتية :

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن المجتمعي

ضرورة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأمن لتسهم مع غيرها من المؤسسات المعنية في حماية الأمن الوطني بكل مقوماته، أما أهم الأدوار التي نرى ضرورة قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية بها في هذا المجال فهي على النحو التالي:

١ - دور المساجد والقائمين عليها في تحقيق الأمن المجتمعي

أ- ترسيخ ورسوخية الإسلام واعتدال مبادئه في المجتمع، والتعريف بالأفكار المنحرفة والتحذير من الوقوع فيها.

ب- بيان موقف الإسلام من الجريمة والانحراف والإرهاب، ومن التكفير لخطورة النتائج المترتبة على كل منهم .

ج- توعية المجتمع بالأحكام المتعلقة بالجهاد وضوابطه، وتصحيح مفهوم المصطلحات الشرعية (كمفهوم الولاء والبراء والحاكمة وغيرها) لدى العامة.

د- المبادرة - كلما اقتضت الحاجة - إلى بيان موقف الإسلام من القضايا المعاصرة التي تهم المجتمع.

هـ- أن يسهم المسجد في تأصيل الولاء والانتفاء وتحقيق المواطنة الصالحة، وإيضاح حقوق ولاية الأمر كالسمع والطاعة وتحريم الخروج عليهم .

و- العمل على تحقيق رسالة المسجد الشاملة، بحيث يتجاوز دوره الديني إلى الأدوار الاجتماعية والثقافية والتربوية والأمنية.

ز- أن تقوم الجهات المعنية بالإشراف على المساجد باختيار الأئمة والخطباء وفق معايير دقيقة، مع استمرارية المتابعة وتقويم الأداء .

٢- دور الأسرة في تحقيق الأمن المجتمعي

أ- التربية الفكرية الصالحة للأبناء، من خلال ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال في معتقداتهم وأفعالهم وأقوالهم، وتنمية روح الانتماء والمواطنة لديهم في مراحل نموهم المختلفة.

ب- تحصين الأبناء ضد التأثير بدعاة الانحراف الفكري .

ج- تثقيف الأبناء أمنياً ليدركوا أهمية استتباب الأمن باعتباره مطلباً وحاجة إنسانية أولية

د- التعاون مع المؤسسات الدينية والتعليمية والأمنية، لتحقيق الأمن الفكري وفق الأهداف التي تنسجم مع الثوابت الدينية والوطنية.

هـ- تثقيف الأبناء سياسياً وتعريفهم بالضوابط الشرعية التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، وتوعيتهم بحقوق غير المسلمين في المجتمع المسلم.

٣- دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي

أ- ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة والتمسك بثوابتها .

ب- توعية الطلاب بأخطار التكفير والغلو في الدين، وأخطار الإرهاب وسبل الوقاية منه.

ج- العمل على تنمية قيم الانتماء والمواطنة لدى الطلاب من خلال إبراز خصائص الدولة الدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

د- قيام المؤسسات التعليمية بما في وسعها لئلا تكون منطلقاً للانحرافات.

هـ- العمل على اكتشاف أعراض الانحراف الأمني مبكراً لدى الطلاب من أجل معالجتها في بداياتها .

و- الاهتمام بحسن اختيار عضو هيئة التدريس في جميع المراحل التعليمية من خلال معايير دقيقة تكفل توافر الكفايات اللازمة لديه .

ز- وضع ضوابط دقيقة (علمية وشخصية) لاختيار المشرفين التربويين والمرشدين ومديري المدارس ووكلائهم، وتقويم أداء المعلمين في مجال تحقيق الأمن المجتمعي بصورة فعّالة ومعالجة الخلل إن وجد.

ح- مراجعة الأوعية العلمية المتاحة للطلاب لتنقيتها ما يدعو إلى الغلو والتطرف .

ط- تضمين المناهج الدراسية شرحاً وافياً لأحكام الإسلام فيما يستند إليه دعاة الانحراف الفكري لتبرير أقوالهم وأعمالهم، وبيان منهج الإسلام في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

ي- ربط مناهج التعليم بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الأمنية المعاصرة .

ك- أن تقوم الجامعات بتنظيم اللقاءات العلمية التي تهتم بمناقشة سبل تحقيق الأمن المجتمعي، وتفعيل دور البحث العلمي في مجالات تحقيق الأمن المجتمعي والوقاية من كل صور الانحراف .

ل- إيجاد مراكز ترفيهية موجهة توجيهاً تربوياً ودينياً لشغل أوقات الفراغ لدى الطلاب، وتنمية روح الإبداع والابتكار لديهم. وإنشاء أندية علمية وثقافية واجتماعية وتطوعية في جميع مدن المملكة لاحتواء الشباب تحت إشراف وزارتي التعليم العالي، ووزارة التربية والتعليم، وغيرها من مؤسسات المجتمع الفاعلة.

الفصل العاشر الأمن القانوني

١٠ . الأمن القانوني

القانون ظاهرة اجتماعية ترتبط بالمجتمع الإنساني فلا مجتمع بغير قانون ولا قانون بغير مجتمع يطبق فيه القانون، ويهدف القانون إلى تنظيم علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة وهو في مهمته التنظيمية هذه يسعى إلى إقامة التوازن بين مصالح الأفراد عند سعيهم لإشباع حاجاتهم وبين مصلحة الجماعة.

كذلك يهدف القانون إلى توفير الأمن والنظام في المجتمع عن طريق إقامة التوازن بين حقوق الأفراد من جهة وواجباتهم والتزاماتهم من جهة أخرى فيبين القانون ما يتمتع به الفرد من حقوق وما يلتزم به من الواجبات. ولا يقتصر دور القانون على تنظيم علاقات أفراد المجتمع بعضهم ببعض وعلاقتهم بالسلطة الحاكمة بل يمتد إلى أبعد من ذلك، فينظم علاقة الدولة بغيرها من الدول في وقت السلم ووقت الحرب في إطار مشاركة الدولة في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية.

فالقانون ضرورة لا غنى عنها في كل المجتمعات ودراسة المجتمعات أثبتت أنها خضعت في جميع مراحلها لقواعد قانونية كانت في البداية في شكل أعراف وعادات وتقاليد التزم الأفراد باحترامها والخضوع لأحكامها اختياراً أو إجباراً ثم تحولت هذه القواعد وتطورت مع مضي الوقت إلى مجموعات قانونية تصدر عن السلطة الحاكمة.

وتوضح هذه الدراسة عرضاً مبسطاً عن الأمن القانوني وكيف نحقق هذا الأمن في إطار تحقيق الأمن الشامل للدولة.

١٠ . ١ مفهوم الأمن القانوني

تتنوع معاني الأمن التي يحتاجها المجتمع، وإن كان يعنى بالأمن في الأساس تحقيق الطمأنينة والسلام الاجتماعي في كافة ربوع الوطن وبجانب هذا المعنى التقليدي هناك الأمن الاقتصادي الذي يعنى بتوفير البيئة المناسبة لنمو الأعمال التجارية وزيادة الاستثمار الوطني والأجنبي وهناك الأمن الفكري. الذي يتمثل في حماية فكر المجتمع وعقائده وهناك أيضاً الأمن النفسي والاستقرار الأسري وهناك ما يسمى بالأمن البيئي في الحصول على بيئة نظيفة خالية من التلوث والأمن الصحي والأمن العسكري والأمن الغذائي. والأمن المعلوماتي والسياسي والوظيفي والأمن القضائي وبذلك تعددت معاني الأمن التي يجب توافرها لتحقيق الاستقرار المجتمعي وبالتالي تحقيق الرخاء والرفاهية لأفراد المجتمع وحتى لا يحدث انفلات للأمن في الدولة وهو ما يلزم حكم القانون لتحقيق الاستقرار.

والسؤال المطروح كيف يمكن تأمين ما ذكر من صور مختلفة ومتعددة من الأمن؟ وللإجابة يلزم ضرب المثال التالي، فالأمن الاقتصادي منفرداً لا يكفي لتوفير معنى الاستقرار أو بشكل عام الأمر يتطلب أيضاً استقراراً في مختلف الميادين ولذلك يعد الأمن أو الاستقرار القانوني من أهم شروط ومقومات النجاح الاقتصادي فالنشاط الاقتصادي يتمخض في نهاية الأمر على تحديد مراكز قانونية للأفراد والمؤسسات وبقدر ما تكون هذه المراكز القانونية واضحة ومحددة ومعترف بها وتحظى بالاحترام من جانب السلطة العامة والمجتمع بقدر ما يمكن أن تتم الأعمال في سهولة ويسر وبقدر ما يشوب هذه الأمور من غموض أو خلط بقدر ما ترتبك الأعمال.

ولذلك لجأ المشرع في الدول المختلفة لسن التشريعات لكفالة الحقوق وضمانها وتحديد العلاقات وإن كان المشرع قد استخدم الطريق الجزائي لحماية بعض الحقوق التي رآها جديرة بالحماية وذلك لآثارها على تحقيق الأمن واستقرار المجتمع وسميت بذلك بالمصالح الجوهرية وعليه أقدم المشرع إلى تجريم احتكار المنتجات الغذائية أو البيع بأكثر من التسعيرة وذلك لحماية وتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم تحقيق الأمن القانوني.

وبالعودة إلى النصوص القانونية المعمول بها دولياً لا نجد تعريفاً لما يسمى بالأمن القانوني إلا أن مجلس الشورى الفرنسي أعطى مدلولاً يمكن الركون إليه استناداً على عدد من المبادئ القانونية التي لا بد من الالتزام بها سواء من قبل المحاكم أو من قبل المشرع في أي بلد أو مجتمع قائم على حكم القاعدة القانونية التي تتفرغ على فكرة الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني ويأتي في مقدمتها العلم بالقاعدة القانونية وإتاحة إمكانية الوصول إليها والالتزام الخاص الذي يترتب على الدولة بالاهتمام بنشر النصوص السارية المعمول بها سواء منها التشريعية أو التنظيمية وكذلك ما يعنيه من استخدام لغة واضحة تسمح للمواطن بإدراك حقوقه وموجباته وأحكامه ما يعني صياغة القاعدة القانونية بطريقة واضحة وأسلوب لا يحتمل التأويل.

يعد مبدأ الأمن القانوني أحد أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية، وتعني فكرة الأمن القانوني ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية وحد أدنى للاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية، بحيث يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدى من القواعد والأنظمة القانونية القائمة وقت قيامها بأعمالها وترتيب أوضاعها على ضوء منها، دون التعرض لمفاجآت أو تصرفات مباغته صادرة

عن السلطات العامة يكون من شأنها زعزعة هذه الطمأنينة أو العصف بهذا الاستقرار وبمقتضى مبدأ الأمن القانوني، يلتزم المشرع بعدم مفاجأة أو مباغته الأفراد أو هدم توقعاتهم المشروعة. وتعد فكرة التوقع المشروع من جانب الأفراد من الأفكار الحديثة في القوانين الأوروبية، وترتبط هذه الفكرة ارتباطاً وثيقاً بفكرة الأمن القانوني وتعد صورة من صورها. وتعني فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة أن القواعد العامة المجردة التي تصدر من السلطة التشريعية في صورة قوانين أو تصدر عن السلطة التنفيذية في صورة لوائح إدارية يجب ألا تصدر بطريقة فجائية مباغته تصطدم مع التوقعات المشروعة للأفراد والمبينة على أسس موضوعية مستمدة من الأنظمة القائمة على هدى من السياسات الرسمية المعلنة من جانب السلطات العامة والوعود والتأكيدات الصادرة عنها.

١٠ . ١ . ١ ماهية الاستقرار القانوني

يشترط في التشريعات النازمة لشتى ميادين النشاط الإنساني نوع من الثبات والاستقرار وليس للتعديل الدائم ما يؤثر على استقرار الأوضاع وهو ما يوجب على المشرع أن يضع القوانين بعد الدراسة المستفيضة.

فعندما نتحدث عن الاستقرار القانوني المصاحب لأي نشاط مجتمعي أو لتحقيق أي معنى من معاني الأمن فإن ذلك يعني أن تكون المراكز القانونية الناجمة عن النشاط البشري واضحة وفعالة وغير معرضة للاهتزاز والمفاجآت في أي نشاطات بشرية وأهمها النشاط الاقتصادي (على سبيل المثال) لكونه نشاطاً ممتداً من الزمن وجوهر الاقتصاد التعامل مع المستقبل والرهان عليه لذلك ينبغي أن تكون هناك فكرة واضحة عن المراكز القانونية ليس في الماضي

فقط وإنما في المستقبل وليس معنى ذلك أن يظل القانون جامداً فهذا هو أبعد الأشياء عن الحقيقة وإنما المقصود هو أن لا يكون مجال تطور القانون وتعديله ميداناً للمفاجآت والصدمات فالقانون يعبر عن حاجات المجتمع وهي في طبيعتها في حالة تطور ولكنه تطور معروف المعالم ومن ثم فإن المشرع لا يقيم فخاخاً عند تعديل القانون كما لا يصدر قوانين بأحكام غير متوقعة أو فجائية لذلك فإن الاستقرار القانوني لا يعني فقط حماية المراكز القانونية القائمة على احترام حقوق الأفراد وضمانها في الحاضر أو المستقبل ولكن الأمر يعني أيضاً وبنفس القوة احترام التوقعات والآمال المشروعة وإذا كانت القوانين الجديدة ينبغي أن لا تكون فخاً أو كميناً يفاجئ الأفراد، فكثيراً ما تكون الأحكام القائمة أشبه بالفخ أو المصيدة، عندما تصدر أحكام في قوانين لا علاقة بها بهذه الأحكام كأن يفاجأ الشخص بضرائب أو بغرامات ليست في قانون الضرائب وإنما في قوانين أخرى غير متوقعة. فالقاعدة التي تتطلب ألا يعذر أحد بجهل القانون تفترض أيضاً حسن النية بأن تكون الأحكام واردة حيث يتوقعها الإنسان وليست في مكن.

إن الاستقرار القانوني لا يعني الجمود وعدم تعديل القوانين بل كثيراً ما يكون هذا الجمود وعدم التغيير مظهراً لعدم الاستقرار فالقانون وهو يتطلب التلاؤم مع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فإنه يتطلب التطور المستمر مع هذه الاحتياجات لتحقيق الأمن القانوني أو الاستقرار القانوني، إن استمرار قوانين بالية لا تتفق مع العصر واحتياجاته يصعب احترامها وتعد مظهراً من مظاهر عدم الأمن القانوني أو عدم الاستقرار القانوني بما يخلقه من أوضاع شاذة بين قانون غير مطبق وواقع جديد لا يعرف تنظيمًا قانونيًا سليماً فالاستقرار القانوني يعني الملاءمة بين أحكام القانون واحتياجات المجتمع ولذلك فجمود القوانين مدعاة لعدم الاستقرار.

إن الاستقرار القانوني لا يتطلب الوضوح والفاعلية فقط بل إنه يفترض أيضاً تطور المفاهيم القانونية وتفاعلها مع العصر، وعليه فإن الأمن القانوني هو استبعاد خطر عدم الاستقرار وانعكاسات التعبير المفاجئة للقاعدة القانونية على حماية الفرد لا سيما متى تعلق الأمر بالحقوق والحريات وعليه فهو ضمانة وحماية ضد اعتباط السلطة ومزاجية الأحكام عبر رسم الحدود بين الممنوع والمسموح بشكل واضح.

١٠. ١. ٢ فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة

معنى ذلك احترام التوقعات المشروعة للأفراد والمبنية على القواعد والأنظمة القانونية السارية المفعول بما يجعلهم يطمئنون إلى نتيجة أعمالهم وتصرفاتهم مع ما يرتبط بهذا الأمر من استقرار في العلاقات؛ حيث تعد فكرة التوقعات المشروعة للأفراد واحترامها ذات قيمة دستورية استناداً إلى المادة الثانية من إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩ م بل إن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ألزمت الحكومات بتطبيق هذه القاعدة في كافة التشريعات واللوائح التي تصدرها باعتبارها من المبادئ القانونية الأساسية الملزمة على مستوى القارة الأوروبية ضماناً لحقوق الأفراد.

وبمقتضى مبدأ الأمن القانوني يلزم المشرع بعدم مفاجأة أو مباغته الأفراد أو هدم توقعاتهم المشروعة.

وتعد فكرة التوقع المشروع من جانب الأفراد من الأفكار الحديثة في القوانين الأوروبية وترتبط هذه الفكرة ارتباطاً بفكرة الأمن القانوني وهي صورة من صورها وتعني فكرة التوقع المشروع أو الثقة المشروعة أن القواعد العامة المجردة التي تصدر من السلطة التشريعية في صور قوانين أو تصدر

عن السلطة التنفيذية في صورة لوائح إدارية يجب ألا تصدر بطريقة فجائية مباغته تصطدم مع التوقعات المشروعة للأفراد والمبينة على أسس موضوعية مستمدة من الأنظمة القائمة على هدى من السياسات الرسمية المعلنة من جانب السلطات العامة والوعود والتأكيدات الصادرة عنها.

١٠ . ١ . ٣ تحقيق دولة القانون

إن الأمن القانوني ليس فكرة نظرية وإنما هو ممارسة يومية تؤدي إلى الوضوح في المراكز القانونية للأفراد في معاملاتهم اليومية وضمان حصولهم على حقوقهم إضافة إلى ذلك فإن علاقات الأفراد بالسلطة تحتل أهمية بالغة في توفير معنى الأمن أو الاستقرار واحترام القوانين فالسلطة ليست طرفاً عادياً في العلاقات القانونية بل إنها الطرف الأقوى والذي يفرض النموذج والمثال على ذلك فإذا كانت الدولة وأجهزتها تخل باحترام القوانين وتميز في العلاقات بين الأفراد وتخرج عن الأحكام فإنه يصعب أن يسود جو من احترام القانون، فالقانون يجد سنده الأساسي في قيام السلطة بفرض احترامه جبراً على الأفراد ولا تتحقق سلطة الدولة في ذلك ما لم تكن الدولة هي النموذج الأول لاحترام القانون ويبدأ الإخلال بالقانون عندما تعمل أجهزة الدولة وسلطاتها إلى التحرر من التزاماتها القانونية فلا وجود لقانون ما لم تسنده سلطة تنفيذية تفرض احترامه جبراً عند الضرورة على الأفراد ولا سلطة تنفيذية ناجحة تستطيع أن تفرض احترام القانون إذا لم تنقيد هي باحترام القانون وكل ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة القانون، تحدد فيها بوضوح المراكز القانونية وتحترم الحقوق قولاً وفعلاً.

وما هو جدير بالذكر أن القضاء يعد عنصراً حاسماً في حل المنازعات ومن هنا فإن فاعلية القضاء هي جزء أساسي من فكرة الأمن القانوني وعندما نتحدث عن القضاء فإن ذلك يمتد إلى أعوان القضاء من المحامين وأجهزة تنفيذ هذه الأحكام والقضاء بهذا المعنى هو الضمان النهائي لدولة القانون.

لذلك فإن لمحة النقض دوراً لضمان حسن تطبيق القانون، فهي رأس هرم الحكم المختلفة وبالتالي تحقيق الأمن القانوني حيث عملت هذه المحكمة في شتى الأنظمة القضائية على تأكيد سيادة القانون من خلال استخلاص معناه الحقيقي وصولاً لاستخدام رقابتها من أجل العمل على توحيد كلمة القانون وقد ساهمت محكمة النقض عبر قضائها المستنير في تحقيق الاستقرار القانوني، لأن اختلاف المحاكم في تطبيق القانون من شأنه أن يؤدي إلى تعدد معناه واختلاف الناس في تفسير هذا الأمر يؤثر في الأمن القانوني بما يزعزع سيادة القانون ويخل بمبدأ المساواة أمام القانون وبهذا حرصت محكمة النقض على منع هذا الاختلاف وتحقيق الاستقرار في تحديد معنى القانون لضمان سلامة تطبيقه.

الجدير بالذكر أن العدل شرط أساسي لتحقيق الأمن القانوني والقضائي والبناء الديمقراطي، فالعدل يعد فكرة ذات معيار أخلاقي تتضمن مبادئ وشروطاً مركبة ومتداخلة فيما بينها وهو أيضاً بمثابة التجسيد الأمثل لجميع القيم الأخرى وبذلك يمكن أن نعرف مفهوم العدل من خلال التصورات النظرية والمواقف الفكرية والإطارات المؤسساتية والأشخاص المؤهلين وكذلك في المجالات التطبيقية ولا شك أن الأمن القانوني هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها تلك العناصر الأساسية المكونة لفكرة العدل.

إن الأمن القانوني هو أحد أهم الأسس التي يقوم عليها بناء الدولة القانونية بمعنى «ضرورة التزام السلطات العامة بتحقيق قدر من الثبات النسبي للعلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمراكز القانونية المختلفة بهدف إشاعة الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية بحيث يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدى من القواعد والأنظمة القانونية القائمة وقت قيامها بأعمالها وترتيب أوضاعها على ضوء منها دون التعرض لمفاجآت أو تصرفات مباغته صادرة عن السلطات العامة يكون من شأنها زعزعة هذه الطمأنينة أو العصف بهذا الاستقرار واحترام السلطات كافة لحكم القانون وتطبيقه حتى وإن كان يتعارض مع مصالحها لتضرب مثلاً للأفراد ولا احترام القانون وتحقيق فاعلية القضاء بوصفها جزءاً أساسياً من فكرة الاستقرار أو الأمن القانوني لكونه عنصراً حاسماً في حل المنازعات وربما تضمنه محكمة النقض من توحيد كلمة القانون على كافة المحاكم بما يحقق الأمن القانوني.

١٠ . ٢ القواعد القانونية

هي مجموعة من القواعد العامة المجردة والتي تنظم سلوك الأشخاص في المجتمع وهي قواعد ملزمة بمعنى أنها تقترن بجزاء يكفل احترامها.

١ - القواعد القانونية تتصف بالعمومية والتجريد

تتميز القاعدة القانونية بأنها قاعدة عامة ومجردة بمعنى أنها تصاغ وتوجه إلى الأشخاص أو الوقائع بصفة عامة فلا توجه إلى شخص معين بذاته ولا إلى واقعة معينة بذاتها وإنما يخضع لها كل من توافرت فيه شروط انطباقها فهي عامة : لا تصدر في مواجهة الكافة. ومجردة : لأنها لم تقصد شخصاً معيناً أو واقعة بذاتها.

٢ - القواعد القانونية قواعد اجتماعية

حيث إن الأمن القانوني يرتبط وجوده بوجود المجتمع فلا مجتمع بغير قانون ولا قانون بغير مجتمع، وعلى ذلك يتضح أن العلاقة بين القانون والمجتمع علاقة قديمة نشأت منذ نشأة المجتمعات ذاتها واتخذت القواعد القانونية أشكالاً مختلفة خضعت لتطور المجتمعات ذاتها فكما تطورت المجتمعات من مجتمع الأسرة إلى مجتمع القبيلة ومجتمع العشيرة إلى مجتمع الدولة تطورت أيضاً القواعد القانونية من عادات وتقاليد وأعراف إلى أن صارت مجموعات قانونية متميزة ذات خصائص معينة تصدر عن سلطة مختصة يتحقق بها الأمن القانوني.

٣ - القواعد القانونية قواعد سلوكية

تتميز القواعد القانونية بأنها تحكم السلوك الخارجي للإنسان فهي لا تعنى ولا تهتم بالنوايا والبواعث والمشاعر مهما كانت طالما لم تخرج عن حيز النية والضمير، فإذا فكر شخص في ارتكاب جريمة فإن القانون لا يتدخل طالما أن هذا التفكير لم يتجاوز حدود النفس ولم يتخذ سلوكاً أو مظهراً خارجياً ولكن إذا خرج الشعور إلى العالم الخارجي أو ظهر في شكل تعد بالضرب أو السب أو القتل هنا فقط يتدخل القانون لأن هذا السلوك الخارجي يعد تهديداً مباشراً للكيان المجتمع إذن السلوك العدواني يهدد المجتمع ويحاسب عليه القانون وبهذا يتحقق أمن القانون.

٤ - القواعد القانونية قواعد ملزمة

تتميز القاعدة القانونية لتحقيق الأمن القانوني بأنها ملزمة وتستمد هذا الالتزام من السلطة العامة التي تجبر الأفراد على احترامها بتوقيع الجزاء

على من يخالفها ويلاحظ أن الجزاء الذي توقعه السلطة العامة يعد من أهم الخصائص التي تميز القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد الاجتماعية الأخرى.

١٠. ٣ كيفية تحقيق الأمن القانوني

هناك عدد من المبادئ الأساسية لتحقيق الأمن القانوني نذكر منها:

١- مبدأ المساواة أمام القانون

لا شك أن مبدأ المساواة بصفة عامة يعد من أهم المبادئ الإنسانية التي تحرص الأمم والشعوب على التمسك به ودعمه في مختلف الحياة فلا ينبغي أن تقوم في المجتمع البشري أي فوارق نابذة من اختلاف الأصل أو الجنس أو الدين وإن مبدأ المساواة من أقوى المبادئ واعمقها أثراً لما يتميز به من وضوح أكثر في المضمون وبالتالي تؤكد المواثيق الدولية على هذا الحق السامي فقد قرر قانون تعزيز الحرية المبدأ العام للمساواة.

تعريف المساواة

تعني المساواة في صورتها المجردة عدم التمييز بين الأفراد بسبب الأصل أو اللغة أو العقيدة أو الجنس لأن البشر كلهم متساوون في التكليف والأعباء العامة والحقوق والحريات العامة. فالقانون هو الذي يحقق مبدأ المساواة ومن ثم يتحقق الأمن القانوني.

٢ - مبدأ سيادة القانون

سيادة القانون : هو مجموعة من القواعد القانونية الآمرة والناهية والنظم الأساسية التي تنظم العلاقات في المجتمع ضمن الدولة ومدى ترابط هذه العلاقة بين تمتع وحماية الأفراد بالحقوق الفردية والعامّة في مواجهة تحديات وقمع مارسات السلطة السياسية في الدولة وبالواقع تهدر كرامة وحقوق وحرّيات المواطنين الفردية من خلال تبريرات وضرورات حماية السلطة بالقوة والتعسف في استعمالها.

يعتمد مبدأ سيادة القانون على عنصرين:

- ١ - إن كل سلطة في الدولة هي نتاج القانون وتعمل وفقاً للقانون.
 - ٢ - يفترض أن يحترم القانون حقوق الفرد الإنسانية وحمايتها وعدم التعسف في استعمال القوة السلطوية تبريراً لقمع النشاطات والحرّيات الفردية استناداً لنظرية الأمن والاستقرار الوطني.
- والجدير بالذكر أن المؤشر القانوني لخضوع الدولة لمبدأ سيادة القانون هو مزاولة الحكام لاختصاصاتهم ومهامهم الوظيفية لحكم القانون بسلطاته الثلاث ترافقاً مع الفصل بين وظائفها واستقلالهم في مارساتهم لها دون تدخل ذلك من خلال أداء السلطة القضائية لوظائفها بتطبيق حكم القانون والأساس لمبدأ سيادة القانون في الدولة لذا يمكن اعتبار استقلال السلطة القضائية في الدولة بما لها حجية قانونية على حماية الحقوق والحرّيات الأساسية للمواطنين هي من أهم الأساسيات والمفترضات لمبدأ سيادة القانون.

٣ - مبدأ استقلال السلطة القضائية

يعد استقلال السلطة القضائية في أداء مهامها الوظيفية بأمان وحيادية نتيجة من نتائج الفصل بين السلطات وسيادة القانون لأنه من المفترض أن تمارس عملها باستقلال وحيادية وأن أي مساس أو تأثير أو تدخل في شأنها يدل على العبث بجلاء القضاء وإخلال بميزان العدل والإنصاف ما يخل بالأمن القانوني وهناك شروط لا بد من توافرها لاستقلال القضاء في الدولة:

أ- أن يكون القضاء سلطة وليس مجرد وظيفة أي يمارس القضاء سلطة حيادية يضمن استقلالها من الضغوط السياسية وضرورة وجود نصوص دستورية وقانونية ترصد لتأمين استقلاله في أداء القضاة لوظائفهم وليس بتخصيص مواد قانونية ودستورية تربط مصير القضاء بحزب حاكم.

ب- أن يكون القضاء سلطة مستقلة: أي أن تقف السلطة القضائية على قدم المساواة مع السلطات الأخرى في الدولة وعدم تمكين السلطات الأخرى من التدخل في شؤونها.

ج- أن يكون القضاء جهة متخصصة: إذ إن التخصص في العمل القضائي المهني هو أول الأولويات لأداء القضاة لوظائفهم بجدارة وحيادية ومهنية صادقة منصفة وعادلة، ذلك احتراماً للمهنة البشرية الأكثر رقياً كونهم يصدرون أحكاماً حسب قناعاتهم وضمائرهم الشخصية ضمن آليات قواعد ونصوص معينة ولأن القضاء ذو طبيعة خاصة.

د- أن يكون القضاء محايداً: أي يصدر أحكامه بغض النظر عن الأطراف المتخاصمة والمتنازعة دون انحياز بهدف تحقيق العدالة والإنصاف.

فالملاحقات والاعتقالات الكيفية والعشوائية في ظل الأحكام العرفية وقانون الطوارئ ذات الطابع الأمني العسكري وإصدار أحكام تعسفية لا قانونية بحق الناشطين السياسيين والقوميين والمواطنين نتيجة ضغوط وقرارات سياسية أمنية والتعدي على حقوق وحريات المواطنين هو دليل على عدم تحقيق الأمن القانوني وعدم استقلال القضاء وسيادة القانون.

٤- مبدأ تطبيق القانون من حيث المكان والأشخاص

من أهم الموضوعات التي تثار بصدد تطبيق القانون مسألة تحديد مدى سريانه في المكان وعلى الأشخاص فعلى أي جزء من إقليم الدولة يسري القانون الوطني ومن هم الأشخاص الذين يمتد إليهم أثره.

والقاعدة : في هذا الشأن أن قوانين الدولة تطبق على كل من يوجد في إقليمها ولا يتعدى أثرها هذا الإقليم فالنظام السعودي مثلاً يسري على كل من يوجد في الأراضي السعودية وطينين كانوا أم أجانب ويقف أثره عند حدود إقليمها فلا يتعداها إلى الخارج حتى على المواطنين السعوديين الذين يكونون على أرض دولة أجنبية حيث يسري على هؤلاء قوانين الدول التي يوجدون بها.

ويطلق على هذه القاعدة قاعدة إقليمية القوانين : ومؤداها أن نطاق القانون يتحدد بإقليم الدولة فيسري على كل من يوجد في هذا الإقليم وطينين أم أجانب ولا يتجاوز هذا النطاق حتى على المواطنين المقيمين في الخارج. وأساس مبدأ إقليمية القوانين : هو أن القانون مظهر من مظاهر سيادة الدولة على أراضيها وهذه السيادة لا تتعدى حدود الدولة.

٥ - شخصية القوانين

أدى ازدهار التجارة الدولية وسهولة الاتصال بين الشعوب إلى تنقل الأفراد من دولهم للإقامة في دول أخرى واصطدام الناس بشدة وطأة قاعدة إقليمية القوانين فالأفراد الذين ذهبوا للإقامة في غير دولهم وجدوا أنفسهم خاضعين لقوانين لم يعتادوها وعلى الخصوص بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بشخص الإنسان كزواجه وطلاقه وميراثه وجميع علاقاته مع أفراد أسرته وهذه المسائل توضع بمراعاة الحالة الاجتماعية للأشخاص الذين تسري عليهم فالأخذ بقاعدة إقليمية القوانين في هذا المجال يؤدي إلى تطبيق قوانين الأحوال الشخصية على الأجانب في حين أنها لم توضع في الأصل لهم ولم تراع ظروفهم.

ولقد أدركت الدول ضرورة التساهل في تطبيق مبدأ إقليمية القانون حتى لا يمتنع الأجانب عن المجيء إليها الأمر الذي يترتب عليه عرقلة التجارة ولذلك ظهر مبدأ شخصية القوانين.

ومؤدى هذا المبدأ أن القانون يطبق على الأشخاص الذين ينتمون إلى الدولة التي تصدره أينما كانوا أي سواء كانوا في بلادهم أم في خارجها ولا يسري القانون على الأجانب حتى ولو كانوا يقيمون داخل الدولة وبظهور مبدأ شخصية القانون لم يختف مبدأ الإقليمية، بل بقي كل منهما جنباً إلى جنب وتتفاوت الدول في الأخذ بهذين المبدأين حسب ظروفها وما تقتضيه مصلحتها.

حيث إن القوانين الجنائية والمالية والإدارية تسري على كل من يقيم على أرض الدولة ويستثنى من ذلك رؤساء الدول الأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية التي تتمتع بحصانات قضائية بناء على اتفاقات خاصة.

كما يلاحظ أن القانون الجنائي قد يتسع تطبيقه فيشمل حتى الجرائم التي ترتكب خارج إقليم الدولة إذا كانت الجرائم تمس أمن الدولة كجرائم تزوير أو تزيف العملة.

أما بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالأجانب فإنها تسري بشأنها قوانينهم الخاصة وليس قانون الدولة التي يقيمون فيها.

٦- مبدأ عدم رجعية القانون

يقصد بمبدأ عدم رجعية القانون أن القانون الجديد لا يسري على الوقائع التي تمت قبل أن يصير نافذاً إذ إن هذه الوقائع يسري عليها القانون القديم الذي نشأت تحت ظله سواء في هذا أن تكون الوقائع متعلقة بقيام المركز القانوني أم متعلقة بآثاره التي تمت في الماضي. ويستند هذا المبدأ على اعتبارات العدالة فليس من العدل أن يحاسب الأفراد في سلوكهم وفقاً لقواعد جديدة لم تكن سارية وقت قيامهم بفعل أو تصرف معين ومن الناحية العملية فإن تطبيق القانون الجديد على الماضي من شأنه أن يخل باستقرار المعاملات وبالأمن القانوني.

وتطبيقاً لهذا المبدأ فإن الوقائع التي تكونت أو انتجت آثارها في ظل القانون القديم تظل محكومة به بحيث لا يجوز النظر فيها من جديد وفقاً للقانون الجديد وكذلك الحال إذا كانت عناصر هذه الوقائع قد تكونت في ظل القانون القديم أو كانت قد انتجت بعض آثارها فإن القانون الذي أبرم لا يملك النظر في هذه العناصر أو الآثار وعلى هذا النحو فالعقد الذي أبرم في ظل قانون لا يشترط الرسمية في إبرامه، يظل صحيحاً إذا ما صدر قانون جديد يشترط الرسمية لانعقاده. والقانون الذي يصدر مثلاً بتخفيض

الأجرة لا يسري على ما استحق من الأجرة التي حددها الأطراف والتي كان استحقاقها قبل نفاذ ذلك القانون الجديد .

الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم الرجعية:

١ - حالة النص صراحة على رجعية القانون : يجوز أن يتضمن القانون الجديد نصاً صريحاً على سريان أحكامه بأثر رجعي بشرط أن لا يكون من القوانين الجزائية التي تزيد من عقوبة جريمة قائمة أو تجرم فعلاً كان في الأصل مباحاً.

٢ - القوانين الجزائية الأصلح للمتهم : تسري القوانين الجزائية الجديدة على الماضي كلما كانت أصلح للمتهم فلو صدر قانون جديد يلغي جريمة في القانون القديم أو خفف العقوبة المقررة عليها فإنه يسري على من ارتكب مثل هذه الجريمة في ظل القانون وبالعامل بمبدأ عدم رجعية القوانين نكون قد أخذنا بمبدأ من مبادئ تحقيق الأمن القانوني .

٧ - مبدأ الأثر الفوري أو المباشر للقانون

ومفاده أن القانون الجديد يتعين أن يسري بأثر فوري ومباشر على كل واقعة تحدث بعد نفاذه، ولو أتت الواقعة نتيجة لمركز قانوني وجد قبل هذا التاريخ.

ويستند هذا المبدأ على الرغبة في توحيد وحدة القانون المطبق على الوقائع التي تحدث بعد نفاذه الفورية منها أم المستمر الأثر .

مثال ذلك (إذا صدر نظام جديد للخدمة المدنية في السعودية يعدل شروط الترقية والعلاوات والإجازات المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية القديم)

كأن جعل المدة اللازمة للترقية أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات، فإن النظام الجديد يسري على كل واقعة تقع بعد نفاذه حتى بالنسبة لمن عينوا قبل صدوره ولكنه لا يطبق على الترقيات التي تم منحها قبل صدوره.

٨ - حماية الحق

الحق هو استثناء من شخص بشيء أو بقيمة استثناءً يحميه القانون وعلى ضوء هذا التعريف يتحلل الحق إلى عنصرين :

- الاستثناء أو الاختصاص بشيء أو بقيمة.

- الحماية القانونية.

من طرق تحقيق الأمن القانوني أن تنصرف الحماية القانونية على أفراد استثناء صاحب الحق وما يخوله هذا الاستثناء من مميزات ويتحقق ذلك عن طريق كفالة القانون للشخص مباشرة السلطات اللازمة لتحقيق انفراده بها للشيء أو القيمة كل الحق.

فإذا أقر القانون استئثار الشخص فإنه يمنحه وسيلة الدفاع إذا ما اعتدى عليه أو كان مهدداً باعتداء عليه وهذه الوسيلة هي الدعوى أو الدفع أمام القضاء طالما كان يستعمل السلطات المخولة له استعمالاً مشروعاً فإذا خرج عن تلك الحدود سقطت عنه الحماية القانونية حيث يكون متجاوزاً للنطاق الذي يرسمه القانون لحقه.

والوسيلة الأساسية لحماية الحق هي الدعوى ويقصد بها التجاء الشخص إلى القضاء طالباً تقرير حق له أو وقف ومنع الاعتداء عليه في مواجهة من ينكره أو يعتدي عليه كما قد تتخذ الدعوى طلب التعويض عن الاعتداء على الحق أو المطالبة بالزام المدين بتنفيذ التزاماته.

ولا يجوز لمن اعتدي على حقه أن يرد الاعتداء بنفسه والسلطة المختصة ببرد الاعتداء وحماية الحقوق هي القضاء عن طريق الدعوى.

١٠. ٤ الشروط الواجب مراعاتها لتحقيق الأمن القانوني

يتطلب تحقيق الأمن القانوني فضلاً عن المبادئ التي أوردناها جملة من الحقوق تتمثل بما يلي:

١- ضمان الحقوق والحريات الفردية إذ إن الهدف الرئيس للأمن القانوني هو تأمين الحماية لحقوق وحريات الأفراد ضد تعسف السلطات العامة وخصوصاً السلطة التنفيذية ولذلك يفترض أن يحقق الأمن القانوني ضمان هذه الحقوق والحريات لذا نجد أغلب الدساتير الحديثة للدول تنص على كفالة هذه الحقوق والحريات.

٢- إشراك المجتمع المدني والمنظمات الدولية بإقامة الندوات والبرامج التطويرية الخاصة بتطوير ثقافة المواطن على تفهم القانون والمشاركة الفعالة في تطبيقه.

٣- إدخال القوات الأمنية في برامج ودورات مكثفة حول أفضل الطرق للتعامل اليومي والقانوني مع المواطنين وتحويل رجل الأمن من عنصر مخيف إلى مصدر للاطمئنان والمساعدة.

٤- توعية المواطن بأهمية احترام القانون من خلال قيام جهاز الدولة الأمني والوظيفي باحترام المواطن والتعامل معه بأسلوب حضاري وإنساني.

٥- البدء بحملة واسعة ضد الفساد والعناصر المخلة بسمعة أجهزة الأمن وتقديمهم للمحاكمة ضمن الأطر القانونية بعيداً عن أي تدخلات سياسية.

٦ - عقد المؤتمرات العلمية والقانونية لمناقشة واقع تطبيق القانون بحيث يتحول إلى روح تسري في سلوكيات وقيم المواطنين.

٧ - الاستماع لشكاوى المواطنين الذين يتم التجاوز عليهم من قبل أجهزة الأمن والمخبرين السريين بقضايا كيدية وتعويضهم عن ذلك مادياً ومعنوياً ومحاسبة المتورطين بذلك لردع التجاوزات مستقبلاً.

٨ - تفعيل الجانب الإعلامي بشكل كبير وبيان أهمية احترام القوانين وكيف تطورت الدول بتطبيقها للقانون بالمشاركة من الجميع مسؤولين ومواطنين.

٩ - نشر الوعي القانوني الذي يعني بدوره جملة الآراء التي تعكس علاقة المواطن بالحق العام والتصورات التي يملكها المواطنون حول حقوقهم وواجباتهم وحول شرعية أو عدم شرعية هذا السلوك أو ذلك.

١٠ . ٥ أهمية الثقافة القانونية للأمن القانوني

الثقافة القانونية تعد أحد الروافد المهمة التي تقوي الشخصية وتجعل فيها إرادة قادرة على مواجهة الحياة بغير جهل بها فالقانون مرتبط بجميع نواحي الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والإدارية وإن نشر الثقافة القانونية له أثر في تكوين شخصية الفرد وتجعل منه مواطناً صالحاً يحترم القانون لكن بشرط أن يكون هذا القانون في موقف الدفاع عن هذا المواطن الصالح ويضمن حقوقه أمام من يحاول مصادرتها من أي جهة أو أي شخصية كانت لذا لا غرابة أن نجد المواطن في الدول المتقدمة عندما يتكلم أو يفعل شيئاً تجده يسير على المنطق العقلاني الذي يدرك الأمور وذلك نتيجة انتشار ثقافة العلم بالقانون وثقافة احترامه بين أفراد المجتمع.

ومن الواضح أن للثقافة القانونية شقين متلازمين هما ثقافة العلم
بالقانون وثقافة احترامه بين أفراد المجتمع.

فأما ثقافة العلم بالقانون تعني أننا عندما ندعو لضرورة إلمام المواطن
بالثقافة القانونية ليس بالضرورة أن يتحول كل فرد إلى رجل قانون يضم
بين جنباته جميع فروع القانون أما المقصود هو الإلمام بالثقافة القانونية كما
يسعى البعض للحصول على ثقافة أدبية فيحفظ أبياتاً من الشعر ويطالع
القصص وغيرها وكذلك الحال للثقافة الصحية والثقافة القانونية هي بقدر
ما يثقف الفرد نفسه بهذه الثقافة بقدر ما يساعده ذلك على حل المشكلات
التي يواجهها في حياته بحيث تكون الكلمة الأولى للقانون وليس للحناجر
العالية.

أما الشق الثاني وهو المهم، احترام القانون حيث إن نشر الثقافة القانونية
بدون نشر ثقافة احترام القانون تجعل من هذه الثقافة ثقافة كلام ونظريات
وليس ثقافة عملية تحقق أهدافها المرجوة.

أما مسألة نشر ثقافة احترام القانون تقع على عاتق الجميع ليس فقط
على رجال القانون أو أي شخص محسوب على القانون وإنما تقع هذه المسألة
على الجميع من أبسط إنسان إلى أعلى مرتبة في المجتمع فتقع على عاتق من
بيده السلطة وكذلك على المؤسسات التربوية والتعليمية ولا يجب أن ننسى
دور الأبوين في هذا المجال فهو كبير جداً في تعميق احترام القانون لدى
الأبناء.

إن تعميق ثقافة القانون لدى المجتمع يعد من العوامل الأساسية في
تحقيق الأمن القانوني وتحقيق التطور والتنمية التي يطمح إليها كل مواطن.

ويمكن نشر الثقافة القانونية بما يلي :

- ١ - عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- ٢ - عقد المؤتمرات العلمية والقانونية.
- ٣ - إقامة الدورات التدريبية.
- ٤ - احترام أجهزة الدولة للقانون ما يؤدي إلى احترام المواطن للقوانين.
- ٥ - إشراك المواطنين في نشر الثقافة القانونية.
- ٦ - محاربة الفساد وتقديم المفسدين للعدالة ونشر ذلك في وسائل الإعلام المختلفة (عن طريق التشهير وفق ضوابط محددة).

القانون ضرورة لا بد منه للحفاظ على كيان المجتمع ومصالحه أو في قول آخر ظاهرة حتمية تلازمه وتسائر تطوره وتفنن بفنائه بمعنى أنه لم يكتب البقاء لأي مجتمع مطلقاً بدون قانون يكفل الحياة الآمنة والعدالة بين أفراده ولن يكون للقانون وجود أو فائدة إلا إذا كان هناك مجتمع ينظمه فمن الضروري لاستمرار الحياة بين الناس أن ينظم سلوكهم من خلال جملة قواعد تبين لهم الأشياء المباحة فيقدموا عليها بلا ريب أو خوف من عقاب والأشياء الممنوعة عليهم فيكفوا عن فعلها وإلا ردهم القانون وما هو الأمر الملزم والذي عليهم القيام به وإلا دخلوا في دائرة الحساب والمساءلة وما هي الوسائل التي حددها القانون لإجبار الناس على البعد عن ارتكاب المخالفات وتوفير العقوبات المقررة لها قواعد موضوعية ليستهدى بها الأفراد في التصرف حسب السلوك الصحيح.. إن هذا هو الهدف ليتحقق بذلك الأمن القانوني الذي ينظم حياة الناس.

وختاماً، الأمن القانوني أحد المفاهيم الأمنية المكملة للأنشطة الأمنية الأخرى وإن كان لازماً لها فلا يتصور مثلاً كما جاء بالدراسة قيام الأنشطة الاقتصادية دون عقود والتزامات بين المتعاقدين وأي إخلال بها يعني فشل النشاط من الأصل ما يعني ضرورته لاستكمال الأنشطة الأخرى.

من هذا تتضح ضرورة وجود قوانين منظمة للعلاقة بين الأفراد في المجتمع وبين الأفراد والسلطة في المجتمع وكذلك مع علاقاتهم بالدول الأخرى فوجود هذه القوانين ضرورة لتنظيم العمل بصورة واضحة تحفظ لكل جانب حقوقه وتلزمه بما عليه من أعمال.

كما يلزم الإعلان عن هذه القوانين أن تكون سهلة الحصول والعلم بها وهو ما يستلزم العمل على الإعلان عنها بكافة الوسائل حتى يلتزم كل شخص بالواجبات والأعمال المنوط به أداؤها، كما يكمل ذلك أن تكون هذه القوانين في صورة مبسطة وواضحة للجميع.

هذا ويكمل إصدار مثل هذه القوانين المنظمة للعمل في المجتمع وجود أجهزة فاعلة لإنفاذ القانون وأن يكون المواطنون سواسية أمام القانون لا يفرق بين شخص وآخر في القانون، كما أن كفاءة انتشارها في التوقيعات المناسبة تمثل خطوة مهمة في تنفيذ القانون وعدم إفلات المتهم من العقاب، وهكذا تتضح ضرورة وجود قوانين فاعلة في الدول بهدف تحقيق سيادة القانون وبقدر احترام المواطنين لهذه القوانين بقدر ما يتحقق الأمن والاستقرار في الدول.

الفصل الحادي عشر

أسلوب المواجهة

١١ . أسلوب المواجهة

استعرضنا موضوع الأمن غير التقليدي والذي يتفرع منه موضوعات عديدة تصب في النهاية في تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين وفي احساساتهم ووجدانهم، ففيما يتعلق بأمن الفرد ذاته تضمن:

- الأمن الصحي.

- الأمن البيئي.

- الأمن الوظيفي.

- الأمن الشخصي.

- الأمن السياسي.

- الأمن المجتمعي.

- الأمن القانوني.

إضافة إلى أهمية الحفاظ على الثقافة العربية والإسلامية والخاصة بالمواطنين ويندرج تحت هذا البند:

- الأمن الثقافي.

- حماية الموروث الثقافي غير المادي.

ويتضح من ذلك الارتباط بين هذه الموضوعات كافة وأمن الفرد أحد مستويات الأمن وكذلك الحفاظ على الأمن الوطني من خلال الحفاظ على أمن الدولة من خلال تحقيق الأمن الثقافي في الدولة والحفاظ على الموروث الثقافي غير المادية مثل تقاليدها ومعارفها والاحتفال بالمناسبات المعينة.

وبالعودة إلى مفهوم الأمن الوطني (القومي): نجد أن الأمن الوطني لدولة ما في أبسط تعريفاته.. هو الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سياستها على أرضها وتماسك شعبها في مأمن من أطماع وتهديدات الغير.. وتوفر الحد اللازم من الاستقرار والأمن الذي يضمن دوام التقدم وصولاً إلى رخاء شعبها مع صيانة كل ذلك بالقدرة على ردع أي طرف خارجي يحاول النيل من استقرارها واستقلالها وأمنها.

عموماً فإن الأمن الوطني وإن كان يرتكز أساساً على قدرات الدولة الذاتية (اقتصادياً - عسكرياً - تماسك جماعي - عمق ثقافي) فإنه لا يتحقق بالقدرات الذاتية وحدها، لأن الدول لا تعيش في فراغ وإنما هي جزء من مجتمع يتعامل معه وتتأثر به ما يلزم أن نتعاون مع المجتمع الإقليمي والدولي بما يحقق مصالح الدولة القومية.

وهكذا يتضح لنا أن الحفاظ على بقاء الدولة بكامل سياستها وسيادتها على أرضها يستلزم تحقيق الأمن الصحي للمواطنين لما تأكد لنا من دور الصحة في أمن الإنسان ونفس الشيء بالنسبة للأمن البيئي.

كما أن أحساس الفرد بالأمن الشخصي يجعله يعمل ويسعى في الدولة جاهداً في ظل ما يسود في الدولة من أمن واستقرار.

وهكذا يتضح لنا الارتباط بين هذه الموضوعات عامة في إطار تحقيق الأمن الشامل حتى على مستوياته المختلفة سواء بالنسبة للفرد، أو بالنسبة للوطن، ثم بالنسبة للإقليم. وهكذا يمكن المساهمة في تحقيق الأمن على مستوى العالم.

الموضوعات الأمنية التي استعرضناها هنا منها موضوعات تمتد آثارها إقليمياً وربما دولياً ولا يقتصر تأثيرها على الإقليم منفرداً.

فقد استعرضنا على سبيل المثال الأمن الوظيفي والأمن الشخصي ناهيك عن الأمن الصحي والبيئي أيضاً الذي تمتد آثاره إقليمياً وغيره الكثير.

فالثورات والمتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في أواخر العام ٢٠١٠م، والعام ٢٠١١م، امتدت آثارها إقليمياً ودولياً ففيما يتعلق بالأمن الوظيفي والأمن الشخصي الذي كان سبباً لهذه الثورات في المنطقة فالثورة والتظاهرات التي حدثت في سوريا امتدت آثارها إلى دول الجوار خاصة فيما يتعلق باللاجئين على سبيل المثال الذين فروا من سوريا إلى تركيا ومن سوريا إلى لبنان ومن سوريا إلى الأردن بخلاف من فر إلى العراق.

والثورة والتظاهرات في ليبيا امتدت آثارها إلى ثلاث دول جوار وربما أكثر حيث شهدت دول مصر شرقاً وتونس والجزائر غرباً وبالتأكيد جنوباً إلى تشاد وغيرها. وكذلك لم تتوقف آثارها إقليمياً فقط فقد زادت نسبة المهاجرين غير الشرعيين الذي فروا إلى جنوب أوروبا من مصر وليبيا وتونس إلى دول جنوب البحر المتوسط.

وهكذا نجد ما يشكله مثل هذه الموضوعات الأمنية من تهديد للدولة في أمنها الشامل وما يشكله أيضاً مثل هذه التهديدات من تأثير على أمن الدولة ذاتها ولدول الجوار إقليمياً وربما دولياً.

ومن ذلك يتضح الدور المهم للتعاون بين الدول إقليمياً فالحفاظ على علاقات وطيدة مع دول الجوار يمثل خطوة مهمة في تحقيق الأمن في الدولة تجنباً لانتشار الأمراض أو التهديد البيئي أو حدوث قلاقل في الدولة يتبعها هجرات وفرار مواطنين إلى دول الجوار، مع أهمية تبادل المعلومات فيما يتعلق بانتقال العناصر الإجرامية مثل التهديد بتهريب المخدرات والتسلل إلى الدول المجاورة وغيرها من الجرائم، وهو ما تسعى كافة الدول من أجل تحقيقه والحفاظ على علاقات وطيدة مع دول الجوار.

١. ١١ المهددات

ظهر لنا من استعراض موضوع الأمن غير التقليدي شمولية المقرر أي أنه يشمل موضوعات عديدة يمكن القول أنها تهدد الأمن الإنساني والمجتمعي ما يشكل تهديداً للدولة وربما الإقليم الذي تتبعه الدولة ذاتها.

وهذه محاولة لتحديد (حصر) اتجاهات التهديد

م	البيان	مستوى التهديد			
		عالمياً	على الإقليم	على الدولة	على الفرد
١	الأمن الصحي				
٢	الأمن البيئي				
٣	الأمن الوظيفي				
٤	الأمن الشخصي				
٥	الأمن الثقافي				
٦	حماية الموروث الثقافي غير المادي				
٧	الأمن السياسي				
٨	الأمن المجتمعي				
٩	الأمن القانوني				

ويتضح لنا من الجدول مدى تأثير كل على مستويات الأمن المختلفة.

١ - فعلى مستوى الفرد

نجد تأثير كل على مستوى أمن الفرد، الصحي، والبيئي، والوظيفي، الشخصي، الثقافي والثقافي غير المادي، السياسي، والمجتمعي، والقانوني، ما يعني عاملاً مساعداً في تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين.

٢ - وعلى مستوى الدولة

نجد أيضاً ارتباط أمن الدولة بما يمكن تحقيقه من مستوى أمن الفرد وهو ما يؤكد الارتباط المباشر بين أمن الفرد وأمن الدولة وتأثر كل بالآخر فتحقيق أمن الفرد يحقق أمن الدولة وتحقيق أمن الدولة أيضاً ينعكس على الفرد في مجالات عديدة.

٣ - وعلى المستوى الإقليمي

نجد ارتباط الأمن على المستوى الإقليمي بكل من الأمن الصحي والأمن البيئي لما لتأثير ذلك على المنطقة خاصة مع انتشار الأمراض عبر الحدود وارتباط ذلك أيضاً بالأمن البيئي.

وفي مجال الأمن الوظيفي نجد أيضاً ارتباط ذلك بالأمن الإقليمي ولعل المثل الواضح لذلك القيود التي تضعها دول مجلس التعاون الخليجي في الدخول إلى أراضيها حفاظاً على حجم العمالة الواردة وكذلك الهجرة غير المشروعة من الدول العربية والأفريقية عبر البحر المتوسط إلى الجنوب الأوروبي وهو ما تزايد خلال الفترة الأخيرة عقب الثورات الشبابية في كل من تونس وليبيا وهكذا يتضح تأثير الأمن الوظيفي على الاستقرار والأمن في الدول وانعكاس ذلك على دول الجوار.

وهكذا أيضاً امتداد تأثيرات البعض على المستوى الدولي مثل انتقال الأمراض والأوبئة عالمياً مثل أنفلونزا الخنازير وغيرها من الأمراض.

تصنيف المهددات

المحلية

- ١ - تشكل تهديداً لأمن الفرد.
- ٢ - دافع إلى الانتقال إلى مجتمعات أخرى.
- مثل الهجرة غير المشروعة.
- تجارة المخدرات.
- انتشار أوبئة.
- انتقال الجرائم العابرة للحدود.

الإقليمية

- ١ - قد تمتد آثارها على مستوى الإقليم.
- ٢ - إحداث خلل في بعض المجتمعات مثل:
- الجرائم العابرة للحدود والقادمة من دول أخرى.
- تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود.

الدولية

- ١ - قد ينتقل التهديد إلى المستوى العالمي.
- ٢ - أهمية تعاون دول العالم للمواجهة.
- ودور منظمات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا المجال.

١١. ٢ استراتيجية المواجهة

١١. ٢. ١ المحلية

١ - بناء الفرد

إن التهديدات التي استعرضناها في دراستنا هذه لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق بناء الفرد ذاته بدءاً من تحقيق الأمن الصحي للفرد وحصول الفرد على العلاج والدواء المناسب وفي الوقت المناسب فالعقل السليم في الجسم السليم وتوفر منشآت صحية كافية وبأسعار مناسبة أو عن طريق التأمين الصحي وهكذا بالنسبة لباقي التهديدات مثل الأمن البيئي وتوفير حياة كريمة للمواطنين والبعد عن الملوثات هذا إضافة إلى الأمن الوظيفي الذي يوفر الوظيفة المناسبة للمواطنين ومواجهة البطالة والفقر ومحاولة توفير مستوى معيشي مناسب هذا إضافة إلى مجالات الأمن الأخرى مثل الأمن الثقافي والسياسي والمجتمعي والأمن القانوني وغيرها ما يحقق الحياة الكريمة للمواطنين.

٢ - بناء القدرة الذاتية للدولة

كما أن بناء القوة الذاتية للدولة يحقق تقدم الدولة وازدهارها ويحقق توفير ميزانيات مناسبة يمكن منها الإنفاق بكفاءة على مجالات واحتياجات الدولة مثل الإنفاق على التعليم والصحة وتوفير الاحتياجات الضرورية وتوفير الاحتياطي المناسب الذي يمكن بواسطته الإنفاق على الاستثمارات بصفة دورية ما يساعد على مواجهة مشكلات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما يوفر حياة كريمة ومناسبة يمكن للدولة عن طريقها تحقيق

تفاعلات مناسبة ولصالح الدولة وخلق علاقات وطيدة مع دول الإقليم وكافة دول العالم.

٣ - نشر معالم الدين الإسلامي الصحيح

إن نشر تعاليم الدين الإسلامي بين المواطنين وبين الأجهزة الأمنية يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق الأمن في مجالاته المختلفة، فالثقافة الإسلامية وتذكرة المواطنين بها تؤكد على انتهاج هذه التعاليم وهي في الأصل تمثل مبادئ وقوانين الأمن الإنساني الحديثة خاصة وأن من المبادئ الإسلامية السمحة ومساعدة الغني والقادر إلى المحتاج واتباع القوانين واللوائح كلها تحقق الأمن للفرد وللمجتمع أيضاً .

٤ - الدور الإعلامي الشفاف الواعي الوطني

لا شك أن من العوامل المهمة في أي مجتمع وجود إعلام نزيه ينقل الحقائق صراحة على المواطنين دون أي مواربه أو تضليل أي يتسم بالشفافية والوضوح وأن لا ينحاز لفئة على حساب فئة أخرى، ولعلنا نذكر ما تعرضت له وسائل الإعلام في الدول التي حدثت فيها تغيرات الربيع العربي وثورات المواطنين ضد وسائل الإعلام التي كانت تقف إلى جانب الحكومات والرؤساء وتركت مصالح الشعوب ولم تكن تنقل الأوضاع المتردية في هذه البلاد وتنبذ الآراء المناهضة لسياسة الحكومة ولا تسمح إلا لمن يمجّد في الأنظمة فقط.

٥ - تعاون قوى الدولة الشاملة وكل الأجهزة والتخصصات

يمثل تعاون قوى الدولة الشاملة عنصراً مهماً في حسابات قوى الدول، حيث يمثل انتهاك أي من عناصر هذه القوى ضعفاً في حسابات هذه القوى، فالمواطن يسعى إلى تحقيق أمنه الشامل وأن أي انتكاسة في أي جزء منه يضعف من ولاء وانتماء الفرد، وعلى هذا يسعى المواطنون في أي دولة للحصول على الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبناء أجهزة أمنية قوية تحقق له الاستقرار داخلياً وتأمين الدولة من أي عدوان خارجي، ومن هذا المنطلق نجد ضرورة تكاتف قوى الدولة كافة وكل الأجهزة لتحقيق أمن المواطن ذاته وفي نفس الوقت تحقيق الأمن للدولة ذاتها بما يعود عليها بالاستقرار والمكانة المهمة إقليمياً ودولياً.

١١.٢.٢ الإقليمية

١ - التعاون الإقليمي خاصة في مجال التنمية

يمثل التعاون الإقليمي عنصراً رئيساً في تحقيق الأمن الشامل للدولة، ولم يعد في مقدور أي دولة أن تعيش بمفردها حتى أكبر الدول في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ويمثل هنا منظمة جامعة الدول العربية التي تضم في عضويتها ٢٢ دولة عربية هذا بخلاف انضمام الدول العربية الأفريقية وعددها عشر دول إلى الاتحاد الأفريقي الذي يجمع الـ ٥٤ دولة أفريقية إلى عضويته هذا علاوة على المنظمات غير الإقليمية مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتجمع دول حوض نهر النيل الذي يضم في عضويته مصر والسودان وغيره ولا شك أن التعاون الإقليمي يمثل حجر الأساس

في حل العديد من المشكلات الاقتصادية في مجال التنمية مثل الانتقال للعمالة بين دول المنطقة وحرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والبضائع ما يعد عاملاً رئيساً لخدمة المنطقة.

٢ - التعاون الإقليمي في مجال تبادل المعلومات عن المخاطر

كذلك يمثل تبادل المعلومات بين دول الإقليم عنصراً مهماً لمواجهة المخاطر المحدقة بالمنطقة خاصة في المجال الصحي حيث يلزم تبادل المعلومات عن الأمراض المنتشرة والتي يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى وكذلك تبادل المعلومات عن المجرمين وتجارة المخدرات التي يلجأ غالبية التجار للتنسيق فيما بينهم وكذلك غيرها من الجرائم والتي يمكن أن يمتد نشاطها عبر حدود الدول حيث يلزم تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية حتى يسهل الوقوف على حقيقة الأمور.

١١. ٢. ٣ الدولية

١ - التعاون الدولي من خلال الأمم المتحدة ومنظماتها

تصدر الأمم المتحدة بين الحين والآخر قراراتها وتعليماتها المنظمة لحقوق الإنسان وبما يحقق السلم والأمن الدوليين، هذا بخلاف مسؤوليات المنظمات المتخصصة مثل منظمة الأغذية العالمية (الفاو) وغيرها من المنظمات التي تقدم المشورة والمساعدات لدول العالم المختلفة وكذلك غيرها من المنظمات مثل منظمة الصحة العالمية والتي تهدف إلى توفير الأدوية والأموال لمكافحة الأمراض والأوبئة المهددة للصحة العالمية وكذلك العديد من المنظمات المشابهة.

٢ - دور الدول الكبرى

كما تقدم الدول الكبرى مساعداتها أيضاً لتحقيق الأمن الشامل للدول العالم المختلفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان وكندا فهذه الدول على سبيل المثال تقدم مساعداتها في المجال الصحي والبيئة وتكنولوجيا تحلية المياه والتي تحتاجها الدول النامية والفقيرة منها خاصة، هذا بخلاف جهود الدول الكبرى في دعم الأمن والاستقرار في الدول، ومحاولة تحقيق الأمن الدولي بكافة فروعه المختلفة.

٣ - دور التجمعات الدولية الكبرى (مثل تجمع الدول الصناعية الكبرى)

كما تقدم التجمعات سواء الاقتصادية أو السياسية مساعداتها ودعمها للدول المختلفة مثل تجمع الدول الصناعية الثماني الكبرى وغيره من التجمعات تقدم مساعداتها الغذائية أو الصحية وأحياناً تقوم هذه الدول بإعفاء الدول الأكثر فقراً من بعض ديونها بهدف مساعدة هذه الدول في توفير خدماتها والتنمية الاقتصادية بها.

١١ . ٣ تفعيل دور الأجهزة الأمنية

يقع على عاتق الأجهزة الأمنية عبء كبير للتعامل ومواجهة قضايا الأمن غير التقليدي وبرغم أن المجالات متشعبة إلا أن أفراد الأجهزة الأمنية يتميزون بمهارات خاصة يلزم انتهابها لمواجهة مثل هذه التهديدات ومن هذه المهارات يختص البعض منها بـ:

١ - القيادة (أبو شامة: ١٤٢٣هـ: ١٦)

- إن نجاح القيادة يتمثل في قدرتها على تحصيل أكبر قدر من جهود مرؤوسيه في إطار السياسة الموضوعة للعمل، ويجب أن يتصف القادة بصفات معينة تميزهم عن غيرهم، مثل:
- أن يكون القائد قدوة صالحة لمرؤوسيه.
- مظهر القائد وسلوكياته الشخصية.
- الإلمام الجيد بطبيعة العمل وظروفه.
- ضرورة اهتمام القائد بمرؤوسيه ومشاركتهم في مناسباتهم الاجتماعية.
- يجب أن يكون القائد عادلاً محايداً.
- يجب على القائد أن يعمل لإعداد صف ثان يتولى القيادة في غيبته.

٢ - تحقيق الاتصال الفعال

- هي المهارة الأولى التي يتعلمها المرء منذ طفولته ليعبر من خلالها عن احتياجاته وأحاسيسه، وبدون مهارة اتصال فعال وحيدة لا يمكن للقيادة إيصال أهدافها للعاملين أو توجيههم.
- والاتصال بصفة عامة هو الخطوة المتضمنة نقل معلومات ما من المرسل إلى المرسل إليه بحيث تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة لكلا الطرفين.
- وهناك عوامل شخصية عديدة تؤثر في تحقيق الاتصال وتستلزم تمتع أفراد الأجهزة الأمنية بها سواء الشخصية أو القبول في مواجهة الجماهير بحيث يكون عندهم قبول في تنفيذ التوجيهات والتعليمات.

٣ - التعامل مع الدوافع والخوافز: (أبو شامة: ٢٢)

لا يقتصر نجاح القيادة على قدرة القيادي في التأثير من خلال اتصاله الفعال والمؤثر، ولا من خلال قدرته على التصور ونقل هذا التصور إلى عقول وقلوب الآخرين، بل لابد من توفر القدرة لديه على تحقيق الاحتياجات المختلفة لأفراده وللجماعات التابعة له، وهذا ينعكس في الأساس على أسلوب التعامل مع الجريمة ومرتكبي الجرائم بأسلوب إنساني ومراعاة للظروف التي يعيشها مرتكبو هذه الجرائم.

٤ - مواجهة الرأي العام

إن الرأي العام هو اتجاهات الجماهير إزاء قضية ما، وهنا يلزم لدى القادة والأجهزة الأمنية حسن مواجهة الرأي العام وبالقطع ليس بالضرورة أن يكون على صواب وعندئذ تصبح مهمة الشرطة هي تصحيح مفاهيم الرأي العام وتعديلها وليس مجرد مسايرتها والاستجابة لها.

على أن مواقف الشرطة من الرأي العام ليست مجرد إقناعه بسياساتها وإنما أيضاً استجابتها لما هو مناسب من آراء واتجاهات قد تفرض عليها لتعديل هذه السياسة وتخطئ الأجهزة الأمنية إذا تصورت أن تمسكها بسياساتها ينبع من مسألة مبدأ أو نتيجة كبرياء وعناد فالسياسة ينبغي أن توزن بميزان الصالح والصائب.

٥ - استخدام التقنيات الحديثة

رجل الأمن في ظل تطورات هذا العصر الحديث في حاجة ماسة لمواكبته وإلى تطوير ذاته وتوسيع معرفته باستخدام التقنيات الحديثة في مجال عمله في

سبيل تحسين أسلوب أدائه العمل (الاستغناء عن أشكال العمل الورقي) وتحقيق التواصل الجيد الفعال (إلكترونياً) مع الغير والانتقال من الأسلوب التقليدي إلى الإلكتروني الحديث.

بالإضافة إلى ضرورة تحقيقه للجاهزية والاستعداد التام لمواجهة أي حالة أمنية طارئة وخاصة مع بروز ظاهرة (المجرم المثقف) واعتماده على الأساليب الحديثة في ارتكاب ما تسمى بالجرائم المستجدة.

هذا أقل ما يجب أن يتميز به رجل الأمن في الوقت الحالي فالذين يرتكبون الجرائم حالياً يستخدمون أحدث الأجهزة الإلكترونية لتأمين جرائمهم فعصابات تهريب المخدرات أصبحت حالياً تستخدم أحدث الأسلحة وأحدث التكنولوجيا في تنقلاتهم وأحدث التكنولوجيا لمواجهة الأجهزة الأمنية فمنذ عشرات السنين وهم يتنصتون على الأجهزة الأمنية لمراقبة تحركاتهم ما استلزم على الأجهزة الأمنية توفير أحدث المعدات لتأمين ودعم الأجهزة الأمنية.

الأجهزة الأمنية في أشد الحاجة في الوقت الحاضر للتسلح بالعلم والتكنولوجيا والمعرفة للتعامل مع هذه المفاهيم الأمنية الحديثة والمتشعبة مع توفير التخصص والتعمق في المفاهيم حتى يمكن مواكبة هذه المجالات المتعددة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على صحة ومستوى معيشي مناسب للمواطنين أسوة بباقي دول العالم.

وفي الختام تم استعراض تعاريف ومفاهيم الأمن غير التقليدي، مفهوم قديم جديد بدأ الحديث عنه، والتركيز على موضوعات أمنية جديدة وإن كان تم الحديث عنها في السابق ولكن ليس بنفس التركيز الذي يتم به الاهتمام حالياً والدول بدأت مؤخراً مواجهة ما تعدّه تهديدات منها،

وهي تهديدات مضمونة الأساليب التي تواجه بها، مثل موضوعات أنفلونزا الخنازير - الطيور، تغيرات المناخ وتأثيراته على الأمن، الهجرة غير الشرعية التي تتم من دول إلى دول أخرى، أشكال الإجرام المنظم وغير المنظم، كل هذه المشكلات مثلاً كنا لا نهتم بها، أصبحت الآن محل الاهتمام هي وغيرها من التهديدات كما اتضح لنا.

إن هذا المرجع يهدف إلى نظرية أو محاولة إرساء مفهوم الأمن غير التقليدي Non-Traditional Security ضمن المفاهيم المطروحة للنقاش العام حول الأمن في المنطقة العربية، كما يهدف عملياً إلى لفت الانتباه بشدة إلى تحول مشكلات تقليدية إلى تهديدات حادة تمارس تأثيراتها على الأمن القومي والأمن الإقليمي إلى المنطقة العربية وإلى أن هذه المصادر ذاتها قد بدأت في التحول نحو أشكال جديدة أكثر تعقيداً ما ساد في إطارها هي ذاتها.

كما ظهر من استعراض الموضوعات التي تمت دراستها في إطار الأمن غير التقليدي ضعف اهتمام السياسات العامة العربية بقضايا هذا الأمن سواء على المستوى الداخلي للدول أو على صعيد سياستها الخارجية وأطر تعاونها الإقليمية والدولية، كما أنه يبرز أهمية التكامل بين عنصري الأمن التقليدي وغير التقليدي.

ولعل ذلك يبرز لنا عدم وضوح التهديد غير التقليدي للأمن والذي ذكرنا في بداية مرجعنا هذا أنه ببساطة مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن والتي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله بما يشمل الدولة ومن ثم إلى نطاق التهديدات الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتفرعاتها المتعددة مثل الصحة والبيئة وغيرها.

وفي إطار استعراض التهديدات المنتقاة في هذا المرجع للأمن غير التقليدي يمكن ملاحظة أن قدرة الدولة على مواجهة هذه التهديدات من الأمن غير التقليدي تنحصر في نقطتين رئيسيتين:

الأولى: بناء القدرة الذاتية للدولة وهذا يحقق مواجهة لموضوعات عديدة منها الأمن الشخصي والأمن الوظيفي والأمن البيئي والأمن القانوني للأمن الصحي وغيره من الموضوعات الأمنية الأخرى وذلك عن طريق تحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولا شك أن ذلك يعتمد بالأساس في بناء القدرة الاقتصادية للدولة وهي الأساس الداعم لكافة القدرات الأخرى مثل السياسية والعسكرية والاجتماعية فالقدرة الاقتصادية تمثل دعماً للقدرة السياسية ولمكانة الدولة إقليمياً ودولياً كما أن القدرة الاقتصادية تمثل دعماً للقدرة العسكرية أيضاً للدولة فهي التي تمكنها من بناء قدراتها الذاتية والعسكرية تدافع بها عن أمنها القومي كما أنها أيضاً داعمة للقدرة الاجتماعية في مجالات عدة مثل التعليم والصحة والثقافة والعدالة الاجتماعية وغيرها العديد.

الثانية: تفعيل التعاون إقليمياً ودولياً لمواجهة تهديدات الأمن غير التقليدي فالتعاون إقليمياً على الأقل يساعد على تحقيق الأمن الصحي من ناحية انتشار الأوبئة وانتقالها مثلاً إلى دول الجوار كما أن التعاون الإقليمي يساعد في مواجهة مشكلات الفقر والبطالة مثل عملية انتقال العمالة إلى دول الجوار المستقبلية للعمالة ولعل مثال ذلك انتقال العمالة المصرية والسودانية والأردنية ومن غيرها من الدول العربية المصدرة لها إلى دول الخليج العربي والدول البترولية أيضاً بصفة عامة.

كما أن التعاون الدولي عنصر فاعل في مجال مواجهة محاور الأمن غير التقليدي مثل الدعم الدولي من خلال منظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل مجالات الأمن الإنساني والدعم في مجالات تحلية المياه لحصول الدول على المياه النقية الصالحة للشرب وكذلك المساعدة في مجال الأمن الغذائي من خلال منظمة الفاو للغذاء ومنظمات الصحة العالمية الداعمة للصحة ومواجهة الأوبئة والأمراض هذا بخلاف مساعدات الدول الكبرى مثل المساعدات الأمريكية لمكافحة مرض الإيدز لتوفير الدواء بأسعار مناسبة خاصة للدول الفقيرة والنامية.

هذا وقد بدأ المفكرون والكتاب العرب خلال السنوات القليلة الماضية الحديث عن الأمن غير التقليدي وأدرجوا موضوعات عديدة ضمن موضوعات الأمن غير التقليدي لعل ما تضمنه:

١ - التوترات العنيفة في المجتمعات العربية ومنها:

- الصراع على الحيز الاجتماعي منها الصراع المكاني والبيولوجي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٢ - الجريمة المنظمة وتهديدها للأمن الإنساني.

٣ - أمن الموارد ومنها:

- الأمن المائي.

- الأمن الغذائي والتغذية في العالم العربي.

٤ - التحركات السكانية ومنها:

- اللاجئين والنازحون.

٥ - مشاكل بيئية:

- الجفاف والتصحر.

- نقص المياه.

- التغيرات المناخية.

٦ - التعاون بين الدول العربية في مجالات الأمن غير التقليدي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- ١- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية لعام (٢٠٠٩م) - الفصل الثاني عن البيئة والضغط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية.
- ٢- البراهيمي، مفيد عواد (١٤٣١هـ)، بحث فردي عن الأمن البيئي وعلاقته بالأمن الإنساني - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - كلية العلوم الاستراتيجية - الدورة الأولى ماجستير الرياض.
- ٣- الشهري، سيف علي (١٤٣٢هـ)، بحث فردي عن الأمن البيئي - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - كلية العلوم الاستراتيجية - الدورة الثانية ماجستير - الرياض.
- ٤- عبد الحميد، زيدان هنيدي، وآخرون (١٩٩٦م)، الملوثات الكيميائية البيئية، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- ٥- بشير، هشام (٢٠١١م)، مسؤولية الاحتلال الأمريكي عن الإضرار بالبيئة العراقية - مجلة كلية الملك خالد العسكرية (العدد ١٠٦) (الحرس الوطني) سبتمبر ٢٠١١م، ص ٧٤ - الرياض.
- ٦- شرف، عبد العزيز طريح، (١٩٩٧م) التلوث البيئي حاضره ومستقبله، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
- ٧- السيد محمد الفقي، (١٩٩٥م) الحرب والإسلام، دار الراية للنشر.

- ٨- فاروق، صايبه وآخرون، (٢٠٠٣م)، تقرير بعنوان استمرار الأضرار الجانبية، التأثيرية الصحية والبيئية للحرب على العراق، منظمة ميراث الطبية العالمية، ٢٠٠٤م.
- ٩- القاسمي، خالد بن محمد، (١٩٩٧م)، ووجيه جميل البيعي، أمن وحماية البيئة، دار الثقافة العربية، الشارقة.
- ١٠- إيفن، عوزي، تقارير هيئة الباحثين الأمريكيين - الذي أسهم في بناء مفاعل (ديمونة النووي) لعام (٢٠٠٤م).
- ١١- المشعل، سليمان (١٤٣٢هـ) ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي، الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٦٥٣٢ في ١٠ / ١ / ١٤٣٢هـ.
- ١٢- روسيلة أحمد، معروف - الأمن الوظيفي والإنتاجية في الأجهزة الحكومية - دراسة ماجستير في كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز - السعودية عام ١٤١٥ هـ / ١٤١٦ هـ.
- ١٣- ورشة عمل أجرتها الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية في حماة بسوريا في (٢٧ يناير ٢٠١٠م).
- ١٤- مجلة الإسراء - العدد ٢٣ - الأمن والاستقرار الوظيفي الصادرة عن مستشفى الإسراء في عام (٢٠٠٨م).
- ١٥- أبو ثنين، عساف فلاح، بحث فردي بعنوان (الأمن الوظيفي) مقدم في الدورة الأولى للماجستير في كلية العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - العام الدراسي (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م).
- ١٦- الخافجي، نعمة عباس، وعدنان سليمان الأحمد، (٢٠٠٦م)، دراسة عن تأثير مخاطر الاغتراب المؤسسي وفقدان الأمن الوظيفي في مستوى الجاهزية المؤسسية (تصور فكري)، جامعة الزيتونة الأردنية.

١٧- خضير، نعمة عباس، عدنان تايه والنعي، فلاح تايه، (١٩٩٨م)،
البيروقراطية والاعتراب التنظيمي: دراسة تطبيقية في منظمات
خدمية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

١٨- قوات الأمن المركزي - وزارة الداخلية - الجمهورية اليمنية - الولاء
الوظيفي.

١٩- تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للمنطقة العربية للعام (٢٠٠٩م) -
الفصل الثالث عن الدول العربية، وأمن الإنسان: الأداء والآفاق.

٢٠- الجهني، فهد طلق هندي - بحث فردي عن «الأمن الشخصي» - كلية
العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الدورة
الأولى ماجستير ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

٢١- الرشيد، أحمد كامل، صبري الأنصاري (١٩٩٤م). دور الشرطة
في التربية الأمنية للشباب المصري، دراسة ميدانية، مجلة العلوم
التربوية، كلية التربية بقنا، جامعة أسيوط.

٢٢- زهران، حامد عبد السلام، (١٩٨٨م)، الأمن النفسي دعامة أساسية
للأمن القومي العربي والعالمي. ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد
التربويين العرب، بغداد، (نوفمبر ١٩٨٨م).

٢٣- حسان، حسان محمد، (١٩٨٩م)، دور التربية غير النظامية في تحقيق
الأمن القومي العربي، دراسات تربوية، مجلد ٤ جزء ٢٠.

٢٤- عبد الله، هشام إبراهيم، (١٩٩٦م)، الاتجاه نحو التطرف وعلاقته
بالحاجة للأمن النفسي لدى عينة من العاملين وغير العاملين، مجلة
الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، عدد ٥.

- ٢٥- الشهري، صالح احمد، العولمة وأثرها على الأمن الثقافي العربي بحث فردي، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الدورة الثانية ماجستير. الرياض. لعام ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
- ٢٦- الحارثي فهد العرابي، (١٤٣١هـ)، المعرفة قوة والحرية أيضاً، الرياض.
- ٢٧- الكفري، مصطفى العبدالله، (٢٠٠٤م)، العولمة وتطورات العالم المعاصر، مجلة الحوار المستهدف العدد ٩٥٩.
- ٢٨- انترنت، العولمة، قسم البحوث العلمية ، منتديات الجلفة للطلاب الجزائريين.
- ٢٩- غليون، برهان وآخرون، (١٤٣٠هـ) العروبة والقرن الحادي والعشرون، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ٣٠- بخيت، جاب الله عبدالفضيل، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية. ورقة عمل، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٣١- الباحث، عبدالله بن سليمان، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ورقة عمل، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- ٣٢- شفيق، الطاهر، (١٩٩٩م)، العولمة واحتمالات المستقبل، مجلة دراسات، العدد الأول.
- ٣٣- المعقل، عبد الله بن سعود (٢٠٠٣م)، العولمة والمناهج الدراسية، مجلة المنهاج، العدد الثالث.
- ٣٤- محفوظ، محمد (١٤٢٧هـ) مقالة في معنى الأمن الثقافي، جريدة الرياض، العدد ١٣٩٥٩ في ١٩/٨/١٤٢٧هـ.
- ٣٥- ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية، حمايتها والمحافظة عليها.

- وزارة المعارف - الرياض، ١٥ - ١٨ رجب ١٤٢٠هـ - (٢٤) -
٢٧/١٠/١٩٩٩م) المنشور في ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣٦- مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ١٠٠ السنة ٢٥.
- ٣٧- مقالة للسيد يوسف كامل خطاب - مجلة كلية الملك خالد العسكرية -
العدد السابق.
- ٣٨- بشير، كمال المهدي حمد (٢٠١٢م) العادات والتقاليد في السودان،
بحث فردي مقدم في كلية العلوم الاستراتيجية (الدفعة الثالثة)
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- ٣٩- عبدالقادر، عبد المنعم - الأمن السياسي - بحث فردي مقدم لكلية
العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الدورة
الأولى، ماجستير - الرياض ١٤٢١هـ / ١٤٣١هـ.
- ٤٠ - القحطاني، جديع قبلان - الأمن السياسي - بحث فردي مقدم لكلية
العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الدورة
الثانية ماجستير، الرياض، عام ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ.
- ٤١ - مظلوم، محمد جمال (١٤٣١ - ١٤٣٢هـ) سلسلة محاضرات عن الأمن
الإنساني الجزء الثالث: الفرد والدولة والأمن الإنساني - الرياض -
كلية العلوم الاستراتيجية.
- ٤٢ - المغذوي، عبد الرحيم بن محمد، دراسة: جهود الملك عبد العزيز في
بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع.
- ٤٣ - الجبار، عادل بن عبد الله العبد، (١٩٩٠م) الإرهاب في ميزان الشريعة،
الطبعة الأولى، ص ١٤٠.

٤٤- منجود، مصطفى محمود، (١٩٩٦ م) الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، ط ١، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٤٥- بكزاده، محمد غالب، الأمن وإدارة أمن المؤتمرات، القاهرة، الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م، نقلاً عن حسن إسماعيل عبيد (١٩٨٨ م) محاضرة بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، مسعود، جبران ١٩٨٦ م، معجم الرائد المجلد الأول.

٤٦- مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادر عن مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب المنعقد في القاهرة بتاريخ مارس ١٩٩٨ م، واعتمدها وزراء الداخلية والعدل العرب في ٢٢ أبريل ١٩٩٨ م.

٤٧- بن شفلوت، خالد ذعار، الأمن المجتمعي - بحث فردي - كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السنة الأولى ماجستير، العام الدراسي ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٤٨- المطيري، عادل سالم، الأمن المجتمعي - بحث فردي - كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السنة الأولى ماجستير، العام الدراسي ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٤٩- ابن كثير، الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر (١٤٢٠ هـ) تفسير القرآن العظيم: تحقيق سامي بن محمد السلامة، ط ٢، ج ٣، الرياض، دار طيبة للنشر.

٥٠- الخميس، سيد سلامة (٢٠٠٥ م)، الضبط الاجتماعي في المجتمع العربي من منظور تربوي. مكتبة الرشد، الرياض.

٥١- الدغيشي، ثامر (٢٠٠٧ م)، الآثار الثقافية للإنترنت كما يراها طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

٥٢ - السيف، محمد (٢٠٠٣م)، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.

٥٣ - الشدي، عادل بن علي (١٤٢٥هـ) مسؤولية المجتمع عن حماية الأمن الفكري لأفراده، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من ٢١/٢ حتى ٢٤/٢ من عام ١٤٢٥هـ.

٥٤ - عبد الباقي، محمد فؤاد (١٤٠٨هـ) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مكتبة الحرمين، الرياض .

٥٥ - العبد الجبار، عادل بن عبدالله (٢٠٠١م) الإرهاب في ميزان الشريعة، الطبعة الأولى.

٥٦ - عوض، محمد (١٩٩٩م)، مكافحة الإرهاب واتجاهاته، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥٧ - الفوزان، صالح (٢٠٠٣م) الملخص الفقهي، دار ابن الهيثم، القاهرة.

٥٨ - المغنوي، عبد الرحيم بن محمد (١٤١٩هـ) جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع، كلية الدعوة وأصول الدين الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة .

٥٩ - المقرئ، أحمد الفيومي المقرئ (١٤٢١هـ) المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة .

٦٠ - شعبان، حمدي، (يناير، ٢٠٠١م) الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة ومدى فاعلية نظام شرطة المجتمع، مجلة مركز بحوث الشرطة العدد التاسع عشر.

٦١ - سعيد، خالد، (٢٠٠٥م) الشرطة المجتمعية نحو استراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة.

٦٢ - المجول، محمد ماضي، بحث فردي عن الأمن القانوني مقدم في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الدورة الثانية للماجستير، العام الدراسي ١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ.

٦٣ - راجح، رامز عدنان، بحث فردي عن الأمن القانوني، مقدم في كلية العلوم الاستراتيجية، الدورة الأولى للماجستير العام ١٤٣٠ / ٢٠٠٩ م.

٦٤ - يحيى، سعيد والمظفر، محمود، (١٤٠٧ هـ)، مبادئ القانون والالتزامات، جدة، .

٦٥ - الرويس، خالد عبد العزيز، رزق مقبول، المدخل لدراسة العلوم القانونية، الرياض، ١٤٢٠ هـ.

٦٦ - أبو شامة، عباس (١٤٣٢ هـ) المهارات الأمنية سلسلة محاضرات ملقاة في كلية الدراسات العليا - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٦٧ - جلين، س.ح، وتيودورج (٢٠٠٣م)، حالة المستقبل في الألفية؛ ترجمة عاطف عمر شريف، وكمال شعير، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات المستقبلية.

٦٨ - خالد، هشام (٢٠٠٢م)، الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.

٦٩ - سرور، أحمد فتحي (٢٠٠٧م)، الأمن القانوني، أعمال مؤتمرات البرلمان الدولي، القاهرة: دار الفكر العربي.

٧٠ - المشاط، عبد المنعم (٢٠٠٤م)، نظرية الأمن القومي المعاصر، القاهرة: دار الفكر العربي.

٧١ - هويدي، أمين (١٩٨٩م)، السياسة والأمن الاستراتيجي، بيروت: معهد الإنماء العربي.

٧٢ - حسين، زكريا، (٢٠٠٧)، الأمن القومي العربي، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة.

٧٣ - محمد، خديجة عرفة، (٢٠٠٦م)، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرقي آسيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٧٤ - موسى، عز الدين عمر وجمال مظلوم، في نحو استراتيجية عربية للأمن الإنساني، الملتقى العلمي الأول عن الاستراتيجيات الأمنية العربية: الواقع والتطلعات - الخرطوم الفترة من ٢١ / ١ - ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٩م

ثانيًا: تقارير دورية:

- ١ - الأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية للدول العربية للعام ٢٠٠٩م.
- ٢ - تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة للمنطقة العربية عام ٢٠٠٩م، الفصل السابع: ص ١٤٥.
- ٣ - أزهر، فهد عبد الرحمن - الأمن الصحي - بحث فردي مقدم في كلية

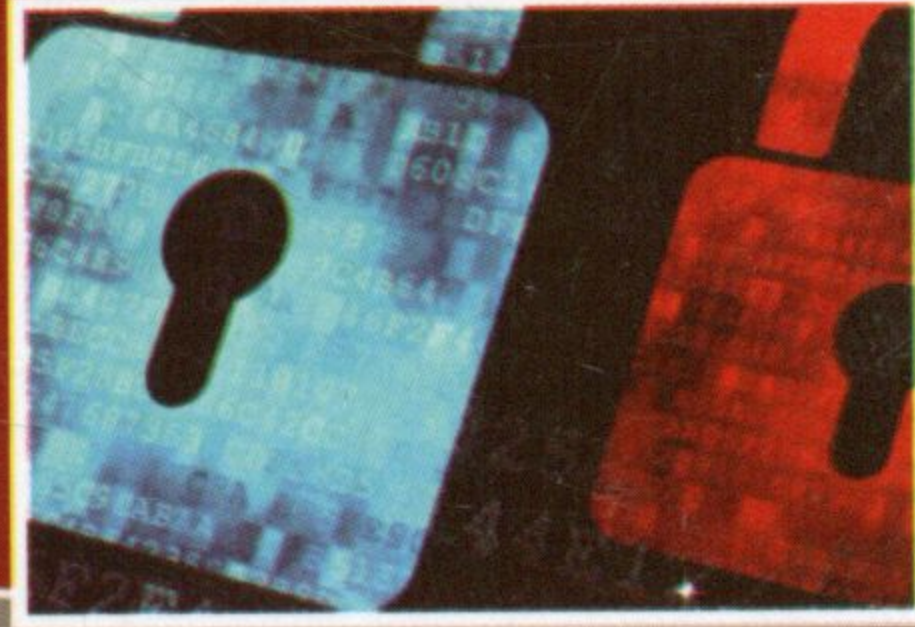
- العلوم الاستراتيجية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -
الرياض - العام الدراسي ١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ - ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م.
- ٤ - منظمة الصحة العالمية - منشورات منظمة الصحة العالمية يوم الصحة
العالمي عام ٢٠٠٧ م.
- ٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - جامعة الدول العربية - القاهرة
التقارير السنوية للأعوام ٢٠٠١ - ٢٠١٠ م.
- ٦ - تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNDP لعامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م.
- ٧ - صابية فاروق وآخرون، تقرير بعنوان استمرار الأضرار الجانبية، التأثيرية
الصحية والبيئية للحرب على العراق، ٢٠٠٣ م، منظمة ميراث
الطبية العالمية، ٢٠٠٤ م.
- ٨ - تقرير وزارة البيئة، مصر لعام ٢٠٠٤ م.
- ٩ - يوسف أبو صفية، تقرير وزارة البيئة الفلسطينية لعام ٢٠٠٤ م.
- ١٠ - تقرير وزارة البيئة اللبنانية لعام ٢٠٠٣ م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Barry, Buzan (1998), Security, The State; The New World on Security, New York: Colombia Univ; Press.
2. Christ, R. (1995), "Regime Security and Human Rights"; *Political Studies, Vol. Xlll*.
3. Linclon, Chin (1995), "Human Security: Concepts and Approaches in Asia", New Concept of Human Security, Tokyo Univ. Press.



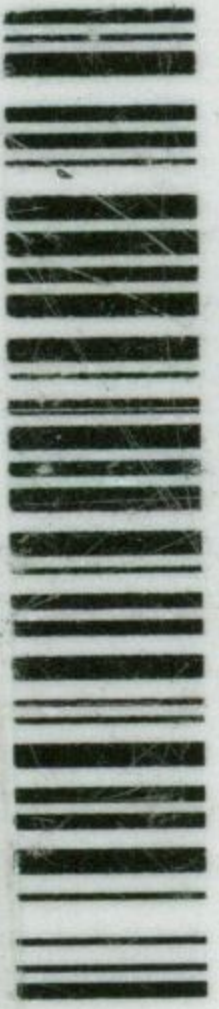
الأمن غير التقليدي



أ.د. محمد جمال مظلوم



Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية



1213737



ISBN 9786038116166



دار الحامد للنشر والتوزيع
الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

تلفاكس: +962 6 5330508

E-mail: academpub@yahoo.com

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - ص.ب: 366 عمان 11941 الأردن

هاتف: 5231081 فاكس: 0096265235594

E-mail: dar_alhamed@hotmail.com

daralhamed@yahoo.com